

مركز
أبر خلدون
للدراسات الإسلامية



صامويل هانتجتون

ترجمة : د. عبد الوهاب علوب

الموجة الثالثة

التحول الديمقراطي
أواخر القرن العشرين

مقدمة تحليلية بقلم د. سعد الدين إبراهيم



الموجة الثالثة

التحول الديمقراطي

في أواخر القرن العشرين

رقم الإيداع : ١٩٩٣/٤٤٢٠
I.S.B.N. 977—274—038—9

الطبعة الأولى ١٩٩٣
جميع الحقوق محفوظة ©

دار سعاد الصباح

ص.ب : ٢٧٢٨٠

الصفاء ١٣١٣٣ - الكويت

القاهرة - ص.ب : ٢٦٧ دقي

٣٤٩١٧٢٧

تليفون : ٣٤٩٧٧٧٩

٧٠٩٥٨٣

فاكس : ٧٠٩٥٦٣

الاشراف الفنى : حلمى التوفى



دراسة

الموجة الثالثة

التحول الديمقراطي
في أواخر القرن العشرين

تأليف

صامويل هانتجتون

ترجمة

د. عبد الوهاب علوب

مع مقدمة تحليلية بقلم

د. سعد الدين إبراهيم

المجتمع المدني ومستقبل التحول الديمقراطي
في الوطن العربي



دار سعد الصباح

هذه هي الترجمة الكاملة لكتاب

The Third Wave

**Democratization in the Late Twentieth
Century**

تأليف

Samuel P. Huntington

الناشر

University of Oklahoma Press:

Norman and London

1991

مقدمة المترجم

يتناول هذا الكتاب الهام ظاهرة التحول الجماعى إلى الديمقراطية فيما يسمى بظاهرة « الموجات » . فيركز الكاتب فى دراسته هذه على حركات التحول من النظام الشمولى إلى الديمقراطية والتي اجتاحت العالم فيما بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٩٠ ، أى منذ احتدام أزمة النفط وما ترتب عليها من نتائج سياسية واقتصادية وحتى تفكك الاتحاد السوفيتى وما ترتب عليه من انهيار النظم الشيوعية فى أوروبا الشرقية . والمؤلف « صامويل هانتنجتون » الأستاذ بجامعة هارفارد ، هو أحد أبرز علماء السياسة الأمريكين المعاصرين .

وإن أردنا أن نتحدث عن شىء ينبغى أولاً : أن نحدد المعنى الدقيق للشىء أو للمفهوم الذى نقصده . وفى هذه الدراسة يحدد المؤلف معنى الديمقراطية بإيجاز بأنها نهج للحكم يقوم على الانتخابات الحرة والمؤسسات الثابتة وعلى تداول السلطة بين الأحزاب فى نظام تعددى يكفل الحرية وتكافؤ الفرص لجميع الأحزاب السياسية القائمة وحرية الاختيار لكل الناخبين . ويقابلها على النقيض النظام الشمولى الذى يتولى الحكام فى ظلّه السلطة أما بحكم المولد أو الصدفة أو الثراء أو العنف أو التعيين . والديمقراطية كما يحددها المؤلف ليست نظاما للحكم وأنها هى نهج يتبع فى إطار نظام الحكم . فهناك ملكيات شمولية وأخرى ديمقراطية ؛ كما أن هناك أنظمة حكم جمهورية شمولية وأخرى ديمقراطية . لكن الديمقراطية لاتتناسب بالطبع مع أنظمة الحكم العسكرية أو الدكتاتورية الفردية .

كما يتضح من عنوان الكتاب ، فقد حدثت موجتان سابقتان من التحول من الشمولية إلى الديمقراطية . بدأت الموجة الأولى مع نشوب الثورة الأمريكية عام ١٧٧٦ ؛ وبدأت الموجة الثانية في أعقاب الحرب العالمية الثانية . وفي تبريره لتجاهله للثورة الفرنسية باعتبارها النموذج الأول لبدء الحركات الديمقراطية بمعناها الحديث ، يذكر المؤلف أن البداية الحقيقية للمؤسسات الديمقراطية القومية ظاهرة خاصة بالقرن التاسع عشر ، وبالتحديد بعد اندلاع الثورة الأمريكية . وتتناول الدراسة الموجات المضادة التي تحولت فيها الشعوب أو عادت من الديمقراطية إلى الشمولية .

غنى عن الذكر بالطبع أن المؤلف يتناول مادته من وجهة نظر غربية صرفة لاتولى اعتبارا لما تتميز به سائر الموارث الثقافية والحضارية من خصائص محددة . كما أنه لا يتناول هاهنا تراث الديمقراطية في العالم القديم كاختيار الخلفاء في صدر الحضارة الإسلامية مثلا أو انتخاب الزعماء القبليين في المجتمعات البدوية . وإنما يركز على ديمقراطية الدولة / الأمة بمفهومها الحديث نسبيا . وله في ذلك مبرراته بالطبع ؛ إذ أن مفهوم الديمقراطية المقصود هاهنا يُعدُّ مفهوما غربيا بالدرجة الأولى . والديمقراطية الغربية في نظر الكاتب قَدَرٌ محتملٌ تؤول إليه جميع دول العالم . ولكن يعوضنا عن هذه المركزية الغربية في تناول الموضوع ، ما تفضل به الدكتور سعد الدين إبراهيم ، عالم الاجتماع السياسى العربى المعروف ، من إعداد مقدمة تحليلية طويلة ، بعنوان « المجتمع المدنى ومستقبل الديمقراطية في الوطن العربى » . وقد أعدها خصيصاً بمناسبة ترجمة هذا الكتاب الهام إلى العربية .

على أية حال ، فالدراسة التى بين أيدينا تُعدُّ دراسة قيّمة بذل المؤلف فيها جهدا كبيرا في جمع مادته الغزيرة وفي رصد التحولات العالمية . ودعم آراءه بالأمثلة والشواهد . ولكن كأتى دراسة أخرى ، فإنها لاتخلو من أحادية النظر إلى

الأمر واعتبار الغرب محورا للكون . وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تعد من أوائل الدراسات التي تتناول التحولات الديمقراطية المفاجئة التي أعقبت سقوط الدولة السوفيتية في أواخر الثمانينات . كما يقدم الكاتب تحليلا قويا لأسباب هذه التحولات والشروط التي ينبغي توافرها لقيام النظام الديمقراطي في دولة ما والاحرازات التي تتبعها الديمقراطيات الحديثة النشأة في سبيل ترسيخ دعائم الديمقراطية .

وفي بعض مواضع الدراسة قدمنا بعض الهوامش على بعض الأحكام الخاطفة التي أصدرها المؤلف في معرض دراسته والتي رأينا ضرورة التنويه إليها بإيجاز . فأرجوا من الله العلي القدير أن أسهم بترجمتها ولو بقدر متواضع من الجهد في خدمة الثقافة العربية .

والله من وراء القصد ،،،

د/ عبد الوهاب علوب

جامعة القاهرة

١٩٩٣

تقديم بقلم

د. سعد الدين إبراهيم

المجتمع المدني

ومستقبل التحول الديمقراطي في الوطن العربي

إن كثيرا من الكتابات التي نشرت في الآونة الأخيرة عن متطلبات ووسائل التحول من نظام الحكم غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي قد وجدت أرضية خصبة لاختبارها في العالم العربي^(١)، فالدول العربية الإحدى والعشرون، وإن كانت تنتمي إلى مجال سياسي وثقافي واحد بصورة عامة، تتباين بدرجة كبيرة من حيث المتغيرات التي ترتبط غالبا بهذا التحول، كالبينة الطبيعية ودرجة تطور الدولة^(٢). والنظام السياسي والبنية الطبقية والثقافية السياسية ومستويات النمو الاجتماعي والاقتصادي والمجتمع المدني^(٣). والكتاب الذي بين يدينا لعالم السياسة الأمريكي الكبير صامويل هانتنجتون، « الموجة الثالثة : الديمقراطية في أواخر القرن العشرين »، يتعرض لهذه الظاهرة وتداعياتها على المستوى العالمي. وقد رأينا أن نخبر بعض مقولاته ومقولات أخرى بالتطبيق على الوطن العربي.

(١) انظر على سبيل المثال : Diamond L. and Marc Plattner (eds.), **The Global Re-surgence of Democracy**, Baltimore, The John Hopkins University Press, 1993; Huntington, S. **The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century**, Norman : Oklahoma University Press, 1991 ; G. Schmitz and D. Gillies, **The Challenge of Democratic Development**, Ottawa: the North-South Institute, 1992.

(٢) انظر سعد الدين إبراهيم وآخرون، « المجتمع والدولة في العالم العربي »، ندوة الفكر العربي، ١٩٨٨.

وأيضا : Luciani, G. (ed) **The Arab State**, Berkeley, LA' University of California Press, 1990.

Huntington, S. **The Third Wave**.

(٣)

١- إطلالة نظرية

ظهر مفهوم « المجتمع المدني » بصيغته المحددة في الثمانينيات كإطار عام يربط ما بين الديمقراطية والتنمية والتسوية السلمية للصراعات على المستويين الداخلى والإقليمى . وإذا كانت ثمة سبل عديدة لتحديد المفهوم فإن هذه السبل جميعا تدور حول تفسير المشاركة الجماعية الاختيارية المنظمة في المجال العام بين الأفراد والدولة . ويتكون « المجتمع المدني » في صورته النمطية من عناصر أو تنظيمات غير حكومية كالأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والنقابات المهنية وهيئات التنمية الاجتماعية وغيرها من جماعات الضغط^(٤) . كما يتضمن مفهوم « المجتمع المدني » قيما وقوانين سلوكية تتعلق بالتسامح تجاه « الآخر المختلف » والالتزام ضمنا أو صراحة بالإدارة السلمية للخلافات بين الأفراد والجماعات التى تتقاسم هذا « المجال العام » أى المجتمع السياسى^(٥) .

نشأ المجتمع المدني بهذه الصيغة التى حددناها من تكوينات اجتماعية واقتصادية حديثة كالطبقات والفئات المهنية وغيرها من جماعات الضغط . وقد تزامنت هذه العملية فى الغرب مع عمليات التحول الرأسمالى والتصنيع والتحول الحضرى والمواطنة ونشأة الدولة القومية . وفى حين كان الولاء المطلق للمواطنين يفترض أن يتجه للدولة القومية باعتبارها تجسيدا طبيعيا يهيمن على المجتمع بأسره ، فإن الولاء الفرعى يتحرك تبعا للمصالح ، فيتركز فى الطبقة والمهنة والحى وما شابه . ونشأت التنظيمات الاختيارية واتسع نطاقها حول بروز المصالح المتعددة للمواطنين ، كالأحزاب السياسية والاتحادات العمالية

(٤) سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى، القاهرة،

مركز ابن خلدون للدراسات الإنشائية ، ١٩٩٢ ، ص ١٢ - ١٣ .

(٥) Norton, R., Guest Editor's "Introduction to a social issue on Civil Society (٥) in the Middle East", *The Middle East Journal*, 47/2, Spring 1993.

والنقابات المهنية والنوادي والمؤسسات الاجتماعية . وبينما يتسم الولاء للسيادة العليا للدولة بالعاطفية والتجريد ولا يظهر إلا لما ، نجد أن الانتهاء بين مختلف التنظيمات الاختيارية يقوم على المصالح ويتسم بالعينية ويظهر في أوقات عديدة . وفي حين أن الولاء للدولة يتسم بالشمول ويلقى إجماعا من كل المواطنين ، فإن الانتهاء إلى التنظيمات الاختيارية يتسم بالخصوصية والتغير في شدته واستمراريته . بعبارة أخرى ، إذا كان المواطن نادرا ما يغير انتماءه إلى الدولة القومية ، فإنه كثيرا ما يغير انتماءه إلى التنظيمات الاختيارية ، كالطبقة والمهنة والوضع الاجتماعي والحى تبعا للتحرك رأسيا وأفقيا . وبقيام التنافس أو حتى الصراع فى المصالح بين مختلف الكيانات الاجتماعية والاقتصادية داخل الدولة القومية الواحدة ، يتطور نمط الحكم تدريجيا مع تطور المشاركة السياسية ، أى الديمقراطية . وتعد بعض الكيانات الاجتماعية والاقتصادية أكثر وعيا بمصالحها وأسرع من غيرها فى تنظيم صفوفها من أجل الاحتفاظ بالسلطة السياسية أو الوصول إليها أو اقتسامها فى إطار الدولة . أما التنظيمات الأقل وعيا وتنظيما لصفوفها فتتعلم فى الحياة التنظيمية بمرور الوقت وعن طريق المحاكاة . لذا فقد تضاعفت كيانات المجتمع المدني فى الغرب عددا وازداد تنظيمها تعقيدا .

ويفترض الكثيرون فى جهاز الدولة أن يكون بمثابة ساحة « محايمة » لكل وحدات المجتمع المدني . فالتنافس بين هذه الوحدات غالبا ما يكون حول الحكومة ، أى المركز العصبى لعملية اتخاذ القرار فى الدولة . وقد يكون حياد الدولة أمرا يثير الجدل ؛ والحدود بين الدولة والحكومة والنظام غالبا ما تتسم بالغموض من الناحيتين النظرية والعملية وفى أذهان المواطنين العاديين أيضا . ولكن لما كان المجتمع المدني قد تزامن فى تطوره مع تطور الدولة القومية ، فقد زادت نقاط الاتفاق بينهما على نقاط الخلاف ، فلم يستقل أحدهما عن الآخر تمام الاستقلال ، وإنما إلى حد ما . لذا فإن افتراض الصلة بين الدولة والمجتمع

من منظور « نقطة الصفر » قد يؤدي إلى التشتيت المضل . فقوة الدولة لا تعنى بالضرورة ضعف المجتمع المدني أو العكس ، إذ نجد أن أشد الديمقراطيات الغربية استقرارا هى الحالات التى تبدو فيها قوة المجتمع المدني وقوة الدولة واضحة . أما فى العالم العربى ، فالحالة الأكثر شيوعا هى ضعف المجتمع المدني والدولة معا ، كما سترى .

لابد للصلة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطى أن تكون واضحة . فالديمقراطية هى مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته من خلال الإدارة السلمية للجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة ، من ثم فإن الأساس المعيارى « للمجتمع المدني » هو نفس الأساس المعيارى « للديمقراطية » . وإذا نحينا نمط الديمقراطية المباشرة فى « أثينا » أو « مجلس المدينة » جانبا ، نجد أن أعضاء المجتمع المدني هم أفضل قنوات المشاركة الشعبية فى الحكم . بعبارة أخرى ، فإن هذا هو جوهر مفهوم المجتمع المدني كما استخدمه منظرو « العقد الاجتماعى » وحتى هيجل وماركوس ودى توكفيل وجرامشى^(٦) . وكل ما فعله مستخدمو المفهوم من المحدثين هو تنقيته أو توسيع نطاق مظاهره فى المجتمعات المعقدة المعاصرة .

ويرى بعض المراقبين أن تأخر التحول الديمقراطى فى العالم العربى يرجع إلى غياب أو توقف نمو « المجتمع المدني » وما يستتبعه من « ثقافة سياسية » ، بل يذهب بعض المستشرقين والعنصريين إلى حد رفض إمكانية تطور المجتمع المدني العربى ، وبالتالي إنكار أى مستقبل للتحول الديمقراطى الحقيقى به . وإذا أمعنا النظر فى هذه الإدعاءات فى ضوء الواقع العربى سواء قبل العصر الحديث

(٦) انظر عرضا عن كيفية استخدام مفهوم « المجتمع المدني » لدى اوروم :

Orum, A.M., *Introduction to Political Sociology*, Englewood Cliffs, New Jersey, 1987, pp. 24-26; Redhead, B. (ed.), *Plato to Nato: Studies in Political Thought*, London, BBC Books, 1984.

أو في الوقت الراهن نجد غير ذلك . فعلى الرغم مما نلاحظه من تشوه وتلكؤ ، فإن الوطن العربى يمر اليوم بعملية بناء للمجتمع المدنى والتحول الديمقراطى والصلة بين العمليتين واحدة في جوهرها . ففى الوقت الذى تنمو فيه التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة وتتبلور ، فإنها تخلق معها تنظيمات مجتمعتها المدنى التى تسعى بدورها إلى ترسيخ دعائم المشاركة فى الحكم .

٢ - المؤسسات المدنية العربية التقليدية

إن المجتمع ما قبل الحديث فيما يعرف اليوم بالوطن العربى كان قائما على سلطة سياسية^(٧) ، تستمد شرعيتها من مزيج من الغلبة العسكرية والمصادر الدينية . إلا أن الحياة العامة سرعان ما كان يشغلها العلماء والتجار وطوائف الحرفيين والمتصوفة وقيادات الملل والنحل^(٨) . أما خارج هذه البؤرة المركزية ، فكان هذا المجال العام يحتله الفلاحون والبدو . وظهرت السلطة السياسية فى أجلى صورها فى البؤرة المركزية الأولى لهذه المجال العام . أما خارج البؤرة الأولى فكان ظهور التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية يتفاوت بصورة ملحوظة . ونادرا ما كانت محسوسة فى معظم الحالات ، وكانت التجمعات الأخرى ، وخاصة القبائل ، شبه مستقلة أو مستقلة تماما عن السلطة المركزية إن لم تكن منشقة عليها^(٩) .

(٧) انظر رزق ، مصر المدنية ، القاهرة طيبة ، ١٩٩٣ ؛

Halpern, M., *The Politics of Social Change in the Middle East and the Arab World*, Princeton, 1962.

(٨) Harik, I., "The origin of the Arab system", in Luciani, G., *The Arab State*, pp. 1-28.

(٩) لمزيد من الاطلاع على هذا الطراز التقليدى من الحكم ، انظر مقدمة ابن خلدون « المجتمع والدولة فى المغرب العربى » ، بغداد، المثنى ، ١٩٨٠ ؛

Hermassi, A. *Society and State in Arab Maghreb* :

مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ .

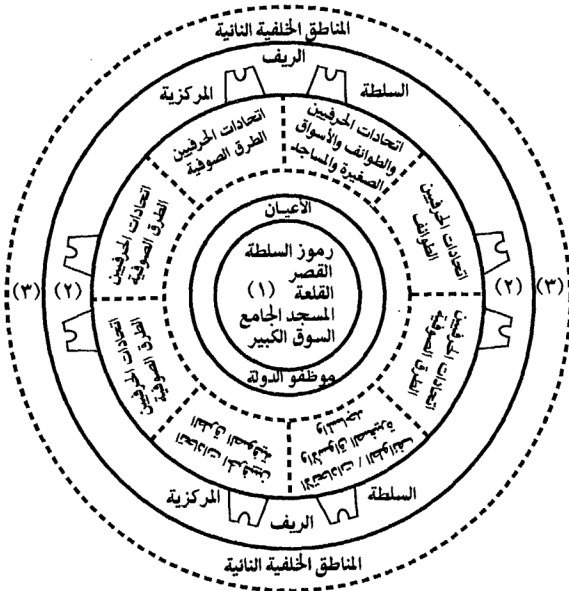
وحتى في البؤرة المركزية الأولى التي كانت غالبا ما تنحصر داخل أسوار المدينة ، فقد كانت هناك جماعات متباينة تتعايش وتتفاعل على قدر كبير من الاستقلالية فيما بينها ، فكانت الطوائف والمذاهب الدينية والأقليات العرقية تدير معظم شئونها الداخلية من خلال زعماء منتخبين أو معينين . وكان يسند هؤلاء الزعماء أمر السلطة السياسية والإدارية داخل جماعتهم الخاصة ، وكان هناك بلا شك بعض التوتر داخل كل جماعة ، إلا أنه كان خفيفا . وقد يكون هناك قدر من التوتر أيضا فيما بين فئتين أو أكثر من هذه الجماعات ، إلا أنه كان غالبا ما يتم حله داخليا ؛ أو ربما بتدخل مباشر من جانب السلطة السياسية المركزية^(١٠) .

وكان يتم الحفاظ على هذا التوازن في إدارة المجتمع من خلال عدد من الآليات ، كالتردد الطبقي المحدد ، والاستقلالية النسبية في المهنة والسكن والموارد (ومعظمها من الأوقاف أو الحبوس) . وكان التكافل الاجتماعي يقوم على أساس المهنة والدين والمذهب . وكانت السلطة المركزية تجمع الضرائب وتقيم العدل بالسرعة وتحافظ على النظام العام والدفاع ؛ وكانت ترعى الفنون والعلوم أحيانا . أما الخدمات الاجتماعية والمهام الاقتصادية المباشرة فلم تكن من الالتزامات المتوقعة من « الدولة » ؛ بل كانت تترك في الغالب للجماعات المحلية ، وبهذا فإن المجتمع العربي التقليدي لم يعرف مرادفات المؤسسات المدنية وحسب ، بل إنه عاش بها . فكان الأفراد يعتمدون على هذه المؤسسات في تحديد هويتهم والوفاء بكثير من احتياجاتهم الأساسية . وكانوا محصنين نسبيا من التعامل المباشر مع السلطة السياسية^(١١) . وفي هذا التوازن التقليدي ، كان المجال العام الذي تتفاعل فيها المؤسسات المدنية يتطابق مع المساحة المكانية التي كانوا يعيشون فيها ويعملون (انظر الشكل ١) .

(١٠) رزق ، المرجع السابق ، ص ٤٠ - ٤٨ ، ٩٠ - ٩١ .

(١١) المرجع السابق ، ص ١٤١ - ١٤٢ .

رسم توضيحي (١)
 التكوينات المدنية العربية التقليدية
 (المجال العام يتداخل مع المجال المادي)



وكان هذا التوازن في الحكم تتخلله من حين لآخر « فتن » و « نكبات » . ويشير قاموس المفردات السياسية العربية بمصطلح « الفتنة » إلى القلاقل الداخلية الحادة التي كان يصحبها في العادة صراع مسلح . في حين كان يقصد بمصطلح « النكبة » التعرض للغزو من جانب قوة أجنبية (غير مسلمة) تصحبه في العادة عمليات سلب ونهب وتدمير وإبادة^(١٢) . وكان ينجم عن كل من « الفتن » و « النكبات » خلل في هذا التوازن التقليدي في الحكم لفترة تطول أو تقصر ، ولكن غالبا ما كان يتم لم شتات التوازن من جديد ليعود قويا كما كان . وكان هذا هو الحال في معظم القرون الاثني عشرة الأولى من التاريخ العربي الإسلامي .

وشهد القرنان الأخيران حركة تفكك مستمر للتوازن التقليدي في إدارة الدولة والمجتمع وما يصحبه من تكافل اجتماعي اقتصادي ، وكان ذلك نتيجة مباشرة للتغلغل الغربي في المجتمعات العربية الإسلامية ودمجها قسرا في النظام العالمي الناشئ وقتئذ . وكان لابد لمعظم المؤسسات المدنية التقليدية أن تتآكل لتحل مؤسسات أخرى جديدة مكانها . وكان من بين هذه المؤسسات البديلة « الدولة » العربية الجديدة .

٣ - الدولة العربية الجديدة : التمدد والانكماش

ولدت الدول العربية الجديدة على يد القوى الاستعمارية الغربية^(١٣) . وكانت تحمل في ثناياها العديد من التشوهات بدءا من المشكلات المفتعلة على الحدود المصطنعة ، وانتهاء بالضعف الداخلي لمؤسساتها . وقد واجهت هذه الدول منذ نشأتها مشكلات وتحديات هائلة من الداخل والخارج على السواء . فلا هي استفادت مما في تراثها من حكمة المؤسسات المدنية التقليدية (قبل الحديثة) ولا هي سمحت بمساحة عامة كافية للمؤسسات الحديثة لكي

^(١٢) عن الاستخدام السياسي العربي لمصطلحي «فتنة» و «نكبة» انظر سعد الدين إبراهيم، العرب وأزمة الخليج، القاهرة، ابن خلدون - سعاد الصباح، ١٩٩٢، ص ١٢ .
^(١٣) إبراهيم، المجتمع والدولة ؛ Harik, pp. 19-24.

تنمو وتزدهر. ونتيجة لذلك، وجدت الدول العربية الجديدة نفسها تحارب على جبهات داخلية وخارجية عديدة .

وبالطبع مر الوطن العربى ببعض من العمليات التى صاحبت ظهور الدولة الحديثة والمجتمع المدنى فى الغرب ، ومنها إختفاء التوازنات التقليدية من ناحية والمعدل السريع للزيادة السكانية والتحول الحضرى من ناحية أخرى. أما عمليات التحول الرأسمالى والتصنيع فتأخرت كثيرا ، لذا فإن المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة التى هى بمثابة العمود الفقرى للدولة الحديثة والمجتمع المدنى لم تقم بصورة متوالية أو متكافئة ومتسقة، شأن الحال فى الغرب.

(أ) النمو المشوه للدولة :

شهد الوطن العربى ظاهرة نمو اجتماعى - اقتصادى ملحوظ فى العقود الثلاثة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، وهى الفترة التى ولدت فيها معظم الدول العربية المستقلة . إلا أن هذا النمو كان مشوها أو بطيئا مما أدى إلى بناء اجتماعى - اقتصادى مشوه . ويتضح تأثير هذا التشوه على نمو المجتمع المدنى العربى ، كما سنرى فى الفقرات التالية .

بدأ العديد من الدول العربية التى نالت استقلالها حديثا فى الخمسينيات والستينيات خططا طموحة للتوسع التعليمى والصناعى . ونتيجة لذلك ، نمت طبقتان جديدتان نموا مطردا ، وهما الطبقة المتوسطة الحديثة والطبقة العاملة الجديدة . وفى ذلك كان التخطيط المركزى والسيطرة على السياسات الاجتماعية والاقتصادية هما السمة الغالبة على معظم الدول العربية ، إلا أن العقدين التاليين (السبعينيات والثمانينيات) شهدا مزيجا من السياسات الاجتماعية والاقتصادية المتقطعة والمشوشة . وقد أدت الطفرة النفطية الأولى فى السبعينيات إلى إغراء العديد من الدول الفقيرة ذات الكثافة السكانية بتبنى ما يعرف بسياسة « الانفتاح » الاقتصادى الليبرالى دون تخطيط للسيطرة على تداعيات السياسات الاجتماعية والاقتصادية التى سادت فى العقود السابقة . فكانت هناك ثلاثة

قطاعات رسمية تعمل ، أو بالأحرى تتضارب بصورة غير متكافئة ، وهى القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المشترك . إضافة إلى ذلك ، ظهر قطاع « سرى » غير رسمى متنام ، وسادت معايير شديدة التباين للكفاءة والمهارة والرواتب فى الاقتصاد والدولة والمجتمع الوطنى الواحد . لذا فقد كانت الآثار المشوهة الناتجة عن ذلك أمرا محتوما . فإزادات حدة ضغوط التضخم ، واختلت موازين العدالة ، وتضاعدت حدة الديون الخارجية فى معظم الدول العربية^(١٤) .

من ناحية التدرج الطبقي ، نمت فى السبعينيات والثمانينيات تكوينان اجتماعيان طفيليان ، هما طبقة «حديثى الثراء» و «طبقة البروليتاريا الهلامية»^(*) . تحكمت الطبقة الأولى فى جزء متزايد من إجمالى الناتج القومى دون إضافة الكثير إلى الثروة القومية ، ونزعت إلى الإسراف فى الاستهلاك وهروب رأس المال . أما الطبقة الأخرى - البروليتاريا الهلامية - فقد تضخم حجمها إلى درجة كبيرة وكانت بمثابة إضافة إلى البطالة السافرة والمقنعة التى عانت حرمانا شديدا . وأصبحت تمثل أحزمة الفقر التى تحيط بالمدن الكبرى قنابل موقوتة تنذر بالانفجار فى أى لحظة ، وفى الوقت نفسه ، عانت الطبقة المتوسطة الحديثة والطبقة العاملة الجديدة من أصحاب الرواتب والأجور الثابتة معاناة شديدة من آثار التضخم ، كما ازداد اغتراب هاتين الطبقتين عن الأنظمة الحاكمة فى بلادهما ومن ناحية أخرى ، أصبح من اليسير على الساسة المعارضين أن يتلاعبوا « بالبروليتاريا الهلامية » الحضرية^(١٥) .

Beblawi, H., "The Rentier State in the Arab World", Luciani, G., *The Arab State*, pp. 85-98; Leca, J., "Social structure and Political stability: Comparative evidence From Algeria, Syria and Iraq", pp. 150-188.

(*) تستخدم هذان التكوينان أسماء أخرى - مثل «الأغنياء الجدد» و « البروليتاريا الرثة » .
(١٥) إبراهيم ، المجتمع والدولة ، ص ٣٤٢ - ٣٦٩ .

(ب) الدولة وإدارة الصراع :

ازداد مأزق الدولة في العالم العربي تعقيدا بسبب الصراعات الإقليمية والداخلية القديمة التي بقيت دون حل ، مضافا إليها ما استجد من صراعات ومن الأمور التي تتصل ببحثنا هذا عن المجتمع المدني والتحول الديمقراطي ذلك الفشل الذريع الذي منيت به النخب الحاكمة فيما بعد الاستقلال في إدارة الصراعات .

ومن بين المشكلات القديمة الباقية الصراعات المؤجلة ، كالصراع العربي الإسرائيلي ، والصراع العراقي الإيراني ، والصراع الليبي التشادي ، والصراعات القائمة في كل من لبنان ، والسودان ، والصومال ، والصحراء المغربية ، والصراع العراقي الكويتي . ومن هذه الصراعات ما يزيد عمره عن أربعين عاما (كالصراع العربي الإسرائيلي) ؛ وما يعد أقصر نسبيا (كالصراع العراقي الإيراني والعراقي الكويتي) ، ومنها ما دخل في طور الصراعات المسلحة التي ظلت تشب وتخبو لعشرات السنين (كالصراع العربي الإسرائيلي والصراع الدائر في السودان) ، إلا أنها كلها باهظة التكاليف سواء على المستوى المادي أو البشري ، إذ تأتي منطقة الشرق الأوسط في المرتبة الأولى في العالم الثالث في شراء واستهلاك الأسلحة بمتوسط ١٠٠ مليار دولار سنويا خلال العقدين السابقين ويبلغ مجموع الإنفاق على الدفاع ضعف ذلك المبلغ وهكذا يتم إنفاق - أو تبديد - ما يقرب من ٤٠٠ مليار دولار على الأغراض العسكرية دون التوصل إلى إقرار تسوية لمعظم الصراعات المذكورة ، ويشمل ذلك ٢٣٠٠ مليار هي مجموع الإهدار الناتج عن الصراعات في المنطقة ، كما يتضح من الجدول (١) وتقدر أعداد القتلى والجرحى والمعوقين والمشردين بحوالى ١٣ مليون خلال نفس الفترة (انظر الجدول ١) . وبانتشار أسلحة الدمار الشامل (كالأسلحة

جدول (١)

تكاليف الصراعات المسلحة في منطقة الشرق الأوسط

وشمال أفريقيا (١٩٤٨ - ١٩٩٢)

نمط الصراع	الفترة	الخسائر البشرية	التكاليف (مليار دولار بأسعار ١٩٩٠)	أعداد المشردين
(أ) صراع بين دول : عربي / إسرائيلي عراقي / إيراني حرب الخليج أخرى إجمالي فرعي	١٩٩٠-٤٨ ١٩٨٨-٨٠ ١٩٩٢-٩٠ ١٩٩١-٤٥	١٦٠,٠٠٠ ٣٠٠,٠٠٠ ١٢٠,٠٠٠ ٢٠,٠٠٠ ٦٠٠,٠٠٠	٣٠٠ ٣٠٠ ٦٥٠ ٥٠ ١,٣٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠ ١,٠٠٠,٠٠٠ ١,٠٠٠,٠٠٠ ١,٠٠٠,٠٠٠ ٦,٠٠٠,٠٠٠
(ب) صراعات داخلية: السودان العراق لبنان اليمن (ش) سوريا المغرب (الصحراء) اليمن (ج) الصومال أخرى إجمالي فرعي إجمالي كلي (كل الصراعات المسلحة)	١٩٩١-٥٦ ١٩٩١-٦٠ ١٩٩٠-٥٨ ١٩٧٢-٦٢ ١٩٨٥-٧٥ ١٩٩١-٧٦ ١٩٨٧-٨٦ ١٩٩٢-٨٩ ١٩٩١-٤٥	٥٠٠,٠٠٠ ٣٠٠,٠٠٠ ١٥٠,٠٠٠ ١٠٠,٠٠٠ ٣٠,٠٠٠ ٢٠,٠٠٠ ١٠٠,٠٠٠ ١١٠,٠٠٠ ٣٠,٠٠٠ ١,٢٥٠,٠٠٠ ١,٨٥٠,٠٠٠	٢٠ ٢٠ ٥٠ ٥ ٠,٥٠٠ ٣ ٠,٢٠٠ ٠,٣٠٠ ١ ١٠٠٠ ٢٣٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠ ١,٠٠٠,٠٠٠ ١,٠٠٠,٠٠٠ ٥٠٠,٠٠٠ ١٥٠,٠٠٠ ١٠٠,٠٠٠ ٥٠,٠٠٠ ٥٠٠,٠٠٠ ٣٠٠,٠٠٠ ٧,٦٠٠,٠٠٠ ١٣,٦٠٠,٠٠٠

المصدر : Files of the Arab Data Unit (ADU), Ibn-Khaldoun Center for Developmental Studies.

النوعية والكيمائية) ، فإن التكاليف البشرية والمادية لهذه الصراعات المؤجلة ستصل في التسعينيات إلى آفاق فلكية ، إن لم يتم التوصل إلى حلها^(١٦) .

ومما يذكر أيضا أن الصراعات المسلحة الداخلية في دول المنطقة فاقت الصراعات بين الدول من حيث الخسائر البشرية وإبادة السكان ، فتم تدمير مجتمعات محلية كلياً أو جزئياً في بعض الحالات ، وكان عدد من هذه المجتمعات المحلية تجمعات عرقية أو مراكز لأقليات . وتشير الخسائر الفادحة من الناحية الاقتصادية وحدها إلى ما كان يمكن تحقيقه من إنجازات تنمية بهذه الموارد الهائلة ، أى أن « التنمية » كانت ضحية رئيسية من ضحايا هذه الصراعات الممتدة ، إلا أن الضرر الأكبر الذى أصاب تنمية المجتمع المدني كان يتمثل في الانقسامات النفسية والاجتماعية والسياسية التى نجمت عن الصراعات المسلحة الداخلية الممتدة . فقد أجبرت الأفراد والجماعات على التوقع . فأصبح للولاء التقليدى للجماعات العرقية والدينية والقبلية أولوية على الولاء للمؤسسات الحديثة الخاصة بالمجتمع المدني بل للدولة نفسها^(١٧) .

إن الفشل الذريع للدول العربية الجديدة في إدارة الصراع الداخلى والخارجى كان سببا ونتيجة في آن معا لتقويض شرعية العديد منها منذ مولدها من جانب قطاعات عريضة من « مواطنيها » الجدد أنفسهم (كلبان والعراق والأردن واليمن الجنوبية)^(١٨) ، إلا أن هذا الفشل يرجع في معظمه إلى الشك في شرعية النظم السلطوية الحاكمة في الدول العربية الجديدة . لقد كان يبدو أن مسألة شرعية « الدولة » تعد أمرا يمكن حله بمرور الوقت ؛ أما شرعية النظام الحاكم فكان أمرها يزداد سوءاً بمرور الزمن ، من ثم فقد زادت الضغوط الرامية

(١٦) إبراهيم ، مسألة الأقليات في العالم العربى ، القاهرة ابن خلدون - سعاد الصباح ، ١٩٩٢ ، ص ١٧-١٨ . وانظر لنفس المؤلف :

"Minorities and State Building in the Arab World" Research Submitted to Annual American Sociological Meeting, Pittsburg, August, 1992.

(١٧) إبراهيم ، مسألة الأقليات في الوطن العربى ، ص ٢٤٣-٢٤٤ .

(١٨) إبراهيم ، المجتمع والدولة .

إلى المزيد من المشاركة السياسية ، خاصة في السنوات العشر الأخيرة . وتتخذ هذه الضغوط إما صورة إضطرابات عشوائية تقوم بها طبقة البروليتاريا الهلامية أو تتخذ شكل ضغوط أكثر تنظيماً وشدة من جانب المجتمع المدني^(١٩) .

٤ - المجتمع المدني الجديد : الولادة المتعسرة

رغم الطبيعة التسلطية التي ميزت الحكم في العديد من الدول العربية معظم تاريخها منذ الاستقلال ، إلا أن البذور الجينية للمجتمع المدني الحديث ظهرت فيها جميعاً تقريباً . فبعض المؤسسات المدنية الجديدة ، وخاصة في الجزء الشمالى من الوطن العربى ، تعود في تاريخها إلى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ؛ لكنها ازدادت عدداً وازدهرت في فترة ما بين الحربين العالميتين (١٩١٨ - ١٩٣٩) . وكانت الطبقة المتوسطة الوليدة بمثابة العمود الفقري لهذه التنظيمات المدنية . وفي ظل الحكم الاستعماري لعب عدد من هذه التنظيمات دوراً سياسياً صريحاً يهدف إلى تحرير بلادها . ومن بين صفوف هذه التنظيمات ظهر زعماء الاستقلال .

(أ) توقف نمو المجتمع المدني الوليد (الخمسينيات والستينيات) :

بعد سنوات قليلة من الاستقلال ، شهدت عدة دول عربية موجة من السياسات الراديكالية من خلال انقلابات عسكرية شعبية - في سوريا ومصر والعراق والسودان واليمن والجزائر وليبيا وموريتانيا والصومال ، وقامت هذه الأنظمة « الراديكالية » بإنهاء التجارب الليبرالية الوجيزة التي مرت بها بعض مجتمعاتهم قبيل الاستقلال وبعده مباشرة . وأصبح حكم الحزب الواحد أو حكم العصابة الحاكمة هو النمط السائد للحكم فيها ، وأضيفت على نفسها صفة « شعبية » بتبنى شعارات وسياسات تخدم الطبقات الدنيا ، وأضيفت أنظمة الحكم « الشعبية » الجديدة على الدولة دوراً اجتماعياً واقتصادياً توسعياً . وتمت صياغة « عقد اجتماعي » صريح أو ضمني كان على الدولة بمقتضاه أن

(١٩) المرجع السابق .

تقوم بتنفيذ التنمية وضمان العدالة الاجتماعية والوفاء بالاحتياجات الأساسية لمواطنيها وترسيخ دعائم الاستقلال السياسي ، وتحقيق طموحات قومية أخرى (كالوحدة العربية وتحرير فلسطين) . وفي المقابل ، كان على شعوبها أن تكف عن المطالبة بالمشاركة السياسية الليبرالية ، ولو إلى حين . وتم استغلال الأيديولوجيات القومية والاشتراكية والوحدوية للدعاية لهذا العقد الاجتماعي وللتعبئة السياسية تأييدا للنظم الحاكمة . وتراوح رد فعل الأغلبية بين القبول والإذعان . وكان لهذا العقد الاجتماعي « الشعبوي » التبادلي في بادئ الأمر جاذبية خاصة ، حتى أن الأنظمة الملكية العربية التقليدية تبنت هذا التوجه جزئيا من الستينيات ، كما حدث بالأردن والسعودية ودول الخليج والمغرب^(٢٠) .

ومهما كان للعقد الاجتماعي الشعبوي من انجازات في البداية ، إلا أن سلبياته لم تقتصر على الأحزاب السياسية القائمة على الساحة وحسب ، بل على سائر مؤسسات المجتمع المدني أيضا . فتعرضت هذه الأحزاب والمؤسسات إما للحظر التام من خلال ترسانة من القوانين والأحكام ، أو تم ضمها بالكامل إلى الحزب الأوحدممسك بزمام السلطة^(٢١) . بعبارة أخرى ، فقدت مؤسسات المجتمع المدني كل أو معظم استقلاليتها في ظل الحكم الشعبوي ، ونتيجة لذلك ، اندثر العديد من هذه المؤسسات بسبب كبر سن أعضائها وفقدان الاهتمام بها بين جيل الشباب ، وتحول بعضها إلى مجرد تنظيمات قائمة على الورق فقط ، بينما تكيفت قلة قليلة منها مع المعادلة الشعبوية الجديدة وكافحت في سبيل الاحتفاظ بنشاطها بالحذر السياسي .

(٢٠) للاطلاع على رد فعل الملكيات العربية تجاه الأيديولوجيات الراديكالية ، انظر : Hudson, M., Arab Politics: The Search for Legitimacy, New Haven, 1980.

(٢١) لمزيد من المعلومات انظر مناقشات « مؤتمر المنظمات المدنية العربية » ، القاهرة ، ٣١ أكتوبر - ٣ نوفمبر ١٩٨٩ ؛ والأبحاث المقدمة في سمينار عن « المجتمع المدني العربي » ، بيروت ، ٢١-٢٤ يناير ١٩٩٣ ونشرت فيها بعد تحت نفس العنوان ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٣ .

أدت هزيمة نظم الحكم الشعبوية على يد إسرائيل عام ١٩٦٧ وما تلاها من انتكاسات متوالية بلغت ذروتها في أزمة الخليج في عامي ١٩٩٠ - ١٩٩١ إلى تهاوى الثقة في العقد الاجتماعي الشعبوي ، وإلى التآكل المستمر لشرعية معظم الأنظمة العربية . ولشدة تشبث هذه الأنظمة الشعبوية بالسلطة لجأ العديد منها إلى تصعيد سياسته القمعية ، وتورط بعضها الآخر في مغامرات خارجية ؛ بينما لجأ بعض ثالث منها إلى كليهما معا . هذا في حين لجأ بعضها إلى مراجعة رمزية أو جادة لنظم حكمه .

(ب) سوء الإدارة وتقهقر الدولة :

يبدو أن الدور التوسعي للدولة العربية بلغ متناه في السبعينيات (في كل من الدول الفقيرة والغنية على السواء) . ومنذ ذلك الحين ، أدت مسيرة الأحداث الاجتماعية والسياسية داخليا وإقليميا ودوليا إلى إجبار الدولة على التراجع عن العديد من وظائفها الاجتماعية والاقتصادية التي ادعتها في الخمسينيات والستينيات . وتتميز هذا التقهقر في دور الدولة بالتخبط ، مما ترتب عليه قدر كبير من الضعف البنائي واللفظي مما كان يمكن تجنبه أو الحد منه لو كان المجتمع المدني فيها أفضل حالا . إلا أن بعضا من المجال العام الذي انسحبت منه الدولة ملأته إما الحركات الإسلامية المتطرفة (كما حدث في مصر والجزائر) أو الحركات الانفصالية (كما هو الحال في كل من السودان والصومال والعراق) .

وإذا استخدمنا تصنيفا يجمع بين المتغيرات التي تؤثر على قوة الدولة والمجتمع المدني ، كما هو موضح في الجدول (٢) ، نجد أن معظم الدول العربية تأرجحت بين الخلايا (ب) و (جـ) و (د) . ولم تستقر أى منها في الخلية (أ) ، أى في نمط « الدولة القوية والمجتمع المدني القوي » . وبعض

الدول كالصومال والسودان والعراق تندرج في الوقت الراهن تحت الظروف التي وردت في الخلية (د) ، أى في أقصى درجات المزج بين ضعف الدولة وضعف المجتمع المدني .

جدول (٢)

ضعيفة (-)	الدولة العربية	قوية (+)
<p>(ب)</p> <p>حكم مفروض من خلال جماعات ضغط تسيطر على الدولة على حساب الجماعات الأخرى (أولى سنوات الاستقلال)</p>	<p>(١)</p> <p>إدارة الصراع من خلال مشاركة سياسية مقبولة وإجماع ديمقراطي</p>	<p>قوى (+)</p>
<p>(د)</p> <p>تفكك أو حكم تفرضه ظروف أقلية أو دولية أو دكتاتورية (السبعينيات والثمانينيات وأوائل التسعينيات)</p>	<p>(ج)</p> <p>حكم تفرضه دولة مستقلة ونخبة أوتوقراطية (قمة الشعبوية في الخمسينيات والستينيات)</p>	<p>الاجتماع المدني</p> <p>ضعيف (-)</p>

(ج) إنعاش المجتمع المدني العربى :

فى تراجع دور الدولة العربية (أى فى السبعينيات والثمانينيات) ، انتعشت بعض المؤسسات المدنية السابقة للحقبة الشعبوية ؛ ونشأت مؤسسات جديدة . ومن بين هذه المؤسسات منظمات حقوق الإنسان . ففى أعقاب الغزو الإسرائيلى للبنان (١٩٨٢) وهو ما يعد أحد أشد الانتكاسات بعد هزيمة ١٩٦٧ ، ظهرت مثل هذه المؤسسات على مستوى الوطن العربى كله أو على مستوى الأقطار^(٢٢) . كما تكاثرت مئات من التنظيمات التطوعية الخاصة وهيئات تنمية المجتمعات المحلية فى العقدين الماضيين . ويقدر نمو عدد الهيئات غير الحكومية العربية من أقل من ٢٠,٠٠٠ فى منتصف الستينيات إلى حوالى ٧٠,٠٠٠ فى أواخر الثمانينيات^(٢٣) . وهناك عدة عوامل دعمت هذا النمو الكمى المشهود للتنظيمات المدنية العربية فى العقدين الماضيين ، ومن بينها :

١ - تزايد احتياجات الأفراد والجماعات المحلية التى لم تلبيها الدولة العربية : فبالنسبة للطبقتين الدنيا والمتوسطة الصغيرة ، كانت هذه الاحتياجات فى أساسها خدمات اجتماعية واقتصادية لم تعد الدولة قادرة - أو مستعدة - على الوفاء بها ، كالإسكان والرعاية الصحية وزيادة الدخل وتحسين نوعية التعليم والموارد الغذائية وما إلى ذلك . وبالنسبة للطبقتين المتوسطة والعليا ، كانت الاحتياجات المتزايدة تتمثل فى المطالبة بالتعددية السياسية والثقافية وحرية التعبير .

٢ - اتساع نطاق التعليم بين السكان العرب : مهما كانت أخطاء نظم الحكم الشعبوية ، إلا أن من إنجازاتها التى لا تنكر نشر التعليم المجانى المكثف

(٢٢) لمزيد من الاطلاع على نشأة المنظمة العربية لحقوق الإنسان والتنظيمات المدنية المماثلة فى الثمانينيات ، انظر : سعد الدين إبراهيم ، المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى ، ص ٩-١٢ .

(٢٣) تم استقاء هذه التقديرات من أبحاث الدول فى « مؤتمر المنظمات المدنية العربية » .

ورغم افتقار هذا التوسع التعليمي إلى جودة الكيف ، إلا أنه أدى إلى رفع مستويات الوعي والتوقعات والمهارات التنظيمية . وكانت لهذه السمات أهمية كبرى في بناء المؤسسات العامة والخاصة .

٣ - زيادة الموارد المالية الفردية : كانت سنوات السبعينيات وأوائل الثمانينيات تتميز بظهور طفرة مالية لدى كثرة من الأفراد في الدول العربية ، بسبب الزيادة الهائلة في عوائد النفط وما صاحبها من تحرك القوى البشرية بين الدول العربية بمعدلات غير مسبوقة ؛ وظهور بدايات سياسة التحول الاقتصادي الليبرالي في الهياكل الاقتصادية التي كانت تحت سيطرة الدولة في الدول «الاشتراكية» سابقا . وهكذا ، بينما أساءت الحكومات إدارة الموارد المالية العامة أو بددتها ، نجد أن العديد من الأفراد وجهوا جزءا من ثرواتهم الخاصة إلى تنظيمات حديثة النشأة . فشهد الوطن العربي لأول مرة ظهور المؤسسات الخاصة (Founction) على غرار مثيلاتها الأميركية (من قبيل مؤسسات فورد وروكفلر وكارنيجي) ومنها مؤسسات صباغ وشومان والحريزي .

٤ - نمو هامش الحرية : فقد اتسعت هوامش الحريات تدريجيا ، وإن ببطء ، في العديد من الأقطار العربية ، مما يرجع في جزء منه إلى إنهاك الدولة أو عجزها عن السيطرة على المجتمع . لكنه كان يرجع أيضا إلى نمو ذخيرة المواطنين من إستراتيجيات مراوغة الدولة . فالسفر إلى الخارج ووسائل الإعلام الغربية والحسابات المصرفية للأفراد من العرب في دول أجنبية من مظاهر نمو هذا الهامش . والحقيقة أن العديد من التنظيمات المدنية العربية كانت قد بزغت فكرتها أو تأسست في الخارج قبل أن تقوم بنقل أنشطتها إلى بلادها الأصلية (مثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، التي أعلنت في قبرص في ١١/١١/١٩٨٣) .

(د) بعض خصائص المجتمع المدني العربي :

١ - الأحزاب السياسية في المجتمع المدني : تعد الأحزاب السياسية جزءاً من التكاثر السريع للتنظيمات المدنية العربية خلال العقدين الماضيين . ففى حين تمكنت بعض الأحزاب القديمة التى ترجع إلى ما قبل الاستقلال من البقاء رغم الحكم الاستبدادى (كحزب الاستقلال بالمغرب ، وحزبى الأمة والاتحاد بالسودان) ، فإن معظم الأحزاب الأخرى لم تتمكن من النجاة من المرحلة الشعبية فى السياسة العربية ، ولكن مع زيادة هامش الحريات ، عادت بعض الأحزاب السياسية القديمة إلى النشاط منذ أواخر السبعينيات (كحزبى الوفد ومصر الفتاة فى مصر) . والأهم من ذلك ظهور أحزاب جديدة بمجرد أن سمح القانون بذلك ، ومنها ٤٦ حزبا بالجزائر ، و ٤٣ حزبا باليمن ، و ٢٣ بالأردن و ١٩ بالمغرب ، و ١٣ بمصر ، و ١١ بتونس ، و ٦ بموريتانيا ... إلخ^(٢٤) .

إلا أن هذه الطفرة العددية فى التنظيمات المدنية العربية لا تعنى أنها جميعا على نفس القدر من الفعالية ، فالحقيقة أن غالبيتها تعد أصغر حجما من أن تكون لها شأن فى الحياة العامة ببلادها ، بما فى ذلك كثير من الأحزاب السياسية . وتعد مصر مثالا على ذلك . فإذا كانت مصر تضم ثلث التنظيمات المدنية العربية البالغ عددها سبعون ألفا ، فإن معظم التنظيمات غير الحكومية المصرية البالغ عددها عشرون ألفا إما تفتقر إلى الفعالية أو على قدر ضئيل منها . وطبقا لدراسة ميدانية حديثة ، اتضح أن مالا يزيد عن ٤٠ ٪ من التنظيمات غير الحكومية المصرية تعتبر نشيطة أو ذات فعالية^(٢٥) .

(٢٤) لمزيد من الاطلاع ، انظر : سعد الدين إبراهيم ، المجتمع المدني .

Grass-roots Participation and Development in Egypt, A Study by (٢٥)
Ibn-Khaldoun Center, commissioned by UNICEF, UNDP and UNFPA,
Cairo, 1993.

وينطبق ذلك أيضا على الأحزاب السياسية العربية . فقد كشفت الانتخابات النيابية الأخيرة في اليمن (أبريل ١٩٩٣) وفي المغرب (يونيو ١٩٩٣) وفي الأردن (نوفمبر ١٩٩٣) عن النخبوية السياسية وضآلة القواعد الشعبية لمعظم الأحزاب في جذب أو الحصول على أصوات انتخابية ذات شأن . فلم يفز بمقاعد برلمانية باليمن سوى سبعة أحزاب من مجموع ٤٣ حزبا ؛ وحصل ثلاثة منها فقط على ما يزيد عن ٨٠٪ من هذه المقاعد . وفي المغرب ، لم يظهر من الأحزاب التسعة عشر على لوحة النتائج سوى تسعة فقط حصل أربعة منها على ٧٥٪ من المقاعد المتنافس حولها^(٢٦) ، وفي الأردن ، تنافس عشرون حزبا في الانتخابات البرلمانية الأخيرة ، ولكن أربعة منها فقط هي التي فازت بأي مقاعد ، بينما فاز مرشحون مستقلون عن الأحزاب بأكثر من ثلثي المقاعد .

٢ - النقابات المهنية : لعل النقابات المهنية هي أنشط التنظيمات المدنية في العالم العربي في الوقت الراهن ، ويرجع ذلك في جزء منه إلى أنها تحصل لأعضائها على مكاسب تشبه ما تحصل عليه الاتحادات العمالية ، وفي جزء آخر إلى المستوى العالي من التعليم والوعى السياسى . ونظرا لما تتمتع به هذه النقابات المهنية العربية من استقلالية نسبية في مواردها المالية ، فقد أصبحت لها الريادة في حركة المجتمع المدني في بلادها . ففي بلد كالسودان ، تمكنت هذه النقابات من خلع النظام العسكرى الحالكم مرتين (١٩٦٤ و ١٩٨٥) . وفي كل من مصر والمغرب وتونس ، تحولت إلى جماعات ضغط قوية إبان السبعينيات والثمانينيات .

وهناك عاملان آخران يساعدان أيضا على دعم النفوذ الاجتماعى والمعنوى للنقابات المهنية . أولا : أن هذه النقابات المهنية تعد أشد تنظيما على الصعيد

(٢٦) المجتمع المدني ، نشرة شهرية تصدر عن مركز ابن خلدون ، القاهرة ، أعداد مايو ، يونيو ، يوليو ١٩٩٣ .

العربي القومي باعتبارها اتحادات ؛ وأنها على اتصال أوثق بنظيراتها على المستوى الدولي ، مما أمدّها بقدر أكبر من النفوذ ومزيد من الحماية المعنوية من خارج بلادها ولعل أبرز مثل على ذلك هو اتحاد المحامين العرب . ثانياً ، إن النقابات المهنية العربية تحتل عضواً وإستراتيجياً مكان القلب في المؤسسات الإنتاجية والخدمية ، بما في ذلك المؤسسات التي تديرها الدولة . فلا يسهل حلها أو عزلها من قبل النخبة الحاكمة . لذا فهي عندما تتخذ قراراً بالاضراب مثلاً (وهو ماحدث بالفعل في السودان عام ١٩٨٥) ، يمكن لها أن تصيب المجتمع والدولة بالشلل التام . ومن بين أشد هذه النقابات المهنية نفوذاً وتأثيراً نقابات الأطباء والمهندسين والعلمين . وانضمت اتحادات رجال الأعمال ومؤخراً إلى صفوف النقابات المؤثرة^(٢٧) ، هذا ناهيك عن النقابات والاتحادات العمالية .

٣ - السياسة بالتفويض : في الأفطار العربية التي لاتزال الأحزاب السياسية محظورة أو خاضعة مشددة فيها ، نجد بعضاً من الهيئات المدنية قد قامت بوظائف الأحزاب ؛ في مناقشة القضايا العامة مثلاً وصياغة بدائل السياسة العامة وممارسة الضغوط على مراكز صنع القرار . فقامت بهذه المهام مثلاً جمعية خريجي الجامعات بالكويت ، ومنتدى الجسرة الثقافي بقطر ، وجمعية المهن الاجتماعية بالإمارات العربية المتحدة .

وربما تحولت لهذه الأسباب بعض المؤسسات المدنية العربية (غير الأحزاب السياسية نفسها) في الآونة الأخيرة إلى ساحات للأنشطة السياسية المكثفة . فانتخاباتها تنافسية للغاية وتتسم عامة بالنزاهة ، ويتابعها الرأي العام الوطني عن قرب . وقد لوحظ ذلك في كل من مصر والأردن والكويت وتونس والمغرب في الثمانينيات وأوائل التسعينيات . ففي مصر مثلاً بدأ الإخوان المسلمون في الآونة الأخيرة ورغم حظر قيام حزب سياسي لهم في الهيمنة التدريجية من خلال

(٢٧) لمزيد من الاطلاع ، انظر : سعد الدين إبراهيم ، المجتمع المدني .

الانتخابات على مجالس إدارات بعض النقابات المهنية الهامة ، كنقابات الأطباء والمهندسين والمحامين (٢٨) .

٤ - الكوينات التقليدية في زى حديث : لا يزال هناك عدد لا يستهان به من الكوينات المدنية العربية متأثرة ببقايا الكوينات التقليدية لمجتمعاتها . وأصدق مثال على ذلك إقامة ما يعد تنظيماً مدنياً حديثاً في ظاهره في مركز حضري ، إلا أن معظم أعضائه أو كلهم يتنمون إلى قبيلة واحدة أو قرية واحدة أو طائفة دينية واحدة . وقد يضم هذا التنظيم كل مظاهر الحداثة من توثيق في السجلات الرسمية والحصول على التصاريح والوضع القانوني والانتخابات ومجالس الإدارات واللجان وما إلى ذلك ، لكنها تدار في الحقيقة بنفس الأساليب التقليدية التي وصفناها في الجزء الأول من مقالنا هذا .

إلا أن هذه الملحوظة لا ينبغي أن تقلل من أهمية هذا النمط من التنظيمات المدنية . فإذا كان مؤسسوها قد أنشأوها على طرز حديثة بهدف دعم ولائهم « التقليدية » أو لأداء مهام تقليدية ، فإن ذلك في حد ذاته يعد دليلاً على الإدراك الشديد للحاجة إلى التوفيق بين التقليدية والحداثة في فترة التحول المجتمعي . وحين يتم تأسيس هذا النوع من التنظيمات في مراكز حضرية كبرى ، فإنه يدعم مكانة الزعماء التقليديين ، لكنه في نفس الوقت يساعد الأقارب والأتباع على إثبات وجودهم في بيئة جديدة ، دون إحساس بغربة نفسية .

على أية حال ، فإن هذا النمط التنظيمي له وظيفة كامنة تتمثل في حماية كل من المجتمع المدني الحديث والدولة . وبدونه ، يصبح من المحتم على القادمين الجدد إلى المدن العربية من الأرياف والبادي أن يصبحوا جزءاً من البروليتاريا الهلامية الحضرية غير المنظمة ، التي سبقت الإشارة إليها في الجزء

(٢٨) لمزيد من الحقائق والأرقام والتحليلات انظر : المجتمع المدني ، عدد أكتوبر ١٩٩٢ .
(CSDT) Newsletter, October 1992 .

الثانى من هذا المقال . وتعد البروليتاريا الهلامية الحضرية هى أسرع الكيانات الاجتماعية الاقتصادية نمواً فى الوطن العربى فى العقدين الماضيين . فهى تمثل أشد التكوينات قابلية للانفجار والغوغائية السياسية ، وكانت البروليتاريا الهلامية هى القوة البشرية التى حركت القلاقل الحضرية فى مصر (١٩٧٧ و ١٩٨٦ و ١٩٩٢) ، وفى تونس (١٩٧٦ و ١٩٨٧) ، وفى المغرب (١٩٧٤ و ١٩٨١ و ١٩٨٧) ، وفى الأردن (١٩٨٨) ، وفى الجزائر (١٩٨٨) ، حتى إن اشتركت معها أو قادتها جماعات سياسية أكثر تنظيماً .

٥ - المجتمع المدنى والأزمات: إن تطور المجتمع المدنى ككثير من الأبعاد الأخرى للتطور فى الوطن العربى لا يتسم بالاتساق أو التساوى فى كل البلاد العربية ، ولكن طالما وجدت الكيانات المدنية وتضامنت فيما بينها نسبياً ، فإن أصوات التذمر المطالبة بالتحول الديمقراطى تصبح محسوسة أو مسموعة ، كما سنرى فيما بعد . ولكن الأهم من ذلك كما تبين فى الآونة الأخيرة أن الأقطار العربية التى تعرضت لأزمات عنيفة ، نجد أن وجود التنظيمات المدنية أو غيابها فيها يصنع فارقاً كبيراً فى الطريقة التى تصمد بها الدولة أمام أزمة من الأزمات . وتعد كل من لبنان والكويت والصومال مثالا على ذلك . ففى هذه الأقطار جميعاً ، نرى أن الدولة اختفت أو كادت فى ظل ما مر بها من كوارث وظروف قاهرة . ففى كل من لبنان والصومال ، كان ذلك بسبب الصراع الداخلى الممتد إلى جانب عدة عوامل إقليمية ودولية أخرى ؛ وفى الكويت ، حدث ذلك بسبب الغزو العراقى الخاطف . ورغم ما بين حالتي لبنان والكويت من اختلاف ، إلا أنها كانتا تشتركان فى وجود كيانات مدنية متطورة إلى حد كبير فى كل منهما - حوالى ٦٠٠ و ٢٠٠ جمعية ورابطة على التوالى . وبينما تدهور الحال بالعديد من هذه التنظيمات إلى درجة أصبحت فيها فى حالة عجز تام فى ظل ما مر

بالبلاد من ظروف ، إلا أن أعداداً منها ظلت على نشاطها إبان الأزمة . وكانت هذه التنظيمات المدنية النشطة هى التى قدمت المدد والتأييد المعنوى لبقاء العديد من المواطنين اللبنانيين والكويتيين سواء فى الداخل أو فى الخارج . وحتى التنظيمات اللبنانية غير الحكومية القائمة على أسس تجاوزت حدود الطائفية وقدمت يد العون فى مناسبات عديدة . كما ظهرت فى ذروة السنوات الست عشرة من الصراع المدنى فى لبنان عدة تنظيمات جديدة فى الأحياء الحضرية والقرى .

وفى الكويت كانت الجمعيات التعاونية الاستهلاكية هى التى تحولت إلى نقاط ارتكاز لأداء العديد من المهام التى كانت تقوم بها الدولة فيما سبق ، كتوزيع حصص الطعام والرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم وإدارة شبكة اتصالات غير رسمية . أما التنظيمات المدنية الأخرى التى لم تتمكن من العمل فى العلن خوفاً من بطش سلطات الاحتلال ، فقد استعانت بالجمعيات التعاونية والمساجد ، البعيدة إلى حد ما عن الشبهات ، فى تقديم العون .

بعكس ذلك تماماً فى الصومال ، حيث لم يكن هناك تنظيمات مدنية تقريبا . فطوال سنوات الحكم العسكرى الشعبوى لزياد برى ، كان العديد من الصوماليين الذين يعيشون بعيداً عن قراهم أو قبائلهم يعتمدون على الدولة فى إيجاد فرص العمل والخدمات ، وعندما انهار جهاز الدولة تماماً عام ١٩٩١ ، وجدوا أنفسهم دون قاعدة يركنون إليها أو غطاء يحميهم . وبتوسع نطاق الصراع الداخلى الناجم وطول أمده ، تعرض نسيج الكيانات البدائية الصومالية للتمزق الشديد ، وسرعان ما تحلل كيائها . فلم تكن المجاعة التى ألت بالصومال كله عام ١٩٩٢ ترجع إلى القتال الدائر وحسب ، أو حتى إلى نقص الإمدادات الغذائية (التى وصل الكثير منها من متبرعين من الخارج) ؛ بل إلى

صعوبة التوزيع . ولو كانت هناك تنظيمات مدنية شبيهة بتلك التي وجدت في كل من لبنان والكويت ، لكان من الممكن تجنب أو خفض نسبة كثير من حالات الموت جوعا ومن الأمراض والوفيات . إن الصومال يمثل مأساة وحالة درامية ، لا من حيث تراجع الدولة وحسب ، بل من حيث التحلل الكلى لها دون مجتمع مدنى يكون بمثابة « شبكة أمان » تجمع أشلاءها .

٥ - الأنظمة الحاكمة والمجتمع المدنى والتحول الديمقراطى

حين لم تعد النخب العربية الشعبوية الحاكمة قادرة على احترام « العقد الاجتماعى » القديم ، أو على تهدئة الكيانات الاجتماعية الاقتصادية الجديدة بما لديها من لغة مستهلكة من الخطاب السياسى . أو على صياغة عقد اجتماعى مشترك جديد (خشية أن يطاح بها من موقع السلطة) ، لجأت هذه النخب الحاكمة إما إلى القمع التعسفى فى الداخل أو إلى مغامرات أشد خطورة فى الخارج . فمنذ عام ١٩٨٠ ، قام نظام صدام حسين فى العراق بالخيارين معا ، وبلغ الذروة فى الثانى من أغسطس عام ١٩٩٠ بغزوه للكويت ، مما أدى إلى إشعال ما عرف « بأزمة الخليج » . وكان من المتوقع إبان الأزمة أن تكون زيادة عملية المشاركة فى الحكم فى الوطن العربى من بين محصلاتها . وكانت هذه النبوءة قائمة على افتراض أن الأزمة كانت أزمة سياسية عربية داخلية بقدر ما هى أزمة إقليمية ودولية . والحقيقة أن المشاركة فى الحكم تحققت بالفعل فى عدد من الدول العربية ، إلا أن هذا التوجه كان قد بدأ بالفعل منذ ما قبل الأزمة . وكل ما فعلته الأزمة هو أن عجلت به . وترجع سرعة بعض الأقطار عن غيرها فى ذلك التوجه إلى العديد من العوامل الداخلية والخارجية . ومن بين العوامل الداخلية ، الحجم النسبى للمجتمع المدنى ، ودرجة نضجه فى كل قطر . فتنظيمات المجتمع المدنى هى التى نظمت حركات الاحتجاج التى أعقبتها تطورات فى التحول الديمقراطى . بينما انتكست مسيرة الديمقراطية فى بعض

الأقطار ؛ وفي البعض الآخر لا يزال الاحتجاج مستمرا لكنه لم يؤد إلى نتيجة بعد . ونقدم فيما يلي صورة لهذه الظروف النمطية الثلاثة للتطور السياسى العربى الراهن (٢٩) .

(أ) التحول الديمقراطى - بدايات الزمجرة :

فى السنوات القلائل التى سبقت أزمة الخليج مباشرة ، كانت بعض الأنظمة العربية الحاكمة تحس بالفعل بفقدانها المتزايد للشرعية فى الداخل . وتكرر التعبير عن هذه الحالة فى مواجهات عنيفة بين أنظمة الحكم وبين واحد أو أكثر من الكيانات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى . فقامت الشرائح العليا من الطبقة المتوسطة الجديدة بالاشتباك مع نظم الحكم فى معارك سلمية حول الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والديمقراطية . وعلى الصعيد العربى وفى داخل عدد من الأقطار العربية ، جاءت هذه القضية فى صورة إقامة منظمات لحقوق الإنسان وتنظيمات مهنية أكثر استقلالية ، مما أدى إلى بعث الحياة فى المجتمع المدنى الذى كان قد توقف عن النمو فى بعض هذه الأقطار ، منذ مجئ الأنظمة التسلطية الشعبوية إلى مقاعد الحكم .

خلال السنوات الأخيرة ظهرت مستويات متباينة من المطالب المدنية فى مواجهة أنظمة الحكم العربية على اختلافها . فعلى مستوى من المستويات ، كانت ثمة مطالب بزيادة « التحول الليبرالى » كحرية الصحافة وحرية تكوين التنظيمات وحق السفر إلى الخارج . وقامت كل نظم الحكم تقريرا بتقديم تنازلات من جانبها استجابة لهذه المطالب . وعلى مستوى أعلى ، كانت هناك مطالبة « بالتحول الديمقراطى » الجاد والصريح - مثل تقنين تشكيل الأحزاب

(٢٩) معظم فقرات الجزء الخامس أعيدت صياغتها من بحث سابق للمؤلف بعنوان :
"Crises, elites and Democratization in the Arab World", in **Middle East Journal**, 47/2, pp. 292-305.

السياسية ، وحق استخدام الإعلام الجماهيري بالتساوى ، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة ، إلا أن أيا من نظم الحكم لم يستجب تماما لكل هذه المطالب في الثمانينيات .

وتبينت الشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة النشاط السياسى الإسلامى لتحدى النخب الحاكمة . أما الطبقة العاملة الحديثة فكانت تميل إلى الإضرابات أو التباطؤ فى العمل أو عمليات التخريب الصناعى . ولجأت البروليتاريا الهلامية الحضرية إلى « سياسة الشارع » كالمظاهرات والشغب وحركات العصيان والسلب والنهب . وأيا ما كان الكيان الاجتماعى الذى بدأ المواجهة ، وأيا ما كانت طريقة تعبيره عن سخطه ، كانت الكيانات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى التى تعاني نفس القدر من الاغتراب تنضم إليه لإعلان مطالبها الخاصة . وحدثت هذه الظواهر خلال الثمانينيات وأوائل التسعينيات فى معظم أقطار المنطقة : فى الجزائر عام ١٩٨٨ ؛ وفى مصر أعوام ١٩٧٧ و ١٩٨١ و ١٩٨٦ ؛ وفى الأردن عام ١٩٨٩ ؛ وفى الكويت عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ؛ وفى موريتانيا عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٨ ؛ وفى المغرب أعوام ١٩٨٤ و ١٩٨٨ و ١٩٩٠ ؛ وفى الصومال من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠ ؛ وفى اليمن الجنوبية من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠ ؛ وفى السودان عام ١٩٨٥ ؛ وفى تونس عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٨ . وكانت ردود أفعال الطبقة الحاكمة فى هذه الدول تجاه تزايد التعبير عن السخط تتمثل فى بذل الوعود بإجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية . والحقيقة أن بعضا من هذه النظم الحاكمة بدأ فى الوفاء بهذه الوعود قبل اندلاع أزمة الخليج ؛ بينما استغلت نظم أخرى فرصة الأزمة لتتكث بوعودها أو تماطل فى الوفاء بها .

فباشرت كل من الجزائر والأردن واليمن عمليات تحول ديمقراطى قبل أزمة الخليج . وأجرت جميعها انتخابات قومية أو بلدية بين عامى ١٩٨٧ و ١٩٩٠ دون أية شكاوى تذكر عن نزاهتها . مما زاد من مصداقية العملية الأداء الجيد الذى

حققه المرشحون الإسلاميون المناهضون لنظم الحكم ، وحصولهم على عدد من المقاعد ، أعلى مما كان متوقع لهم . وما زاد من حيرة المراقبين الغربيين المناصرين لقضية التحول الديمقراطي في العالم الثالث أن الأشخاص الذين تم انتخابهم ديمقراطيا في الدول الثلاث جميعا كانوا يؤيدون صدام حسين (الديكتاتور) في أزمة الخليج .

كان تأييد صدام حسين مفارقة تدعو للتأمل . فهوؤلاء الأعضاء المنتخبون الجدد من المعارضة ، كانوا يعربون عن سخطهم لأعلى حكاهم وحسب ، بل على النظام العربى برمه ، وخاصة على « النظام العالمى الجديد » الذى كثر الحديث عنه . ورغم أن صدام حسين لم يكن أقل استبدادا عن بعض الحكام الآخرين من العرب على كلا جانبي الأزمة ، إلا أنه استطاع أن يستفيد من هذا السخط خارج العراق . وترجع قدرته على ذلك إلى أن الثروة النفطية العراقية لم تكن موضع زهو وبذخ من جانب المواطنين العراقيين أثناء سفرهم أو تجوالهم في الدول العربية الفقيرة ، بالصورة التى كان عليها الحال بالنسبة للمواطنين الخليجين . وكان حديث الولايات المتحدة ودول الغرب عن الشرعية «الدولية» لا يلقى تصديقا من جانب العديد من العرب ؛ إذ كان يمثل ازدواجية في المعايير ، وخاصة تجاه القضية الفلسطينية .

وفي عام ١٩٨٧ ، وقبل سنوات قليلة من أزمة الخليج ، شهدت القيادة التونسية سلميا من الحبيب بورقيبة إلى زين العابدين بن علي ، ولو أن ذلك حدث من خلال نوع من الانقلاب الدستوري . ووعدت القيادة الجديدة الأحزاب السياسية العلمانية بإجراء إصلاح سياسى ، إلا أنها استمرت في إنكار الشرعية على « حزب النهضة الإسلامى » . ووقعت سلسلة من المواجهات الدامية بين النظام الحاكم وبين أتباع حزب النهضة في أواخر عام ١٩٨٩ وأوائل عام ١٩٩٠ . وأدت أزمة الخليج التى اعتبرتها كل الأحزاب السياسية التونسية

حدثاً قومياً إلى تجميد هذه المواجهات قرابة عام ، إلا أنها استؤنفت فيما بعد . وظلت بعض الأحزاب السياسية الأخرى تنظر بازدراء إلى الحزب الدستوري الديمقراطي الحاكم ، ولو أن خشيتهم من التوجه الإسلامي جعلتهم يرون في الأمر الواقع أفضل الشرين .

لم يتحقق في عامى ١٩٩٠ - ١٩٩١ أى تقدم يذكر في التحول الديمقراطي المحدود الذى بدأ في كل من مصر والمغرب قبل عدة سنوات من أزمة الخليج . فرغم وقوف الحكومة المغربية إلى جانب الكويت والتحالف الذى قاده الولايات المتحدة إبان الأزمة ، إلا أن المعارضة أدانت التدخل الأجنبى وعبأت الرأى العام المغربى ضده . وكانت أكبر مظاهرة تأييدا للعراق قد نظمت بالمغرب . وأتاحت الأزمة الفرصة للمعارضة لكى تعرض قدرتها على التعبئة ، وهى حقيقة لم تفت على النظام . فكان رد فعله الفورى هو تجميد المشاركة العسكرية المغربية فى أزمة الخليج . وبعد عام من الأزمة ، أعلن الملك الحسن بدء إصلاحات سياسية ، وقد أوفى بوعده كما سرى فيما بعد .

وفى مصر ، كان الخلاف بين الصفوة الحاكمة والجههير حول الأزمة أقل حدة . والحقيقة أن النظام الحاكم تمكن من الدعوة إلى إجراء انتخابات برلمانية فى أكتوبر ١٩٩٠ ، وكأنه يريد أن يثبت أن الحياة فى مصر كانت منتظمة تماما رغم الأزمة . وإذا كان حزبا المعارضة الرئيسيان وهما الوفد وتحالف العمل الإسلامى قد قاطعا الانتخابات ، فإن تصرفهما هذا كان يرجع إلى أسباب لا صلة لها بأزمة الخليج ، ولكن لرفض الحكومة تقديم ضمانات قضائية على نزاهة التنافس الانتخابى ، إلا أن ثقة النظام المصرى قد اهترت على أثر حادثتين ، هما اغتيال رفعت المحجوب الرئيس السابق لمجلس الشعب الذى يفترض أن الجماعات الإسلامية هى التى نفذته ، وتظاهر آلاف من طلاب الجامعات المصرية ضد ما وُصف بالتدمير المنظم للعراق . وأسفر الصدام بين الطلبة وقوات الشرطة عن مصرع أربعة أشخاص على الأقل وإصابة أعداد كبيرة واعتقال المئات .

وفى كل من جيوتي وموريتانيا والصومال ، تم الإبقاء على الصراعات القبلية والعرقية تحت سيطرة مشددة فى أثناء أزمة الخليج . وفى الدول التى تورطت فى الأزمة بصورة مباشرة أو كانت قريبة من قلب الأزمة - العراق وسوريا والدول الست المطلة على الخليج العربى وخليج عمان - تذرعت النخب الحاكمة بعذر « شرعى » لوقف أنشطة التحول الديمقراطى ، لو لديها نية على ذلك أصلا . واستغرق الأمر عاما كاملا بعد الأزمة حتى أبدت النخب العربية الحاكمة رغبتها الجادة فى توسيع المشاركة « السياسية الحقيقية » . ولو أن الوعود كانت قد انتزعت منهم انتزاعا فى بعض الحالات - كما هو الحال فى الكويت والسعودية .. وخلال عام ١٩٩١ ، أضحى واضحا أنه لا بد من التحرك.

لو كان ثمة جانب إيجابى بين الجوانب السلبية العديدة لأزمة الخليج فهو التعبئة السياسية غير المسبوقة للجماهير العربية . فلم يكن التعبير عن تأييد هذا الجانب العربى أو ذاك على جانبي الأزمة يتفق دائما مع المواقف الرسمية للأنظمة الحاكمة . وكانت نتيجة ذلك كسر جدار الخوف من النخب الحاكمة لدى كثير من الجماهير العربية . وتعد العراق حالة درامية فى هذا السياق ، حيث نار الشيعة فى الجنوب والأكراد فى الشمال على نظام صدام حسين . وشجعته على ذلك الهزيمة الساحقة التى منى بها العراق وتوقع الحصول على مساعدة الحلفاء المتصرين . وحتى النخب الحاكمة فى الخليج على الجانب المتصر وأجهت مطالب متصاعدة من المثقفين بزيادة المشاركة السياسية .

(ب) التحول الديمقراطى - حالات التقدم :

اتسم التحول الديمقراطى فى عدد من الأقطار العربية بالتباطؤ والتردد منذ أزمة الخليج ؛ ومنى بانتكاسة فى دول أخرى . ونقدم فيما يلى صورة عن الوطن العربى فى أواخر عام ١٩٩٣ .

في موريتانيا أعيد نظام التعددية الحزبية عام ١٩٩١ ، وفي انتخابات يناير ١٩٩٢ الرئاسية ، فاز معاوية ولد طايح بأكثر من ٦١٪ من الأصوات ، وهزم ثلاثة مرشحين آخرين . وفي انتخابات مارس ١٩٩٢ البرلمانية ، فاز حزب الرئيس ولد طايح بأغلبية ، وحصل على ٥٢ مقعدا من مجموع ٧٩ . وقاطع عدد من أحزاب المعارضة الرئيسية الانتخابات وسط اتهامات بالتلاعب، ولكن ما هو أخطر من هذه الاتهامات كان نمط التصويت في هاتين الحالتين من الانتخابات. فقد حشد ولد طايح وحزبه الحاكم قواهما وحصلا على تأييد الموريتانيين من العرب والمتعربين في المناطق الريفية والشالية من البلاد ، بينما اجتذب خصومهما تأييد الموريتانيين من السود بالعاصمة والمناطق الجنوبية من البلاد . ومن الممكن لهذا الانقسام العرقي الشديد الوضوح أن يهدد الديمقراطية الموريتانية الوليدة بل البلاد بأسرها إن لم يتم احتواؤه^(٣٠) .

وفي اليمن ، وبعد توحيد شطريها الشمالى والجنوبى في مارس ١٩٩٠ ، أعرب النظام الحاكم المكون من ائتلاف من الحزبين الحاكمين في شطرى اليمن السابقين عن عزمه إقرار نظام التعددية الحزبية في إطار نظام ديمقراطى كامل . وتم تحديد فترة فاصلة لا تزيد مدتها عن ثلاثين شهرا تنتهى بانتخابات برلمانية في جمهورية اليمن الموحدة ذات التعددية السياسية . وهددت أزمة الخليج هذا الالتزام ، إلا أن النظام الحاكم كان يبدو عازما على احترامه . وفي ربيع عام ١٩٩٢ ، كان المناخ الديمقراطي في حالة ازدهار . فشهدت البلاد قيام ٤٦ حزبا وتنظيما سياسيا تعمل على الساحة السياسية ، بينما تضاعفت أعداد الصحف والمجلات اليومية والأسبوعية عدة مرات . وبنهاية عام ١٩٩٢ ، كان هناك حوالى ٩٣ مطبوعا ؛ كان ربعها أو أقل مطبوعات رسمية (حكومية)

(٣٠) لمزيد من الحقائق والأرقام والتحليلات ، انظر : المجتمع المدني ، عددى فبراير وأبريل ١٩٩٢ .
(CSDT) Newsletter, February and April 1992 .

أو شبه رسمية (تنتمي إلى الحزبين الحاكمين) وقد أصيب المراقبون الذين زاروا اليمن عام ١٩٩٢ بالدهشة إزاء المناخ المفتوح وحرية التعبير عن الرأي والنقد دون خوف من عقاب^(٣١) .

كانت هناك بعض المخاوف المبررة إزاء مستقبل التحول الديمقراطي في اليمن . فكان هناك العديد من الأطراف على الساحة السياسية يمكن أن يصيخوا الدولة بالانقسام . فكانت حوادث العنف المتزايدة والموجهة بصورة خاصة ضد الشخصيات القيادية في الحزب الاشتراكي اليمني الذى يعد أحد حزبى الائتلاف الحاكم تهدد التجربة بأسرها ، حيث لم يتم إلقاء القبض على أى من مرتكبي هذه الحوادث من جانب السلطة التى كان معظم أعضائها من حزب المؤتمر الشعبى ، وهو الشريك الآخر فى الائتلاف الحاكم . وكانت خطورة الموقف وراء قرار النظام الحاكم بتأجيل الانتخابات التى كان مقررا عقدها فى نوفمبر ١٩٩٢ ، إلى ربيع ١٩٩٣ .

ولكن النظام أوفى بوعوده ؛ وعقدت أولى الانتخابات البرلمانية فى ٢٧ أبريل ١٩٩٣ ، وحقت نجاحا مشهودا . ورغم عدم حصول أى حزب على أغلبية المقاعد ؛ إلا أن كل الأحزاب الرئيسية تم تمثيلها بصورة معقولة . وشارك فى السباق الانتخابى خمسون امرأة فازت اثنتان منهن . وعكست النتائج العامة لهذه الانتخابات بأمانة ما تحظى به اليمن من تعددية اجتماعية اقتصادية^(٣٢) .

وفى الأردن استأنف الملك حسين مسيرة بلاده الديمقراطية بعد حرب الخليج بفترة وجيزة . ففى مارس ١٩٩٢ ، قام العاهل الهاشمى بإنهاء قانون الطوارئ الذى ظل ساريا منذ حرب يونيو ١٩٦٧ . وتلى ذلك فى يوليو إعادة إقرار نظام تعدد الأحزاب بعد توقف دام خمس وثلاثين سنة . وفى سبتمبر

(٣١) انظر : المجتمع المدنى ، عدد أبريل ١٩٩٢ . (CSDT) Newsletter, April 1992 .

(٣٢) لمزيد من الحقائق والأرقام والتحليلات ، انظر : المجتمع المدنى ، عددى مايو ويونيو ١٩٩٣ . (CSDT) Newsletter, May and June 1993 .

١٩٩٢ ، وصدق البرلمان على قانون جديد للطباعة والنشر ، رفعت بمقتضاه القيود السابقة على الصحافة والمطبوعات . وكان هذا الإجراءان معا مؤشرين على استئناف التحول الديمقراطي بالأردن على المسار الذى كان قد بدأ فى نوفمبر ١٩٨٩ بانتخاب برلمان جديد . وبدأ الملك حسين تجربة فى التحول الديمقراطى التدريجى يمكن أن تكون مثالا يحتذى فى الوطن العربى . ويبدو أنه أدرك أن بقاء نظامه على المدى البعيد يجب أن يقوم على قاعدة عريضة من التأييد . وإذا كان الأمر كذلك ، فإن ما سمح به من خطوات حتى الآن يعد ضروريا للغاية . وقد عقدت الانتخابات البرلمانية فى موعدها المقرر فعلاً (نوفمبر ١٩٩٣) طبقاً لنظام التعدد الحزبى . وفازت القوى المعتدلة والمؤيدة للنظام بأغلبية المقاعد ، وتقهقر التيار الإسلامى قليلاً ، حيث انخفض عدد نوابه من ٢٣ إلى ستة عشر . ولكن الجميع شهدوا بنزاهة الانتخابات الأردنية^(٣٣) .

وفى المملكة العربية السعودية ، وفى ذروة أزمة الخليج ، نظمت مجموعة صغيرة من النساء السعوديات مظاهرة فى موكب سيارات احتجاجا على ممارسات التفرقة التى تحظر عليهن قيادة السيارات . وتم تداول المشورات والرسائل المطبوعة على شرائط الكاسيت سرا ، تنتقد الأسرة الحاكمة لعجزها عن الدفاع عن البلاد وركونها إلى «غير المسلمين» فى أداء هذه المهمة ، رغم النفقات العسكرية الهائلة التى أنفقت فى العقدين الماضيين . وفى النهاية أعلن الملك فهد بدء الإصلاحات السياسية التى طال انتظارها فى مارس ١٩٩٢ - أى بعد عام كامل من الحرب . ورغم تواضع هذه الإصلاحات إذا قيست بمعايير الغرب أو حتى ببعض معايير العالم الثالث ، إلا أنها تمثل خطوة مشهودة فى التطور السياسى للمملكة . وتقرب هذه الإصلاحات من إقرار دستور ، حيث تقدم صياغة للنظام الأساسى للحكم فى البلاد ونظام للحكم

(٣٣) لمزيد من الاطلاع ، انظر : سعد الدين إبراهيم ، المجتمع المدنى ، عددي مايو ويونيو ١٩٩٣ .
(CSDT) Newsletter, May and June 1993 .

المحلى فى الأقاليم ومجلسا استشاريا وطنيا . ويعد هذا البند الأخير أهم هذه الإجراءات (٣٤) .

يتكون المجلس من ستين عضوا يختارهم الملك ومهمته ، تنفيذ المهام التى توكل عادة إلى البرلمان فى النظم الأخرى ، فيما عدا سن القوانين . بعبارة أخرى ، يحق للمجلس أن يجرى المناقشات والمداولات والمشاورات حول الشؤون العامة ؛ ويحق له أن يستجوب أعضاء السلطة التنفيذية ؛ ويمكن له أن يتقدم باقتراحات بقوانين وسياسات جديدة لمجلس الوزراء ، الذى يرفع التوصيات بدوره إلى الملك . والسلطة مخولة للملك فى سن القوانين فى إطار الشريعة .

وفى سبتمبر ١٩٩٢ ، أصدر الملك فهد مرسوما بأسماء رئيس المجلس ، ثم بعد ذلك بعدة شهور أصدر مرسوما آخر باسم أعضاءه . وتعتبر هذه الإجراءات فى نظر كثير من المثقفين السعوديين أقل مما ينبغى ومتأخرة للغاية . لذا فقد تقدموا فى صيف ١٩٩٢ بعرائض تدعو إلى إصلاحات أكثر وأعماق . وتم تسرب هذه العرائض ونشرت فى الصحف العربية خارج المملكة . فقامت العناصر الموالية للنظام حينئذ بحملة على نفقتهم الخاصة من خلال إعلانات مدفوعة بنفس هذه الصحف يعنفون فيها أصحاب العرائض ويشنون على الملك لتوجهاته التدريجية الحكيمة نحو الإصلاح السياسى . وحتى هذه الممارسات المتمثلة فى « سياسة العرائض » تعد جديدة على السعوديين . وما يدل على وجود هامش من التسامح السياسى فى هذه المملكة المحافظة أنه لم يتم إلقاء القبض على أى من نقاد النظام أو استجوابه أو اعتقاله (٣٥) .

(٣٤) لمزيد من الحقائق والأرقام والتحليلات ، انظر :

المجتمع المدنى ، عدد مارس ١٩٩٢ . (CSDT) Newsletter, March 1992.
(٣٥) أحدث الأمثلة على هذا النمط إقامة « المنظمة السعودية لحقوق الإنسان » فى أبريل ١٩٩٣ . ونظرا للغضب الحكومة السعودية وعجزها عن معاقبة مؤسسيها خوفا من الرأى العام فى الخارج والداخل ، فقد قامت الحكومة بتعبئة وسائل إعلامها ومؤسستها الدينية بقيادة الشيخ بن باز للحملة على المنظمة . انظر :
المجتمع المدنى ، عدد مارس ١٩٩٣ . (CSDT) Newsletter, March 1993.

وفي لبنان والكويت فإن للتجربة الديمقراطية البرلمانية تاريخاً أطول نسبياً. إلا أن لبنان لم يتمكن من إجراء انتخابات برلمانية منذ عام ١٩٧٢ نظراً لما ألم به من صراعات وتهديدات خارجية . ويرجع الفضل إلى اتفاق الطائف لعام ١٩٨٩ ، وللجهود الإقليمية والدولية ، ولبعض الاستقرار الداخلى ، فى إجراء أول انتخابات برلمانية منذ عشرين عاماً فى أغسطس وسبتمبر ١٩٩٢ . وكانت هذه الانتخابات تقوم على الصيغة التى أقرها اتفاق الطائف عن المساواة بين المسلمين والمسيحيين ، ولو أن المقاعد البرلمانية البالغ عددها ١٢٨ مقعداً لاتزال مخصصة لكل الجماعات الطائفية على اختلافها .

قاطع معظم المسيحيون الموارنة الانتخابات بسبب فشل سوريا فى إعادة نشر قواتها فى سبتمبر ١٩٩٢ بمقتضى اتفاق الطائف . إلا أن الحكومة اللبنانية، بإيعاز من سوريا ، تجاهلت الاعتراضات الموارنة وواصلت برنامجها ، بإجراء ثلاث جولات من الانتخابات . ورغم أن المقاطعة التى قادها الموارنة أفقدت البرلمان الجديد بعضاً من شرعية تفويضه ، إلا أن المنطق الذى استندت إليه المقاطعة المارونية كان موضع تفهم تام من جانب كثرة من المسلمين بل وتعاطفهم . وكان أداء القوى الإسلامية - شيعية وسنية على السواء - مذهلاً فى الانتخابات . وكان ينطوى على حملة هائلة من التبعية السياسية . ومنى قدامى زعماء الشيعة ، ومنهم كامل الأسعد ، بهزيمة مذهلة . وقام الرئيس إلياس الهراوى فى أكتوبر ١٩٩٢ بتعيين حكومة جديدة برئاسة قادم جديد إلى الساحة السياسية اللبنانية ، وهو رجل الأعمال الملياردير رفيق الحريري . ورغم العقوبات والتحديات الضخمة التى تقف فى طريق إعادة بناء البلاد بعد ما يقرب من سبعة عشر عاماً من الحرب الأهلية ، فإن الديمقراطية اللبنانية تعود إلى الحياة تدريجياً^(٣٦).

(٣٦) انظر : المجتمع المدني ، عدد أكتوبر ١٩٩٢ .

(CSDT) Newsletter, October 1992 .

وفي الكويت ، استؤنفت الحياة البرلمانية بحملة انتخابية ساخنة في صيف وخريف ١٩٩٢ . وفي أكتوبر ، أجريت الانتخابات دون شكوى من أية عوائق تقريبا . وفازت فيها عدة وجوه جديدة بمقاعد في المجلس الوطني ، بينما فازت المعارضة بأغلبية واضحة ، وحصلت القوى الإسلامية الشيعية والسنية بما لا يقل عن ٥٠ مقعدا . وتكمن أهمية الانتخابات الكويتية في أنها كانت الأولى بعد الغزو والاحتلال العراقي ، والأولى أيضا بعد تعطيل البرلمان عام ١٩٨٦ . والذي كان قد تم انتخابه طبقا للدستور ١٩٦٢ . وكان البرلمان الجديد بمثابة انتصار للقوى الديمقراطية التي لم تقبل تعطيل الحياة النيابية ولا التلاعب بالدستور عام ١٩٨٦ . وكان فشل النظام في تفادي الغزو العراقي وما تكشف من أوجه العجز فيه قبل الأزمة وبعدها عاملا مساعدا على الحصول على تنازلات من العائلة الملكية(*) . ومن هذ التنازلات تعيين مجلس الوزراء ، وبه ستة أعضاء برلمانيين منتخبين^(٣٧) .

أما العراق ، تلك الدولة التي امتدت الشمولية فيها ثلاثة عقود من السنين ، فقد خرجت من أزمة الخليج في حال مأساوية . فنظرا لأن العراق هو الذي أشعل الأزمة ومنى بهزيمة أليمة من جانب التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ، فقد أصيب نظام صدام حسين بضعف بالغ . وتمكنت أحزاب المعارضة الكردية بالمنطقة الشمالية الخاضعة لحماية الغرب من إقامة كيانات ديمقراطية منتخباً في مايو ١٩٩٢ . وتعرض النظام العراقي لتحديات داخلية من جانب الأكراد في الشمال ، والشيعية في الجنوب ، ومن محاولات انقلابية في

(*) كان من بين المطالب التي رضخت لها الصفوة الحاكمة في أثناء أزمة الخليج عزل عدد من أعضاء الحكومة ممن اعتبروا مسئولين عن الانهيار السريع للدفاعات الكويتية في مواجهة الغزو العراقي . كما كانت هذه الصفوة تعاني ضغوطا تمثلت في وعد الأمير جابر الأحمد الصباح بإجراء انتخابات برلمانية حرة وإعادة دستور ١٩٦٢ .

(٣٧) انظر : (CSDT) Newsletter, November 1992, January 1993 .

الوسط ، إلا أن النظام تشبث بالسلطة تشبشا عنيدا في بغداد والمنطقة الوسطى من البلاد . وتمكن الأكراد بفضل الحماية الدولية لهم من إدارة « المناطق المحررة » الخاصة بهم ، والتفاوض مع بغداد حول إمكانية إقرار تسوية نهائية تتعلق بالحكم الذاتي . وكان إحجام صدام حسين عن الوفاء بهذه المطالب الأساسية للأكراد عاملا ساعد زعماء الأكراد على تعبئة سائر جماعات المعارضة العراقية في صيف وخريف ١٩٩٢ للمطالبة بتشكيل جبهة وطنية موحدة تقوم بخلع نظامه . ولقيت هذه الجهود مساندة من جانب الولايات المتحدة وسائر القوى الغربية ، التي أعلنت في صيف ١٩٩٢ قيام منطقة « حظر طيران » في الجنوب بهدف تخفيف الضغط العسكري عن المتمردين الشيعة ، الذين قد يحاولون محاكاة الأكراد في الشمال في إقامة نوع من الحكم المؤقت^(٣٨) .

ووقعت تطورات أحدث قصص النجاح في التحول الديمقراطي العربي بالمغرب . فرغم أن أحدث انتخابات برلمانية مغربية (٢٥ يونيو ١٩٩٣) تعد الخامسة منذ الاستقلال ، إلا أنها جذبت الانتباه لدرجة كبيرة . فقد أجريت بعد أكثر من عام من الجدل المفتوح والمكثف بين القوى السياسية المغربية الرئيسية وماتلاه من إصلاح دستوري وإداري . وعقدت الانتخابات تحت إشراف قضائي . وشارك فيها أكثر من ١١ حزبا سياسيا بالإضافة إلى حوالي مائتي مرشح مستقل لانتخاب ٢٢٢ نائبا . ولم تسجل أية انتهاكات خطيرة في مجرى الانتخابات . ولم يلاحظ المراقبون الدوليون أية تجاوزات ذات شأن . ولم يحصل أى حزب بمفرده على أغلبية مطلقة من المقاعد البرلمانية . وكان فوز حزبي المعارضة ، وهما الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية وحزب الاستقلال ، على الترتيب الأول والثاني من حيث عدد المقاعد (٤٨ و ٤٣ على التوالي) دليلا على نزاهة الانتخابات^(٣٩) .

(٣٨) انظر : (CSDT) Newsletter, April 1992, October 1992, January 1993.

(٣٩) انظر : (CSDT) Newsletter, October 1992, July 1993 .

كما كانت لهذه الممارسة المغربية في طريق التحول الديمقراطي أهمية أخرى. أولا : لأنها جاءت بعد عام ونصف العام تقريبا من إجهاض تجربة التحول الديمقراطي في الدول الجارة الجزائر . ولطالما تنافست هاتان الدولتان المتشابهتان في الحجم السكاني والأهمية على الصعيد العربي بشمال أفريقيا على الزعامة الإقليمية في « المغرب العربي الكبير » . وومما لاشك فيه أن الممارسة الديمقراطية الناجحة بالمغرب ستحسم السباق لصالحها ولسنوات عديدة قادمة . ثانيا : تعد الانتخابات المغربية والحوار الوطني الذي سبقها نموذجا للنزوع نحو مفهوم « تداول السلطة » في الانتقال من الحكم الأوتوقراطي إلى الحكم الديمقراطي بأدنى حد من زعزعة الاستقرار الاجتماعي السياسي .

ثالثا : كانت الانتخابات المغربية ، كنظيراتها اليمنية ، أكثر من مجرد تعبير عن التعددية السياسية . فكانت بمثابة تجسيد للتعدد الاجتماعي الثقافي أيضا . فقد فازت أحزاب البربر بعدد معقول من المقاعد (٤٧ من مجموع ٢٢٢) . كما اشتركت ثلاث نساء مغربيات في السباق على المقاعد ؛ وفازت اثنتان منهن ولأول مرة في التاريخ البرلماني للبلاد . ولأول مرة أيضا ، كانت نسبة الناخبات تكاد تساوي نسبة الناخبين (حوالي ٦٠٪) . وظهرت اتجاهات مماثلة بين الشباب ، حيث فاقت نسبة الناخبين بين الفئات العمرية من ٢٢ إلى ٢٤ حد ٦٠٪ (٤٠) .

(ج) التحول الديمقراطي - حالات التراجع :

رغم ما تحقق من تقدم في عملية التحول الديمقراطي العربي في أعقاب أزمة الخليج ، إلا أن هناك أيضا بعض حالات الانتكاس الكبرى . ومن هذه الحالات الأخيرة ما حدث بالجزائر . كما عانت كل من مصر وتونس أيضا بعض اللحظات العصيبة في عمليات التحول الديمقراطي بها . ففي عام ١٩٨٨ ،

كان يبدو أن الجزائر تمثل حالة جادة وواعدة في طريق التحول من الحكم الأوتوقراطي إلى الحكم الديمقراطي . وبعد ما يقرب من ثلاثين عاما من حكم الحزب الواحد ، وهو جبهة التحرير الوطنية ، وفي أعقاب حركة التمرد الواسعة النطاق في صيف ١٩٨٨ بدأ نظام الرئيس الشاذلي بن جديد سلسلة من الإصلاحات السياسية . فتم إقرار نظام التعددية عام ١٩٨٩ ، وأجريت بمقتضاه الانتخابات البلدية في ربيع ١٩٩٠ ، أى قبيل اندلاع أزمة الخليج في أغسطس . ومن بين الأحزاب العديدة المتنافسة في هذه الانتخابات ، ظهرت جبهة الخلاص الإسلامية (FIS) ، كأكبر تهديد يواجه جبهة التحرير الوطنية ، بفوزها على حوالى ٥٠٪ من المجالس البلدية . وتم تحديد موعد الانتخابات البرلمانية على المستوى الوطنى في صيف ١٩٩١ . وفى الفترة الفاصلة ، تضاعفت أعداد الأحزاب السياسية إلى أكثر من ٥٠ حزبا .

إلا أن الانقسامات الداخلية في جبهة التحرير الوطنية ، وإصرار جبهة الخلاص الإسلامية على تعديل قوانين الانتخابات ، ولجوءها إلى المواجهات العسكرية مع الحكومة أدى إلى اعتقال زعمائها وتأجيل الانتخابات لعدة أشهر .

وحين أجريت الانتخابات في نهاية الأمر في ديسمبر ١٩٩١ ، حققت جبهة الخلاص الإسلامية فوزا ساحقا في الجولة الأولى . ففازت هذه الجبهة بأكثر من ٣٠٠ مقعدا من مجموع ٥٩٩ مقعدا ، مقارنة بما لا يزيد عن ٢٥ مقعدا فازت بها جبهة القوى الاشتراكية العلمانية المعارضة ، التى تستمد تأييدها من البربر ، و ١٦ مقعدا فقط فازت بها جبهة التحرير الوطنية (الحزب الحاكم) . وتم تحديد منتصف يناير ١٩٩٢ موعدا لجولة انتخابية حاسمة حول ٢٥٠ مقعدا لم يحسم أمرها^(٤١) .

(٤١) لمزيد من المعلومات منذ عام ١٩٨٨ وعن الأحداث حتى يناير ١٩٩٢ ، انظر :
(CSDT) Newsletter, January and February 1992 .

وبالانتصار الحاسم الذى حققته جبهة الخلاص الإسلامية فى الجولة الأولى ، كانت قد حصلت بالفعل على أغلبية تمكّنها من تشكيل الحكومة ، حتى دون الفوز بمزيد من المقاعد فى الجولة الثانية . ورأت العديد من القوى فى البلاد - وهى الجيش والبربر والجماعات النسائية المنظمة وجبهة التحرير الوطنية - فى ذلك الأمر ما يندر بسوء العاقبة . وكان مما عزز مخاوفهم توقع قيام جبهة الخلاص الإسلامية بتغيير بنية الحياة الاجتماعية الثقافية للجزائر . وقبل عقد الجولة الثانية من الانتخابات بأيام قلائل ، أعلن الرئيس الشاذلى بن جديد استقالته ، وتولى الجيش مقاليد السلطة ، وأعلن قيام «مجلس رئاسى مؤقت» ، يقوم بتعيين رئيس مؤقت للدولة وهو محمد بوضياف ؛ وكان ذلك انقلابا واضحا . وبإجهاض التجربة الديمقراطية فى الجزائر ، شهدت البلاد حملة اعتقالات واسعة لزعماء جبهة الخلاص الإسلامية ، ومواجهات عنيفة بين أنصار جبهة الخلاص الإسلامية والحكومة . وفى نهاية الأمر ، تم اغتيال الرئيس بوضياف فى يونيو ١٩٩٢ . وهكذا يسدل ستار من الغموض على مستقبل الديمقراطية الجزائرية فى الوقت الراهن^(٤٢) .

وفى تونس ، كان نظام التعددية الحزبية قائما منذ تولى الرئيس زين العابدين بن على للسلطة عام ١٩٨٨ ، إلا أن الحزب الحاكم استمر فى احتكار السلطة رغم التشدد بالديمقراطية والحوار مع أحزاب المعارضة العلمانية الأخرى . وفى الوقت نفسه ، اتبع النظام الشدة فى عزل وقمع أنصار حزب النهضة وغيرهم من الإسلاميين . وفى هذا الصدد ، سجلت منظمة العفو الدولية ومراقبة الشرق الأوسط ، انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان هناك .

(٤٢) انظر : . CSDT Newsletter, July and August 1992 ؛ مجلة المصور القاهرية ، أول يوليو ١٩٩٣ وفيها أدلى الرئيس الجزائرى على كافى بقوله لمجموعة من المثقفين المصريين بأن «مستقبل الجزائر أهم كثيرا من الديمقراطية» .

فلم يقتصر الأمر على تجاهل النظام الحاكم لمثل هذه الانتقادات ، بل إنه سعى إلى عرقلة نشاطات الرابطة التونسية لحقوق الإنسان عن طريق حظر الجمع بين عضوية هذه المنظمة والعضوية في أى حزب سياسى . وفى يوليو ١٩٩٢ ، وجدت الرابطة أن استمرارها في ممارسة نشاطها قد أصبح مستحيلا ؛ لذا فقد حلت نفسها . وكان حلها انتكاسة خطيرة لا لعملية التحول الديمقراطى وحسب ، بل لتطور المجتمع المدنى بأسره فى تونس^(٤٣) . وقد اضطرت الحكومة التونسية ، فى مواجهة الانتقادات الخارجية والداخلية ، إلى تراجع جزئى فى هذا الصدد .

وفى مصر ، واصلت حكومة مبارك تباهيها بالتغيير فى طريق التحول الديمقراطى للنظام . واستمرت الصحافة فى التمتع بهامش معقول من الحرية ، وتم تأسيس ثلاثة أحزاب جديدة بحكم قضائى منذ أزمة الخليج ؛ وأهمها هو الحزب الديمقراطى الناصرى الذى تأسس فى أبريل ١٩٩٢^(٤٤) . وفيما عدا ذلك لم يحدث ما يجعل النظام أكثر مشاركة . واندلعت بعض نوبات المواجهة العنيفة مع الجماعات الإسلامية فى عامى ١٩٩١ و ١٩٩٢ واستمرت خلال ١٩٩٣ . وكان اغتيال المفكر العلمانى المعروف فرج فودة ، والصراع الطائفى فى أسبوط ، والاعتداء على السائحين الأجانب ، من بين التطورات التى تتذر بالسوء^(٤٥) .

ولم يختلف رد فعل النظام تجاه العنف والصراع عن ذى قبل : أى إحكام الإجراءات الأمنية وسن مزيد من القوانين المضادة للإرهاب . والوضع فى الوقت الحاضر يشبه الموقف فى الجزائر - أى حرب استنزاف محدودة بين النظام وبين

(٤٣) CSDT Newsletter, September 1992 .

(٤٣) انظر :

(٤٤) CSDT Newsletter, May 1992 .

(٤٤) انظر :

(٤٥) تقدم نشرة المجتمع المدنى متابعة شهرية لتفاصيل هذه المواجهات منذ عدد يونيو ١٩٩٢ .

الإسلاميين . ولكن فى ظل توفر هامش أكبر من الحرية فى مصر ، تواصل بعض العناصر المعتدلة من الإخوان المسلمين مسيرتها السلمية نحو اكتساب مزيد من النفوذ داخل التنظيمات الرئيسية للمجتمع المدنى ، كالاتحادات المهنية . فحققوا من خلال الانتخابات الديمقراطية سيطرتهم على مجالس إدارات نقابات الأطباء والمهندسين والمحامين . وفى الحالة الأخيرة - أى فى نقابة المحامين - كانت نتيجة الانتخابات مذهلة بحق ، إذ تعد هذه النقابة « حصن الليبرالية » فى مصر^(٤٦).

وفى كل من العراق والسودان وسوريا ، لم تطرأ على الأساليب التسلطية لنظم الحكم أية تغييرات تذكر . فأجرت سوريا مثلاً استفتاء رئاسياً فى أوائل ١٩٩٢ وكانت النتيجة كالعادة « أربع تسعات » - حيث وافق ٩٩, ٩٩٪ من الناخبين على تولي الرئيس حافظ الأسد للرئاسة لمدة ست سنوات أخرى . وبنجاح الأسد فى تحسين علاقاته بمصر والغرب وبدول النفط العربية الغنية إبان أزمة الخليج ، لم يعد يواجه أية ضغوط إقليمية أو دولية ذات شأن لكى يغير أساليبه . ونظراً لزيادة ما يعانيه منافسه البعثى فى العراق من ضعف وعزلة ، ومشاركته فى محادثات السلام بالشرق الأوسط التى قربت بينه وبين واشنطن مؤقتاً ، والمساعدات التى حصل عليها من دول الخليج ، والاكتشافات النفطية الجديدة فى سوريا نفسها والتى ملأت خزائنه ، تمكن الأسد من أن يقدم لجهته الداخلية صورة قوية عن نظامه .

ويشيع أن الأسد قد يبدأ فى اتخاذ بعض الإجراءات الديمقراطية استعداداً لتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل ، ولكن ليست هناك دلائل واضحة تؤكد هذه الشائعة . وتقوم هذه المقولة على أساس الشبه مع الرئيس المصرى الراحل

(٤٦) انظر : المجتمع المدنى ، عدد أكتوبر ١٩٩٢ Newsletter (CSDT)

أنور السادات . فقد أرفق السادات انفتاحه على الغرب وبدء المفاوضات مع إسرائيل بسياسة الانفتاح الاقتصادى ، ونذر يسير من الحريات السياسية الجديدة .

وفى ليبيا ، اشتبك نظام معمر القذافى مع الغرب بسبب تفجير طائرة لشركة بان أم فوق بلدة لوكربى باسكتلنده . وقد أتاحت عقوبات الأمم المتحدة والمواجهات مع الولايات المتحدة وبريطانيا الفرصة للنظام لكى يعبىء الرأى العام الليبى وراء القذافى . فنال النظام التأييد الداخلى عن طريق حشد المؤتمرات الجماهيرية والمسيرات والمظاهرات . وصور القذافى ليبيا على أنها دولة عربية أخرى (بعد العراق) مستهدفة للتدمير على يد الغرب فيما سماه « بانتقام الغرب من الأمة العربية » والذي تعد حكاية طائرة « بان أم » مجرد ذريعة يتعلل بها . وقد اختارت المعارضة المنقسمة اللجوء إلى الصمت النسبى سواء فى الداخل أو فى الخارج .

وفى السودان ، حيث انتكس التحول الديمقراطى على أثر الإطاحة بحكومة منتخبة ديمقراطيا عام ١٩٨٩ ، تمكن النظام العسكرى بقيادة عمر البشير من الخروج من عزلته الداخلية والإقليمية والدولية منذ أزمة الخليج . وسرعان ما امتدت الجسور إلى كل من ليبيا وإيران اللتين استجابتا له بالمساعدات المالية والعسكرية ، لأسباب تتعلق بكل منهما . ويستعين النظام السودانى بمساندة الجبهة الإسلامية فى الضغط على المتمردين فى الجنوب . ونظرا لفقدان متمرذى الجنوب لملاذهم فى أثيوبيا بانهار حكومة مانجستو عام ١٩٩١ ومعاناتهم انقساما داخليا خطيرا ، فقد تلقوا عدة ضربات عسكرية على يد القوات الحكومية . وحين تعزز موقف النظام السودانى بهذه الانتصارات ، شدد قبضته على الجبهة الداخلية وتشجع لتصعيد نزاع قديم على الحدود مع

مصر حول بلدة حلايب الصغيرة . ومعظم أجنحة المعارضة السودانية الشمالية المسموعة تعمل في الوقت الراهن من القاهرة ولندن ، إلا أن الأمل ضعيف في إمكانية الإطاحة بالقيادة العسكرية الإسلامية في السودان في المستقبل المنظور . ولكن من المتوقع أن يكون للتحويل الديمقراطي السريع في الدولتين الجارتين أثيوبيا وإريتريا أثر في السودان^(٤٧) .

٥- الخلاصة

تلعب تنظيمات المجتمع المدني أدوارا متزايدة الأهمية على الساحة السياسية في عدد من الأقطار العربية . كما تتصاعد عملية تسييس التنظيمات المهنية وجماعات المصالح المنظمة المحايدة اسما . وجذبت انتخابات الغرفة التجارية الكويتية في ربيع ١٩٩٢ - والتي تعد بمثابة تدريب على الانتخابات البرلمانية التي كان مقرر إجراؤها في خريف نفس العام - مزيدا من الاهتمام العام . وكما سبق الذكر ، فقد زاد إنغماس نقابات الأطباء والمهندسين والمحامين المصريين في السياسة وخاصة مع سيطرة الإخوان المسلمين على الانتخابات في كل منها عام ١٩٩٢ .

ويحدث نفس الشيء تقريبا في الأردن حيث استعان الإسلاميون بتنظيمات المجتمع المدني كساحات للخطاب السياسي . فمن خلالها تعلموا فنون تعبئة الرأي العام والخطاب وأصول اجتذاب دوائر أوسع نطاقا من دوائرهم الخاصة ، إذا ما أرادوا الفوز في الانتخابات وحسن الأداء في المناصب والنجاح في الانتخابات مرات أخرى . وقد تعلم الإخوان المسلمين بمصر هذا الدرس حين فشلوا في الفوز بالانتخابات للمرة الثانية في نقابة الصيادلة عام ١٩٩٢ ، وهو ما يعد أول هزيمة لهم خلال عشر سنوات . وتبين حالة نقابة الصيادلة أن مسيرة

(٤٧) انظر : CSDT Newsletter, June 1993, "Special Report on Eritrea", P.3

المجتمع المدني ، ملف خاص عن أرتيريا ، عدد يونيو ١٩٩٣ .

الإسلاميين يمكن أن تتكس لافي النقابات المهنية وحسب ، بل أيضا في السباقات السياسية على المستوى الأشمل . وفي إربد بالأردن ، حدثت مثل هذه الانتكاسات بعد عامين من اكتساح الإسلاميين للانتخابات عام ١٩٩٠ ولانتخابات البرلمانية عام ١٩٩١ . ثم حدثت لهم إنتكاسة أخرى في الانتخابات البرلمانية في نوفمبر ١٩٩٣ .

إن الموجة العالمية من التحول الديمقراطي تساعد على انفتاح الحكومات العربية ، وكذلك الدور البارز الذى يلعبه أنصار حقوق الإنسان على المستويين الدولى والعربى ، كمنظمة العفو الدولية ومراقبة الشرق الأوسط والمنظمات العربية لحقوق الإنسان . وهذه المنظمات تجعل من الصعب على النخب العربية الحاكمة أن تمارس البواغث القهرية المتأصلة فيها . وهكذا فإذا كانت أزمة الخليج لم تسفر على اندلاع « ثورة ديمقراطية » فى الوطن العربى ، فقد أسهمت بكل تأكيد فى تآكل النزعة السلطوية للأنظمة الحاكمة العربية .

والخلاصة أن هناك عمليتان محليتان برزتا على السطح فى الوطن العربى فى السنوات الأخيرة ، وهما التحول الديمقراطي وتصاعد المد الإسلامى . ورغم ما يبدو بينهما لأول وهلة من تنافر ، فإنهما يتماسان على الخواف عن طريق عدد من الجماعات الإسلامية المعتدلة التى تؤكد أنها على استعداد للمشاركة فى السياسة بصورتها المألوفة . وستلقى عملية دمج هؤلاء الإسلاميين المعتدلين فى المجرى الرئيسى للحيف الوطنية العربية دعما كبيرا إذا ما تم السماح للمجتمع المدنى بالتطور بصورة طبيعية . إلا أن هذا التطور لا يزال مقيدا إلى حد كبير فى عدة دول عربية ، مثله فى ذلك مثل التحول الديمقراطي نفسه . وفى الحالات القصوى ، كالعراق ، فإن تشكيل تنظيم ما داخل البلاد أو الانضمام إليه خارجها دون تصريح كتابى من الحكومة يمكن أن يعرض المواطن لما لا يقل عن عقوبة الإعدام . وحتى فى الدول ذات التاريخ الأعرق مع التنظيمات المدنية ،

كمصر وتونس على سبيل المثال ، نجد أن التصريح الحكومي ليس مطلوباً وحسب ، بل أن السلطات تحتفظ لنفسها بحق مراقبة مثل هذا التنظيم وحله وقتاً شاءت .

وغنى عن القول أن هناك في العالم العربي وفي غيره متطلبات أخرى للتحويل الديمقراطي السلس والسليم ، والتي لم يتطرق إليها هذا البحث ، ومن هذه المتطلبات النمو الاقتصادي المطرد ، حتى وإن كان متواضعاً ؛ والعدالة الاجتماعية . ويدون هذين المطلبين ، فإن الطريق إلى الديمقراطية يكون وعراً تماماً ، وتزيد فيه احتمالات الانتكاس . كما أن البطالة ، وخاصة بين الشباب ، والتفاوت الشديد في الدخل ، عادة ما يؤدي بالكثيرين إلى التعصب والعنف . وتساعد مثل هذه الأوضاع على الغوغائية من ناحية ، وتغري العسكريين على التدخل وإعاقة عملية التحول الديمقراطي من ناحية أخرى . وهكذا ، فإن ثالث المجتمع المدني والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية ينبغي أن يسير جنباً إلى جنب . فكل منها يؤازر الآخر ويعزز إمكانات التحول الديمقراطي في الوطن العربي .

وما يساعد أيضاً تعزيز إمكانات مثل هذا التحول الديمقراطي ، التطورات الإقليمية الإيجابية ، وخاصة فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي . فأى تعطيل أو انتكاسة لمسيرة السلام لن تفيد إلا المستبدين والمتطرفين الدينيين سواء من الإسلاميين أو اليهود . ومن الغريب أن قرار الحكومة الإسرائيلية في ديسمبر ١٩٩٢ باستبعاد أربعائة فلسطيني بتهمة الاشتراك في جماعات إسلامية وجد مقاومة في المحاكم الإسرائيلية وفي الإعلام سواء من جانب الجماعات الفلسطينية أو الإسرائيلية . وقد تعاونت منظمات حقوق الإنسان على الجانبين في سبيل إعادة المبعدين . وهذا أمر متواضع لكنه هام للأمور لما يمكن أن يطرأ على المنطقة . وستكون نهاية الصراع العربي الإسرائيلي بمثابة حجر الزاوية

على الطريق إلى التحول الديمقراطي . وسيكون هذا التحول بدوره أفضل ضمان للسلام الدائم ، ولعل اتفاق « غزة - أريحا » بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (سبتمبر ١٩٩٣) يكون علامة فارقة في تطور المنطقة كلها ، خاصة وأن الاتفاق يوصى بولادة عدة مؤسسات ديمقراطية للكيان الفلسطيني المنتظر .



مقدمة المؤلف

يتناول هذا الكتاب أهم تطور سياسى عالمى فى أواخر القرن العشرين ، ألا وهو تحول بعض دول العالم من النظم السياسية غير الديمقراطية إلى نظم أخرى ديمقراطية . ويُعدُّ هذا الكتاب محاولة لتغير أسباب وكيفية هذه الموجة من التحول إلى الديمقراطية بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٩٠ وما ترتب عليها من نتائج سريعة .

ويتقاسم الكتاب كُلاً من النظرية والتاريخ ، إلا إنه لا يعد نظرية ولا تاريخاً . بل هو شىء بينهما ؛ فهو عمل تفسيرى فى المقام الأول . وتتميز النظرية القيمة بالدقة والصرامة وتلقى الضوء على العلاقة بين عدد من متغيرات مفهومية . وما من نظرية يمكن أن تُفسَّر حدثاً ما أو مجموعة من الأحداث تغيراً متكاملاً . أما العمل التفسيرى فيتسم بالتعقيد والكثافة وعدم الصرامة ولا يمكن أن يحظى بالرضا التام . وبالتالي فهو لا يحقق نجاحه بصرامته بل بشموليته . ويقدم العمل التاريخى وصفاً زمنياً وتحليلاً مقنعاً لسلسلة من الأحداث ، ويبين العلة فى سببية الأحداث ، وهو ما لا تقدمه هذه الدراسة أيضاً . فهى لا تركز على المسار العام للتحول الديمقراطى فى السبعينيات والثمانينيات ، ولا تقدم وصفاً للتحولات الديمقراطية فى دول بعينها . بل تحاول أن تفسر وتحلل مجموعة معينة من التحولات التى طرأت على بعض أنظمة الحكم فى فترة محدودة من الزمن . ولا تعد هذه الدراسة إذا استخدمنا لغة العلوم الاجتماعية عملاً يدرس الحالة الجماعية ولا الفردية . لذا فربما لا تحظى برضا المنظرين ولا المؤرخين ؛ فهى لا تقدم ما يقدره الأولون من تعميمات ولا ما يفضلهُ الآخرون من عمق .

وهكذا فإن هذه الدراسة تختلف عن العديد من الدراسات الأخرى التي قدمتها والتي حاولت فيها أن أقدم أفكار عامة أو نظريات عن العلاقات بين أشياء متباينة كالسلطة السياسية والحرفية العسكرية، والمشاركة السياسية وبناء المؤسسات السياسية، والمثل السياسية والسلوك السياسي. وقدمت هذه العلاقات باعتبارها حقائق غير محددة بزمان معين. أما في هذا الكتاب فتقتصر التعميمات على نوعية غير مترابطة من أحداث السبعينيات والثمانينيات.

ومن النقاط الأساسية في هذا الكتاب أن التحولات الديمقراطية في الموجة الثالثة كانت تختلف عن نظيراتها في الموجتين السابقتين. وكنت أميل وقت تدويني لهذا العمل إلى تقديم حقائق لا ترتبط بزمان محدد من قبيل القول بأن « الإحلال أعنف من التحول ». لذا كان لزاما عليّ أن أتجنب زمن المضارع غير المحدد بزمان معين وأن ألتزم الزمان الماضي، أي « كان الإحلال أعنف من التحول ». وقد فعلت ذلك إلا في حالات نادرة. وفي بعض الحالات كانت عالمية الفكرة واضحة لدرجة عجزتُ معها عن مقاومة إغراءات صياغتها في قالب زمني غير محدد. كما لم يكن هناك من الأفكار ما ينطبق على كل حالات الموجة الثالثة. لذا فقد يصادف عبارات من قبيل « يميل إلى ... » أو « بصورة عامة » أو « دائما تقريبا » وما إلى ذلك من عبارات دالة متفرقة في أرجاء النص. وأصبحت العبارة المذكورة في صيغتها النهائية على النحو التالي « كان الإحلال عادة أكثر عنفاً من التحول ».

تم تدوين هذا الكتاب في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ حين كانت الأحداث التي يتناولها لاتزال جارية. لذا فإن الكتاب يعاني مشكلة المعاصرة ويجب أن ينظر اليه باعتباره دراسة تجريبية وتفسيرا لهذه التحولات في نظم الحكم. واستفدت فيه مما كتبه المؤرخون وعلماء السياسة وغيرهم ممن دونوا أعمالا تفصيلية عن أحداث معينة. كما اعتمدت فيه على التقارير الصحفية التي

تناولت هذه الأحداث . وقرب نهاية الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي سيصبح من الممكن أن نكتب تفسيراً مرضياً عن هذه الظاهرة .

وكانت دراستي السابقة عن التغيير السياسى بعنوان النظام السياسى فى المجتمعات المتغيرة تركز على مشكلة الاستقرار السياسى . وكان هدفى فيها أن أقدم نظرية عامة فى العلوم الاجتماعية عن أسباب وكيفية تحقيق النظام والظروف التى يمكن أن يتحقق فيها . أما الكتاب الذى بين أيدينا فيركز على التحول الديمقراطى ؛ وقد قمت بتدوينه لإيمانى بالديمقراطية فى حد ذاتها وبتأثيرها الإيجابية على الحرية الفردية والاستقرار الداخلى والسلام العالمى . وحاولت قدر جهدى أن أنأى فيه عن إيماناتى الشخصية .

وكان الدافع المباشر لتدوين هذا العمل الدعوة التى وجهت إلى الإلقاء محاضرات بجامعة أوكلاهوما فى نوفمبر ١٩٨٩ ؛ وفيها قدمت الموضوعات الرئيسية للكتاب بصورة عامة ، وأتممت معظم المتن فى أواخر ١٩٨٩ وخلال ١٩٩٠ ، ولم أحاول أن أضيف إلى تحليلاتى أية أحداث جرت بعد عام ١٩٩٠ .

صامويل هانتجتون

كامبريدج ، ماستشوستس

فبراير ١٩٩١

الباب الأول

بداية الموجة الثالثة

بدأت الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في العالم الحديث بعد خمس وعشرين دقيقة من منتصف ليلة الخميس ٢٥ أبريل ١٩٧٤ في لشبونة بالبرتغال حين قامت الإذاعة ببث أغنية « مدينة البحر » . وكانت هذه الأغنية بمثابة إشارة انطلاق للوحدات العسكرية حول لشبونة لتنفيذ خطة انقلاب عسكري وضعت بعناية على يد الضباط الشبان الذين قادوا حركة القوات البحرية . وتم الانقلاب بفعالية ونجاح بعد مقاومة ضعيفة من قوات الشرطة . فاحتلت الوحدات العسكرية مباني الوزارات والمحطات الإذاعية ومكتب البريد والمطارات والاتصالات الهاتفية . وفي الصباح احتشدت الجماهير في الطرقات لتحية الجنود . وفي المساء كان الدكتاتور المخلوع مارشيلو كاتيانو قد استسلم للقادة العسكريين الجدد للبرتغال . وفي اليوم التالي لترحيله إلى منفاه . وهكذا ماتت دكتاتورية ولدت في انقلاب عسكري مماثل في عام ١٩٢٦ وقاده مدني صارم هو أنطونيو سالازار لمدة خمسة وثلاثين عاماً^(١) .

كان انقلاب ٢٥ أبريل بداية قاسية لحركة عالمية نحو الديمقراطية ، لأن الانقلابات العسكرية عادة ما تقوم بخلق النظم الديمقراطية ولا تأتي بها . فكان بداية مفاجئة لأن إقامة نظام ديمقراطي كان بعيداً تماماً عن أذهان زعماء

(١) لمزيد من التفاصيل عن تخطيط وتنفيذ انقلاب ٢٥ أبريل انظر :

Robert Harvey, Portugal : Birth Of a Democracy (London, 1978), pp. 14-20.

الانقلاب ، ناهيك عن إطلاق شرارة حركة عالمية نحو الديمقراطية . ولم يكن موت الدكتاتورية نذيرا بمولد الديمقراطية بالضرورة ؛ لكنه أطلق قوى شعبية واجتماعية وسياسية عديدة من عقالها بعد أن كانت مقيدة في ظل الدكتاتورية . وظلت البرتغال في حالة فوضى لثمانية عشر شهرا بعد الانقلاب . إذ انقسم ضباط البحرية إلى شراذم متنافرة بين محافظّة ومعتدلة وماركسية . وجاءت ست حكومات واحدة تلو الأخرى ، كل بسلطات أقل من سابقتها . وجرت محاولات انقلابات أخرى وانقلابات مضادة ؛ وقام العمال والفلاحون بإضرابات ومظاهرات واعتصامات في المصانع والمزارع ووسائل الإعلام . وفازت الأحزاب المعتدلة بالانتخابات القومية في ذكرى قيام الانقلاب في عام ١٩٧٥ ؛ ولكن في خريف ذلك العام لاحت بشائر الحرب الأهلية بين الشمال المحافظ و الجنوب الراديكالي .

كان الاضطراب الثوري في البرتغال يبدو صدى لروسيا ١٩١٧ حيث كان موقف كايانو مماثلا لموقف نيكولاس الثاني ، وكان انقلاب أبريل يشبه ثورة فبراير ، وكان تالفئات المهيمنة على القوات البحرية تشبه البلاشفة ؛ وكان انتشار الفوضى الاقتصادية والاضطراب الشعبي عنصرين مشتركين في كلتا الحالتين . وفي سبتمبر ١٩٧٤ التقى ماريو سواريز وزير خارجية الحكومة المؤقتة وزعيم الحزب الاشتراكي البرتغالي بهنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة في واشنطن . وفي هذا اللقاء قام كيسنجر بتوبيخ سواريز وغيره من العناصر المعتدلة لعدم اتخاذ موقف حاسم لاستئصال شأفة الدكتاتورية الماركسية اللينينية . فقال لسواريز :

« أنا أدرك مدى إخلاصك ، لكنك ساذج مثل كيرينسكي » .

فرد عليه سواريز قائلا :

« بالطبع أنا لا أود أن أكون مخلصا وساذجا مثل كيرينسكى » .
فقال له كيسنجر :

« ولا كيرينسكى كان يود ذلك أيضا » (٢) .

إلا أن البرتغال كانت تختلف عن روسيا ، فقد فاز أنصار كيرينسكى وانتصرت الديمقراطية . واستمر سواريز رئيسا للوزراء ثم تولى رئاسة البلاد . وكان لينين الثورة البرتغالية ضابطا قليل الكلام نصيرا للديمقراطية يسمى أنطونيو رومالو إينيز الذى قام فى ٢٥ نوفمبر ١٩٧٥ بسحق العناصر اليسارية الراديكالية بالجيش وأمن مستقبل الديمقراطية فى البرتغال .

كان التحرك نحو الديمقراطية بالبرتغال فى عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ عنيفا إلا أنه لم يكن فريدا فى نوعه . فقد حدثت اضطرابات ديمقراطية أقل شهرة فى أماكن أخرى . ففى عام ١٩٧٣ قام زعماء حكومة إميليو ميديتشى فى البرازيل بوضع خطة لما عرف « بإزالة الضغوط » السياسية ؛ وفى عام ١٩٧٤ ألزم إرنستو جازيل حكومته الجديدة ببدء عملية انفتاح سياسى . وفى أسبانيا وجه كارلوس أرياس دكتاتورية فرانكو بحذر شديد باتجاه تحررى بينما كانت البلاد تنتظر موت الدكتاتور . وفى اليونان كانت التوترات تراكم فى ظل نظام ضباط الجيش مما أدى فى النهاية إلى سقوطه فى منتصف عام ١٩٧٤ ، وفى أواخر نفس العام صعدت أول حكومة منتخبة بصورة ديمقراطية فى الموجة الجديدة من المراحل الانتقالية . وفى السنوات الخمس عشرة التالية أصبحت هذه الموجة الديمقراطية عالمية فى مداها ؛ حيث تحولت ثلاثون دولة من الشمولية إلى الديمقراطية ، وتأثر عدد آخر مماثل من الدول بهذه الموجة .

(٢) وردت هذه العبارة فى :

Tad Szulc, "Lisbon and Washington : Behind the Portuguese Revolution", Foreign Policy 21 (Winter 1975-76), p.3.

معنى الديمقراطية

إن أول خطوة على طريق تناول موضوع التحول إلى الديمقراطية بين ١٩٧٤ و ١٩٩٠ هى إيضاح معنى الديمقراطية والتحول إليها . إن مفهوم الديمقراطية يرجع فى الأصل إلى الفلاسفة الإغريق . إلا أن الاستخدام الحديث له يرجع إلى الاضطرابات الثورية التى حدثت فى المجتمعات الغربية فى نهاية القرن الثامن عشر . وفى منتصف القرن العشرين ظهرت ثلاثة اتجاهات عامة فى الجدل الذى دار حول معنى الديمقراطية . وتم تعريفها باعتبارها شكلا من أشكال الحكم من حيث مصادر السلطة اللازمة للحكم والأغراض التى تؤدىها الحكومة والإجراءات المتبعة لتكوين الحكومة . وتبرز أمامنا مشكلات عدم الدقة والغموض عندما يتم تحديد الديمقراطية من حيث مصدر السلطة أو الأغراض ، وسنستخدم تعريفا إجرائيا فى هذه الدراسة^(٣) . ففى سائر أنظمة الحكم يتحول الناس إلى زعماء بحكم المولد أو القدر أو الثراء أو بالعنف أو الاختيار أو التعليم أو التعيين أو الاختبار . والإجراء المحورى فى الديمقراطية هو اختيار القادة من خلال الانتخاب التنافسى من قِبل القوم الذين يحكمونهم . وأهم صيغة حديثة لمفهوم الديمقراطية قدمها جوزيف شوميتير عام ١٩٤٢ . ففى دراسته الرائدة بعنوان « الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية » قام الكاتب بتحديد أوجه الضعف فيما أسماه « بالنظرية الكلاسيكية للديمقراطية » والتى كانت تُعرّف الديمقراطية بأنها « إرادة الشعب » (المصدر) و « المصلحة العامة » (الغرض) . وبتقويض لدعائم هذا الاتجاه قام شوميتير بتطوير ما أسماه « نظرية أخرى للديمقراطية » . وقال : إن « النهج الديمقراطى هى اتخاذ

(٣) لمزيد من التفاصيل حول هذه المصاعب ، انظر :

Samuel Huntington, "The Modest Meaning of Democracy, Democracy in the Americas, ed. Robert Pastor, New York, 1989", p.11-18.

التدابير المؤسسية من أجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات»^(٤).

استمر الجدل لفترة بعد الحرب العالمية الثانية بين من أصروا على تعريف الديمقراطية بالمصدر أو الغرض وبين عدد متزايد من المنظرين المؤمنين بمفهوم إجرائي للديمقراطية بالمعنى الذي قال به شومبيتر . وانتهى الجدل في السبعينيات وانتصر شومبيتر . وزاد تركيز أصحاب النظريات على التفرقة بين التعريفات العقلانية واليوتوبية والمثالية للديمقراطية من ناحية ، وبين التعريفات التجريبية والتوصيفية والمؤسسية والإجرائية من ناحية أخرى ، واستنتجوا أن النوع الأخير من التعريفات هو وحده الذي قدم الدقة التحليلية والمرجعية التجريبية التي تجعل للمفهوم فائدة . وتهافت المناقشات الكاسحة للديمقراطية من حيث النظرية المعيارية بصورة حادة ، ولو في المناقشات العلمية الأمريكية وحدها على الأقل ، لتحل محلها جهود تهدف إلى فهم طبيعة المؤسسات الديمقراطية وكيفية توظيفها وأسباب نموها وسقوطها . وكان الجهد يتركز على نزع السمة الغوغائية المظهرية عن الديمقراطية وإضفاء أحكام الفطرة السليمة عليها^(٥).

وباتباع هذه الدراسة للنهج الذي رسمه شومبيتر فإنها تحدد مدى ديمقراطية أى نظام سياسى فى القرن العشرين من خلال مدى اختيار أقوى صناع القرار الجماعى فى انتخابات عادلة ونزيهة ودورية يتنافس المرشحون فيها

Joseph Schumpeter, **Capitalism, Socialism and Democracy**, 2nd ed. (٤)
(New York, 1947), chap. 21 and p.269.

(٥) انظر :

Robert Dahl, **Polyarchy: Participation and Opposition** (New Haven, 1971), p.10.

على أصوات الناخبين التى يحق لكل بالغ من أبناء الشعب أن يشارك فيها بصوته . وبهذا التعريف فإن الديمقراطية تشمل بُعْدَيْن - هما التنافس والمشاركة وكان روبرت دال يرى أنها حيويان للديمقراطية الواقعية أو الحكم الجماعى . كما أنها تتضمن وجود الحريات المدنية والسياسية كحرية الكلام والنشر والاجتماع والتنظيم والتى ينبغى توافرها للنقاش السياسى وإدارة الحملات الانتخابية .

يقدم هذا التعريف الإجرائى للديمقراطية عددا من العلامات المميزة التى تسمح بالحكم على مدى ديمقراطية الأنظمة السياسية وبالمقارنة بين النظام وتحليل مدى تحول الأنظمة إلى الديمقراطية أو عنها . فالنظام السياسى الذى يحرم قطاعا من مجتمعه من المشاركة فى التصويت كنظام جنوب أفريقيا الذى حرم ٧٠٪ من السكان وهم السود ، وكما فعل النظام - فى سوازيلاند مع ٥٠٪ من سكانه وهم الإناث ، أو كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية مع ١٠٪ من سكانها من زنوج الجنوب - لا يعد نظاما ديمقراطيا . وكذلك يعد النظام الذى يقضى بإبعاد المعارضة عن الانتخابات أو إرهابها أو فرض الرقابة على صحفها أو مصادرتها أو بالتلاعب فى الأصوات أو التزوير فيها . وفشل الحزب السياسى المعارض الكبير فى الفوز فى الانتخابات فى أى مجتمع يثير تساؤلات عن درجة التنافس المسموح بها من جانب النظام . وفى أواخر الثمانينيات ازداد معيار حرية الانتخابات ونزاهتها فى العملية الديمقراطية فائدة من خلال تزايد الرقابة على الانتخابات بالاستعانة بمراقبين دوليين . وفى عام ١٩٩٠ بلغ الأمر حد قبول أول انتخابات تجرى فى أى بلد يتحول إلى الديمقراطية واعتبارها انتخابات شرعية إذا ما خضعت لرقابة فريق محايد من المراقبين الدوليين وإذا ما أدلى المراقبون بشهادتهم بوفاء الانتخابات بأدنى معايير النزاهة والحيدة .

ويتفق الاتجاه الإجرائى نحو الديمقراطية مع المعانى الفطرية السليمة للكلمة . فنعلم جميعا أن الانقلابات العسكرية والرقابة والانتخابات الزائفة والإكراه والتخويف تجاه المعارضة واعتقال المعارضين السياسيين وحظر الاجتماعات السياسية لا تتفق والديمقراطية . كما نعلم أيضا أن المراقبين السياسيين الواعين يستطيعون تطبيق الشروط الإجرائية الخاصة بالديمقراطية على النظم السياسية العالمية القائمة والخروج بقائمة من الدول التى تطبق الديمقراطية والدول التى لا تطبقها والدول التى تتبع سبيلا وسطا بينهما . ونعلم أيضا أننا يمكن أن نصدر أحكاما عن مدى تغير الحكومات مع الوقت وأنه لا أحد يجادل فى أن كلا من البرازيل والأرجنتين وأورجواى كانت أكثر ديمقراطية فى عام ١٩٨٦ عما كانت عليه عام ١٩٧٦ . ولن يمكن أبدا أن يتم تحديد الأنظمة السياسية فى أطر فكرية محبوبة ، وعلى أى نظام تصنيفى أن يقبل وجود حالات غامضة وأخرى بين بين وثالثة مختلطة . فنجد على سبيل المثال أن نظام كوروميتانج فى تايوان يجمع بين عدة عناصر من الشمولية والديمقراطية والاستبداد . كما يمكن للحكومات ذات الأصول الديمقراطية أن تقضى على الديمقراطية بإلغاء الإجراءات الديمقراطية أو الحد منها لدرجة قصوى ، كما هو الحال فى كوريا وتركيا فى أواخر الخمسينيات وفى الفيليبين عام ١٩٧٢ . ولكن مع كل المشكلات الناجمة عن تصنيف الأنظمة من حيث درجة الديمقراطية الإجرائية فإن هذا التصنيف يظل مهمة سهلة نسبيا .

وإذا كان الانتخاب الشعبى لقمة صناع القرار هو جوهر العملية الديمقراطية فإن النقطة ذات الأهمية الكبرى فى عملية التحول إلى الديمقراطية هى تغيير حكومة لم يتم اختيارها بطريقة ديمقراطية واستبدال أخرى يتم اختيارها فى انتخابات حرة وعلنية ونزيهة بها . وفى كل الأحوال فإن عملية التحول إلى الديمقراطية قبل الانتخابات وبعدها هى عملية معقدة فى العادة

وتستغرق وقتاً . فهي تشتمل على إسقاط النظام غير الديمقراطي وإقامة بديل ديمقراطى ثم تدعيم أسس البنية الديمقراطية . أما التحول الليبرالى فهو بدء مرحلى لنظام شمولى يقتصر إلى اختيار القادة الحكوميين من خلال انتخابات تنافسية حرة . وقد تقوم أنظمة الحكم المتجهة نحو الليبرالية بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وفتح قضايا معينة للنقاش العلنى ، وبتخفيف حدة الرقابة وإجراء انتخابات لمناصب ذات سلطات بسيطة والسماح بتجديد بعض جوانب حياة المجتمع المدنى واتخاذ خطوات أخرى باتجاه الديمقراطية دون التنازل عن مناصب اتخاذ القرار على القمة لاختبار الانتخابات . وقد يؤدي التحول الليبرالى إلى التحول التام إلى الديمقراطية وقد لا يؤدي إلى ذلك .

ولا تزال ثمة نقاط إضافية تحتاج إلى إيضاح في تعريف الديمقراطية . أولها أن تعريف الديمقراطية بأنها انتخابات يعد تعريف محدوداً . فيرى البعض أن الديمقراطية ينبغي أن تكون لها دلالات أكثر مثالية وشمولاً . فيرون أن الديمقراطية تعنى « حرية ومساواة وأخوة وسيطرة فعالة » من جانب المواطن على السياسة ووجود حكومة مسئولة وسياسة نزمية ومنفتحة ومتأنية ، والمساواة فى المشاركة والسلطة والعديد من القيم المدنية الأخرى ، وكلها أشياء طيبة ويمكن للناس إن شاءوا أن يعرفوا الديمقراطية من هذا المنطلق . ولكن ذلك يثير كل المشكلات التى تصاحب تعريفات الديمقراطية بالمصدر أو بالغرض . فالمعايير المشوشة لا تفرز تحليلاً مفيداً . وتعدُّ الانتخابات الحرة المفتوحة النزمية جوهر الديمقراطية وركنها الأول . وقد تتسم الحكومات التى تفرزها الانتخابات بالعجز أو الفساد أو قصر النظر أو اللامسئولية أو الإغراق فى خدمة مصالح خاصة أو العجز عن تبني سياسات تخدم المصالح العام . وهى سمات قد تجعل هذه الحكومات مرفوضة لكنها لا تنزع عنها سمة الديمقراطية . فالديمقراطية

مبدأ عام لكنه ليس المبدأ الأوحد ، والعلاقة بين الديمقراطية وسائر المبادئ العامة تتسم بالتميز الشديد عن سائر خصائص النظم السياسية .

ثانيا : يمكن للمجتمع أن يختار قادة السياسيين بالطرق الديمقراطية ، لكن هؤلاء القادة السياسيين قد لا يمارسون سلطة حقيقية . فقد يتحولون إلى مجرد دُمى تحركها جماعة أخرى . وطالما أن صناع القرار الجماعى لم يتم اختيارهم من خلال الانتخابات فإن النظام السياسى لا يعد ديمقراطيا . وينبغى القول إن مفهوم الديمقراطية يفرض قيودا ضمنية على السلطة . ففى النظم الديمقراطية لا يمارس صناع القرار المنتخبين سلطة مطلقة . بل يقتسمون السلطة مع جماعات أخرى فى المجتمع . إذا ما تحول هؤلاء القادة المنتخبون بطرق ديمقراطية إلى مجرد واجهه لممارسة سلطة أكبر كثيرا من جانب جماعة لم يتم اختيارها بصورة ديمقراطية ، إذن فمثل هذا النظام السياسى ليس ديمقراطيا . وقد يتسائل البعض مثلا عما إذا كانت الحكومات المنتخبة فى اليابان فى أواخر العشرينيات وفى جواتيمالا فى أواخر الثمانينات قد خضعت للجيش إلى درجة لا تعد معها حكومات ديمقراطية . إلا أنه من اليسير على النقاد سواء من اليمين أو من اليسار أن يدعوا أن المسؤولين المنتخبين ما هم سوى « أدوات » فى يد جماعة أخرى أو أنهم يمارسون سلطتهم تحت ضغوط وقيود قاسية من جماعة أخرى . ومثل هذه الادعاءات مألوفة فى الغالب وقد تكون على قدر من الصحة . إلا أنها لا ينبغى أن يصدر الحكم على صحتها إلا بعد أن يثبت ذلك . وقد يكون هذا أمرا عسيرا لكنه ليس مستحيلا .

والقضية الثالثة تتعلق بالاستقرار أو الهشاشة التى يتميز بها النظام السياسى الديمقراطى . ويمكن للمرء أن يضم إلى تعريف الديمقراطية مفهوم الاستقرار أو الهيكلية المؤسسية . ويشير ذلك إلى الدرجة التى يتنظر من النظام السياسى أن يظل قائما عندها . ويعد الاستقرار بُعدًا محوريا في تحليل أى نظام

سياسى . وقد يكون النظام السياسى ديمقراطيا لكنه قد يكون مستقرا أو غير مستقر . والنظم التى يمكن تصنيفها على أنها ديمقراطية قد تتفاوت من حيث درجة الاستقرار تفاوتاً كبيراً . ففى إحصائية قام بها « بيت الحريات » (Freedom House) فى بداية ١٩٨٤ تم تصنيف كل من نيوزيلندة ونيجيريا على أنها دولة « حرة » . ولكن رغم التساوى بينهما إلا أن انقلابا عسكريا قام فى نيجيريا عشية أعياد الميلاد فى عام ١٩٨٤ وأنهى الديمقراطية النيجيرية . فقد تتم إقامة نظم ديمقراطية أو غير ديمقراطية لكنها قد تدوم وقد لا تدوم . إذ يختلف استقرار النظام عن طبيعة النظام^(٦) . والديمقراطية شىء ، أما الاستقرار فشىء آخر .

رابعا : هناك قضية تتعلق بمدى إمكانية معاملة الديمقراطية واللامركزية على أنها متغير ثنائى أم متغير متصل . يرجح العديد من المحللين الاختيار الأخير . وقاموا بوضع معايير للديمقراطية تتضمن مؤشرات نزاهة الانتخابات والقيود المفروضة على الأحزاب وحرية الصحافة ومعايير أخرى . ولهذا الاتجاه مزاياه فى عدة أغراض منها تحديد اختلافات درجة الديمقراطية بين الدول (الولايات المتحدة والسويد وفرنسا واليابان) أو التفاوت فى درجة الشمولية فى الدول غير الديمقراطية . ويفيد الاتجاه الذى يبنى المتغير الثنائى أهداف هذه الدراسة التى بين أيدينا ، لأن اهتمامنا هاهنا يَنصَبُّ على الانتقال من النظام غير الديمقراطى إلى النظام الديمقراطى . وحتى حين يلجأ المحللون إلى استخدام معايير مختلفة بعض الشىء فإن أحكامهم على

(٦) لمزيد من التفاصيل حول مشكلات الإستقرار والديمقراطية ، انظر :

Kenneth Bollen, "Political Democracy: Conceptual and Measurement Traps", *Studies in Comparative International Development* 25 (Spring 1990), pp. 15-17.

مدى ديمقراطية أى نظام سياسى ترتبط ببعضها إلى درجة كبيرة^(٧). وبالتالي فإن هذه الدراسة ستركز على المتغير الثنائى فى دراسة الديمقراطية مع الأخذ فى الاعتبار أن هناك حالات وسطا (كاليونان بين ١٩١٥ و ١٩٣٦ ؛ وتايلاند منذ عام ١٩٨٠ ؛ والسنگال منذ عام ١٩٧٤) يمكن اعتبارها « أشباه ديمقراطيات ».

خامسا : أن النظم غير الديمقراطية ليس لديها تنافس انتخابى أو مشاركة واسعة فى عملية التصويت . ولا تشترك هذه النظم إلا فى تلك السمات السلبية تقريبا. وتشمل هذه النوعية النظم الملكية المطلقة ، والنظم الملكية البيروقراطية ، وحكومات الأقليات ، وحكومات النبالة الارستقراطية ، والنظم الدستورية ذات الأصوات الانتخابية المحدودة ، والنظم الاستبدادية الفردية والنظم الفاشية والشيوعية والدكتاتوريات العسكرية وما إلى ذلك من أشكال الحكم . وقد سادت بعض هذه الأنماط بصورة أكبر فى حقبة تاريخية سابقة ، وبعضها حديث نسبيًا . فظهرت فى القرن العشرين نظم شمولية بعد بدء التحول إلى الديمقراطية وسعت إلى تعبئة مواطنيها لخدمة أهداف النظام . ويميز علماء الاجتماع بين هذه النظم وبين النظم الشمولية غير الديمقراطية التقليدية . فتتميز النظم الأولى بالحزب الواحد بزعامة فرد واحد غالبا وبوجود جهاز أمنى سرى قوى وأيدولوجيا محكمة ترسم صورة لمجتمع مثالى تلزم الحركة الشمولية نفسها بتحقيقها وبوجود تنظيمات حكومية لفرض السيطرة والاختراق . ومن ناحية أخرى فالنظام الشمولى التقليدى يتميز بوجود زعيم أوحد أو مجموعة

(٧) انظر : Inkeles, "On Measuring Democracy", p. 5 ويرى بولن أن هناك أنماطا متغيرة ومعايير متصلة، وأن الديمقراطية تتفاوت من حيث درجتها كالصنيع تماما. لكن هذا ليس صحيحا، إذ يمكن للدول كما يتضح من أحداث ٨٩-١٩٩٠ فى أوروبا الشرقية أن تتحول بسرعة من اللاديمقراطية إلى الديمقراطية . بينما لا تستطيع الدول أن تتحول من اللاتصنيع إلى التصنيع بنفس السرعة .

صغيرة من القادة وبوجود حزب ضعيف أوعدم وجود أحزاب وبغياب أى حشد
جماعى وربما كانت بها « عقلية » ولكن ليس لها أيديولوجيا ؛ وتتميز أيضا بوجود
حكومة محدودة وتعددية سياسية محدودة غير مسئولة وبدون أية مساع لإعادة
بناء المجتمع أو الطبيعة الإنسانية^(٨) وهذا الخط الفاصل بين الشمولية والمطلقية
له خطورته فى فهم سياسات القرن العشرين.

موجات التحول إلى الديمقراطية

إن النظم السياسية ذات السمات الديمقراطية لاتقتصر على العصور
الحديثة. ففي العديد من بقاع العالم كان يتم انتخاب زعماء القبائل ، وفى بعض
المناطق عاشت المؤسسات الديمقراطية طويلا على مستوى القرية . كما كان
مفهوم الديمقراطية مألوفًا بالطبع فى العالم القديم. ولكن كانت ديمقراطية
الإغريق والرومان تستبعد النساء والعبيد وفئات أخرى من الناس كالأجانب من
المشاركة فى الحياة السياسية . وكانت مسئولية الكيانات الحاكمة أمام الشعب
محدودة أيضا .

إن الديمقراطية الحديثة ليست مجرد ديمقراطية القرية والقبيلة والدولة ؛
بل هى ديمقراطية الدولة الأمة ويرتبط ظهورها بتطور الدولة الأمة . وحدث أول
تحرك غربى نحو الديمقراطية فى النصف الأول من القرن السابع عشر . وكانت
الأفكار الديمقراطية والحركات الديمقراطية سمة هامة - رغم أنها لم تكن
محورية - من سمات الثورة الإنجليزية . فكانت « تنظيمات كونيتيكت الأساسية »

(٨) انظر: Juan Linz, "Totalitarian and Authoritarian Regimes", in **Macropo-**
litical Theory, ed.Fred Greenstein and Nelson Polsby, Vol.3 of **Hand-**
book of Political Science (Reading, Mass., 1975), pp. 175ff.

التي تبناها المواطنون في هارتفورد والمدن المجاورة لها في ١٤ يناير ١٦٣٨ هي « أول دستور مكتوب للديمقراطية الحديثة »^(٩). إلا أن الانتفاضات البيوريتانية المتزمتة لم تترك تراثاً من المؤسسات الديمقراطية سواء في إنجلترا أو أميركا. فظلت الحكومات في كلا البلدين ولمدة تزيد عن قرن من الزمان بعد ١٦٦٠ تميل إلى زيادة الانغلاق وانخفاض الحياة النيابية عما كانت عليه قبل ذلك. وفي عام ١٧٥٠ لم يعرف الغرب أية مؤسسات ديمقراطية على المستوى القومي. وفي عام ١٩٠٠ وُجِدَت هذه المؤسسات في العديد من الدول. وفي أواخر القرن العشرين وجدت المؤسسات الديمقراطية في عدد أكبر من الدول. وقد ظهرت هذه المؤسسات في موجات من التحول الديمقراطي.

وموجة التحول الديمقراطي عبارة عن مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي تحدث في فترة زمنية محددة وتنفرد في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية. كما تشمل الموجة عادة تحولا ليبراليا أو تحولا ديمقراطيا جزئيا في النظام السياسي ولا يتحول إلى الديمقراطية تحولا تاما. وقد حدثت ثلاث موجات من التحول إلى الديمقراطية في العالم الحديث^(١٠). وكان لكل من هذه الموجات أثرها في عدد صغير نسبيا من الدول؛ وفي كل موجة كانت تحدث بعض حركات الانتقال باتجاه اللاديمقراطية. كما لم تكن كل حركات التحول إلى الديمقراطية تحدث في أثناء موجات ديمقراطية؛ فالتاريخ لا يتصف بوحدة الاتجاه. فكانت كلٌّ من الموجتين الأوليتين من التحول إلى الديمقراطية تليها موجة مضادة عادت فيها

G.P. Gooch, *English Democratic Ideas in the Seventeenth Century*, (٩)
2nd. (New York, 1959), p. 71.

(١٠) للاطلاع على تقسيم ماثل لظهور السياسات الديمقراطية انظر :

Robert Dahl, *Democracy and its Critics* (New Haven, 1989), chaps.
1, 2, 17.

الدول إلى الحكم اللاديمقراطى . وأنه لمن العسف أن نحاول تحديد لحظة محددة حدث فيها تحول نظام ما إلى الديمقراطية ؛ كما يصعب أيضا تحديد لحظة معينة لبداية موجة من التحول إلى الديمقراطية أو عنها . ولكن من المفيد لنا أن نتعسف ونحدد تواريخ موجات التحولات السياسية كما يلي :

الموجة الطويلة الأولى من التحول إلى الديمقراطية	١٨٢٨ - ١٩٢٦
الموجة المضادة الأولى	١٩٢٢ - ١٩٤٢
الموجة القصيرة الثانية من التحول إلى الديمقراطية	١٩٤٣ - ١٩٦٢
الموجة المضادة الثانية	١٩٥٨ - ١٩٧٥
الموجة الثالثة من التحول إلى الديمقراطية	١٩٧٤ -

الموجة الطويلة الأولى من التحول إلى الديمقراطية : تكمن جذور الموجة الأولى في الثورتين الفرنسية والأمريكية. إلا أن الظهور الفعلى للمؤسسات الديمقراطية القومية يُعدُّ ظاهرة خاصة بالقرن التاسع عشر . يحدد جوناثان سنشايين معيارين رئيسيين مقبولين لظهور أرقى درجات الديمقراطية في النظم السياسية في القرن التاسع عشر : (١) ٥٠٪ من الذكور البالغين لهم حق التصويت؛ (٢) وجود مسئول واحد ينبغي عليه إما أن يحصل على أغلبية في برلمان منتخب أو يتم اختياره في انتخابات شعبية دورية. وإذا اتخذنا هذين المعيارين وطبقناهما يمكن القول بأن الولايات المتحدة بدأت أول موجة من التحول إلى الديمقراطية حوالى عام ١٨٢٨^(١١) . وقفز عدد الولايات الجديدة

Jonathan Sunshine, "Economic Causes and Consequences of Democracy", pp. 48-58.

ويرى سنشايين أن المعيار الدستورى كان يتوفر في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٤٠ . حين أن والتر دين بورنهام يرى أن ذلك كان في عام ١٨٢٨ . انظر :

William Chambers, "Party Development and the American Mainstream", in *The American Party Systems*, ed. William Chambers and Walter Dean Burnham (New York, 1967), pp. 12-13.

التي كان يحق التصويت فيها للذكور إلى ما يزيد على ٥٠٪ من نسبة الذكور البيض الذين أدلوا بأصواتهم بالفعل في انتخابات الرئاسة لعام ١٨٢٨ . وفي العقود التالية توسعت الدول الأخرى في إعطاء حق التصويت وخفضت نسبة التصويت الجماعي وأدخلت نظام الاقتراع السري وفوضت البرلمان في حق مساءلة رئيس الوزارة والحكومات . وقامت سويسرا والممتلكات الإنجليزية عبر البحار وفرنسا وبريطانيا العظمى وعدة دويلات أوروبية أخرى بالتحول إلى الديمقراطية قبل نهاية القرن . وقبل الحرب العالمية الأولى عرفت إيطاليا والأرجنتين نظما ديمقراطية في قليل أو كثير . وفي أعقاب تلك الحرب تحولت أيرلندا المستقلة حديثا وأيسلندا إلى الديمقراطية ، ثم حدث تحول جماعي نحو الديمقراطية في الدول التي خلفت امبراطوريات آل رومانوف وآل هابسبرج وآل هوتسولرن . وفي أوائل ثلاثينات القرن العشرين وبعد انتهاء الموجة الأولى تحركت أسبانيا وشيلي نحو الديمقراطية . أى أنه في غضون مائة عام أقامت ثلاثون دولة أو يزيد الحد الأول من المؤسسات الديمقراطية القومية . وكان توكفيل قد تنبأ بذلك في ثلاثينات القرن التاسع عشر . وفي عام ١٩٢٠ قام جيمس برايس بمراجعة تاريخ هذه الحركة وتنبا بانتشار المد الديمقراطي باعتباره « اتجاهها طبيعيا يرجع إلى قانون عام يحكم تطور المجتمعات » (١٢) .

الموجة المضادة الأولى : كان اتجاه الديمقراطية يتوقف تدريجيا ويتخذ مسارا عكسيا كما توقع برايس . فكان التطور السياسي السائد في العشرينيات والثلاثينات هو التحول عن الديمقراطية والعودة إلى الحكم الشمولي التقليدي أو اتخاذ أشكال جديدة من المطلقية قائمة على قاعدة جماهيرية عريضة وعلى مزيد من القهر والوحشية . وقد حدثت هذه الردة في دول كانت قد أقامت أشكالا ديمقراطية قبيل الحرب العالمية الأولى أو بعدها مباشرة حيث كانت

(١٢) James Bryce, Modern Democracies, vol. 1 (New York, 1921), p. 24.

الديمقراطية جديدة وفي بعض الحالات كانت الأمم نفسها وليدة . ولم تعان الردة بعد ١٩٢٠ سوى دولة واحدة - هي اليونان - من بين الدول الاثنتى عشر التى أقامت مؤسسات ديمقراطية قبل ١٩١٠ . بدأت أول موجة مضادة فى عام ١٩٢٢ بالزحف إلى روما وجمع موسولبنى للديمقراطية الهشة والفاصلة فى إيطاليا . وفى غضون عقد أطاحت الانقلابات العسكرية بالمؤسسات الديمقراطية الوليدة فى لتوانيا وبولنده ولاتفيا وإستونيا . وفى دول كيوغوسلافيا وبلغاريا والتى لم تعرف أى شكل من أشكال الديمقراطية الحقيقية سادت أنماط جديدة من الدكتاتورية الصارمة . وجاء غزو هتلر للسلطة عام ١٩٣٣ ليضع نهاية للديمقراطية فى ألمانيا ، وعمل على القضاء على الديمقراطية فى النمسا فى العام التالى ، وفى النهاية قضى على الديمقراطية التشيكية فى عام ١٩٣٨ . أما الديمقراطية اليونانية التى زعزعها الشقاق القومى فى ١٩١٥ فقد دُفِنَتْ تماما عام ١٩٣٦ . وخضعت البرتغال لانقلاب عسكري فى عام ١٩٢٦ أدى إلى قيام دكتاتورية سالازار التى دامت طويلا . واستولى الجيش على أزمة الحكم فى البرازيل والأرجنتين عام ١٩٣٠ . وتحولت أورجواى إلى الشمولية عام ١٩٣٣ . وأدى انقلاب عسكري فى عام ١٩٣٦ إلى نشوب حرب أهلية وموت الجمهورية الإسبانية عام ١٩٣٩ . وتم استئصال شأفة الديمقراطية التى ظهرت باليابان فى العشرينيات على يد الجيش الذى تولى السلطة فى أوائل الثلاثينات .

كانت هذه التغيرات فى نظم الحكم تعكس قيام الأيديولوجيات الشيوعية والفاشية والعسكرية . ففي فرنسا وبريطانيا وغيرها حيث بقيت المؤسسات الديمقراطية قائمة حققت الحركات المناوئة للديمقراطية مزيداً من القوة بسبب حالة الاغتراب التى سادت العشرينيات وحالة الكساد التى سادت الثلاثينات . وأدت الحرب إلى إطلاق حركات يمينية ويسارية تهدف إلى القضاء على الديمقراطية .

الموجة القصيرة الثانية من التحول إلى الديمقراطية : حدثت الموجة القصيرة الثانية من التحول الديمقراطي بدءا من الحرب العالمية الثانية. وأدى إحتلال الحلفاء إلى دفع عملية إنشاء مؤسسات ديمقراطية في ألمانيا الغربية وإيطاليا والنمسا واليابان وكوريا ، بينما أطفأ الضغط السوفيتي شعلة الديمقراطية الوليدة في كل من تشيكوسلوفاكيا والمجر. وفي أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات تحركت كل من تركيا واليونان باتجاه الديمقراطية. وفي أميركا اللاتينية ارتدت أورجواي إلى الديمقراطية إبان الحرب، وتحولت كل من البرازيل وكوستاريكا إلى الديمقراطية في أواخر الأربعينيات. وفي أربع دول أخرى في أميركا اللاتينية هي الأرجنتين وكولومبيا وبيرو وفنزويلا أدت الانتخابات إلى قيام حكومات منتخبة شعبيا في عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٦. ولكن هذه الدول الأربع لم تدم فيها الممارسات الديمقراطية حيث حلت الدكتاتورية محلها في أوائل الخمسينيات. وفي أوائل الخمسينيات عادت الأرجنتين وبيرو إلى ديمقراطية محدودة غير مستقرة نتيجة للنزاع بين الجيش وحركتي أبريستا وبيرونيستا الشعبيتين. وفي أواخر الخمسينيات أيضا جرت مفاوضات بين النخب الحاكمة في كل من كولومبيا وفنزويلا لوضع ترتيبات لإنهاء الدكتاتوريات العسكرية في هاتين الدولتين وإدخال المؤسسات الديمقراطية الدائمة.

وفي الوقت نفسه أفرزت بداية نهاية الحكم الاستعماري الغربي عددا من الدول الجديدة. وفي العديد منها لم تبذل جهود حقيقية لإقامة مؤسسات ديمقراطية. وكانت الديمقراطية واهنة في بعضها. ففي باكستان مثلا لم تمسك المؤسسات الديمقراطية بزمام الحكم أبدا وتم إلغاؤها رسميا عام ١٩٥٨. ونالت ماليزيا إستقلالها في عام ١٩٥٧ واحتفظت بنظامها « شبه الديمقراطي » إلا في فترات وجيزة - بين عامي ١٩٦٩ و ١٩٧١ - من حكم الطوارئ. وكان باندونيسيا شكل مضطرب من الديمقراطية البرلمانية من عام ١٩٥٠ إلى عام

١٩٥٧. وفي عدة دول جديدة - كالهند وسريلانكا والفيليبين وإسرائيل - بقيت المؤسسات الديمقراطية لعقد أو أكثر من السنين ، وفي عام ١٩٦٠ بدأت أكبر دولة أفريقية حياتها بالنظام الديمقراطي.

الموجة المضادة الثانية: في أوائل الستينيات كانت الموجة الثانية من التحول الديمقراطي قد استنفذت طاقتها. وفي أواخر الخمسينيات كان التطور السياسي والتحولات في الأنظمة تتخذ سمة شمولية واضحة^(١٣). وكان التغير في أشد صوره عنفا في أميركا اللاتينية. فبدأ التحول إلى النظام الشمولى في بيرو في عام ١٩٦٢ عندما تدخل الجيش لتغيير نتائج الانتخابات . وفي العام التالى تم انتخاب شخص مدنى مقبول لدى الجيش رئيسا للبلاد ، إلا أنه تم خلعُه بانقلاب عسكرى عام ١٩٦٨. وفي عام ١٩٦٤ أطاحت الانقلابات العسكرية بالحكومات المدنية في البرازيل وبوليفيا ، وتلَّتْهُمَا الأرجنتين في عام ١٩٦٦ وإكوادور عام ١٩٧٢. وفي عام ١٩٧٣ تولت أنظمة عسكرية زمام الحكم في كل من أورجواى وشيلي. وكانت الحكومات العسكرية بالبرازيل والأرجنتين وشيلي وأورجواى أمثلة على نوع جديد من النظم السياسية يطلق عليه اسم « الشمولية البيروقراطية »^(١٤).

وفي آسيا قام الجيش بفرض الأحكام العرفية في باكستان عام ١٩٥٨. وفي أواخر الخمسينيات بدأ سينجيان رى في تقويض دعائم الممارسات الديمقراطية في كوريا ، وتمت الإطاحة بالنظام الذى خلفه عام ١٩٦٠ في انقلاب عسكرى

Rupert Emerson, "The Erosion of Democracy", *Journal of Asian Studies* 20 (November 1960), pp. 1-8.

(١٤) انظر : Guillermo O'Donnell, *Modernization and Bureaucratic Authoritarianism* (Berkeley, 1973).

عام ١٩٦١. وحصل هذا النظام « شبه الشمولى » الجديد على الشرعية بانتخابات أجريت عام ١٩٦٣ إلا أنه تحول إلى نظام شمولى شامل صارم فى عام ١٩٧٣. وفى عام ١٩٥٧ استبدل سوكارنو بالديمقراطية البرلمانية ديمقراطية موجهة فى أندونيسيا ، وفى عام ١٩٦٥ قام الجيش الأندونيسى بإنهاء الديمقراطية الموجهة وتولى السلطة فى البلاد. وفى عام ١٩٧٢ أعلن الرئيس فرديناند ماركوس الأحكام العرفية فى الفيلين، وفى عام ١٩٧٥ عطلت إنديراجاندى الممارسات الديمقراطية وأعلنت حالة الطوارئ فى الهند. وفى تاوان كان نظام كوو ميتتاج غير الديمقراطى قد تسامح مع المنشقين الليبراليين فى الخمسينيات، إلا أن هؤلاء المنشقين تعرضوا للصحق فى «العصور المظلمة» فى الستينيات وتم إسكات كل صوت سياسى معارض^(١٥)

وفى منطقة البحر المتوسط خضعت الديمقراطية اليونانية لانقلاب «ملكى» فى عام ١٩٦٥ ولانقلاب عسكري فى عام ١٩٦٧. وقام الجيش التركى بالإطاحة بالحكومة المدنية فى البلاد فى عام ١٩٦١ وتدخل من جديد فى «نصف انقلاب» فى عام ١٩٧١، وسمح بعودة حكومة منتخبة عام ١٩٧٣ ثم تولى السلطة كاملة فى عام ١٩٨٠.

وفى الستينيات نالت عدة مستعمرات بريطانية غير أفريقية استقلالها وأنشأت نظما ديمقراطية دامت لفترات غير قصيرة. ومنها جامايكا وترينداد وتوباغو عام ١٩٦٢، ومالطة عام ١٩٦٤، وباربادوس عام ١٩٦٦، وجزر موريشيوس عام ١٩٦٨. إلا أن غالبية الدول الجديدة التى نالت استقلالها كانت فى أفريقيا، وأهمها نيجيريا التى بدأت كديمقراطية لكنها خضعت لانقلاب عسكري عام ١٩٦٦. والدولة الأفريقية الوحيدة التى أبقت على الممارسات

Tun-Jen Cheng, "Democratizing the Quasi-leninist Regime in Taiwan", (١٥) *World Politics* 41 (July 1989), pp. 479-80.

الديمقراطية بها هي بوتسوانا. وهناك ثلاث وثلاثون دولة أفريقية أخرى نالت استقلالها بين ١٩٥٦ و ١٩٧٠ وأصبحت شمولية بمجرد حصولها على الاستقلال أو بعده بقليل. وأدى إنهاء الاستعمار في أفريقيا إلى قيام أكبر عدد من الحكومات الشمولية المستقلة في التاريخ.

كان التحول العالمى عن الديمقراطية فى الستينيات والسبعينيات ظاهرة هامة. فى عام ١٩٦٢ كانت هناك ثلاث عشرة حكومة فى العالم ناتجة عن انقلابات عسكرية ، وفى عام ١٩٧٥ ارتفع العدد إلى ٨٣ حكومة. وفى تقدير آخر تحول ثلث عدد ٣٢ ديمقراطية قائمة فى العالم فى عام ١٩٥٨ إلى النظام الشمولى فى أواسط السبعينيات^(١٦). وفى عام ١٩٦٠ كانت تسع حكومات من عشر دول أميركية جنوبية قد جاءت إلى الحكم عن طريق انتخابات ديمقراطية ، وفى عام ١٩٧٣ انخفض العدد إلى حكومتين فقط فى فنزويلا وكولومبيا. وزادت حدة هذه الموجة من التحول عن الديمقراطية لأنها كانت تشمل دُولاً أبقت على النظم الديمقراطية لربع قرن أو يزيد كشيلى وأورجواى والهند والفيلين. وأدت هذه التحولات إلى إثارة نظرية الشمولية البيروقراطية لكى تقدم تفسيراً للتغيرات التى تحدث بأمريكا اللاتينية. كما أفرزت حالة تشاؤم عريضة فيما يتعلق بإمكانية تطبيق الديمقراطية فى الدول النامية وأفرزت حالة قلق على استمرارية الديمقراطية فى الدول المتقدمة التى طبقتها لسنوات طويلة^(١٧).

S.E. Finer, The Man on Horseback : The Role of the Military in Politics, (١٦) 2nd ed (Harmondsworth, 1976), p. 223.

(١٧) ورد وصف موجز للتحول من التركيز على الديمقراطية إلى التركيز على الاستقرار وتناقضات التنمية وأزماتها فى :

Samuel Huntington, "The Goals of Development", in **Understanding Political Development**, ed. Myron Weiner and Samuel Huntington (Boston, 1987), pp. 3ff.

الموجة الثالثة من التحول إلى الديمقراطية: تجاوزت جدلية التاريخ النظريات الاجتماعية مرة أخرى. ففي السنوات الخمس عشرة التي تلت نهاية دكتاتورية البرتغال في عام ١٩٧٤ حَلَّتْ النظم الديمقراطية محل النظم الشمولية في حوالى ثلاثين دولة بأوروبا وآسيا وأميركا اللاتينية. وفي دول أخرى ظهرت حركات ليبرالية كبرى في النظم الشمولية. وفي دول غيرها حصلت الحركات الداعية إلى الديمقراطية على أرضية جديدة وشرعية في الوجود. ورغم وجود بعض المقاومة والانتكاسات كما حدث بالصين عام ١٩٨٩ إلا أن التحرك باتجاه الديمقراطية يبدو وقد اتخذ سمة المد العالمي وحقق انتصارا تلو للآخر.

وظهر هذا المد واضحا في جنوب أوروبا أولا. فبعد ثلاثة أشهر من انقلاب البرتغال إنهار النظام العسكري الذى حكم اليونان منذ عام ١٩٦٧ وتولت الحكم حكومة مدنية بقيادة كونستانتين كارامانليس. وفي نوفمبر ١٩٧٤ حصل كرامانليس وحزبه على أغلبية في انتخابات حامية، وفي الشهر التالى أعطت الجماهير صوتهما ضد عودة الملكية. وفي عام ٢٠ نوفمبر ١٩٧٥ أى قبل خمسة أيام من هزيمة إيانيس للماركسيين اللسينيين في البرتغال أنهى موت الجنرال فرانكو حكمه الذى دام ستة وثلاثين عاما في أسبانيا. وفي الأشهر الثمانية عشر التالية قام الملك الجديد خوان كارلوس بمساعدة رئيس وزرائه أدولفو سواريز بتأمين التأييد البرلماني والشعبي لقانون للإصلاح السياسى أدى إلى انتخاب مجلس جديد قام بوضع مسودة دستور جديد تم التصديق عليه في استفتاء عام أُجْرِى في ديسمبر ١٩٧٨، وأجريت بمقتضاه انتخابات برلمانية جديدة في مارس ١٩٧٩.

وفي أواخر السبعينيات تحركت موجة التحول الديمقراطى نحو أميركا اللاتينية. ففي عام ١٩٧٧ أعلن القادة العسكريون في إكوادور عن رغبتهم في الانسحاب من الحياة السياسية، وتم وضع مسودة دستور جديد في عام ١٩٧٨،

وأدت الانتخابات التي أجريت في عام ١٩٧٩ إلى قيام حكومة مدنية. وحدث انسحاب عسكري مماثل في بيرو وأدى إلى انتخاب مجلس انتخابي في عام ١٩٧٨ وإلى وضع دستور جديد في عام ١٩٧٩ وإلى انتخاب رئيس مدني في عام ١٩٨٠. وفي بوليفيا أدى انسحاب الجيش من الساحة السياسية إلى بدء أربع سنوات مضطربة من الانقلابات وإلى انهيار الانتخابات بدءاً من عام ١٩٧٨، إلا أن الانتخابات النهائية أدت إلى اختيار رئيس مدني في عام ١٩٨٢. وفي نفس ذلك العام أدت هزيمة الأرجنتين في حربها ضد بريطانيا إلى تقويض دعائم الحكومة العسكرية بها وإلى إجراء انتخابات في عام ١٩٨٣ لانتخاب رئيس وحكومة مدنية. وأدت المفاوضات التي جرت بين قادة الجيش والقادة السياسيين في أورجواي إلى انتخاب رئيس مدني في نوفمبر ١٩٨٤. وبعد شهرين وصلت عملية «الانفتاح» (abertura) التي كانت قد بدأت بالبرازيل عام ١٩٧٤ إلى نقطة حاسمة بانتخاب أول رئيس مدني للبلاد منذ عام ١٩٦٤. وفي الوقت نفسه، كان الجيش يرفع الانسحاب من الحياة السياسية أيضاً في أمريكا الوسطى. فأقامت هندوراس رئيساً مدنياً في يناير ١٩٨٢، وأدى شعب سلفادور بصوته لخوزه نابليون دوارته ليصبح رئيساً في انتخابات ساخنة أجريت في مايو ١٩٨٤، وقامت جواتيمالا بانتخاب مجلس انتخابي في عام ١٩٨٤ ورئيس مدني في عام ١٩٨٥.

وظهرت الحركة الديمقراطية في آسيا أيضاً. ففي عام ١٩٧٧ عادت الهند التي تعد الديمقراطية الأولى في العالم الثالث والتي ظلت تحت حكم قانون الطوارئ مدة عام ونصف إلى الطريق الديمقراطي من جديد. وفي عام ١٩٨٠ تولى الجيش التركي أزمة الحكم في تركيا للمرة الثالثة استجابة لحركات العنف والإرهاب التي اجتاحت البلاد، وفي عام ١٩٨٣ انسحب الجيش وأدت الانتخابات إلى اختيار حكومة مدنية، وفي نفس العام أدى اغتيال بينو أكيو في

الفيليين إلى تحريك عجلة الأحداث في فبراير ١٩٨٦ وإلى إنهاء دكتاتورية ماركوس وإعادة الديمقراطية إلى البلاد. وفي ١٩٨٧ سلمت الحكومة العسكرية في كوريا مرشحها للرئاسة إلى حملة انتخابية ساخنة وأجريت انتخابات نزيهة فاز فيها هذا المرشح. وفي العام التالي حققت المعارضة سيطرة على البرلمان الكورى. وفي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ خففت الحكومة في تايوان القيود المفروضة على النشاط السياسى فى البلاد ووعدت بإقامة نظام سياسى ديمقراطى. وفي عام ١٩٨٨ انتهى الحكم العسكرى فى باكستان وفازت المعارضة التى تقودها امرأة بالانتخابات وسيطرت على الحكم.

وفي نهاية العقد اجتاحت موجة التحول الديمقراطى العالم الشيوعى . فبدأت المجر فى عام ١٩٨٨ حركة الانتقال إلى نظام التعددية الحزبية. وفي انتخابات البرلمان القومى فى الاتحاد السوفيتى لعام ١٩٨٩ هزم العديد من قادة الحزب الشيوعى . وفي أوائل عام ١٩٩٠ تطورت أنظمة التعددية الحزبية فى جمهوريات البلطيق ، وتحلى الحزب الشيوعى السوفيتى عن دوره القيادى . وفي عام ١٩٨٩ اجتاحت حركة تضامن البولندية الانتخابات التى أجريت لاختيار برلمان وطنى وجاءت إلى الحكم بحكومة غير شيوعية . وفي ١٩٩٠ تم انتخاب زعيم حركة تضامن - ليخ فاونسنا - رئيسا للبلاد ليحل محل الجنرال الشيوعى ياروزيلسكى . وفي الشهور الأخيرة من عام ١٩٨٩ تداعت الأنظمة الشيوعية فى ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا ، وأجريت انتخابات تنافسية فى تلك الدول فى عام ١٩٩٠ . وفي بلغاريا بدأ النظام الشيوعى فى التحرك صوب الليبرالية ، وظهرت حركات شعبية تدعو للديمقراطية فى منغوليا . وفي عام ١٩٩٠ أجريت انتخابات شبه نزيهة فى هاتين الدولتين .

وفي نفس الوقت فى العالم الغربى فاز الحزب الحاكم فى المكسيك ولأول مرة بانتخابات رئاسية أجريت عام ١٩٨٨ ، وصوّت شعب شيلى فى عام ١٩٨٨ فى

استفتاء على إنهاء سيطرة الجنرال بينوشيه الصارمة على السلطة ، وفي العام التالي تم انتخاب رئيس مدنى . وأدى التدخل العسكرى الأمريكى إلى وضع نهاية للدكتاتورية الماركسية فى جريناده عام ١٩٨٣ ولدكتاتورية الجنرال نوريجيا العسكرية فى بنما عام ١٩٨٩ . وفى فبراير ١٩٩٠ منى النظام الماركسى فى نيكارجوا هزيمة إنتخابية ، وفى ديسمبر ١٩٩٠ تم انتخاب حكومة ديمقراطية فى هايتى .

كما شهدت السبعينيات وأوائل الثمانينيات آخر مراحل الاستعمارية الأوربية . فأدت نهاية الامبراطورية البرتغالية إلى قيام خمس حكومات غير ديمقراطية . وفى عام ١٩٧٥ نالت بابواغينيا الجديدة استقلالها وقامت بها حكومة سياسية ديمقراطية . وأدى زوال الامبراطورية البريطانية عن بقايا مستعمراتها إلى قيام عشر دول جديدة احتفظت كلها تقريبا بمؤسسات ديمقراطية ولو أن هذه المؤسسات كان ينبغى إعادتها فى جريناده عن طريق تدخل عسكرى خارجى . ونالت ناميبيا استقلالها عام ١٩٩٠ وتولت السلطة فيها حكومة منتخبة فى انتخابات جرت تحت إشراف دولى .

أما فى أفريقيا والشرق الأوسط فكان التحرك باتجاه الديمقراطية محدودا فى الثمانينيات . فعادت نيجيريا إلى الحكم الديمقراطى المدنى فى عام ١٩٧٩ إلا أن انقلاباً عسكرياً جديداً تولى مقاليد الأمور بها فى بداية عام ١٩٨٤ . وفى عام ١٩٩٠ حدث قدر من التحول الليبرالى فى السنغال وتونس ومصر والجزائر والأردن . وفى عام ١٩٧٨ بدأت حكومة جنوب أفريقيا عملية بطيئة للحد من التمييز العنصرى ، وتوسعت فى عملية المشاركة السياسية بالنسبة للأقليات غير البيضاء ، ولكن ليس بالنسبة للأغلبية الساحقة من السود من سكان البلاد . وبعد انتخاب ديكليرك رئيساً تم استئناف العملية فى عام ١٩٩٠ بمفاوضات جرت بين الحكومة وبين المجلس الوطنى الأفريقى . وفى عام ١٩٩٠ حدثت

تحركات ديمقراطية في نيبال وألبانيا ودول أخرى كانت تجاربها السابقة مع الديمقراطية متواضعة أو منعدمة .

ويمكن القول بصورة عامة إن التحرك باتجاه الديمقراطية كان ظاهرة عالمية . ففي خلال خمسة عشر عاما تحركت الموجة الديمقراطية عبر جنوب أوروبا واجتاحت أميركا اللاتينية وتحركت صوب آسيا وزعزت الدكتاتورية في المعسكر السوفيتي . وفي عام ١٩٧٤ كانت هناك ثمانى دول من عشر لاتزال بها حكومات غير ديمقراطية . وفي عام ١٩٩٠ كانت هناك تسع دول منها تضم حكومات منتخبة ديمقراطيا . وفي عام ١٩٧٣ وطبقا لتقديرات «دار الحريات» كان ٣٢٪ من سكان العالم يعيشون في دول حرة ، وفي عام ١٩٧٦ ونتيجة لحكم قانون الطوارئ في الهند انخفضت النسبة إلى أقل من ٢٠٪ . وفي عام ١٩٩٠ كانت نسبة ٣٩٪ من سكان العالم تعيش في مجتمعات حرة .

إن موجات التحول الديمقراطي والموجات المضادة توحى بوجود نمط «خطوتين إلى الأمام وخطوة إلى الوراء» . فبين العمود الأخير من الجدول (١) مدى تشاؤمية المستقبل الذى ينتظر الديمقراطية. ففي مجرى الموجتين المضادتين كانت نسبة ١٩,٧٪ و ٢٤,٦٪ من دول العالم ديمقراطية . وفي ذروة الموجتين الديمقراطيتين كانت الديمقراطية سائدة في ٣,٤٥٪ و ٣٢٪ من دول العالم. وفي عام ١٩٠٠ كان ما يقرب من ٤٥٪ من دول العالم المستقلة تحظى بنظم ديمقراطية ، وهى نفس النسبة التى كانت عام ١٩٢٢ . وهناك فارق بالطبع بين ديمقراطية جريناده وديمقراطية الصين ، إذ تفاوتت النسب بصورة كبيرة . وبين عامى ١٩٧٣ و ١٩٩٠ انخفض عدد الدول ذات النظام الشمولى لأول مرة ، ولكن من عام ١٩٩٠ لم تكن الموجة الديمقراطية الثالثة قد زادت نسبة الدول الديمقراطية في العالم إلى ما يتجاوز الذروة السابقة قبل ذلك بستين عاما .

جدول (١)

التحول الديمقراطي في العالم الحديث

السنة	الدول الديمقراطية	الدول غير الديمقراطية	إجمالي الدول	النسبة المئوية لإجمالي الدول الديمقراطية
١٩٢٢	٢٩	٣٥	٦٤	٤٥,٣
١٩٤٢	١٢	٤٩	٦١	١٩,٧
١٩٦٢	٣٦	٧٥	١١١	٣٢,٤
١٩٧٣	٣٠	٩٢	١٢٢	٢٤,٦
١٩٩٠	٥٨	٧١	١٢٩	٤٥,٠

قضايا التحول الديمقراطي

إن المحكمة العليا تتبع تقارير عن نتائج الانتخابات ، ويسعى علماء الاجتماع دائما للحاق بالتاريخ ووضع نظريات تفسر أسباب ما يحدث . فحاولوا تفسير التحول عن الديمقراطية في الستينيات والسبعينيات بالإشارة إلى عدم ملائمة الديمقراطية للدول الفقيرة ومزايا النظام الشمولى بالنسبة للاستقرار السياسى والنمو الاقتصادى والأسباب التى تؤدى بالنمو الاقتصادى إلى إفراز شكل جديد من الشمولية البيروقراطية . وقد بدأ التحول نحو الديمقراطية وقت صياغة هذه النظريات . لذا فقد حوّل علماء الاجتماع اتجاههم وبدأوا فى الكتابة عن شروط التحول الديمقراطى وإجراءاته ومشكلات ترسيخ دعائم الأنظمة

الديمقراطية . وأدت هذه الدراسات إلى توسيع نطاق المعارف المتاحة عن عمليات التحول إلى الديمقراطية وفهم هذه العمليات^(١٨) .

وفي أواسط الثمانينيات أدت التحولات الديمقراطية كذلك إلى إفراز موجة من التفاؤل بالنسبة لمستقبل الديمقراطية . وكانت الشيوعية تعد « فشلا ذريعا » بتعبير زبجنيو بريجنسكى . ورأى آخرون أن « نفاذ البدائل القابلة للتطبيق » يعنى « انتصار الليبرالية الاقتصادية والسياسية » . ورأى آخرون أن « الديمقراطية قد انتصرت » وقال البعض إن « التفاؤل بشأن الديمقراطية له أسباب أكبر مما للتشاؤم الذى ران فى عام ١٩٧٥ »^(١٩) . وهكذا يتضح التناقض بين النظرتين فيما بين أواسط السبعينيات وأواخر الثمانينيات فيما يتعلق بمستقبل الديمقراطية.

ما أن بدأ هذا التراجع فى الآراء حتى ثارت قضايا جوهرية تتعلق بالصلة بين الديمقراطية السياسية وتطور التاريخ . وكانت القضايا الكبرى تتعلق بمدى الديمقراطية واستمراريتها . فهل هناك اتجاه طويل المدى وعالمى نحو توسع الأنظمة السياسية الديمقراطية فى أرجاء العالم؟ أم أن الديمقراطية السياسية شكل محدود من الحكم - له بعض الاستثناءات - وقاصر على

(١٨) وتشمل الكتابات المتعددة المؤلفين ما يلى:

Juan Linz and Alfred Stepan, eds., *The Breakdown of Democratic Regimes* (Baltimore, 1978); Guillermo O'Donnell, *Transitions from Authoritarian Rule*, 4 vols. (Baltimore, 1986); and Larry Diamond and Seymour Martin Lipset, eds., *Democracy in Developing Countries*, 4 vols. (Colo., 1988-89).

ويعكس كتاب لينز وستيان الانتقال من الموجة الثانية إلى الموجة الثالثة من التحول

الديمقراطى باشتغال على دراسات تتناول ظهور الديمقراطية وانيارها .

Francis Fukuyama, "The end of history" *The National Interest* 16 (١٩) (Summer 1989), p.3; Charles Krauthammer, "Democracy Has Won", *Washington Post National Weekly Edition*, April 3-9, 1989, p. 24.

المجتمعات الغنية أو الغربية دون غيرها ؟ أم هل تعد الديمقراطية السياسية شيئاً مؤقتاً ونمطاً للحكم يُتداول تبادلياً مع عدد كبير من أنماط الحكم الاستبدادى ؟ وهل هذه القضايا هامة ؟ قد يرى البعض أنها غير هامة على أساس عدم وجود فارق لدى أى شعب بين الحكم الديمقراطى ونظيره غير الديمقراطى فى دولة ما . وهناك كم هائل من الكتابات الأكاديمية مثلاً ترى أن الكثير من السياسات العامة يتم صياغته فى ضوء مستوى النمو الاقتصادى أكثر منه فى ضوء طبيعة النظام فى الدولة . فالفساد والعجز وسيطرة فئة محددة ومحدودة ذات مصالح خاصة كلها أمور قائمة فى كل المجتمعات بصرف النظر عن شكل الحكم بها . بل أن أحد أوسع الكتب انتشاراً عن السياسات المقارنة يبدأ بدعوى أن « أهم فارق سياسى بين الدول يتعلق لا بشكل الحكم فيها بل بدرجة الحكم فيها » (٢٠) .

هناك قدر من الحق فى هذه الآراء . فشكل الحكم لا يمثل أهم شىء فى بلد من البلدان ولا يعد الشىء الهام الوحيد . فالفارق بين النظام والفوضى يتسم بأهمية أكبر من الفارق بين الديمقراطية والدكتاتورية . إلا أن هذا الفارق له خطورته لعدة أسباب ، أولها : أن الديمقراطية السياسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحرية الفردية . فيمكن للديمقراطية أن تنتهك حرية الفرد وهو ما يحدث بالفعل ، وقد تقدم دولة شمولية منظمة ما درجة عالية من الأمن والنظام لمواطنيها . ولكن فى النهاية تجد أن الصلة بين وجود الديمقراطية ووجود الحرية الفردية وثيقة تماماً . كما أن تأثير السياسة الديمقراطية على المدى البعيد هو توسيع نطاق الحرية الفردية وتعميقها . فالحرية هى الهدف الأمثل للديمقراطية . وإذا كان اهتمام المرء مُنصباً على الحرية كهدف اجتماعى فيجب أن يولى اهتمامه أيضاً إلى مصير الديمقراطية .

Samuel Huntington, *Political Order in Changing Societies*, (New Haven, 1968), p.1.

ثانياً: أن الاستقرار السياسى وشكل الحكم شيئان مختلفان كما سبقت الإشارة ، لكنهما مرتبطان أيضاً . فغالبا ماتتسم الديمقراطيات بصعوبة القيادة إلا أنها غالبا ما لا تتصف بالعنف . وتميل الديمقراطيات فى العالم الحديث إلى عدم الخضوع للعنف المدنى بالقدر الذى نراه فى الأنظمة غير الديمقراطية . وتستخدم الحكومات الديمقراطية قدرا أقل من العنف ضد مواطنيها عما تستخدمه النظم الاستبدادية . كما تقدم الديمقراطيات قنوات مقبولة للتعبير عن الرأى المعارض فى إطار النظام القائم . وبالتالي فإن كُلاً من الحكومة والمعارضة لا تجد دافعا يدفعها للجوء إلى العنف ضد الأخرى . كما تسهم الديمقراطية فى ترسيخ الاستقرار عن طريق تقديم الفرص لتغيير القادة السياسيين وتبديل السياسات العامة . ونادرا ما يتم التغيير فى الديمقراطيات بصورة جذرية بين يوم وليلة ، بل يتسم فيها بالاعتدال والقيمة . وتتصف الديمقراطيات بدرجة أكبر كثيرا من الحصانة ضد الاضطرابات الثورية الكبرى عن النظم الشمولية . فلا يمكن للثورة أن تنجح ضد حكومة « جاءت إلى السلطة عبر شكل ما من أشكال الصوت الشعبى وتحفظ بشرعية دستورية ولو ظاهرية » كما ذكر شى جيفارا ذات مرة^(٢١) .

ثالثا : إن انتشار الديمقراطية له تأثيراته على العلاقات الدولية . فمن الناحية التاريخية خاضت الديمقراطيات حروبا لاتقل عما خاضتها النظم الاستبدادية . وخاضت الأنظمة الشمولية حروبا ضد الديمقراطيات وكذلك ضد أنظمة شمولية أخرى . أما الديمقراطيات فلم تَخْضُ حروبا ضد بعضها البعض منذ أوائل القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩٩٠ إلا فى حالات ضئيلة

Che Guevara, *Guerrilla Warfare* (New York, 1961), p.2.

(٢١)

للمغاية (٢٢). وطالما استمرت هذه الظاهرة فإن انتشار الديمقراطية معناه توسيع نطاق السلام في العالم . وبناء على تجارب سابقة فإن العالم إذا سادته الديمقراطية خلى من العنف الدولى . وإذا تحول كل من الاتحاد السوفيتى والصين على وجه الخصوص إلى الديمقراطية كغيرهما من القوى الكبرى ازدادت احتمالات انخفاض العنف بين الدول .

من ناحية أخرى فإن العالم المنقسم هو عالم يسوده العنف . وقد أدى تطور الاتصالات والاقتصاد إلى زيادة التفاعل بين الدول . ويذكر أن ابراهام لنكولن قال ذات مرة عام ١٨٥٨ أن « البيت المنقسم على نفسه لا قدرة له على التحمل . وهذه الحكومة لا تستطيع ان تحتل أن تكون نصف عبيد ونصف أحرار » . والعالم في نهايات القرن العشرين لا يعد بيتا واحدا ، بل إنه في سبيله إلى التكامل الوثيق . والاعتماد المتبادل هو الاتجاه السائد في عصرنا . فإلى متى يمكن أن يستمر العالم في الحياة ونصفه ديمقراطى ونصفه الآخر استبدادى ؟ .

أخيرا فإن مستقبل الديمقراطية في العالم له أهمية خاصة بالنسبة للأميركيين . فالولايات المتحدة هي الدولة الديمقراطية الأولى في العالم الحديث وهويتها كأمة لا تنفصل عن التزامها بالقيم التحررية والديمقراطية . وقد تغير الدول الأخرى نظمها السياسية وتستمر في وجودها كدول . أما الولايات المتحدة فلا تملك هذا الاختيار . لذا فإن الأميركيين يولون أهمية خاصة لتنمية البيئة العالمية الصالحة للديمقراطية .

إذن فمستقبل الحرية والاستقرار والسلام والولايات المتحدة يتوقف على مستقبل الديمقراطية .



(٢٢) نشرت كتابات عديدة عن طبيعة هذه الظاهرة ومداها وأسبابها المحتملة . انظر :

Dean Babst, "A Force for Peace", *Industrial Research* 14 (April 1972), pp . 55-58; R.J. Rummel, "Libertarianism and International Violence", *Journal of Conflict Resolution* 27 (March 1983), pp . 27-71.

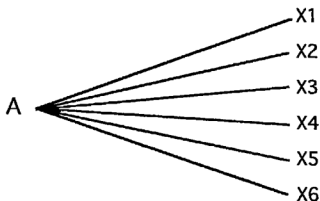
الباب الثانى الأسباب تفسير ظاهرة الموجات

إن التحول الديمقراطى والموجات المضادة تعد جوانب من ظاهرة أشمل فى السياسة . ففى بعض عصور التاريخ تحدث مثل هذه الأحداث فى وقت واحد فى عدد من الدول أو النظم السياسية . ففى عام ١٨٤٨ نشبت الثورات فى دول أوربية عدة . وفى عام ١٩٦٨ اجتاحت المظاهرات الطلابية العديد من الدول فى عدة قارات . وغالبا ما قامت الانقلابات العسكرية فى عدة دول فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا فى وقت واحد . وتؤدى الانتخابات فى الدول الديمقراطية إلى تحول باتجاه اليسار فى عقد ثم إلى تحول نحو اليمين فى العقد التالى . وانتشرت موجة التحول الديمقراطى الطويلة فى القرن التاسع عشر لمدة تكفى لتمييزها عن الموجات الديمقراطية والمضادة التالية . وحدثت كل موجة من هذه الموجات فى فترة زمنية قصيرة نسبيا . والمشكلة هى تحديد الأسباب المحتملة للموجات كنظيراتها فى السياسة .

فلنفترض عالما من ست دول مرقمة من ١ إلى ٦ . ولنفترض أيضا حدوث حدث مماثل كالتحول الديمقراطى (x) فى كل دولة منها فى فترة زمنية قصيرة نسبيا . فما الذى يمكن أن يؤدى إلى هذه التحولات ؟ ثمة تفسيرات عديدة .

السبب الواحد : يمكن القول بأن هذه التحولات الستة لها سبب واحد (A) يقع بمعزل عن الأحداث الجارية فى أية دولة من الدول الست . وقد يكون هذا السبب مثلا قيام قوة عظمى جديدة أو تغيير كبير آخر فى توزيع القوة فى

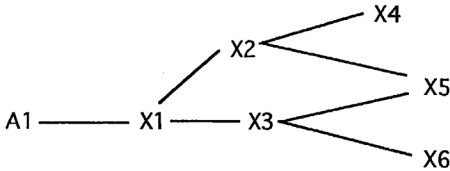
العالم . وقد تكون حربا كبرى أو حدثا هاما يؤثر على المجتمعات الأخرى . فقد أقامت عدة دول في أميركا اللاتينية مثلاً نظماً ديمقراطية أو أجرت انتخابات قومية جديدة في عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٦ . وتشير الدلائل إلى أن تطور هذه التحولات كان نتيجة لسبب واحد (A) أى انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية .



التطور المتوازي : وقد يؤدي إلى هذه التحولات (x) تطورات في نفس هذا السبب المستقل (A2,A1 إلخ) في كل من الدول الست في وقت واحد . وترى بعض النظريات مثلاً أن أية دولة يمكن أن تنمو فيها الديمقراطية عندما تمر ببعض مراحل التطور الاقتصادي وتحقق مستوى محدد من الناتج الإجمالي القومي بالنسبة للفرد أو مستوى محدد من نمو الأمة . وفي هذه الحالة فإن التقدم الديمقراطي في داخل كل دولة يُنْجُم عن شيء يميز هذه الدولة ، ولكن قد تكون الأسباب متشابهة وفي وقت واحد في الدول الأخرى وتؤدي إلى نتائج متشابهة .

A1	_____	X1
A2	_____	X2
A3	_____	X3
A4	_____	X4
A5	_____	X5
A6	_____	X6

كرات الثلج : وقد يكون من الأسباب الهامة لحدوث (x) في دولة واحدة هو حدوث (x) في دولة أخرى . فإذا حدثت هذه الأحداث بصورة متزامنة تماما فإن هذا الافتراض يصبح مستحيلا . والتزامن التام نادرا الحدوث على أية حال . ويتم تناقل أخبار الأحداث السياسية الهامة في وقت واحد تقريبا حول العالم . وبالتالي فإن حدوث (x) في دولة ما يمكن أن يطلق شرارة حدث مماثل في الوقت نفسه تقريبا في دولة أخرى .



العلاج السائد : وقد تتفاوت أسباب الحدث (x) بصورة كبيرة بين دول وأخرى . إلا أن هذه الأسباب المختلفة قد تعجل بإيجاد رد فعل مشترك اذا ما كانت النخب في مختلف الدول تشترك معا في الإيمان بفعالية رد فعل ، أى العلاج السائد لروح العصر . وهو ما يشبه تناول ستة أفراد لأقراص الأسبرين في وقت واحد لعلاج ست علل صحية مختلفة ، كذلك قد تشترك ست دول في عملية تحول في نظامها في وقت واحد بغرض معالجة ست مجموعات من المشكلات تختلف تماما فيما بينها : كالتضخم في دولة ، وانهيار القانون والنظام في دولة ثانية ، والكساد الاقتصادي المزمن في ثالثة ، والهزيمة العسكرية في رابعة وهكذا . وفي هذه الحالة نجد أن الأسباب الفردية المحددة (c3,b2,a1 إلخ) للتغيير السياسى تسير وفقا لعدد من المعتقدات السياسية المشتركة (z) لكى تؤدي إلى ردود أفعال متشابهة تجاه (x) .

A1	—————	Z	—————	X1
B2	—————	Z	—————	X2
C3	—————	Z	—————	X3
D4	—————	Z	—————	X4
E5	—————	Z	—————	X5
F6	—————	Z	—————	X6

ولا تُعدُّ هذه التغيرات الأربعة للموجات السياسية كاملة ولا شاملة وليست متناقضة بالضرورة . فقد تسير العوامل الأربعة معا في موقف ما . فهي نماذج تفسيرية تؤخذ في الاعتبار في محاولة تفسير الموجات السياسية .

تغير موجات التحول الديمقراطي

إن العنصر المتغير لهذه الدراسة ليس الديمقراطية ، بل التحول إلى الديمقراطية . والهدف فيها هو تفسير أسباب تحول بعض الدول الشمولية إلى الديمقراطية في فترة زمنية محددة . فالتركيز مُنصَّب على تغيير النظم لا وجود النظم . من ثم فإن هذه الدراسة تختلف عن نظيراتها التي تتناول سمات المجتمعات ذات النظم الديمقراطية واللاديمقراطية . وهناك عدد من الدراسات أوضحت وجود صلات قوية بين مختلف العوامل الاجتماعية والاقتصادية وبين وجود المؤسسات الديمقراطية . وكما يرى البعض فإن التفسير الوراثي يختلف عن التفسير الوظيفي^(١) . فكل الدول الغنية تقريبا ديمقراطية وكل الديمقراطيات غنية . ومثل هذا الربط لا يقول شيئا عن العلية ، وإذا توفر الغنى للديمقراطيات لمدة زمنية طويلة قبل أن تصبح ديمقراطية (كما هو الحال

Dankwart Rustow, "Transition to Democracy", *Comparative Politics* 2 (١) (April 1970), pp 337ff.

بالنسبة لمعظم دول شمال أوروبا) إذن فإن الغنى في حد ذاته لا يعد تفسيراً كافياً لتحولها من السياسة غير الديمقراطية إلى السياسة الديمقراطية . وهناك أيضاً ربط تاريخي وثيق بين البروتستانتية والديمقراطية ، إلا أن هناك العديد من الدول البروتستانتية غير ديمقراطية وظلت كذلك لمدة قرن أو يزيد قبل أن تتحول إلى الديمقراطية .

إنها مسألة معقدة لأن التغير في المتغير المستقل قد يتخذ شكل ثبات المتغير المستقل . فثلاث سنوات من الركود الاقتصادي في ظل نظام شمولي قد لا تؤدي إلى انهياره ، لكن خمس سنوات من الركود قد تؤدي إلى انهياره . فالتأثير التراكمي للمتغير المستقل قد يؤدي بمرور الوقت إلى حدوث تغيير في المتغير التابع . أو يمكن القول إن «التغير الاجتماعي والدولي قد يستمر لمدة طويلة ولا يبدأ في إحداث تغيير في النظام السياسي حين يحدث خلل قصير المدى»^(٢) . وأكبر احتمال أن يكون للتغيير بهذا المعنى تأثيرات سياسية إذا ما اشتمل على متغيرات مستقلة من قبيل وجود تيارات اقتصادية أو اجتماعية معينة دون غيرها .

والمتغير التابع لا يتسم بالدينامية وحسب بل بالتعقيد أيضاً . فيفترض الناس أحياناً أن الإطاحة بالديكتاتورية تؤدي إلى قيام الديمقراطية . والحقيقة أن الأنظمة غير الديمقراطية قد تحل محلها أنظمة أخرى غير ديمقراطية . كما أن العوامل المسئولة عن إزالة نظام غير ديمقراطي قد تختلف عن العوامل التي تؤدي إلى قيام نظام ديمقراطي . وقد يؤدي الفشل الاقتصادي لأي نظام شمولي إلى تقويض ذلك النظام ، إلا أن النجاح الاقتصادي لأي نظام شمولي قد يؤدي إلى وضع أسس نظام ديمقراطي . والظروف التي تسهم في إقامة نظام ديمقراطي قد لا تسهم في ترسيخ دعائمه واستقراره على المدى البعيد . ويشتمل

Gabriel Almond, "Approaches to Developmental Causation", in *Crisis*, (٢) *Choices and Change*, ed. Gabriel Almond (Boston, 1973). p. 28.

التحول الديمقراطي على أبسط مستوياته على مايلي : (١) إزالة نظام شمولي ،
(٢) إقامة نظام ديمقراطي ، (٣) ترسيخ دعائم النظام الديمقراطي . وقد تكون
الأسباب المختلفة والمتناقضة مسئولة عن كل من التطورات الثلاثة المذكورة .

وهناك مشكلات تنجم عن تحليل المتغير المستقل والأسباب المحتملة
للتحول الديمقراطي أيضا . ومن أشد هذه المشكلات تطرفا خطر الحشو الفارغ
بلا معنى . فالنخب السياسية تطيح بالأنظمة الشمولية وتقسيم أنظمة
ديمقراطية . فلماذا تفعل النخب السياسية ذلك ؟ يفترض أنها تتصرف وفقا
لمصالحها وقيمها وأهدافها كما يترأى لها . فإن أرادت الديمقراطية فإنها تقيمها .
أو يمكن القول إن إقامة الديمقراطية يتطلب توصيل النخب السياسية إلى
« إجماع إجرائي على قواعد اللعبة » ^(٣) . والتركيز هاهنا يَنْصَبُ على ما قد يعد
أهم متغير تفسيري ، وهو معتقدات النخب السياسية وسلوكياتها . وهو متغير
قوي إلا أنه غير كاف . ويمكن إقامة الديمقراطية حتى إن لم يقبلها الشعب .
لذا فقد لا يكون من العبث القول بأن الديمقراطية تقوم إذا ما أرادها الشعب .

إن الفارق بين المتغيرات المستقلة والتابعة يتضح إلى أقصى حد إذا
ما تباينت في ترتيبها ، وإذا تم اللجوء إلى المتغير الاقتصادي لتفسير أحد
المتغيرات السياسية . وينحو التراث الفكري الماركسي بأكمله هذا المنحى .
وتتوافر البيانات الاقتصادية والاحصاءات الخاصة بالعديد من الموضوعات
لعدد كبير من المجتمعات وخاصة منذ الحرب العالمية الثانية ، أما بالنسبة
للمجتمعات الغربية فمذ القرن التاسع عشر . ولا مفر من أن يلجأ المحللون
إلى هذه البيانات للوقوف على الصلات السببية بين العوامل الاقتصادية وبين
التحول إلى الديمقراطية . وقد تستفيد هذه الجهود من النظريات الموضوعية وقد
لا تستفيد .

Dankwart Rustow, "Transition to Democracy", p. 337.

(٣)

يتحدث علماء الاجتماع أحيانا عن مشكلة التحديد الصارم ، أى وجود وفرة من النظريات المحكمة التى تفسر حدثا ما وما يعقبه من مشكلات . ولا يمثل ذلك مشكلة إلا بالنسبة للمهتمين بالنظريات التقديرية . ولا وجود لهذه المشكلة بالنسبة للمُعنيين بتفسير الأحداث . ولكل شىء فى السياسة أسباب عديدة . فلماذا يفوز هذا المرشح دون غيره فى الانتخابات ؟ فيحتاج تفسير نتيجة الانتخابات على بساطتها إلى عدد من المتغيرات والنظريات الكامنة وراء هذه المتغيرات . ووقوع الحدث تاريخيا يجب تحديده نظريا بصورة صارمة ودقيقة . وهذا هو الحال بالنسبة للتحول الديمقراطي .

هناك العديد من النظريات والمتغيرات المستقلة الرامية إلى تفسير عملية التحول الديمقراطي . ومن بين المتغيرات التى يقال إنها تسهم فى إقامة الديمقراطية والتحول الديمقراطي ما يلى :

- مستوى عال من الثراء الاقتصادى .
- التوزيع المتساوى نسبيا للدخل والثروات .
- وجود إقتصاد السوق .
- النمو الاقتصادى والتحديث الاجتماعى .
- وجود ارسنقراطية إقطاعية فى مرحلة ما من تاريخ المجتمع .
- غياب الإقطاع فى المجتمع .
- وجود برجوازية قوية (فبدون برجوازية لا قيام للديمقراطية) .
- وجود طبقة متوسطة قوية .
- ارتفاع نسبة التعليم وإنخفاض الأمية .
- وجود ثقافة تقوم على الوسيلة لا الهدف .
- البروتستانتية .

وجود التعددية الاجتماعية والفئات الوسيطة القوية .
تطور روح التنافس السياسى قبل التوسع فى المشاركة السياسية .
وجود هياكل ديمقراطية للسلطة داخل فئات المجتمع وخاصة القرية
الصلة منها إلى السياسة .

انخفاض مستوى العنف المدنى .
انخفاض مستوى الاستقطاب السياسى والتطرف السياسى .
وجود زعماء سياسيين ملتزمين ومؤمنين بالديمقراطية .
المرور بتجربة الخضوع للاستعمار البريطانى .
رسوخ تراث التسامح والتفاهم .
الخضوع لاحتلال قوة أجنبية ديمقراطية .
التأثر بإحدى القوى الأجنبية الديمقراطية .
رغبة النخبة فى محاكاة الدول الديمقراطية .
رسوخ فكرة إحترام القانون وحقوق الأفراد .
التجانس الطائفى (سواء عرقيا أو عنصريا أو دينيا) .
التعددية الطائفية (سواء عرقيا أو عنصريا أو دينيا) .
وجود إجماع حول المبادئ السياسية والاجتماعية .
غياب الاجماع حول المبادئ السياسية والاجتماعية .

وتتسم النظريات التى تربط بين هذه العوامل وبين الديمقراطية والتحول
الديمقراطى بالأحكام والدقة الظاهرية دائما . إلا أن كل متغير ونظرية يحتمل أن
يكون لها ارتباط بحالات قليلة فقط . ففى نصف القرن التالى لعام ١٩٤٠

حدث التحول الديمقراطي في الهند وكوستاريكا وفنزويلا وتركيا والبرازيل وبتسوانا واليونان واليابان . ولا شك أن هناك متغيرات مشتركة ما تجمع بين هذه التحولات في هذه الدول لكنها تفشل ويثبت أنها مجرد هراء . فأسباب التحول الديمقراطي تختلف بصورة جذرية من مكان إلى آخر ومن فترة زمنية إلى فترة أخرى . وقد نخرج من تعددية النظريات وتباين التجارب بصدق هذه النقاط :

١ - ليس هناك عامل واحد كاف لتفسير نمو الديمقراطية في كل الدول أو في دولة واحدة .

٢ - لا يحتاج نمو الديمقراطية في كل الدول إلى عامل واحد بعينه .

٣ - إن التحول الديمقراطي في كل دولة هو نتيجة لمجموعة من الأسباب .

٤ - تتفاوت مجموعة الأسباب المؤدية إلى الديمقراطية من دولة إلى أخرى .

٥ - إن مجموعة الأسباب المسؤولة عن قيام موجة من التحول الديمقراطي تختلف عن مجموعة الأسباب المسؤولة عن الموجات الأخرى .

٦ - إن الأسباب المسؤولة عن التغيرات المبداية للنظام الحاكم في ظل موجة من التحول الديمقراطي قد تختلف عن الأسباب المسؤولة عن التغيرات اللاحقة التي تطرأ على النظام في تلك الموجة .

وفي ضوء الاختلاف بين المجتمعات التي تحكمها حكومات ديمقراطية خرج أحد الباحثين باستنتاج فحواه أن « المرء لكى يستطيع أن يفسر التحول الديمقراطي ينبغى عليه أن يمعن النظر في الاستراتيجيات المتاحة لمن يسعون إلى القيام بثورة ديمقراطية »^(٤) . وتلقى هذه المقولة الضوء على الدور الحيوى الذى

Myron Weiner, "Empirical Democratic Theory", PS 20 (Fall 1987), (٤)

p. 863.

تلعبه القيادة السياسية والمهارة السياسية في إقامة الديمقراطية . إلا أنها لا ينبغي أن تؤدي إلى الرفض التام لسائر العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الأشمل في تفسير التطور الديمقراطي . فهناك سلسلة من الأسباب والعوامل الدولية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية تعمل جميعا ولو بسبل شتى على تسهيل إقامة الديمقراطية أو دعم الشمولية .

هكذا تتفاوت أسباب التحول الديمقراطي وأهميتها بمرور الوقت . فالنمو الاقتصادي والتصنيع والتحول الحضري وظهور البرجوازية والطبقة المتوسطة ونمو الطبقة العاملة والانخفاض التدريجي في التفاوت الاقتصادي لعبت جميعا دورا ما في التحرك نحو التحول الديمقراطي في دول شمال أوروبا في القرن التاسع عشر . وشهدت هذه الدول تكوّن الروح الفكرية الجماعية على يد لوك وبنثام وميل ومونتسكيو وروسو والمثل الخاصة بالثورة الفرنسية . وفي الدول التي استوطنها الإنجليز - الولايات المتحدة وأستراليا وكندا ونيوزيلنده - كانت عدة عوامل من هذه العوامل قائمة وساندتها فرص اقتصادية كبيرة مع ضعف النظم التي كانت قائمة فيها والمساواة في توزيع الموارد . كما يمكن القول بأن البروتستانتية شجعت على التحول إلى الديمقراطية ؛ فكان ثلثا الدول التي أقامت مؤسسات ديمقراطية قبل عام ١٩٠٠ تدين بالبروتستانتية .

إن انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى وتفكك الإمبراطوريات بعد الحرب كان له تأثير هام على التحول إلى الديمقراطية . ونجحت دول الحافة الأوربية - فنلندا وآيسلنده وأيرلندا - في تدعيم أسس النظم الديمقراطية نسبيا؛ بينما فشلت الدول الوسطى التي خلفت آل رومانوف وإمبراطورياتها بسبرج وهو هتسولرن في ذلك . موجز القول أن العوامل المستولة عن أولى موجات التحول الديمقراطي كانت تتمثل في النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي ، والبيئة الاقتصادية والاجتماعية للدول التي استوطنها الإنجليز ، وانتصار الحلفاء

الغربيين في الحرب العالمية الأولى وما نجم عن ذلك من انهيار الإمبراطوريات القارية الكبرى .

وكانت العوامل السياسية والعسكرية واضحة في ثانية موجات التحول الديمقراطي ، فمعظم الدول التي انتقلت إلى الديمقراطية في تلك الموجة تندرج تحت ثلاث نوعيات ، أولها : أن الحلفاء المنتصرين فرضوا الديمقراطية على عدد من الدول : ألمانيا الغربية وإيطاليا واليابان وجزء كبير من أستراليا وكوريا الجنوبية . ثانيا : تحركت عدة دول أخرى باتجاه الديمقراطية لأن الحلفاء الغربيين كانوا قد انتصروا في الحرب . وتشمل هذه النوعية اليونان وتركيا والبرازيل والأرجنتين وبيرو وإكوادور وفنزويلا وكولومبيا^(٥) . ثالثا : ضعف الدول الغربية نتيجة للحرب وارتفاع حدة النزعة القومية في مستعمراتهم وراء البحار مما أدى بهم إلى البدء في الجلاء عنها . وقد بدأت عدة دول جديدة بداية ديمقراطية بينما أبقى عدة دول أقل عددا بالمؤسسات الديمقراطية لفترة من الزمن . وهكذا فإن انتصار الديمقراطيات الغربية القائمة في الحرب العالمية الثانية والجلاء عن المستعمرات بعد الحرب كانت عوامل مسؤولة عن الموجة الثانية . وقد كانت هذه الأحداث منفصلة من الناحية التاريخية . أما الموجة الثالثة فقد نتجت عن مزيج مختلف من الأسباب .

* * *

(٥) لمزيد من المعلومات عن تأثير انتصار الحلفاء على عملية التحول الديمقراطي ببعض دول أميركا اللاتينية انظر :

Cynthia McClintock, "Peru: Precarious Regimes, Authoritarian and Democratic", in **Democracy in Developing Countries: Latin America**. ed. Larry Diamond, Juan Linz, Seymour martin Lipset (Colo., 1989), p.344.

تفسير أسباب الموجة الثالثة

إن تفسير التحولات الديمقراطية في الموجة الثالثة يحتاج إلى الإجابة عن سؤالين : أولهما عن سبب تحول ما يقرب من ثلاثين دولة شمولية إلى النظم السياسية الديمقراطية دون ما يقرب من مائة دولة أخرى لها نفس الظروف ؛ والآخر يتعلق بسبب حدوث تغيرات النظم في هذه الدول في السبعينيات والثمانينيات دون أية حقبة أخرى . أما بالنسبة للسؤال الأول فإن تحول الدول من النظام الشمولى أو عدم تحولها يتوقف على طبيعة نظمها الشمولية . والحقيقة أن النظم التى تحركت باتجاه الديمقراطية في الموجة الثالثة كانت تتفاوت فيما بينها . فكانت تشمل نظما أحادية الأحزاب ونظما عسكرية ودكتاتوريات فردية وحكومة أقلية عنصرية في جنوب أفريقيا . وفى داخل كل نوع من أنواع أنظمة الحكم لم تتحول بعض الدول إلى الديمقراطية في السنوات الخمس عشرة التى تلت ١٩٧٤ ، ومنها الصين وفيتنام ضمن الدول ذات الحزب الواحد ؛ وبورما وأندونيسيا ضمن النظم العسكرية ؛ والعراق وكوبا من بين الدكتاتوريات الفردية . إذن فطبيعة النظام الشمولى لا تفسر أسباب تحول بعض الأنظمة إلى الديمقراطية وعدم تحول البعض الآخر .

وهناك اتجاه مختلف يركز في اجابة على هذا التساؤل على تواريخ تغير الأنظمة في تلك الدول . ففي «النمط الساخر» ترددت الدول ذهابا وإيابا بين الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية . وكان هذا النمط سائدا بصورة خاصة في أمريكا اللاتينية بما فيها الأرجنتين والبرازيل وبيرو وبوليفيا والإكوادور ، إلا أنه كان ينطبق أيضا على دول أخرى كتركيا ونيجيريا . فكانت هذه الدول تميل إلى التراجع بين حكومات ديمقراطية شعبية وبين أنظمة عسكرية محافظة . وفى ظل النظام الديمقراطى يبلغ التطرف والفساد والفوضى مستويات غير مقبولة ويطيح الجيش بها مما يريح الجماهير . ولكن التحالف

الذى يُدْعَم النظام العسكرى ينحل ويفشل النظام العسكرى فى التعامل مع المشكلات الاقتصادية للبلاد تعاملًا فعالًا؛ ثم ينسحب الجيش من جديد من حلبة الحكم أو يجبر على الخروج منها بناءً على مطلب شعبى . وفى هذه الدول يمثل تغيير النظام نفس الوظيفة التى يؤديها تغيير الأحزاب فى نظام ديمقراطى مستقر . والدولة لا تتأرجح بين النظم السياسية الديمقراطية والشمولية؛ فالتأرجح بين الديمقراطية والشمولية هو هو النظام السياسى للدولة .

والنمط الثانى لتغير الأنظمة هو نمط « المحاولة الثانية » فالدولة ذات النظام الشمولى تتحول إلى دولة ديمقراطية ، فيفشل النظام الديمقراطى إما لافتقار البلاد إلى القواعد الاجتماعية التى تقوم عليها الديمقراطية ، أو يتبع قادة النظام الديمقراطى الجديد سياسات مغالية تؤدى إلى رد فعل عنيف أو تؤدى كارثة ما (كساد اقتصادى أو حرب) إلى تقويض دعائم النظام . حيثئذ تعتنى السلطة حكومة شمولية وتستمر لفترة تطول أو تقصر . وفى النهاية تبذل جهود ثانية أكثر نجاحًا لإقامة الديمقراطية نظرًا لتعلم القادة من التجارب الفاشلة السابقة مع الديمقراطية . فأقامت عدة دول كألمانيا وإيطاليا والنمسا واليابان وفنزويلا وكولومبيا نظمًا ديمقراطية مستقرة فى الموجة الثانية بعد المرور بانتكاسات فى محاولاتهم السابقة . ويمكن أن تندرج كل من أسبانيا والبرتغال واليونان وكوريا وتشيكوسلوفاكيا وبولنده فى هذه الفئة من نمط « المحاولة الثانية » لو استقرت نظمهم الديمقراطية فى الموجة الثالثة .

والنمط الثالث هو « الديمقراطية المتقطعة » ، وتندرج تحته دول تقوم بها أنظمة ديمقراطية وتظل قائمة لفترة طويلة من الوقت . وبمرور الوقت ينمو الاضطراب ويزداد عدم الاستقرار أو الاستقطاب أو أية ظروف مشابهة لتؤدى فى النهاية إلى تعطيل العملية الديمقراطية . ففى السبعينيات تعطلت الديمقراطية فى الهند والفيليبين على يد مسئولين تم انتخابهم بطريقة ديمقراطية ، وفى

أورجواي على يد زعماء منتخبين بالتعاون مع الجيش ، وفي شيلي على يد قادة عسكريين أطاحوا بالنظام المنتخب . وكانت التجارب الطويلة التي خاضتها تلك الدول مع الديمقراطية تجعل من المستحيل على الزعماء السياسيين الذين قاموا بتعطيل الديمقراطية أن يستغنوا كلية عن الممارسات الديمقراطية . وفي الحالات الأربع جميعا كانوا يشعرون بالاضطرار إلى الاستسلام لنوع ما من التصويت الشعبي الذي فقدوه .

والنمط الرابع من التغيير يشتمل على « الانتقال المباشر » من نظام شمولي مستقر إلى نظام ديمقراطي مستقر إما من خلال التطور التدريجي بمرور الوقت أو الإحلال المفاجيء . ويجسد هذا النمط عمليات الانتقال التي تمت في الموجة الأولى . وإذا ما رسخت دعائم الديمقراطية في كل من رومانيا وبلغاريا وتايوان والمكسيك وجواتيمالا والسلفادور وهندوراس ونيكاراجوا فإنها ستكون شبيهة بهذا النمط .

وأخيرا هناك « نمط جلاء الاستعمار » ، حيث تفرض دولة ديمقراطية على مستعمراتها المؤسسات الديمقراطية . وتستقل المستعمرة وتحتفظ بالمؤسسات الديمقراطية قائمة . وتعد غينيا الجديدة مثالا على الموجة الثالثة . وينطبق هذا النمط في نظر البعض بالمستعمرات البريطانية في المقام الأول ، تلك المستعمرات التي نالت استقلالها في الموجة الثانية ^(٦) .

أما المستعمرات التي نالت استقلالها في الموجة الثالثة فكانت صغيرة ومعزولة في معظمها . وكانت تضم أنتيغوا وباربدره وبليز ورومينكا وكيريباتي وسان كرسوفر وجزر سليمان وتوفالو وغيرها . وكانت هذه الدول باستثناء بعض

Weiner, "Empirical Democratic Theory", p. 862.

(٦)

المستعمرات القليلة الباقية (كهونج كونج وجبل طارق وجزر فوكلاند) هي آخر موارث الإمبراطورية البريطانية في التحول الديمقراطي . ونظرا لصغر حجمها فقد استُبعدت من دول الموجة الثالثة في هذه الدراسة .

وإذا كنا نرمز للنظم الشمولية المستقرة برمز (ش) والنظم الديمقراطية المستقرة برمز (د) وللنظم شبه الشمولية أو الشمولية غير المستقرة أو الشمولية قصيرة الأجل برمز (ش ش) والنظم شبه الديمقراطية أو الديمقراطيات غير المستقرة أو الديمقراطيات قصيرة الأجل برمز (ش د) فإن هذه الأنماط الخمسة من تطور الأنظمة يمكن إيجازها على النحو التالي :

١ - الساخر : ش ش - ش د - ش ش - ش د - ش ش - ش د .

٢ - المحاولة الثانية : ش - ش د - ش ش - د .

٣ - الديمقراطية المتقطعة : ش - د - ش ش - د .

٤ - الانتقال المباشر : ش - د .

٥ - جلاء الاستعمار : د / ش ش - د .

وتشمل دول الموجة الثالثة كل الأنماط الخمسة الخاصة بتغير الأنظمة . ومع ذلك نجد أن ٢٣ دولة من مجموع ٢٩ دولة تحولت إلى الديمقراطية بين ١٩٧٤ و ١٩٩٠ كانت لها تجارب سابقة مع الديمقراطية . وفي بعض الحالات كانت هذه التجارب قديمة زمنيا ؛ وفي بعض الحالات الأخرى كانت قصيرة الأجل ؛ وفي حالات ثالثة كانت قديمة زمنيا وقصيرة الأجل في آن معا . لكنها كانت موجودة على أية حال . أما الدول التي كانت بها أنظمة شمولية في عام ١٩٧٤ ولم تتحول إلى الديمقراطية في عام ١٩٩٠ فلم تكن لمعظمها تجارب سابقة مع الديمقراطية . وبالتالي فمن المؤشرات الجيدة على احتمال تحول دولة شمولية ما إلى دولة ديمقراطية في عام ١٩٧٤ يتمثل فيما إذا كانت قد شهدت

الديمقراطية ذات يوم . هذا على الرغم من أن عام ١٩٨٩ شهد دخول الموجة الثالثة مرحلة ثانية حيث بدأت في التأثير على دول لم تكن لها تجارب ديمقراطية سابقة ومنها رومانيا وبلغاريا والاتحاد السوفيتي وتايوان والمكسيك ، مما أثار تساؤلا خطيرا يتعلق بمدى تجاوز المرحلة الثالثة لكل من المرحلتين الأولى والثانية . وهل تتحول الدول التي لم تكن لها تجارب ديمقراطية سابقة في الماضي إلى ديمقراطيات مستقرة في المستقبل ؟

يبدو أن توالى عمليات الانتقال خلال عقد ونصف من السنين لا يحتمل أن تكون مصادفة . ويمكن أن نفترض أن هذه العمليات التحولية قد نتجت في بعض منها عن أسباب مشتركة أثرت على دول عديدة ، وبتطورات متوازية داخل عدة دول ، وبتأثير من عمليات انتقالية مبكرة أثرت على العمليات اللاحقة . إلا أن التجارب الديمقراطية السابقة لا تفسر سبب التحول إلى الديمقراطية في هذه الدول في السبعينيات والثمانينيات . يعزو البعض ما حدث في الثمانينيات من تحولات إلى الديمقراطية إلى شعور « بالشوق إلى الحرية » لدى شعوب عانت قمع حكامها المستبدين . وقد يميز هذا الشوق بين الدول التي تحولت إلى الديمقراطية وتلك التي لم تتحول ، لكنه لا يفسر سبب التحول إلى الديمقراطية في هذا التوقيت بالذات . وكما يتضح من الأحداث التي وقعت في الأعوام ١٩٥٣ و ١٩٥٦ و ١٩٦٨ و ٨٠ - ١٩٨١ كان سكان أوروبا الشرقية يشاققون إلى الحرية منذ عشرات السنين ؛ لكنهم لم يحصلوا عليها إلا عام ١٩٨٩ . فلماذا في هذا التوقيت دون ما قبله ؟ وفي دول أخرى قد لا تكون الشعوب قد تاقَت إلى الحرية في تاريخها السابق لكنها شعرت بهذا الشوق في السبعينيات والثمانينيات . والمشكلة هي تفسير أسباب ظهور هذه الرغبة في ذلك التوقيت بعينه . ولابد من البحث عن تطورات أخرى ساعدت على ذلك .

إن السؤال الذى يظل قائما هو : ما هى المتغيرات المستقلة التى ظهرت فى الستينيات والسبعينيات وأفرزت المتغير التابع ، أى التغيرات الديمقراطية التى حدثت فى السبعينيات والثمانينيات ؟ ثمة خمسة تغيرات من هذا النوع يبدو أنها قد لعبت دورا هاما فى ظهور تحولات الموجة الثالثة فى دول معينة ، وهى :

١ - مشكلة شرعية النظم الشمولية فى عالم حازت فيه مبادئ الديمقراطية قبولا لدى الجميع ، واعتماد هذه الأنظمة على شرعية الأداء وانهارت هذه الشرعية تحت وطأة الهزائم العسكرية والفشل الاقتصادى وأزمات النفط التى شهدتها الأعوام ٧٣ - ١٩٧٤ و ٧٨ - ١٩٧٩ .

٢ - النمو الاقتصادى العالمى غير المسبوق فى الستينيات والذى ارتفعت على أثره مستويات المعيشة والتعليم والطبقة المتوسطة الحضرية فى عدة دول .

٣ - التغيرات الحاسمة فى عقائد وأنشطة الكنيسة الكاثوليكية والتى ظهرت على أثر مجلس الفاتيكان الثانى فى ٦٣ - ١٩٦٥ وتحول الكنائس القومية عن الدفاع عن الأمر الواقع إلى معاداة النزعة الاستبدادية وموالاة الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

٤ - التغيرات التى طرأت على سياسات عناصر خارجية ومنها توجه المجموعة الأوروبية فى أواخر الستينيات إلى توسيع نطاق عضويتها ، والتحول الهائل فى السياسة الأمريكية بدءا من عام ١٩٧٤ إلى دعم حقوق الإنسان والديمقراطية فى الدول الأخرى ، والتغير الجذرى الذى أحدثه جورباتشوف فى أواخر الثمانينيات فى السياسة السوفيتية باتجاه الحفاظ على الإمبراطورية السوفيتية .

٥ - « كرات الثلج » أو تداعى الأحداث الذى دعمته وسائل الاتصال الدولية الجديدة والتحولات المبكرة التى شهدتها الموجة الثالثة ، مما دفع بنماذج للجهود المتوالية الرامية إلى تغيير الأنظمة فى الدول الأخرى .

تدهور الشرعية ومازق الأداء

يعد مفهوم الشرعية مفهوماً غامضاً يحاول المحللون تفاديهِ قدر المستطاع . إلا أنه على درجة كبيرة من الأهمية لفهم المشكلات التي تواجه الأنظمة الشمولية في أواخر القرن العشرين . يقول روسو : « إن القوي لا يمكن أن يظل قوياً بدرجة تكفي لبقائه في موقع السيادة إلى الأبد إلا إذا حوّل القوة إلى (حق) الزعماء المستبدين في الحكم و (واجب) شعوبهم بالطاعة » .

كانت التقاليد والدين والحق الإلهي للملوك وإذعان الشعوب من عوامل إضفاء الشرعية على الحكم الاستبدادي . أما في عصر زادت فيه الشعوب تعليماً وتواصلاً فقد فقدت هذه الأسس المنطقية التقليدية مغزاها ، وأصبح الاستبداد يجد مبرراته في النزعة القومية والأيديولوجيا . وتتوقف فعالية النزعة القومية كأساس للحكم غير الديمقراطي على وجود عدو يقف في مواجهة الطموحات الوطنية لشعب من الشعوب . كما تعد النزعة القومية قوة شعبية ويمكن أن تضيف الشرعية على الحكم الديمقراطي والشمولي على السواء . وتعد الماركسية هي المبرر الأيديولوجي الأول للحكم الشمولي في العصر الحديث . فهي تقدم أساساً منطقياً للدكتاتورية والحكم الاستبدادي ذي الحزب الواحد بزعامة نخبة بيروقراطية صغيرة خالدة . إلا أن معظم النظم الشمولية الشيوعية في نهايات القرن العشرين ليست نظماً شيوعية . وقد واجه هذان النوعان - النظم الشمولية والشيوعية وغير الشيوعية - مشكلات كبرى تتعلق بإقامة شرعيتها والحفاظ عليها .

أدى انتصار الحلفاء الغربيين في الحرب العالمية الثانية إلى قيام الموجة الثانية من التحول الديمقراطي عملياً . كما أدى إلى إحداث تغير هائل في المناخ الفكري السياسي . فأصبح الناس في معظم الدول يتقبلون منطق الديمقراطية وأفكارها بل يطبقونه كذلك . فظهرت نزعة ديمقراطية عالمية . وحتى من كانت

تصرفاتهم تنم عن معاداة الديمقراطية أصبحوا يبررون تصرفاتهم بمبادئ ديمقراطية . وكادت الدعاوى المعادية للديمقراطية والمعلنة في الاختفاء من الخطاب الشعبي في معظم دول العالم . وورد بتقرير لليونسكو في عام ١٩٥١ أنه « لأول مرة في تاريخ العالم لا تخرج عقائد ونظريات تعادى الديمقراطية نصا . وغالبا ما يتجه الاتهام بمعاداة الديمقراطية إلى الآخر ، إلا أن الساسة والمنظرين السياسيين يتفقون على التركيز على العنصر الديمقراطي في المؤسسات التي يدافعون عن وجودها والنظريات التي يتبنونها » (٧) .

يرتكز انتشار المعايير الديمقراطية في معظمه على الالتزام بهذه المعايير من جانب أكبر وأقوى دولة في العالم . وارتبط المصدر البديل للشرعية - أي الماركسية - بثاني أكبر قوة ، ولو أن الشيوعيين عادة ما يركزون على قوة المبادئ الديمقراطية من خلال التأكيد على العناصر الديمقراطية في أيديولوجيتهم والاستعانة بالخطاب الديمقراطي والخط من قدر الحزب اللينيني الطليعي ودكتاتورية البروليتساريا .

كما واجه العديد من الأنظمة الاستبدادية في السبعينيات مشكلات تتعلق بالشرعية بسبب التجارب السابقة لبلادهم مع الديمقراطية . فاضطر الزعماء الشموليون إلى تبرير وجود أنظمتهم بمنطق ديمقراطي وادعاء بأن أنظمتهم ديمقراطية حقيقية أو ستصبح كذلك في المستقبل حين يتعرضون لمشكلات تواجه مجتمعاتهم . وتتفاوت مشكلات الشرعية حسب طبيعة النظام . فالأنظمة ذات الحزب الواحد كانت نتاج التطور السياسي المحلي ، كما هو الحال في الدول الشيوعية الشورية كالمكسيك والصين اللتين كانت بهما قاعدة من الشرعية أكثر رسوخا وأمانا . وفي دول كدول أوروبا الشرقية حيث تم فرض نظام الحزب الواحد

Richard Mckeon, ed. *Democracy in a World of Tensions*, (Chicago, (٧) 1951), p. 522.

من قِبَل عنصر خارجي تمكنت أنظمة الحكم من الاستفادة من الأيديولوجيا لكنها لم تستفد بالنزعة القومية التي كانت دوما بمثابة مصدر لعدم الاستقرار . وبمرور الوقت وجدت الحكومات الشيوعية صعوبة في استشارة الأيديولوجيا الشيوعية لدعم شرعيتها . فتدهورت جاذبية الأيديولوجيا بركود بيروقراطية الدولة وما صاحبه من فوارق اجتماعية واقتصادية . كما أصبحت الأيديولوجيا الشيوعية أكبر عقبة في طريق النمو الاقتصادي وعاملا يحبط مساعي النظام لنيل الشرعية على أساس من قوة الأداء الاقتصادي . كانت الماركسية في بادئ الأمر تضيء شرعية أيديولوجية على الأنظمة الحاكمة ، لكنها حين اعترأها الوهن لم تعد تستطيع نيل شرعيتها على أسس تتصل بالأداء الاقتصادي .

وهكذا فإن شرعية معظم نظم الحكم آخذة في التدهور بمرور الوقت بوجود الاختيارات وعدم تحقيق الوعود وزيادة الإحباط . وفي معظم الحالات نجد أن التحالف الذي يساند النظام آخذ في التحلل مع الوقت . إلا أن النظم الديمقراطية تجدد نفسها عن طريق الانتخابات التي تتيح لتحالف جديد فرصة تولي السلطة بسياسات جديدة ووعود جديدة للمستقبل . ونفس هذا التجدد الذاتي يُعدُّ مشكلة كبرى بالنسبة للأنظمة الشمولية ، ويسهم غياب آليات تتعلق بالتجديد الذاتي في تآكل شرعية هذه الأنظمة . وتزداد هذه المشكلة سوءا بالطبع في الدكتاتوريات الفردية حيث يستحيل عليها أن تجدد ذاتها نظرا لطبيعة النظام .

هناك حالات نادرة استطاعت فيها الأنظمة الشمولية أن تجدد نفسها بإقامة آليات خاصة لإحلال قياداتها العليا . ففي كل من المكسيك والبرازيل كان مبدأ عدم قدرة الرئيس على تحديد من يخلفه مبدأ راسخا . وكانت فوائد مثل هذا النظام الخاص بالخلافة الروتينية ذات شقين . أولا : كانت تشجع الشخصيات الرئيسية في داخل المؤسسة الشمولية على تعليق الآمال على المرة

القادمة في تولي منصب القمة أو منصب قيادى رفيع ما . ومن ثم فقد هدأت دوافع الرغبة في الإطاحة بالنظام القائم . ثانيا : أفسحت الخلافة الروتينيه في القيادة العليا المجال لإحداث تغيرات في السياسات المتبعة . ففي المكسيك تعاقب الرؤساء اليمينيين واليساريين لعشرات من السنين . وحدث ما يشبه ذلك في البرازيل حيث كان ثمة تحالفين غير متماكين في بنيتها - جماعة السوربون والقوميون - وكانا يتنافسان على السلطة داخل الجيش . فاعتلت جماعة السوربون السلطة بعد انقلاب ١٩٦٤ ؛ وتم عزلها حين تولي الرئاسة الجنرال أرتور كوستا إيسيلفا عام ١٩٦٧ ؛ ثم عادت إلى السلطة مرة أخرى مع جيزيل عام ١٩٧٤ . وكانت مثل هذه الآليات تُكسِّن مثل هذه الأنظمة من تفادى بعض الجوانب السلبية في النزعة الشمولية وأتاحت الوسائل اللازمة لتجديد شرعيتها ولو بصورة محدودة . وكان كل رئيس جديد يقدم وعودا جديدة لمجرد أنه يختلف عن سابقه . ومن ١٩٢٩ وإلى ١٩٨٩ كان بالمكسيك نظام شمولي فريد في استقراره ولا يحتاج إلا لأقل قدر من السياسة القمعية لأن شرعيته كانت تدعمها أيديولوجيته الثورية والتغير المنتظم لقياداته السياسية . وكانت الأنظمة الشيوعية المحلية تتمتع بالسمة الأولى دون الأخيرة ؛ أما البرازيل فكانت تحظى بالسمة الأخيرة دون الأولى .

إن مشكلة شرعية الأنظمة العسكرية والدكتاتوريات الفردية في السبعينيات - وخاصة ما نشأ منها إبان الموجة المضادة الثانية - تطورت عبر ثلاث مراحل . فكان إحلال النظام الديمقراطي بنظام شمولي دائما ما يلقي ارتياحا كبيرا وقبولا ساحقا لدى الجماهير . وفي هذه المرحلة الأولى كان النظام الجديد يستفيد من « الشرعية السلبية » المستقاة من فشل النظام الديمقراطي ومن الاختلافات الواضحة بينه وبين النظام الديمقراطي . وكانت الأنظمة الجديدة تبرر نفسها على أساس أنها تكافح الشيوعية ، والشقاق الداخلى ، والحد

من الفوضى الاجتماعية ، وإعادة إقرار القانون والنظام والقضاء على انفساد ودعم القيم الوطنية ووحدة الهدف والتماسك . فكان عقدا اليونان في عام ١٩٦٧ مثلاً يستقون شرعيتهم من خلال رفع شعار « أيديولوجيا الدولة المعادية للشيوعية » ؛ وكان النظام العسكري في البرازيل يستمد شرعيته في سنواته الأولى من شعارات « المعادة » : « معادة الشيوعية » و « معادة الفوضى » و « ومعادة الهدم » (٨) .

وانهارت الشرعية السلبية مع الوقت . ففي بعض الحالات كما حدث في بيرو والفيليبين وعَد قادة الأنظمة الشمولية بإجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية . وفي معظم الحالات الأخرى وعدوا بالنمو الاقتصادي والتنمية ولكن دون تنفيذ . فمحاولة إقامة الشرعية على الادعاء والأداء أدت إلى ظهورها ما قد يسمى « بمأزق الأداء » . أما في الديمقراطية فإن شرعية الحكام تتوقف في العادة على مدى وفائهم باحتياجات فئات معينة من الناخبين ، أى على أدائهم . إلا أن شرعية النظام تعتمد على الإجراءات ، وعلى قدرة الناخبين على اختيار حكاهم عن طريق الانتخاب . وحين يتولون المنصب يفشلون في الأداء ويفقدون ما لهم من شرعية وينهزمون في الانتخابات ، وتتولى زمام الحكم مجموعة مختلفة من الحكام . ويؤدي فقدان الحكام لشرعية الأداء إلى إعادة التأكيد على الشرعية الإجرائية للنظام . وفي النظم الشمولية لا يمكن التفرقة بين شرعية الحاكم وشرعية النظام . فقد أدى الأداء الضعيف إلى تفويض دعائم شرعية الحكام وشرعية النظام في آن معا .

في تحليل لثمانى أزومات كبرى شهدتها التطور السياسى ابتداء من قانون الإصلاح البريطانى لعام ١٨٣٢ وحتى إصلاحات كارديناس الاقتصادية في

Harry Psomiades, "Greece : From the Colonels' Rule to Democracy", in (٨) *From Dictatorship to Democracy*, ed. John Herz (Conn., 1982), p. 251

الثلاثينيات تبين أن كل حالة كانت تتميز « بتدهور مكونات الأداء الاقتصادي (الكساد ، البطالة ، نقص الأغذية ، المجاعة) »^(٩). كما لعب الأداء الاقتصادي الضعيف دورا رئيسيا في إفراز ما شهدته الأنظمة الشمولية من أزمات في السبعينيات . فسرعان ما فترت حملة الإصلاح الاقتصادي في الفيلين وتوقفت وطواها النسيان في يرو . وإنهات قدرة العديد من الحكومات الشمولية على استمداد الشرعية من النمو الاقتصادي بفعل زيادة أسعار النفط في السبعينيات وبفعل السياسات التي اتبعتها تلك الحكومات نفسها .

كانت طفرة أسعار النفط في عامي ٧٣ - ١٩٧٤ نذيرا بركود اقتصادي عالمي . فقد أثارت تساؤلات حول إمكانية السيطرة على الديمقراطية في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان ، ودمرت جهود النظم الشمولية في العالم الثالث للاستعانة بالأداء الاقتصادي في دعم شرعيتها . وتعرضت دول كالفيلين وأسبانيا والبرتغال واليونان والبرازيل وأورجواي لضربات موجعة بصورة خاصة نظرا لاعتمادها الشديد على استيراد البترول . وزاد الموقف تدهورا تحت وطأة الارتفاع الثاني في أسعار النفط في عام ١٩٧٩ . ففي ألمانيا الغربية وبريطانيا وفرنسا وكندا والولايات المتحدة طردت الأحزاب التي كانت في السلطة . وفي العالم الثالث زاد ضعف قدرة ما تبقى من النظم الشمولية على تعزيز شرعيتها بناء على الأداء الاقتصادي . كما يعود الفضل إلى الطفرات التي شهدتها أسعار النفط وما تلاها من نتائج اقتصادية في إضعاف النزعة الشمولية في السبعينيات وأوائل الثمانينيات . وأدت السياسات التي اتبعتها الأنظمة الشمولية في تعاملها مع أزمات النفط والديون إلى زيادة تدهور الوضع الاقتصادي وتفاقم حدة

Gabriel Almond, "Crisis, Choices and Change", in *Crisis, Choices and Change*, ed. Gabriel Almond (Boston, 1973). p. 628.

الركود والكساد والتضخم وانخفاض معدلات النمو وزيادة الديون . بل إلى تقويض دعائم شرعية هذه الأنظمة إلا في حالات نادرة . وكانت الفيلبين خير مثال على هذا التدهور ^(١٠) . وفي الأرجنتين أدت السياسة الاقتصادية التي تبناها ما تينيز دى هوز بين ١٩٧٨ و ١٩٨٠ إلى خلق طفرة زائفة ^(١١) . وفي أوروغواي عانى النظام العسكري الحاكم ثاني أكبر حجم ديون خارجية في أميركا اللاتينية مما أدى إلى كساد استمر أربعة أعوام انخفضت فيها الرواتب إلى النصف عما كانت عليه قبل عشر سنوات . وفي البرتغال أدى ارتفاع النفقات الهائلة للحرب ، إضافة إلى زيادة أسعار النفط وسوء الإدارة الاقتصادية إلى نتائج اقتصادية تعسة ^(١٢) .

أما اليونان فقد شهدت نموا اقتصاديا هاما - ولو أنه غير متوازن - في ظل النظام العسكري الذي تولى الحكم في عام ١٩٦٧ . بينما ظهرت على الجماعة التي تولت السلطة في نهاية عام ١٩٧٣ « أعراض العجز عن التعامل مع المشكلات الملحة التي واجهت البلاد ... فاستمر التضخم مطلق العنان وتأثرت البلاد بصورة خاصة بأزمة النفط التي أعقبت حرب أكتوبر ١٩٧٣ » ^(١٣) . وفي بيرو أخفقت الجهود التي بذلها النظام العسكري لدفع النمو الاقتصادي إخفاقا ذريعا . وتدهورت الإنتاجية في مجالي الصناعة والزراعة

Arthur Zich, "The Marcos Era", *Wilson Quarterly* 10 (Summer 1986), (١٠) p. 126.

Edward Schumacher, "Argentina and Democracy", *Foreign Affairs* 62 (١١) (Summer 1984), p. 1077.

Thomas Bruneau, "Discovering Democracy", *Wilson Quarterly* 9 (١٢) (New Year's 1985), pp. 68-69.

Richard Clogg, *A short History of Modern Greece*, 2nd ed. (١٣) (Cambridge 1986), p. 198.

وانهارت الأجور وارتفعت معدلات البطالة وحقق التضخم قفزات كبيرة وارتفعت ديون بيو العامة إلى أرقام فلكية . وحتى البرازيل عانت مشكلات الأداء الاقتصادى . فازدادت المشكلات الاقتصادية حدة مع بدء النظام فى التحول تدريجيا نحو الديمقراطية ، و « كان هناك تدهور ملحوظ فى قدرة الحكومة على تحقيق النمو الاقتصادى وعلى بذل الوعود بمستقبل أفضل للمواطنين » . وبحلول عام ١٩٨٢ كانت نسبة كبيرة من سكان البرازيل يرجعون هذه الأزمات الساحقة إلى فشل السياسات الحكومية ^(١٤) .

كانت الأنظمة الشيوعية معزولة نسبيا عن طفرات أسعار النفط وما أعقبها من تطورات فى الاقتصاد العالمى ، ولو أن كلا من بولنده والمجر عانت من ديون ضخمة . وكان الأداء الاقتصادى بهذه الأنظمة ناجما فى ضعفه عن سياسة الهيمنة التى فرضها الاتحاد السوفيتى عليها بعد الحرب العالمية الثانية . وكانت هذه الدول قد شهدت معدلات نمو اقتصادى سريعة فى الخمسينيات ، وأعقبته حالة تباطؤ فى الستينيات ، وركود فى السبعينيات والثمانينيات . إلا أن هذا الركود فى حد ذاته لم يكن كافيا لإفراز حركة باتجاه الديمقراطية إلا حين سمح الاتحاد السوفيتى بذلك . فكانت السياسة فى أوروبا الشرقية خاضعة لسيطرة محكمة وكان الدعم السوفيتى يزداد من تعود هذه الأنظمة على سوء الأداء الاقتصادى .

وأسهم الفشل العسكرى فى سقوط أو إضعاف ما لا يقل عن خمسة أنظمة شمولية بين ١٩٧٤ و ١٩٨٩ . وزاد سخط الجيش فى اثنين من الأنظمة الدكتاتورية الفردية لأنه كان يحارب حركات تمرد لا أمل فى هزيمتها . فكان العجز الواضح الذى منيت به الحكومة والجيش البرتغالى فى الانتصار فى الحروب الاستعمارية سببا أساسيا فى قيام حركة القوات البحرية وإنقلاب أبريل وفى الفيليين قامت حركة مماثلة فى صفوف الجيش ضد الفساد والفشل الذى

استشرى في الفيلبين في ظل ماركوس . وكانت النفقات الهائلة للحرب الأفغانية وعجز الجيش السوفيتي عن الخروج بنتيجة قد أسهمت بدور كبير في عملية التحول الليبرالي التي أتى بها جورباتشوف . وفي كل من اليونان والأرجنتين أدت الصراعات التي خلقتها الأنظمة العسكرية إلى هزيمة تلك الأنظمة وسقوطها .

كما انهارت أسس شرعية النظم الشمولية حين كانت تنكص عن وعودها . فكان الغرض منها يتنفي بمجرد انتهائه . وكان ذلك مدعاة لانخفاض تأييد الجماهير لها خاصة حين نضيف إلى ذلك ما تتحمله الجماهير من تكاليف إضافية (كافتقار الحرية) . وزادت حدة الصراعات والشكوك داخل الأنظمة حول الأهداف الجديدة التي ينبغي عليها أن تتبناها . ففي الأرجنتين في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ على سبيل المثال كان الاقتصاد في حالة تدهور حاد . وفي الوقت نفسه كان النظام قد قضى على عصابات مونتونيرو وأعاد النظام (دون القانون) في البلاد . وكان هذا سببا في إزالة سبب رئيسي لتأييد الجماهير للنظام، حيث كان قد جاء إلى الحكم لهذا الغرض وحده . وفي البرازيل في عام ١٩٧٤ « اضطرت النظام إما إلى البدء في عملية ترسيخ طويلة المدى لدعائم سلطته أو البدء في عملية تحول ليبرالي »^(١٥) . وكان في أورجواي موقف مماثل بعد أن قضت الحكومة العسكرية على جماعة (توباراموس) . وهكذا نرى أن الأنظمة الشمولية تفقد شرعيتها سواء أحسنت الأداء أو أساءت لأن شرعيتها تقوم على معايير الأداء والغرض .

Jane S. Jaquette and Abraham Lowenthal, "The Peruvian Experiment in (١٤) Retrospect", *World Politics* 39 (January 1987), p. 284.

Virgilio Beltran, "Political Transition in Argentina", *Armed Forces and (١٥) Society* 13 (Winter 1987), pp. 214-216.

وفي مواجهة تآكل شرعيتها نجد أن الأنظمة الشمولية تصرف بوحدة من طرق خمس . أولا : يمكن أن ترفض الاعتراف بضعفها المتزايد على أمل استعادة قوتها في السلطة . ثانيا : قد يحاول النظام أن يبقى في السلطة بزيادة القمع وكتب الحريات ، وهو ما يتطلب في الغالب تحولا في مسار النظام وقيادته كما حدث باليونان في عام ١٩٧٣ ، وفي الأرجنتين عام ١٩٨١ ، وفي الصين عام ١٩٨٩ . فإذا ما اتفق القادة على مثل هذا التوجه فقد يستطيعون إرجاء النتائج المترتبة على تدهور شرعيتهم .

والخيار الثالث : يتمثل في إثارة نزاع خارجي والسعى لاستعادة الشرعية بالدق على الزعة الوطنية . ففي ربيع عام ١٩٧٤ قام نظام يونانيدس بتنظيم انقلاب أطاح بمكاريوس في قبرص ، وأقام حكومة تساند الوحدة مع اليونان . فقام الأتراك بغزو قبرص ، وحاول ايونيدس أن يستدرج الجيش والشعب اليوناني للحرب ضد تركيا ، إلا أن اليونان كانت غير قادرة عسكريا على مواجهة تركيا ورفض قادتها العسكريون ذلك . وبالتالي تعرض النظام العسكري للإهانة نتيجة لإضراب القادة العسكريين . وفي الأرجنتين بلغت شرعية النظام العسكري درجة متدنية في عام ١٩٨٢ نتيجة لما منى به من فشل اقتصادي ، وحاول الجنرال ليوبولدو غاليتيري أن يسترد التأييد لحكومته بغزوه لجزر فوكلاند . ولو كان قد أحرز النصر لتحول إلى بطل قومي في تاريخ الأرجنتين . وكان فشله واسترداد بريطانيا للجزيرة سببا في التعجيل بإقامة النظام الديمقراطي في العام التالي .

تواجه جهود القادة الشموليين لدعم شرعيتهم المفقودة عن طريق الدخول في حرب خارجية عقبة كؤود . فالقوات المسلحة لأي نظام عسكري تتدخل في السياسة وقد تفتقر إلى بنية قيادية فعالة (كما كان الحال بالأرجنتين) وتزداد اصطبغا بالصبغة السياسية مع طول بقاء النظام في السلطة (وهو السبب الذي يدعو الزعماء العسكريين إلى الرغبة في إنهاء النظام العسكري) . وفي

الدكتاتورية الفردية كنظام الشاه في إيران أو ماركوس في الفيليبين قد لا يكون للجيش دخل بالسياسة إلا أن السياسة هي التي تغلغل في الجيش لأن الخوف الأكبر الذى يساور الدكتاتور هو وقوع انقلاب عسكري . وبالتالي يحظى غير الأكفاء والمقربون بالخطوة في التعيين في المناصب العليا . وهكذا فإن كلا من النظم العسكرية والدكتاتوريات الفردية يحتمل أن يكون لديها جيوش ذات كفاءة متواضعة من ناحية الأداء العسكري . وكما تشير التجربتان اليونانية والأرجنتينية فإن إثارة حرب وخوض غمارها يعد استراتيجية عالية الخطورة .

والخيار الرابع : يتمثل في محاولة إقامة صورة باهتة من الشرعية الديمقراطية للنظام الشمولى . فنجد أن معظم النظم الشمولية القائمة في أوائل السبعينيات - باستثناء النظم القائمة أيديولوجيا على نظام الحزب الواحد - كانت تزعم أنها ستقيم الديمقراطية في الوقت المناسب . ومع تدهور شرعيتهم في الأداء تزداد الضغوط عليهم للوفاء بوعودهم فتنشأ لديهم دوافع السعى إلى استرداد شرعية نظمهم من خلال الانتخابات . وكان الزعماء في بعض الحالات يؤمنون على ما يبدو بقدرتهم على الفوز في الانتخابات . إلا أن هذا لم يكن ليحدث أبدا خاصة إذا ما استطاعت المعارضة تحقيق أدنى قدر من الوحدة . وهكذا أفسحت ورطة الأداء المجال لمأزق الانتخابات . فهل ينبغي لهم أن يجروا انتخابات ؟ وإذا فعلوا فهل عليهم أن يتلاعبوا بها ؟ وإن فعلوا فهل يفوزون بالشرعية ؟ وإذا لم يتلاعبوا بالانتخابات فهل ينحسرونها ؟

خامسا : يمكن للزعماء الشموليين أن يبادروا بوضع حد للحكم الشمولى وقيمون نظاماً ديمقراطياً . وغالبا ما حدث ذلك ، إلا أنه كان دائما يتطلب تغييرا في القيادة داخل النظام الشمولى . وعادة ما يؤدي تدهور الشرعية إلى إثارة الشكوك في أذهان القادة الشموليين وأجنحة القيادة حول اختيار رد الفعل المناسب . فيؤدي التردد والشقاق والتذبذب في السلوك إلى تفاقم تدهور شرعية الأنظمة وتشجيع الجماعات السياسية على التفكير في خلفاء لهم . ولا يحتاج

النظام التالى لهم إلى العمل بالديمقراطية . ففى عامى ٧٨ و ١٩٧٩ تحولت كل من إيران ونيكاراجوا من دكتاتورية فردية تؤمن بالتحديث إلى الأصولية الإسلامية واللينينية الماركسية على التوالى . وبدخول الموجة الثالثة من التحول الديمقراطى مرحلة العمل فى أواسط السبعينيات حدثت تحولات عديدة كذلك إلى أنظمة ماركسية بأفريقيا والعالم الثالث . وتحولت البرتغال إلى الديمقراطية بعد صراع مرير ؛ وتحولت مستعمراتها بعد الجلاء إلى الماركسية . وبين أواسط الستينيات وأوائل الثمانينيات زاد إجمالى نظم العالم الثالث الماركسية عددا من ستة إلى سبعة عشر نظاما . وكانت هذه الأنظمة تقوم على قواعد ضيقة ، ولم تحقق أى نجاح اقتصادى أو استقرار سياسى حقيقى . وفى أوائل الستينيات كان كل من ساسة أميركا اللاتينية وقادة الولايات المتحدة يرون ضرورة الاختيار بين الإصلاح أو الثورة - جون كيندى أو فيدل كاسترو . وباستثناءات طفيفة لم يتحقق فى أميركا اللاتينية لا الإصلاح ولا الثورة ، بل ازداد القهر على شكل أنظمة عسكرية شمولية بيروقراطية .

وغالبا ما تثير الدكتاتوريات اليمينية نمو الحركات الثورية اليسارية كما حدث فى كل من الفيلبين والسلفادور . إلا أن نجاح عمليات القمع التى قام بها القادة فى النظم العسكرية فى أميركا الجنوبية أدى إلى القضاء على العديد من المتطرفين الثوريين ، وإلى تنشيط اهتمام الجماعات الماركسية والاشتراكية بفضائل الديمقراطية . وفى الثمانينيات أصبح اليسار فى أميركا الجنوبية يرى فى « الديمقراطية الإجرائية » معيارا قويا فى حد ذاتها وترتيا سياسيا يقدم الحماية فى مواجهة إرهاب الدولة وأملا فى إحراز تقدم انتخابى باتجاه الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية ^(١٦) . وكان انهيار النظم الشيوعية فى أوروبا الشرقية

Juan Linz and Alfred Stepan, "Political Crafting of Democratic Consoli- (١٦)
dation or Destruction", in **Democracy in the Americas**, ed. Robert Pas-
tor (New York, 1989), p. 47.

سببا في ضعف إمكانية إحلال الماركسية كبدائل عن الأنظمة الشمولية الأخرى. وهكذا فإذا كانت للأنظمة الشمولية صور عدة - حكومات عسكرية، نظم ذات حزب واحد، طغيان فردي، ملكية مطلقة، حكومات أقلية عنصرية، دكتاتورية دينية - في الثمانينيات إلا أنها لم تمثل بدائل لأحدها عن الآخر. وأصبحت الديمقراطية خارج أفريقيا وعدة دول أخرى ينظر إليها باعتبارها البديل الأوحـد للنظام الشمولى مهما كانت صورته .

النمو الاقتصادى والأزمة الاقتصادية

إن العلاقة بين النمو الاقتصادى من ناحية والديمقراطية والتحول من ناحية أخرى هى علاقة معقدة ، وقد متفاوتت من فترة إلى أخرى ومن مكان إلى آخر . وللعوامل الاقتصادية دور هام وتأثير كبير فى عملية التحول إلى الديمقراطية إلا أنها ليست هى العوامل الحاسمة . وثمة صلة بين مستوى النمو الاقتصادى وبين الديمقراطية ، ولكن ليس ثمة مستوى أو نمط من النمو الاقتصادى يعد ضروريا أو كافيا لتحقيق التحول إلى الديمقراطية .

أثرت العوامل الاقتصادية على الموجة الثالثة من التحول الديمقراطى بثلاث طرق . أولا : أدت الطفرة التى شهدتها أسعار النفط - كما سبقت الإشارة - فى بعض الدول والقيود الماركسية فى دول أخرى إلى انتكاسات اقتصادية أضعفت الأنظمة الشمولية . ثانيا : حققت دول عديدة مستويات عالية من النمو الاقتصادى فى أوائل السبعينيات مما مهّد الطريق لقيام الديمقراطية ويسّر الانتقال إليها . ثالثا : أدى النمو الاقتصادى الشديد السرعة إلى زعزعة الأنظمة الشمولية فى عدد من الدول ، فأجبرها إلى القيام إما بالتحول الليبرالى أو تكثيف حدة القمع . موجز القول إن النمو الاقتصادى مهد السبيل لقيام الديمقراطية ؛ وأدت الأزمات الناجمة إما عن النمو السريع أو عن الركود الاقتصادى إلى إضعاف النزعة الشمولية . ولم تظهر العوامل الثلاثة جميعا فى كل

دولة ، ولكن ليس هناك دولة من دول العالم الثالث استطاعت الإفلات منها جميعا ؛ وقدمت الحافز الاقتصادى للتحويل إلى الديمقراطية فى السبعينيات والثمانينيات .

النمو الاقتصادى : كان منظرو القرن الثامن عشر السياسيون يرون أن الدول الغنية يحتل أن تتحول إلى ملكيات ، بينما تتحول الدول الفقيرة إلى جمهوريات أو ديمقراطيات . وكان هذا الافتراض معقولا بالنسبة للمجتمعات الزراعية . إلا أن التصنيع قلب العلاقة بين مستوى الثراء وشكل الحكومة ، وظهرت الصلة بين الثراء والديمقراطية فى القرن التاسع عشر ، وظلت هذه الصلة وثيقة منذ ذلك الحين . فمعظم الدول الغنية ديمقراطية ومعظم الدول الديمقراطية - باستثناء الهند - غنية . ولقيت هذه العلاقة اهتماما من جانب سيمور مارتن ليبست فى عام ١٩٥٩ وركزت عليها عدة دراسات لاحقة^(١٧) . وفى عام ١٩٨٥ على سبيل المثال اكتشف البعض أن « مستوى النمو الاقتصادى له تأثير واضح على الديمقراطية السياسية حتى إذا ما أخذت العوامل غير الاقتصادية فى الاعتبار ... فإجمالى الناتج القومى هو المتغير السائد فى هذه العلاقة »^(١٨) . وفى عام ١٩٨٩ قام البنك الدولى بتصنيف أربع وعشرين دولة ضمن « الدول ذات الدخول المرتفعة » حيث يتراوح دخل الفرد فيها بين ٦٠١٠ دولارات (أسبانيا) و ٢١٣٣٠ دولارا (سويسرا) ، وثلاثة من هذه الفئة دول بترولية (الكويت والسعودية والإمارات) وغير ديمقراطية . وبقية الدول الواحدة والعشرين الأخرى ذات الدخول المرتفعة - عدا سنغافورة -

Seymour Martin Lipset, Political Man (New York, 1960), pp. 45-76. (١٧)

Kenneth Bollen and Robert Jackman, "Economic and noneconomic Determinants of Political Democracy in the 1960s", Research in Political Sociology (1985), p.p 38 -39 . (١٨)

كانت ديمقراطية . وعلى الجانب المناقض ، قام البنك الدولي بتصنيف ٤٢ دولة ضمن « الدول الفقيرة » ذات الدخل الفردى الذى يتراوح بين ١٣٠ دولارا (أثيوبيا) و ٤٥٠ دولارا (ليبيريا) ، منها دولتان فقط (الهند وسريلانكا) لهما تجارب ديمقراطية مطولة . ومن بين الدول الثلاث والخمسين ذات « الدخل المتوسط » والتي تتراوح بين السنغال (إجمالى الناتج القومى للفرد الواحد ٢٥٠ دولارا) وبين عمان (إجمالى الناتج القومى للفرد الواحد ٥٨١٠ دولارا) ، كانت هناك ٢٣ دولة ديمقراطية ، و ٢٥ دولة غير ديمقراطية ، وخمس دول يمكن تصنيفها فى عام ١٩٨٩ فى طور التحول من اللاديمقراطية إلى الديمقراطية .

إن الربط بين الثراء والديمقراطية يوحي بأن التحول إلى الديمقراطية يحدث فى المقام الأول بدول عند المستويات الوسطى من النمو الاقتصادى . والتحول إلى الديمقراطية غير وارد فى الدول الفقيرة ؛ أما فى الدول الغنية فقد حدث بالفعل . وفيما بينها ثمة منطقة انتقالية سياسية ؛ والدول التى تدخل فى عداد هذه الطبقة الاقتصادية يحتمل أن تتحول إلى الديمقراطية ، ومعظم الدول التى تنتقل إلى الديمقراطية تنتمى إلى هذه الطبقة . وبمنو الدول اقتصاديا فإنها تتحول إلى هذه الطبقة - أو تدخل هذه المنطقة - ومآلها إلى التحول الديمقراطى . ففى الموجة الأولى من التحول الديمقراطى فى القرن التاسع عشر وأوائل العشرين ظهرت الديمقراطية بصورة عامة فى دول شمال أوروبا حين كان إجمالى ناتجها القومى بالنسبة للفرد يتراوح بين ٣٠٠ و ٥٠٠ دولار بأسعار عام ١٩٦٠ . وفى العشرينيات والثلاثينيات أدت مجموعة من العوامل منها : الأزمات الاقتصادية إلى إطلاق أول موجة مضادة للنزعة الشمولية . إلا أن النمو الاقتصادى استمر بصورة عامة ، وبالتالي تحرك مستوى الدخل فى المنطقة الانتقالية إلى أعلى ^(١٩) .

Jonathan Sunshine, "Economic Causes And Consequences of Democracy" (Ph.D. diss., Columbia University, 1972), pp. 109-110, 134-40.

كانت سنوات الخمسينيات والستينيات تتسم بنمو اقتصادى عالمى ملحوظ ، خاصة فيما بين الدول الأقل تقدما . ففما بين ١٩٥٠ و ١٩٧٥ ارتفع إجمالى الناتج القومى بالنسبة للفرد فى الدول النامية بمعدل متوسط ٤,٣٪ فى السنة ، وهو معدل « تجاوز كلا من الهدف الرسمى والتوقعات الخاصة »^(٢٠) . وكان هذا المعدل غير مسبوق فى التاريخ سواء بالنسبة للدول النامية أو المتقدمة . وفى الستينيات كان المتوسط السنوى لنمو إجمالى الناتج القومى يتجاوز ٥٪ أى حوالى ضعف المعدلات فى الدول الأوروبية فى أعلى مراحل نموها الاقتصادى . وبالطبع كانت هذه المعدلات تتفاوت من دولة إلى أخرى ؛ فكانت عالية فى جنوب أوروبا وشرق آسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ؛ بينما كانت متدنية فى جنوب آسيا وفى أفريقيا . إلا أن طفرة ما بعد الحرب العالمية الثانية فى النمو الاقتصادى والتي دامت حتى جاءت صدمة النفط لعامى ٧٣ - ١٩٧٤ ، وحركت العديد من الدول إلى المنطقة الانتقالية وخلقت بينها الظروف الاقتصادية المواتية لنمو الديمقراطية . وكانت موجة التحول إلى الديمقراطية والتي بدأت عام ١٩٧٤ من نواتج النمو الاقتصادى فى العقدين السابقين .

وفى السبعينيات كانت بؤرة المنطقة الانتقالية الاقتصادية قد تحركت إلى أعلى عما كانت عليه عند مستوى ما قبل الحرب ، أى من مستوى ٣٠٠ - ٥٠٠ دولار إلى مستوى ٥٠٠ - ١٠٠٠ دولار (بأسعار ١٩٦٠) . وحدثت التحولات الديمقراطية فى نصف الدول التى انتقلت إلى الديمقراطية فى الموجة الثالثة - وإجمالى عددها ٢١ دولة - فى حدود هذه المنطقة ؛ وحدثت فى أربع دول منها فى نطاق مستوى ٣٠٠ - ٥٠٠ دولار ؛ وفى دولتين (هما اليونان وأسبانيا) بإجمالى

David Morawetz, *Twenty-five Years of Economic Development* : (٢٠)
1950 to 1975 (Washington: World Bank, 1977), p. 12.

ناتج قومي فردى يتجاوز الألف دولار بقليل (بأسعار عام ١٩٦٠)؛ وفى ست دول (هى الهند وباكستان والسلفادور وهندوراس وبوليفيا والفيلين) ذات ناتج قومي فردى يقل عن ٣٠٠ دولار بأسعار عام ١٩٦٠ . فكان التفاوت بين مستوى النمو الاقتصادى فى الهند (٨٧ دولارا) واليونان (١٢٩١ دولارا) كبيرا ، إلا أن حوالى ثلثى التحولات كانت تحدث فى دول تقع بين مستوى ٣٠٠ دولار و ١٣٠٠ دولار فى إجمالى ناتجها القومى بالنسبة للفرد وقت انتقالها . وكانت احتمالات التحول تزيد فى الدول التى كانت عند المستويات المتوسطة ، والمتوسطة العليا من النمو الاقتصادى . وتركزت كما هو متوقع فى نطاق منطقة الدخل التى تعلو نظريتها التى كانت تتركز فيها قبل الحرب العالمية الثانية .

وتتضح المنطقة الانتقالية للموجة الثالثة فى البيانات الواردة فى جدول (٢) . وتم تصنيف الدول طبقا لإجمالى ناتجها القومى بالنسبة للفرد فى عام ١٩٧٦ كما ورد فى تقارير البنك الدولى ، وما إذا كانت تضم أنظمة سياسية ديمقراطية فى عام ١٩٧٤ أم لا ، وما إذا كانت قد تحولت إلى الديمقراطية أو الليبرالية بين ١٩٧٤ و ١٩٨٩ ، وما إذا كانت فى خلال هذه السنوات تضم أنظمة غير ديمقراطية ^(٢١) . وتشير هذه الأرقام إلى أن دول الموجة الثالثة كانت تتفاوت إلى درجة كبيرة فى مستوى نموها الاقتصادى ، حيث كان إجمالى الناتج القومى للفرد فى الهند يقل عن ٢٥٠ دولارا وفى كل من تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية ما يزيد عن ٣٠٠٠ دولار . إلا أن ٢٧ دولة من مجموع ٣١ دولة تحولت إلى الديمقراطية

(٢١) كان ينبغى ترتيب الدول اقتصاديا بناء على إجمالى الناتج القومى للفرد فى كل منها فى عام ١٩٧٤ حين بدأت الموجة الثالثة . إلا أن البيانات المتوفرة عن ذلك العام محدودة للغاية .

جدول (٢)
النمو الاقتصادي والتحول الديمقراطي في الموجة الثالثة

(١) إجمالي الناتج القومي للفرد (بالدولار)	(٢) ديمقراطية ١٩٧٤	(٣) تحولت إلى الديمقراطية أو الليبرالية بين ١٩٧٤-١٩٨٩	(٤) غير ديمقراطية	(٥) إجمالي	(٦) النسبة المئوية للدول التي تحولت إلى الديمقراطية (*) أو الليبرالية (*)
أقل من ٢٥٠	١	(**) ٢	٣١	٣٤	٦
٢٥٠ - ١٠٠٠	٣	١١	(***) ٧٧	٤١	٢٩
١٠٠٠ - ٣٠٠٠	٥	١٦	٥	٢٦	٧٦
أكثر من ٣٠٠٠	١٨	٢	٣	٢٣	٤٠
إجمالي	٢٧	٣١	٦٦	١٢٤	٣٢

- (*) في الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٩ مع استبعاد الدول التي كانت ديمقراطية بالفعل في عام ١٩٧٤.
- (**) وتشمل القند التي حادت من الديمقراطية في عام ١٩٧٥ ، ثم تحولت إلى الديمقراطية في عام ١٩٧٧.
- (***) وتشمل نيجيريا التي تحولت إلى الديمقراطية عام ١٩٨٠ ، ثم عادت إلى الحكم العسكري في ١٩٨٤ ، والسودان التي اتبعت نهجاً مماثلاً في ١٩٨٦ و ١٩٨٩.

أو الليبرالية كانت في نطاق الدخل المتوسط - فلا هي فقيرة ولا غنية ، وكان نصف دول الموجة الثالثة لها ناتج قومي للفرد في عام ١٩٧٦ يتراوح بين ١٠٠٠ دولار و ٣٠٠٠ دولار . وكان ثلاثة أرباع الدولة التي كانت عند هذا المستوى من النمو الاقتصادي في عام ١٩٧٦ ، والتي كانت بها حكومات غير ديمقراطية في عام ١٩٧٤ قد تحولت إلى الديمقراطية أو الليبرالية لدرجة هامة في عام ١٩٨٩ .

ليس معنى هذا أن التحول إلى الديمقراطية يحده النمو الاقتصادي بهذه البساطة . فمن الواضح أنه لا يحده . ففي عام ١٩٧٦ كانت تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية على مستوى عال من الثراء الاقتصادي « يؤهلها » لأن تكونا قد تحولتا إلى الديمقراطية بالفعل ؛ وكان كل من الاتحاد السوفيتي وبلغاريا وبولنده والمجر على درجة عليا من المنطقة الانتقالية بإجمالي ناتج قومي للفرد يتجاوز الألفي دولار . إلا أن السياسة والقوى الخارجية كبحت جماح تحرك كل منها نحو الديمقراطية حتى نهاية الثمانينات . وكانت الدول الأوربية الرئيسية التي كانت تقل في مستوى ديمقراطيتها عما « ينبغي » أن تكون عليه هي : أسبانيا والبرتغال وبولنده وتشيكوسلوفاكيا ^(٢٢) . وفي البيئة الأيبيرية الأقل تقيدا أمكن للنمو السياسي أن يلحق بالنمو الاقتصادي في أواسط السبعينيات ؛ ولم يحدث ذلك في دول شرق أوروبا إلى أن خفَّت القيود السوفيتية بعد ذلك بخمس عشرة سنة .

و هناك خمس دول ذات ناتج قومي للفرد بين ١٠٠٠ و ٣٠٠٠ دولار لم تتحول إلى الديمقراطية بحلول عام ١٩٩٠ . كانت كل من العراق وإيران منتجة للنفط وذات كثافة سكانية عالية . وكان بلبنان شكل محدود من

Philips Cutright, "National Political Development", *American Sociological Review*-28 (April 1963), pp. 253-64. (٢٢)

الديمقراطية الطائفية ، إلا أنها تفككت بنشوب الحرب الأهلية بعد منتصف السبعينيات . ويوغوسلافيا التى كانت أكثر ليبرالية من سائر الدول الشيوعية بأوروبا الشرقية تأثرت بطفرة التحولات الديمقراطية فى الدول المجاورة لها عام ١٩٨٩ ، ولو أن ولايتها الغنيتين سلوفينيا وكرواتيا كانتا قد بدأتا فى التحرك باتجاه الديمقراطية . ودولة سنغافورة الصغيرة التى تعد أغنى دول العالم الثالث غير المنتجة للنفط ظلت طوال الثمانينيات فى ظل حكم ملكها الفيلسوف الصارم . فسيطرت فيها السياسة على الاقتصاد كما هو الحال فى المعسكر السوفيتى .

ويمكن أن نجد منطقة انتقالية موازية فى تحليل اقتصادى قام به ميتشل سيلغسون الذى يرى أن البدايات التى جعلت الديمقراطية ممكنة فى أمريكا اللاتينية كانت إجمالى الناتج القومى للفرد والذى كان عند مستوى ٢٥٠ دولار (بأسعار ١٩٥٧) ومحو الأمية . فكانت هناك ثلاث دول فقط هى الأرجنتين وشيلي وكوستاريكا هى التى كانت تتجاوز هذه البدايات فى ١٩٥٧ . وبحلول الثمانينيات كانت هناك سبع دول أخرى هى البرازيل وبيرو وإكوادور والسلفادور ونيكاراجوا وجواتيمالا وهندوراس بلغت أو تجاوزت هذه البدايات . ولم يبق عند مستوى أدنى من هذه البدايات سوى دولة بوليفيا من بين الدول الإحدى عشرة التى تشملها هذه الدراسة - وهكذا كانت القاعدة الاقتصادية اللازمة لقيام الديمقراطية فى طور الظهور فى أمريكا اللاتينية . إلا أن هذا لم يكن يضمن قيام الديمقراطية ، إلا أن التحول إلى الديمقراطية بحلول عام ١٩٩٠ كان قد حدث أو كاد فى كل هذه الدول . ويشير البعض إلى أن الدكتاتوريات الفردية من الطراز العتيق فى أمريكا اللاتينية (باراجواى)

كانت تميل إلى البقاء لمدة أطول من الأنظمة الشمولية البيروقراطية من الطراز الجديد (البرازيل) (٢٣) . فيبدو أن قابلية النظام الشمولى للبقاء كانت وظيفة ترجع إلى طبيعة المجتمع منه إلى طبيعة النظام .

ونتسائل الآن عن السبب فى التحول إلى الديمقراطية مع النمو الاقتصادى ، وحركة الدول نحو مستويات الدخل المتوسطة العليا . تشير الدلائل إلى أن الثراء وحده قد لا يمثل عاملا حاسما . فكانت كل من العراق وإيران داخل المنطقة الانتقالية إلا أنها لم تتحول إلى الديمقراطية . وهناك ثلاث دول متجة للنفط وذات كثافة سكانية صغيرة (السعودية وليبيا والكويت) وغير ديمقراطية رغم أن إجمالى الناتج القومى للفرد فى كل منها لعام ١٩٧٦ كان يتجاوز ٤٠٠٠ دولار ، أى على درجة متقدمة بين الدول الغنية ، مما يوحي بأن النمو الاقتصادى ذا القاعدة العريضة ، والذى يشمل درجة عالية من التصنيع قد يسهم فى التحول إلى الديمقراطية ؛ أما الثراء الناتج عن مبيعات النفط (أو غيره من الموارد الطبيعية) لا يؤدي إلى ذلك التحول . فالعائدات النفطية تراكم لدى الدولة ، وبالتالي فهى تزيد من قوة بيروقراطية الدولة ، وبما أنها تحد من الحاجة إلى فرض الضرائب أو تستبدها تماما فهى تحد كذلك من احتياج الحكومة إلى استجداء الضرائب من رعاياها . وكلما انخفض مستوى الضرائب كلما قلت الأسباب لدى الجماهير للمطالبة

Mitchell Seligson, "Democratization in Latin America", and (٢٣) "Development, Democratization and Decay", in **Authoritarians and Democrats**, ed. Malloy and Seligson, pp. 6-11, 173-77.

بالحياة النيابية ^(٢٤) . فكانت عبارة « لاضرائب بلا حياة نيابية » بمثابة مطلب سياسى ؛ أما عبارة « لا حياة نيابية بدون ضرائب » فكانت واقعا سياسيا .

وعلى نقىض أنماط الدول النفطية أدت عمليات التنمية الاقتصادية القائمة على التصنيع إلى قيام اقتصاد جديد يتسم بالتنوع والتعقيد والتداخل ، ويصعب على الأنظمة الشمولية أن تسيطر عليه . وأدى النمو الاقتصادى إلى إيجاد موارد جديدة للثروة والسلطة خارج نطاق الدولة ، وظهرت الحاجة إلى تحويل عملية اتخاذ القرار . ويبدو أن النمو الاقتصادى قد أوجد تغيرات فى البنية والقيم الاجتماعية مما أدى بدوره إلى تشجيع التحول إلى الديمقراطية . أولا : يقال إن المستوى الاقتصادى داخل المجتمع نفسه يشكل « القيم والتوجهات لدى مواطنيه » ، فيشجع على نمو أحاسيس الثقة المتبادلة وإشباع احتياجات المعيشة والتنافس مما يتصل بدوره بوجود المؤسسات الديمقراطية ^(٢٥) . ثانيا : إن النمو الاقتصادى يرفع مستويات التعليم فى المجتمع . ففىما بين ١٩٦٠ و ١٩٨١ زادت أعداد طلاب المدارس الثانوية

(٢٤) للاطلاع على تحليل مفصل لمختلف تأثيرات العوائد النفطية وتحويلات العاملين على التنمية الاقتصادية والسياسية بالسعودية واليمن الشالية انظر :

Kiren Aziz Chaudhry, "The Price of Wealth : Business and State in Labor Remittance and Oil Economics", (Ph.D. diss., Harvard University, 1990).

Alex Lnkeles Larry Diamond, "Personal Development and National (٢٥) Development: A Cross National Perspective", in **The Quality of Life : Comparative Studies**. ed. Alexander Szalai (London, 1980), p. 83.

زيادة ملحوظة في الدول النامية^(٢٦). ويميل الأفراد الذين حصلوا على درجات تعليمية عالية إلى سمات الثقة والرضا والتنافس وهي السمات التي تلازم الديمقراطية. ثالثا: يتيح النمو الاقتصادي موارد أكبر كثيرا يمكن توزيعها بين فئات المجتمع، وبالتالي يسرّ عملية التكيف والتعايش. رابعا: كان النمو الاقتصادي في الستينيات والسبعينيات يتطلب فتح المجتمعات للتجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية والتقنية والسياحة والاتصالات. فأدى اندماج أية دولة في الاقتصاد العالمي إلى إيجاد موارد غير حكومية للثروة والنفوذ، وإلى فتح المجتمع للتأثر بالفكر الديمقراطي السائد في العالم الصناعي. أما الدول التي شاءت أن تفتح اقتصادياتها على العالم بهدف دفع نموها الاقتصادي قدما ولكن مع الحفاظ على انغلاق النظام السياسي - كالصين - فقد واجهت صراعا لا حل له. فالحاكم المطلق والتنمية كانا مزيجا مستحيلا، أما الانفتاح على المؤثرات الخارجية والتنمية فمزيج حتمي.

وأخيرا فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى دفع عملية اتساع الطبقة المتوسطة قدما، فهناك نسبة كبيرة من قطاعات المجتمع تتكون من رجال الأعمال والمهنيين وأصحاب المحلات والمدرسين والموظفين الحكومية والمديرين والفنيين وصغار الموظفين. وتعتمد الديمقراطية في جزء منها على حكم الأغلبية، ويصعب قيام الديمقراطية في بيئة تتسع فيها الهوة بين الطبقات حيث تواجه أغلبية فقيرة أقلية ثرية تحتل مقاعد الحكم. وقد يمكن للديمقراطية أن تنهض في مجتمع زراعي فقير نسبيا كالولايات المتحدة في بدايات القرن التاسع عشر، أو كوستاريكا في القرن العشرين، حيث تتميز ملكية الأراضي الزراعية بقدر من المساواة. أما الطبقة المتوسطة الحقيقية فتتعدّ نتاجا للتصنيع والنمو

Lipset, Seong and Torres, "Social Requisites of Democracy", pp. 25-26; (٢٦)
World Bank, World Development Report 1984. (New York, 1984),
pp. 266-67.

الاقتصادى . ولا تعد الطبقة المتوسطة فى مراحلها المبكرة قوة دافعة للديمقراطية بالضرورة . فهناك أوقات خضعت فيها فئات الطبقة المتوسطة فى أمريكا اللاتينية وغيرها للانقلابات العسكرية التى كانت تقوم للإطاحة بالحكومات الراديكالية ، والحد من النفوذ السياسى للتنظيمات العمالية والزراعية ، بل كانت الطبقة المتوسطة فى بعض الأحيان تؤيد هذه الانقلابات . ومع استمرار عملية التحديث قلَّ تأثير الحركات الراديكالية الريفية على العملية السياسية ، وزادت الطبقة المتوسطة الحضرية من حيث الحجم مقارنة بالطبقة العمالية الصناعية ، وبالتالي قلَّت المخاطر المحتملة التى كانت الديمقراطية تمثلها بالنسبة لفئات الطبقة المتوسطة ، وزادت ثقة هذه الفئات فى قدرتها على إحراز تقدم فى مصالحها من خلال العملية الانتخابية .

إن حركات التحول إلى الديمقراطية فى الموجة الثالثة لم تكن بقيادة أصحاب الأراضى أو الفلاحين أو (فيما عدا فى بولنده) عمال الصناعة . فأنشط أنصار التحول إلى الديمقراطية فى أى بلد كانوا دائما من بين جماعات الطبقة المتوسطة الحضرية . ففى الأرجنتين على سبيل المثال كان الاختيار فى الستينيات والسبعينيات بين حكومة بيرونيستا المنتخبة التى تعتمد على نصره الطبقة العمالية ، وبين نظام عسكري قائم على انقلاب عسكري يؤيده الطبقة المتوسطة . ولكن بحلول الثمانينيات كانت الطبقة المتوسطة قد زادت لدرجة تكفى لكى تمثل العنصر الجوهري فى انتصار الحزب الراديكالى بزعامة راؤول الفونسين ولكى تحت مرشحى بيرونيستا على أخذ مصالحها فى الاعتبار . وفى البرازيل أيدت الطبقة المتوسطة انقلاب ١٩٦٤ تأييدا ساحقا . ولكن فى أواسط السبعينيات « كانت القطاعات التى حققت أكبر استفادة من سنوات « المعجزة

الاقتصادية» هي التي ناددت بأعلى صوت بإعادة الحكم الديمقراطي : أى سكان المدن الكبرى والطبقة المتوسطة (٢٧) .

وفي الفيلين ، كان المهنيون ورجال الأعمال من الطبقة المتوسطة يمثلون الأغلبية في المظاهرات التي تناهض حكم ماركوس عام ١٩٨٤ . وفي العام التالي كانت غالبية الفئات التي شاركت في حملة أكيو « من الأطباء والمحامين غير السياسيين من الطبقة المتوسطة ممن تطوعوا لخدمة مرشحي المعارضة وجماعات « الحركة الوطنية المؤيدة للانتخابات الحرة » (٢٨) . وفي أسبانيا كان النمو الاقتصادي « قد أدى إلى قيام أمة من الطبقات المتوسطة الحديثة » مما مهد الساحة لإعادة النظام السياسى إلى مشاركة المجتمع (٢٩) . وفي تايوان كانت «العناصر النشطة في الدعوة إلى التغيير السياسى من مثقفى الطبقة المتوسطة الحديثة الظهور ممن ترعرعوا في ظل النمو الاقتصادي السريع» (٣٠) . وفي كوريا لم تتحول الحركة المناادية بالديمقراطية في الثمانينيات إلى تهديد خطير للنظام الشمولى إلا بعد ظهور « طبقة متوسطة حضرية مزدهرة » في الثمانينيات ، وانضم مهنيو الطبقة المتوسطة إلى الطلبة في المطالبة بإنهاء الحكم الشمولى والتحول إلى

Scott Mainwaring, "The Transition to Democracy in Brazil", **Journal of International Studies and World Affairs** 28 (September 1986), p. 152.

New York Times, October 8, 1984, p. A3. (٢٨)

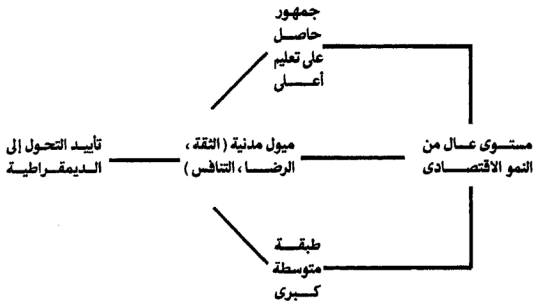
Nancy Berneo, "Redemocratization and Transition Elections : A Comparison of Spain and Portugal", **Comparative Politics** 19 (January 1987), p. 222.

(٣٠) بحث تم اعداده لمؤتمر عن التحول الديمقراطي فى الصين فى ١٠-٩ يناير ١٩٨٩ ، ص ٢٠ .

Tun Jen Cheng, "Democratizing the Kmt Regime in Taiwan.

الديمقراطية في عام ١٩٨٧^(٣١). وفي العديد من الدول ومنها أسبانيا والبرازيل وبيرو وإكوادور والفيليبين لعبت فئة رجال الأعمال والتي سبق أن أيدت قيام الأنظمة الشمولية أدوارا حيوية في دفع عمليات التحول إلى الديمقراطية^(٣٢). وعلى النقيض من ذلك ، فحيثما كانت الطبقة المتوسطة الحضرية أصغر حجما أو أكثر ضعفا - كما هو الحال في الصين والسودان وبلغاريا ورومانيا وبورما - فلما كان التحول إلى الديمقراطية فاشلا أو افتقرت الديمقراطية إلى الاستقرار .

وهكذا نجد أن عمليات التنمية الاقتصادية التي أفرزت الحكم الشمولى في الستينيات هي التي قَدَّمت الحافز للتحول إلى الديمقراطية في الثمانينيات . ونجد الصلات الممكنة والسببية التي أدت إلى هذه النتيجة في الشكل (٢) .



الشكل (٢) النمو الاقتصادى باعتباره
أحد عوامل التحول إلى الديمقراطية

The Economist, June 20, 1987, p. 39; April 15, 1989, p. 24.

(٣١)

Berneco, Comparative Politics 19, 219f .

(٣٢)

التنمية السريعة :

وهكذا فإن انتقال الدول إلى معدلات الدخل المتوسط لمنطقة التحول الاقتصادى أدى إلى إحداث تغييرات فى التركيبات الاجتماعية والمعتقدات وثقافة المجتمع مما أدى إلى قيام الديمقراطية . كما أفرزت المعدلات العالية جدا للنمو الاقتصادى فى بعض الدول حالة سخط على الحكومة الشمولية القائمة . وفى العقدين اللذين سبقا التحولات التى شهدتها كل من أسبانيا والبرتغال واليونان فى منتصف السبعينيات مرت هذه الدول الثلاث نمو اقتصاديا هائلا . وفيما بين ١٩١٣ و ١٩٥٠ كان معدل النمو السنوى للفرد فى المتوسط سالبا فى أسبانيا ويقل عن ١٪ فى اليونان والبرتغال . وفيما بين ١٩٥٠ و ١٩٧٣ كانت المعدلات ٢, ٥٪ فى أسبانيا و ٣, ٥٪ فى البرتغال و ٢, ٦٪ فى اليونان . وكانت معدلات النمو فى هذه الدول الثلاث فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٧٣ بين ٦, ٨ مقارنة نسبة ٤ - ٥ ٪ فى دول أوربية غربية أخرى ؛ وازداد إجمالى الناتج القومى للفرد بصورة أسرع فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٨٠ منه بالنسبة إلى كل الدول الأخرى المشاركة فى « منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية » (OECD) فيما عدا اليابان (٣٣) .

إن النمو الاقتصادى السريع يودى إلى الإسراع بقيام قاعدة اقتصادية تقوم عليها الديمقراطية . كما أنه يزيد التوقعات والتفاوت الطبقي ويخلق إحباطات وجوانب سلبية فى النسيج الاجتماعى مما يثير عملية التعبئة السياسية والمطالبة بالمشاركة السياسية . ففى اليونان مثلا أفرز النمو الاقتصادى المتفاوت فى الخمسينيات والستينيات « وعيا متزايدا بالعملية السياسية وإحباطا وسخطا »

Alan Williams, *Southern Europe Transformed* (London, 1984), (٣٣)
pp. 2-9.

مما أدى إلى « قلاقل اجتماعية وتعبئة سياسية » (٣٤) . وكانت هذه الضغوط سببا هاما في قيام انقلاب ١٩٦٧ الذى كان من بين أهدافه كبح هذه الضغوط . إلا أن النمو الاقتصادى استمر فى ظل النظام العسكرى حتى عام ١٩٧٣ . واتبع النظام سياستين متضادتين فى الوقت نفسه . « فحاول إيقاف عملية التحول الديمقراطى وتحويل اتجاهها ؛ لكنه فى ذات الوقت التزم بالنمو الاقتصادى السريع وبعملية التحديث » (٣٥) . فزاد الإحباط الاجتماعى والسخط السياسى . وفى نهاية عام ١٩٧٣ أضافت طفرة أسعار النفط مصدرا آخر للسخط ، وكان على النظام الحاكم إما أن يتحول إلى الليبرالية أو يضاعف من عمليات القمع . وتحول بابا دويولوس إلى الليبرالية ؛ فتظاهر طلبة الجامعة التقنية الأهلية وطالبوا بالمزيد . فأطلقت عليهم النيران وقام المتشددون فى ظل حكومة إيوانيدس بطرد بابا دويولوس ليسقطوا أنفسهم بعد أقل من عام عندما شجعوا على قيام مواجهة عسكرية فى قبرص .

وظهرت مثل هذه التناقضات فى أسبانيا على أثر فترة التنمية الاقتصادية غير المسبوقة فى الستينيات . وتمنى قادة نظام فرانكو أن يؤدى هذا النمو إلى سعادة الشعب ورضاه دون الاهتمام بالسياسة . إلا أن النمو الاقتصادى السريع أدى فى الواقع إلى زيادة الصراعات الكبرى فى المجتمع الأسبانى ، وإلى احتدام التغيرات الثقافية والاجتماعية والسياسية التى زادت من الشك فى قدرة النظام

P. Nikiforos Diamandouros, "Regime Change and the Prospects for (٣٤) Democracy in Greece: 1974-1983", in **Transition from Authoritarian Rule: Southern Europe**, ed. Guillermo O'Donnell, Philippe Schmitter (Baltimore, 1986), p. 149.

Psomiades, "Greece", in **From Dictatorship to Democracy**, ed. Herz, (٣٥) p. 252.

على البقاء^(٣٦) . وكانت المطالب السياسية التى نتجت عن النمو السريع قد فرضت على اقتصاد أعد القاعدة الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لقيام الديمقراطية . وفى الستينيات تنبأ رودو وزير التخطيط فى نظام فرانكو بتحول أسبانيا إلى الديمقراطية حين يصل إجمالى ناتجها القومى للفرد إلى مستوى ألفى دولار . وقد كان . وزادت سرعة التحول بموت فرانكو عام ١٩٧٥ . ولولا وفاته وتعهّد خوان كارلوس بإقامة ديمقراطية برلمانية لكان الاستقطاب قد أدى إلى احتدام العنف الاجتماعى ولكن قد أضفى على مستقبل الديمقراطية فى البلاد غلالة من الغموض . وهكذا توفرت فى أسبانيا المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لقيام الديمقراطية فى عام ١٩٧٥ ، فتمكنت القيادة الماهرة الملتزمة من التحول إلى الديمقراطية بصورة سلسة .

وفى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات مرت البرازيل بما يسمى « معجزتها الاقتصادية » فمن ١٩٦٨ وحتى ١٩٧٣ تزايد إجمالى الناتج القومى بمعدل متوسط يقترب من ١٠ ٪ فى السنة ، مما ضاعف من حدة التفاوت الشديد فى توزيع الدخل ، وأدى البعض إلى تصوير البرازيل على أنها نموذج مصغر للتنمية الرأسمالية التى تستفيد فيها الشركات متعددة الجنسيات وشركاؤها المحليون بينما يعانى فى ظلها العمال والفلاحون المحليون . كما أدت بآرنستو جيزيل الذى تولى الرئاسة عام ١٩٧٤ إلى القول بأن « البرازيل قد أحسنت إلا أن البرازيليين أساءوا » . وظهت ضغوط النمو الاقتصادى السريع الذى أدى إلى الإطاحة بالنظام العسكرى فى اليونان وإلى التحول عن الدكتاتورية فى أسبانيا وفى البرازيل أيضا . إلا أن القادة العسكريين بالبرازيل

Kenneth Medhurst, "Spain's Evolutionary Pathway from Dictatorship (٣٦) to Democracy", in *New Mediterranean Democracies*, ed. Pridham, pp. 30-31.

كانوا على وعى بهذه الضغوط وصمموا على تطويرها . ففى آخر سنوات نظامه بدأ الرئيس ميديتشى فى التفكير فى سبل لإزالة هذه الضغوط . وتولى الرئيس جيزيل وكبير مستشاريه الجنرال سيلفا هذه العملية وواصلها حتى عام ١٩٧٨ . واستمر الرئيس فيجويريدو فيها ووسع مداها فى سياسة انفتاحية أشمل . وتمكن الرئيسان من تفادى زيادة حدة الصراع الاجتماعى ومهدت سياساتهما الطريق لإقامة الديمقراطية .

كانت معدلات النمو التى حققتها كل من كوريا الجنوبية وتايوان من الستينيات وحتى الثمانينيات هى الأعلى فى العالم أو تكاد . فقد تحول المجتمعان فيها اقتصاديا واجتماعيا على السواء . وقد زادت ضغوط المطالبة بالتحول إلى الديمقراطية فى هاتين الدولتين بصورة أبطأ مما كانت عليه فى المجتمعات الأوربية والأميركية اللاتينية لسببين ، أولهما أن تقاليد الثقافة الكنفوشيوسية تؤكد على البناء الهرمى للسلطة والمجتمع وأدى الولاء إلى تأخير التعبير عن المطالب السياسية الملحة . والثانى : أن النمو الاقتصادى السريع فى كل من كوريا الجنوبية وتايوان - على عكس سائر المجتمعات - حدث فى سياق أنماط متساوية لتوزيع الدخل . وقد نجم ذلك عن عدة أسباب تشمل خطط الإصلاح الزراعى فى أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات وتحقيق مستويات عالية من محو الأمية والتعليم . وكان التفاوت الطبقي الذى ارتبط بالنمو السريع فى البرازيل غائبا فى هاتين الدولتين الآسيويتين . وفى الثمانينيات بلغت معدلات النمو الاقتصادى درجة اضطرت الحكومات فى كلا من البلدين عندها إلى البدء فى عمليات التحول إلى الديمقراطية تحت ضغوط زيادة المشاركة السياسية .

وقد أدى النمو الاقتصادى الفائق إلى ظهور تحديات للقادة الشموليين . فلم يؤد بهم بالضرورة إلى تبنى الديمقراطية . فقد حقق إجمالى الناتج القومى

البرازيلي بين ١٩٦٠ و ١٩٧٥ نما بمعدل سنوى متوسط يبلغ ٨ ٪ . وفى هذه السنوات نفسها زاد إجمالى الناتج القومى الإيرانى بمعدل ١٠ ٪ فيما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٧ ، وفى الصين كذلك . وأدت هذه المعدلات فى النمو إلى ظهور ضغوط وقلاقل فى هذه الدول الشمولية الثلاث وزادت حدة التفاوت الطبقي والإحباط وإلى بدء تعبير طوائف من المجتمع عن مطالبها . وكانت ردود أفعال الدول الثلاث متفاوتة فيما بينها . فأعلن جيزيل سياسة الانفتاح ؛ وزاد نظام دنج من حدة القمع ؛ بينما أصيب الشاه بالتردد . فكانت نتائج هذه الخيارات هى الديمقراطية والقمع والثورة على التوالي فى هذه الدول .

موجز القول إن النمو الاقتصادى يؤدى على المدى البعيد إلى تهيئة القاعدة لقيام النظم الديمقراطية وعلى المدى القصير قد يؤدى النمو الاقتصادى السريع جدا والأزمات الاقتصادية على السواء إلى تقويض دعائم الحكم الشمولى . فإذا حدث النمو الاقتصادى دون وقوع أزمة اقتصادية تتطور الديمقراطية ببطء كما حدث فى أوروبا فى القرن التاسع عشر . وإذا حدثت أزمة اقتصادية دون الانتقال إلى ثراء المنطقة الوسطى الانتقالية قد تسقط الأنظمة الشمولية ، إلا أن استبدال الأنظمة الديمقراطية القصيرة العهد بها له مشكلات جمة . وفى الموجة الثالثة ، كان مزج مستويات النمو الاقتصادى والأزمة الاقتصادية القصيرة العهد أو الفشل التام بمثابة المعادلة الاقتصادية الأرجح للانتقال من الحكم الشمولى إلى الديمقراطية (٣٧) .

* * *

(٣٧) للاطلاع على تحليل مماثل انظر :

Lipset, Seomour and Torres, "Social Requisites of Democracy",
pp. 18-19.

التغيرات الدينية

ثمة تطوران دينيان عَجَلًا بعملية التحول إلى الديمقراطية في السبعينيات والثمانينيات . وثمة صلة وثيقة بين المسيحية والديمقراطية . فقد تطورت الديمقراطية الحديثة أولاً ويشدة في دول مسيحية . واعتباراً من ١٩٨٨ كانت الكاثوليكية والبروتستانتية هما المذهبان السائدان في ٣٩ دولة من مجموع ٤٦ دولة ديمقراطية . وتمثل هذه الدول التسع والثلاثون نسبة ٥٧٪ من مجموع ٦٨ دولة كانت في أغلبها مسيحية غربية . في حين كانت ست دول أو ١٢٪ من مجموع ٥٨ دولة ذات ديانات سائدة أخرى تُعدُّ ديمقراطية . وتُعدُّ الديمقراطية أمراً نادراً بين الدول التي تدين بالإسلام أو البوذية أو الكونفوشيوسية (٣٨) .

لكن هذه الصلة لا تبرر السببية ، ولو أن المسيحية الغربية تؤكد على حرية الفرد والفصل بين الكنيسة والدولة . ويلعب زعماء الكنيسة البروتستانتية والكاثوليكية دوراً محورياً في الصراع ضد الدول القمعية . ويبدو من المعقول أن نفترض أن انتشار المسيحية ساعد على تطور الديمقراطية .

انتشرت المسيحية في عدد قليل من الدول في الستينيات والسبعينيات . وأبرز مثال هو كوريا الجنوبية . كان بكوريا في بادئ الأمر نظام مدنى شبه ديمقراطى بقيادة سنجمان رى في الخمسينيات ، ونظام عسكري شبه ديمقراطى بزعامة بارك شونج هى في الستينيات ، تَلَتْهُ دكتاتوريات عسكرية بقيادة بارك والجنرال شون دو هوان في السبعينيات والثمانينيات ، وحدث التحول إلى

(٣٨) تم تصنيف الدول دينياً حسب المعلومات التى وردت في :

The Stateman's Yearbook 1988-1989, ed. John Paxton (New York, 1988)

بينما تم حذف الدويلات والدول التى ليس لها دين رسمى من الإحصاءات .

الديمقراطية في ١٩٨٧ . ومع نهاية الحرب العالمية الثانية كانت كوريا دولة
بوذية أساسا مع وجود طبقة كونفوشيوسية . وربما كانت نسبة ١ ٪ من السكان
من المسيحيين . وبحلول منتصف الثمانينيات كان ما يقرب من ٢٥ ٪ من
السكان من المسيحيين - أربعة أخماسهم من البروتستانت والخمس من
الكاثوليك . وكانت غالبية من تحولوا إلى المسيحية من الشباب ومن الطبقة
المتوسطة الحضرية . ونبع اعتناقهم للمسيحية من التغيرات الاجتماعية
والاقتصادية العميقة التي حدثت في البلاد^(٣٩) . وقدمت المسيحية قاعدة
عقائدية ثابتة لمعارضة القمع السياسي^(٤٠) . فحلت الروح المسيحية المتقدمة محل
شمولية الكونفوشيوسية وسلبية البوذية . وفي عام ١٩٧٤ قام خمسة من المطارنة
بقيادة خمسة آلاف من الكاثوليك في أول مظاهرة ضد نظام الأحكام العرفية
للرئيس بارك . وكان عدد من قادة حركات المعارضة من المسيحيين ومن كهنة
البروتستانت والكاثوليك . وفي أوائل الثمانينيات كانت الكنائس قد تحولت إلى
« متدييات رئيسية لمعارضة النظام » . وفي صراعها مع الحكومة كانت الكنائس
والكاتدرائيات تمثل القساعة لأنشطة حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية .
« فأضفيت الصبغة السياسية على القساوسة الكاثوليك والجمعية الكاثوليكية
لشباب العمال الكاثوليك والبعثة الصناعية الحضرية وقساوسة البروتستانتية ممن
بدأوا في أداء دور هام في الحركة المعادية للحكومة . وكانت كاتدرائية ميونخ
دونج في سول بؤرة رمزية للمتشقين السياسيين »^(٤١) . وهكذا قلبت كوريا
نظرية وير التي تربط النمو الاقتصادي بانتشار المسيحية ، وكانت الكنائس

Henry Scott Stokes, "Korea's Church Militant", New York Times (٣٩)
Magazine, November 28, 1972, p. 68.

Quoted in James Fallows, "Korea Is Not Japan", Atlantic Monthly 262(٤٠)
(October 1988), p. 30.

Henry Scott Stokes, "Korsea's Church Militant", p. 105; Washington(٤١)
Post, March 30, 1986, p. A 19.

المسيحية وزعمائها بمثابة قوة رئيسية دفعت بالتحول إلى الديمقراطية قدما في ١٩٨٧ و ١٩٨٨ .

وكان التطور الثانى والأهم والذى قام به الدين لدفع التحول إلى الديمقراطية يتمثل فى تلك التغيرات البعيدة المدى والتى طرأت على العقيدة والزعامة والمشاركة الشعبية وتدخل الكنيسة الكاثوليكية على مستوى العالم وفى العديد من دوله . وقد ارتبطت البروتستانتية والديمقراطية تاريخيا ببعضهما البعض بصورة وثيقة . فقد بزغ أول نبض ديمقراطى فى العالم الغربى مع الثورة البيورتيانية فى القرن السابع عشر . وكانت البروتستانتية هى مذهب الغالبية الساحقة من الدول التى تحولت إلى الديمقراطية فى أول موجات التحول الديمقراطى فى القرن التاسع عشر . أما دول الموجة الثانية بعد الحرب العالمية الثانية فكانوا يدينون بعقائد شتى . ولكن فى الستينيات وجدت علاقة هامة بين هذين المتغيرين . فتين إحدى الدراسات أنه فى ٩٩ دولة « كلما زادت نسبة البروتستانتية ارتفع مستوى الديمقراطية » . أما الكاثوليكية فقد ارتبطت بغياب الديمقراطية أو ضعفها . ويرى البعض أن الكاثوليكية تتناقض مع الديمقراطية فى أوربا قبل الحرب العالمية الثانية وفى أمريكا اللاتينية^(٤٢) .

عرضت ثلاثة أسباب لتفسير هذه الصلة . فمن الناحية العقائدية تركز البروتستانتية على ضمير الفرد وعلاقته المباشرة بالله . وتركز الكاثوليكية على دور الكهانة كوسيط . ثانيا كانت الكنائس البروتستانتية نفسها منظمة بصورة ديمقراطية وتؤكد على سيادة رعايا الكنيسة . أما الكنيسة الكاثوليكية فكانت بمثابة تنظيم شمولى له تدرج هرمى ثابت . والدول الكاثوليكية « تُعدُّ دولا

Kenneth Bollen, "Political Democracy and the Timing of Development", (٤٢) *American Sociological Review*, vol. 44, no.4 (August 1979), p. 583; Lipset, Seong and Torres, "Social Requisites of Democracy", p. 29.

شمولية من الناحية الروحانية ؛ ولما كان الخط الفاصل بين ماهو روحانى وماهو دنيوى دقيقا للغاية أو ملتبسا فإن هذه الدول قلما تميل إلى البحث عن حلول للأمور الدنيوية « (٤٣) . ويرى البعض أيضا أن البروتستانتية تشجع المشروعات الاقتصادية ونمو البرجوازية والرأسمالية والثراء الاقتصادى مما ييسر ظهور المؤسسات الديمقراطية .

كانت هذه الآراء التى تربط بين الدين والديمقراطية أمرا مُسلّمًا به حتى الستينيات . ولكن لم يَعدُ الأمر كذلك . فقد كانت السيادة فى الموجة الثالثة فى السبعينيات والثمانينيات للدول الكاثوليكية . بدأت الموجة بالبرتغال وأسبانيا ثم اكتسحت ست دول فى أميركا الجنوبية والوسطى . ثم انتقلت إلى الفيليبين التى كانت أول دول شرق آسيوية تتحول إلى الديمقراطية ، ثم عادت إلى شيلي وتركت آثارها على المكسيك ، ثم ظهرت فى كل من بولندا والمجر الكاثوليكيّتين اللتين كانتا أول دولتين شرق أوروبيّتين تتحولان إلى الديمقراطية . وهكذا فإن حوالى ثلاثة أرباع الدول التى تحولت إلى الديمقراطية بين ١٩٧٤ و ١٩٨٩ دولا كاثوليكية . فكيف نفسر ذلك ؟ أول إجابة بالطبع هى أن أكبر الدول البروتستانتية كانت قد تحولت إلى الديمقراطية بالفعل بحلول أوائل السبعينيات باستثناء ألمانيا الشرقية وجنوب أفريقيا وكوريا . ويبقى السؤال : لماذا الكاثوليكية بالذات ؟ من الناحية التاريخية تطورت الدول البروتستانتية اقتصاديا بصورة أسرع من الدول الكاثوليكية ، وحققت الرخاء الاقتصادى بمستويات مرتفعة . أما الدول الكاثوليكية فهى دول فقيرة . إلا أنها بدأت من

Pierre Elliot Trudeau, **Federalism and the French Canadians**, (٤٣)
(New York, 1968), p. 108, quoted in Lipset, Seong and Torres,
"Social Requisites of Democracy", p. 29.

الخمسينيات في رفع معدلات نموها الاقتصادي بصورة تفوق ما تحقق في الدول البروتستانتية . وكان ذلك بالطبع يرجع في معظمه إلى أن هذه الدول كانت على مستوى متدن من النمو الاقتصادي أصلا . ومع ذلك فإن النمو الاقتصادي قد يسر التحول إلى الديمقراطية في العديد من الدول الكاثوليكية^(٤٤) .

ومن بين الأسباب التي ساعدت على طفرة الديمقراطية في الدول الكاثوليكية أيضا التغيرات التي طرأت على الكنيسة الكاثوليكية . فكانت الكنيسة من الناحية التاريخية ترتبط في جزيرة أيريا وفي أميركا اللاتينية وغيرهما بالنظم المحلية من حكم الأقلية الإقطاعية والحكومة الشمولية . وفي الستينيات تغيرت الكنيسة وبالتالي طرأت تغيرات اجتماعية قوية على المعارضة المعادية للنظم الدكتاتورية وخلعت عنها ما كانت تحظى به من شرعية قائمة على الدين وقدمت الحماية والدعم والموارد والقيادة لحركة المعارضة المطالبة بالديمقراطية . وقبل بدء أواسط الستينيات أصبحت الكنيسة تعارض الأنظمة الشمولية صراحة ؛ وفي بعض الدول كالبرازيل وشيلي والفيليبين وبولندا ودول أميركا الوسطى لعبت دورا محوريا في الجهود الرامية إلى تغيير مثل هذه الأنظمة الحاكمة . فكان تحول الكنيسة الكاثوليكية عن الرضا بالأمر الواقع وعن الشمولية إلى أن أصبحت قوة تسعى إلى التغيير والديمقراطية ظاهرة سياسية كبرى . وكان علماء الاجتماع في الخمسينيات على حق في رؤيتهم التي كانت ترى في الكاثوليكية عقبة في طريق الديمقراطية . وبعد عام ١٩٧٠ تحولت إلى قوة ساعية إلى الديمقراطية بسبب ما طرأ على الكنيسة الكاثوليكية من تحولات .

Inglehart, American Political Science Review 82, pp. 1226-28. (٤٤)

كانت هذه التحولات على مستويين ؛ فعلى المستوى العالمى حدث التحول على يد البابا جون الثالث والعشرين . وكانت التحولات نابعة من أسلوبه والتزامه ومن المبادئ التى كانت يعتنقها . والأهم من ذلك أن التحولات خرجت من مجلس الفاتيكان الثانى الذى كان هو الذى دعى إلى انعقاده بين ١٩٦٢ و ١٩٦٩ . أكد المجلس على الشرعية والحاجة للتغيير الاجتماعى ومساعدة الفقراء وحقوق الأفراد . وأكد على مسئولية قادة الكنيسة عن « إصدار أحكام أخلاقية حتى فيما يتعلق بالنظام السياسى كلما دعت الحاجة إلى مثل هذه الفتاوى »^(٤٥) . وتأكدت هذه الأفكار وأحسن صيغتها فى مؤتمرات مطارنة أميركا اللاتينية بمدينة ميدلين عام ١٩٦٨ وبويلا عام ١٩٧٩ وفى اللقاءات التى تمت بين المطارنة فى كل مكان .

وحدثت تحولات هامة أيضا وفى نفس الوقت فى المشاركة الشعبية ونشاط الكهنة إنطلاقا من الكنيسة . ففى أسبانيا فى الستينيات مثلا كما يقول خوان لينتر :

« كان ظهور أجيال جديدة من القساوسة وزيادة
الوعى بالظلم الاجتماعى وزيادة الاتصال بينهم
وبين الطبقة العمالية التى كانت تقبل فى تمسكها
بالمسيحية ، وتعاطف رجال الدين مع
الأقليات الثقافية واللغوية فى إقليم الباسك
وقطلانية وتأثير مجلس الفاتيكان الثانى سببا

Quoted in Brian H. Smith, *The Church and Politics in Spain*, (٤٥)
(Princeton, 1982), p. 284.

في افراز حركة نقد وقلاقل بين صفوف شباب
المثقفين الكاثوليك والعلمانيين ورجال الدين
والتزاع مع السلطة» (٤٦).

كما شهدت البرازيل في الستينيات والسبعينيات انتشارا سريعا «لجماعات
القاعدة الكنيسية الشعبية في أرجاء البلاد والتي بلغ تعدادها عام ١٩٧٤
أربعين ألفا وأسبغوا على الكنيسة البرازيلية شخصية جديدة . وفي الفيلبين وفي
نفس الوقت ظهر « يسار مسيحي يضم القساوسة والدعاة وبعضهم من
الماركسيين وبعض آخر أيدوا قيام ديمقراطية اجتماعية تعادى الإمبريالية
والشيوعية على السواء . وفي أواخر السبعينيات تحولت الكنيسة في الأرجنتين عن
سمتها المحافظة ، حيث قام القساوسة بحشد حركة شبابية مكثفة أدت إلى
« نهضة دينية غير عادية » . وفي كل من شيلي وبولندا « اتخذت الكنيسة صبغة
سياسية » (٤٧) . وكانت هذه التيارات الجديدة بالإضافة إلى التيار القادم من
الفاتيكان مدعاة لقيام كنيسة جديدة تعارض الحكم الشمولي .

وفي الدول غير الشيوعية اتجهت العلاقة بين الكنيسة والحكومات
الشمولية إلى المرور بثلاث مراحل : القبول والتضارب والمعارضة . بداية
كانت العناصر المحافظة في النظام الكهنوتي هي السائدة في العادة ، وكانت
تجسد موقف الكنيسة التاريخي كشريك ومدافع عن السلام الاجتماعي . وكان
قادة الكنيسة عادة يرحبون بقيام النظم الشمولية . ففي أسبانيا ساعدت

Juan Linz, "Religion and Politics in Spain", *Social Compass* 27, no. 2/3, (٤٦)
(1980). p. 258.

Jackson Diehl, *Washington Post National Weekly Edition*, Jan. 5, (٤٧)
1987, p. 29.

الكنيسة نظام فرانسكو وفوزه وطالما ساندت حكومته . واتخذ مطارنة البرازيل موقفا مؤيدا ومتحمسا للحكومة العسكرية في أعقاب انقلاب ١٩٦٤ مباشرة . وفي الأرجنتين وشيلي وغيرهما أسبغت الكنيسة شرعية مماثلة على الانقلابات العسكرية (٤٨) .

وعندما ثبتت النظم الشمولية أقدامها في السلطة وزادت من سياستها القمعية تحولت إلتجاهات الكنيسة . ففى كل من البرازيل والفيلين وشيلي ودول أمريكا الوسطى وغيرها ظهر موقفان للمعارضة داخل الكنيسة موقف اشتراكي أو « شيوعي » يبشر بالعدالة الاجتماعية وبشروع الرأسمالية والحاجة الملحة لإعانة الفقراء ويضم في طياته ملامح ماركسية . ولم يؤد هذا الإلتجاه بالكنيسة إلى الديمقراطية ، إلا أنه في دول أخرى عدا نيكاراجوا ساعد على حشد الكاثوليك لمعارضة الدكتاتورية القائمة . وفي معظم الدول أيضا نمت إلتجاه معتدل للمعارضة يضم قطاعا رئيسيا من الأساقفة ويؤكد على حقوق الإنسان والديمقراطية . ونتيجة لهذين التطورين كان الموقف العام للكنيسة يتحول عادة من التكيف إلى المناقضة .

وأحيانا في معظم الدول ظهرت نقطة انشقاق في العلاقة بين الدولة والكنيسة حين كان مؤتمر البطاركة القومي أو أحد زعماء الكنيسة يضع الكنيسة في موقف مضاد للنظام الحاكم . فقد أدى الانتهاك الوحشى لحقوق الإنسان على يد النظام العسكرى في شيلي بعد استيلائه على السلطة بفترة وجيزة إلى انكسار هذه العلاقة وإلى نشأة حركة « تضامن » في يناير ١٩٧٦ . وفي البرازيل حدثت هذه القطيعة في بدايات الحكومة العسكرية حين أصدر المؤتمر القومي لبطاركة البرازيل بيانا يشجب فيه سياسة الأمن القومى التى أعلنتها الحكومة بوصفها « بالفاشية » مما مهد الطريق لقيام معارضة كنيسة نشطة ذكرت أهالى البرازيل

Skidmore, *Politics of Military Rule*, pp. 78, 334.

(٤٨)

بألمانيا النازية وأعلنت التناقص بين هذه السياسة وبين مبادئ المسيحية .
وسرعان ما أكد كردينال ساو باولو على هذه القطعية حين رفض المشاركة في
الاحتفال بعيد ميلاد رئيس البرازيل العسكري^(٤٩) . وفي أسبانيا جاءت هذه
القطعية في وقت متأخر من حياة النظام حين انعقد مؤتمر للجمعية الوحيدة
للأساقفة والبطاركة في مدريد في سبتمبر ١٩٧١ . و « قدم هذا المؤتمر درسا في
الديمقراطية للشعب الأسباني » باتخاذ قرارات تؤكد الحق في حرية التعبير
وتشكيل التنظيمات والاجتماعات وكل ما افتقده الشعب في ظل حكم فرانكو .
ونتيجة لهذا المؤتمر « فصلت الكنيسة نفسها صراحة عن الدولة »^(٥٠) . وأعلنت
الفاتيكان تأييدها التام لهذه التحولات . وفي الفيلين وقعت القطعية في عام
١٩٧٩ عندما طالب الكردينال جايم سين بوضع حد للأحكام العرفية
وبإجراء انتخابات جديدة لا يشارك فيها ماركوس . وفي الأرجنتين وقعت
القطعية في عام ١٩٨١ بإصدار الكنيسة لوثيقة في هذا الصدد . وفي جواتيمالا
توقفت الكنيسة عن الدفاع عن النظام القائم وبدأت في الدفاع عن العدالة
الاجتماعية والإصلاح والديمقراطية حين أصدر الأساقفة سلسلة من الخطابات
الكنيسة وبيانات الشجب الشعبية بين ١٩٨٣ و ١٩٨٦ للدعوة إلى احترام
حقوق الإنسان وإجراء الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والزراعي^(٥١) . وفي
السلفادور حدثت الوقعة بين الكنيسة والدولة بعد عام ١٩٧٧ .

Ibid., p. 137.

(٤٩)

Alfred Fierro Bardaji, "Political Positions and Opposition in the Spanish Catholic Church", Government and Opposition 11 (Spring 1976), pp. 200-01.

Gordon L. Bowen, "Prospects for Liberalization by Way of Democratization in Guatemala", in Liberalization and Redemocratization in Latin America ed. George A. Lopez and Michael Stohi (New York, 1987), p. 38.

وفى كل هذه الحالات التى قام فيها زعماء الكنيسة بالتنديد بالنظام الحاكم ردت هذه الأنظمة بشن هجوم حاد على رجال الكنيسة الكاثوليكية ودعاتها وبياناتها وتنظيماتها وممتلكاتها . وتعرض القساوسة وعمال الكنيسة للاعتقال والتعذيب والقتل أحيانا . وبهذا ارتفعت صور الشهداء . وتمثلت النتيجة غالبا فى نشوب حرب سياسية واقتصادية وعقائدية بين الكنيسة والدولة ، حيث أصبحت الكنيسة العدو الأول للدولة الدكتاتورية (٥٢) . وتحولت الكنيسة فى القيلين وغيرها إلى المؤسسة الأولى فى شجب عمليات القمع وفى مناصرة حقوق الإنسان والدعوة إلى الديمقراطية . والاستثناء الغريب فى هذه الحركة الجماعية كان فى الكنيسة الكاثوليكية البولندية ، حيث احتكرت حركة تضامن بدءا من عام ١٩٨٠ دور المعارضة الرئيسية ولعبت الكنيسة دور الوسيط بين الحكومة والمعارضة ولعدة سنوات .

استخدمت الكنيسة عدة موارد فى حربها ضد النزعة الشمولية . فكانت تنظيمات الكنيسة ومنشآتها ملاذا وعونا لمعارضى النظام . وركزت المحطات الإذاعية والصحف والنشرات الخاصة بالكنيسة على قضية المعارضة . وكانت الكنيسة باعتبارها مؤسسة قومية وعامة تضم أعضاء فى كل أنحاء البلاد يمكن حشدهم (٥٣) . فكانت بمثابة آلة سياسية تضم الآلاف وتقيم التنظيمات وتقدم القيادات وتعد المؤتمرات وتدعو إلى إجراء الانتخابات (٥٤) . كما كانت الكنيسة تنظيما ذا صبغة لا تقتصر على دولة معينة . فقامت الكنيسة البرازيلية مثلا بحشد التأييد لها فى الخارج من خلال تعاطف الفاتيكان ورجال الدين فى أوروبا والولايات المتحدة وغيرهم من دعاة حقوق الإنسان والعلمانيين خارج

Skidmore, Politics of Military Rule, p. 137.

(٥٢)

Ibid.

(٥٣)

Burton, Impossible Dream, p. 217.

(٥٤)

البرازيل ، مما أدى إلى ظهور حركات الاحتجاج في الصحافة والإعلام الأوربي والأميركي . وكان النقد الموجّه من هذه الأجهزة سبباً في قلق النظام العسكري^(٥٥) .

ويتولى جون بول الثانى للبابوية ، تحرك البابا والفاتيكان إلى مرحلة مركزية في صراع الكنيسة ضد النزعة الشمولية . وفي مارس ١٩٧٩ أعلن البابا إدانته لمخالفات حقوق الإنسان وأعلن صراحة تحول الكنيسة إلى موقف المدافع عن الحرية التى « تعد الشرط والأساس الأول لكرامة الإنسان » . وجاءت زيارات البابا لتلعب دوراً حاسماً . فزار بولندا في يونيو ١٩٧٩ وفي يونيو ١٩٨٣ وفي يونيو ١٩٨٧ ؛ وزار البرازيل في يونيو ١٩٨٠ ؛ والفيلبين في فبراير ١٩٨١ ؛ والأرجنتين في يونيو ١٩٨٢ ؛ وجواتيمالا ونيكاراجوا والسلفادور وهاييتى في مارس ١٩٨٣ ؛ وكوريا في مايو ١٩٨٤ ؛ وشيلي في أبريل ١٩٨٧ ؛ وباراجواى في مايو ١٩٨٨ .

كان الغرض من هذه الزيارات العديدة دينياً كما قيل ، إلا أن نتائجها كانت سياسية بالدرجة الأولى . وفي حالات قليلة - كوريا والفيلبين - أعرب الأنصار المحليون الذين كانوا يشايعون التحول إلى الديمقراطية عن أسفهم على تجاهل البابا لقضيتهم . إلا أنه كان صريحاً في نصرته للكنائس المحلية في نضالها ضد الحكومات الدكتاتورية ؛ وفي بعض هذه الدول أعلن تأييده للمعارضة ضد النظم الحاكمة^(٥٦) . وكأ أكبر تأثير له في بولندا بالطبع ، حيث أدت زيارته في عام ١٩٧٩ إلى تغيير « عقلية الخوف » والخوف من بطش رجال الشرطة والديابات ومن ضياع لقمة العيش وفرص الترقى والفصل من الدراسة

Skidmore, *Politics of Military Rule*, p. 137.

(٥٥)

(٥٦) انظر تقارير New York Times عن هذه الزيارات البابوية .

والفشل في استخراج جواز السفر . و «تعلم الناس أنهم إن توقفوا عن الخوف من النظام أصبح النظام عاجزا أمامهم» . فكانت هذه الزيارة هي بداية النهاية بالنسبة للشيوعية في أوروبا الشرقية^(٥٧) . وفي مقابلته لبينوشيه في شبلي عام ١٩٨٧ أعرب البابا عن العلاقة بين الديمقراطية وبين زيارته^(٥٨) .

أخيرا ، كان قادة الكنيسة وزعماء تنظيما يتدخلون سياسيا في اللحظات الحرجة في عملية الانتقال إلى النظام الديمقراطي . ففي عام ١٩٧٨ أدانت الكنيسة في جمهورية الدومينيكان المساعي الرامية إلى تعطيل فرز الأصوات الانتخابية ومد فترة رئاسة بيلاجير . وفي عام ١٩٨٩ أدان زعماء الكنيسة في بنما ما قام به نوريجا من تزيف في الانتخابات ودعوا إلى عصيان القوات البنمية للأوامر الصادرة لهم بسحق مظاهرات المعارضة . وفي كوريا أعرب الكردينال كيم في حملة الديمقراطية في عام ١٩٨٦ عن تأييده الصريح للحاجة إلى «إعادة النظر في الدستور» وقال «علينا أن نسرع بتحقيق الديمقراطية في كوريا»^(٥٩) . وكان أشد دور سياسي يلعبه زعيم كنسي في الفلبين دون شك . فقد تفاوض الكردينال سين حول الترتيبات التي جرت بين أكينسو وسلفادور لوريل للدخول في إتحاد للمعارضة معا . وقبل إجراء الانتخابات بشهر واحد أرسل الكردينال رسالة إلى كل كنائس الفلبين يدعو فيها كل الكاثوليك إلى التصويت لصالح «من يمدون مبادئ الإنجيل للإنسانية والحق والشرف واحترام حقوق الإنسان وحياته» . وكان ذلك كفيلا بإزالة أي لبس في أذهان الناس عمن كان الكردينال يقصده ؛ لكنه أتبع رسالة على أية حال برسالة أخرى صريحة يعلن

Times, December 4, 1989, p. 74.

(٥٧)

Feliccian Foy, ed., 1988 Catholic Almanac (Huntington, Ind., 1987), (٥٨)
p. 34 .

New York Times, March 10, 1986, p. A3 .

(٥٩)

فيها تأييده لأكينو . وبعد أن حاول ماركوس أن يزيّف الانتخابات وحدثت حركة تمرد الجيش في كامب كريم استخدم التنظيم الكنسى ومحطة الإذاعة الكنيسة لحشد الجماهير لصالح حركة الجيش . وبعد رحيل ماركوس إلى هاواي تزعم الكردينال الجماهير في حشد لأداة صلاة شكر في لونتيا^(١٠) . وقد يكون الكردينال سين قد لعب دورا حيويا في القضاء على نظام حاكم وفي تغيير في القيادة السياسية أكثر من أى رجل دين كاثوليكي آخر منذ القرن السابع عشر .

يمكن القول بصورة عامة أنه لولا التحولات التى شهدتها الكنيسة الكاثوليكية والإجراءات التى ترتبت على المواجهة بين الكنيسة والنظام الشمولى لما كان التحول الديمقراطى فى الموجة الثالثة قد حدث إلا فى حالات نادرة ولكن هذا التحول قد تأخر زمنا فى هذه الحالات نفسها . فقد أصبح الاختيار بين الديمقراطية والدكتاتورية مجسدا فى الصراع بين الكردينال والدكتاتور فى دول بعد دولة . وكانت الكاثوليكية تأتى فى المرتبة الثانية مباشرة بعد النمو الاقتصادى كقوة دافعة للتحول الديمقراطى فى السبعينيات والثمانينيات . ويمكن أن نزعّم أن شعار الموجة الثالثة صليب مرسوم على علامة الدولار .

* * *

Rosalinda Pineda Ofrenco, "The Catholic Church in Philippine Politics" (١٠)
Journal of Contemporary Asia 17 no. 3 (1987), p. 329; **Times**,
February 3, 1986, p. 34.

السياسات الجديدة للعناصر الخارجية

قد تتأثر الديمقراطية في دولة ما بسلوكيات الحكومات والمؤسسات الخارجية والأجنبية . ففي ١٥ دولة من مجموع ٢٩ دولة ديمقراطية في عام ١٩٧٠ كانت النظم الديمقراطية قد تأسست إما في فترة الحكم الأجنبي أو باستقلال البلاد عن الحكم الأجنبي^(٦١) . وقد تقوم عناصر أجنبية بالإطاحة بالنظم الديمقراطية أو تمنع الدول من التحول إلى الديمقراطية . ويمكن أن تعتبر العناصر الأجنبية سببا في تعطيل تأثير النمو الاقتصادي والاجتماعي على التحول الديمقراطي وقد تعتبر سببا في الإسراع به . وحين تبلغ دولة ما مستوى اجتماعيا واقتصاديا معيناً فإنها تدخل منطقة انتقالية حيث يزداد احتمال تحركها نحو الديمقراطية . وقد يؤدي التأثير الأجنبي إلى بذل محاولات للتحول الديمقراطي قبل بلوغ الدولة لتلك المنطقة ، وقد تعطل أو تمنع تحول الدول التي وصلت إلى مستوى النمو المذكور إلى الديمقراطية . وكانت العناصر الخارجية في أوروبا قبل عام ١٨٣٠ معادية للديمقراطية بصورة عامة ، وبالتالي فقد علقت التحول إليها . وفيما بين ١٨٣٠ و ١٩٣٠ كانت البيئة الخارجية محايدة فيما يتعلق بالتحول الديمقراطي ؛ وبالتالي فقد تسارعت خطى التحول الديمقراطي في عدة دول حسب درجة نموها الاقتصادي والاجتماعي^(٦٢) . وأقام انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى مؤسسات ديمقراطية في وسط وشرق أوروبا في

(٦١) وقد أضفت أيرلنده إلى الحالات الأربع عشرة التي وردت في: Dahi, Polyarchy, 197. p. تحليل « دال » .

(٦٢) Sunshine, "Economic Causes and Consequences of Democracy", pp. 134-40 .

دول لم تكن مستعدة اقتصاديا واجتماعيا (عدا تشيكوسلوفاكيا) لها ، وبالتالي فلم تعمر طويلا . وبعد الحرب العالمية الثانية حال التدخل السوفيتي دون إقامة مؤسسات ديمقراطية في كل من ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا والمجر وبولنده التي كانت مهياة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية للتحول الديمقراطي . وأدى جلاء الاستعمار إلى نشأة دول جديدة عديدة تضم مؤسسات ديمقراطية على غرار المؤسسات القائمة في الدولة الاستعمارية ، ولكن في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية شديدة العداء (كما هو الحال في أفريقيا) أو في مواجهة عقبات رئيسية في طريق نمو الديمقراطية .

كانت العناصر الخارجية تساعد عمليات التحول الديمقراطي في الموجة الثالثة لدرجة هامة . وفي أواخر الثمانينيات كانت المصادر الرئيسية للقوة والنفوذ في العالم - وهي الفاتيكان والمجموعة الأوربية والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تساعد على دفع التحولات الليبرالية والديمقراطية . وفي كل من هذه الحالات كانت تصرفات هذه الكيانات الخارجية تعكس تغيرات هامة في سياساتها . وفي غياب هذه التغيرات السياسية وتأثير هذه العوامل الخارجية كانت الموجة الثالثة ستصبح أكثر تحديدا مما هي عليه .

الكيانات الأوروبية :

ترجع المجموعة الأوربية في أصولها إلى معاهدة ١٩٥١ بين فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا والدول الثلاث الواطئة التي نشأت « مجموعة دول الفحم والصلب الأوربية » . وفي عام ١٩٥٧ أدت معاهدات روما إلى قيام « مجموعة الطاقة الذرية الأوربية » (يوراتوم) و « المجموعة الاقتصادية الأوربية بنفس هذه الدول الست الأعضاء . وفي ١٩٦٩ تكتلت هذه الهيئات الثلاث معا وشكلت « المجموعة الأوربية » . ونتيجة للقيود الذي أعلنه دييجول على انضمام بريطانيا عام ١٩٦٣ بقيت عضوية المجموعات المتحدة قاصرة على الأعضاء

الستة الموقعين على معاهدة باريس . ولكن في عام ١٩٧٠ حدث تحول في مسار المجموعة وبدأت المباحثات مع النرويج والدنمارك وأيرلنده وبريطانيا . وفي عام ١٩٧٣ أصبحت هذه الدول الثلاث أعضاء في المجموعة . وفي أواسط السبعينيات أصبح توسيع نطاق المجموعة بضم دول جنوب أوروبا قضية محورية .

تزامن هذا التحول الذي طرأ على المجموعة مع عمليات التحول الديمقراطي في أوروبا المطلة على المتوسط وكان عاملا مساعدا عليها . ففي اليونان والبرتغال وأسبانيا سار التحول الديمقراطي والانضمام لعضوية المجموعة جنبا إلى جنب . وكان الانضمام إليها ذا أهمية اقتصادية كبرى لهذه الدول ، وبالتالي كانت الديمقراطية خطوة جوهرية للنمو الاقتصادي والرخاء . وفي الوقت نفسه كان الإاضام إلى المجموعة يدعم الالتزام بالديمقراطية ويمثل كابحا ضد العودة إلى الدكتاتورية . وحين تقدمت الحكومات الديمقراطية الجديدة بطلبات الانضمام لم يكن بوسع الأعضاء السابقين سوى الموافقة . وكان هناك إجماع عام على ضرورة توسع نطاق المجموعة^(٦٣) .

ارتبطت اليونان بالمجموعة منذ عام ١٩٦٢ . وبانتهاء عهد الدكتاتورية العسكرية عام ١٩٧٤ سرعان ما تحركت القيادة اليونانية الجديدة إلى تطوير هذه العلاقة ، وفي يونيو ١٩٧٥ تقدمت بطلب الانضمام لعضوية كاملة . وكانت حكومة كرامنليس ومن أيدوا هذه الخطوة يريدون دفع عملية التنمية الاقتصادية وضمان الوصول إلى سوق أوروبا الغربية لتسويق منتجات البلاد

Frans A.M. Alting Von Geusau, "Shaping the Enlarged Community : (٦٣) A Survey", in **From Nine to Twelve: Europe's Destiny ?** ed. J.S. Schneider (Alphen aan den Rijn : Sijthoff and Noordhoff, 1980), p. 218.

-وخاصة الزراعية - ولتقليص الاعتماد على الولايات المتحدة ولدعم الصلات مع دول أوروبا الغربية لتحقيق التوازن أمام تركيا والدول السلافية^(٦٤) .

وفي كل من أسبانيا والبرتغال كانت ثمة رغبة في منتصف السبعينيات في الانتهاء لأوروبا . وكانت السياحة والتجارة والاستثمارات قد جعلت الاقتصاد الأسباني جزءا من أوروبا . وكان أكثر من نصف تجارة البرتغال الخارجية تتم مع المجموعة . وكان خوان كارلوس يؤكد على النداء الوطنى لدمج أسبانيا « مع أوروبا وفي أوروبا » ؛ وكان الجنرال سينيولا يبرز أن مستقبل البرتغال يكمن في أوروبا^(٦٥) . وكانت هذه المشاعر تزداد قوة بين أفراد الطبقات المتوسطة في كلا البلدين ، ومثلت قاعدة للحرك نحو الديمقراطية . وتقدمت البرتغال للانضمام للمجموعة في مارس ١٩٧٧ وتلتها أسبانيا في يونيو ١٩٧٧ . وكان قيام الديمقراطية في كلا البلدين - كما هو الحال مع اليونان - على درجة من الأهمية في ضمان الفوائد الاقتصادية التى تدرّها عضوية المجموعة ، وكانت العضوية تعد ضمانا لاستقرار الديمقراطية . وفي يناير ١٩٨١ أصبحت اليونان عضوا كاملا بالمجموعة ، وبعد خمس سنوات أصبحت البرتغال وأسبانيا عضوين جديدين .

كان تأثير المجموعة على التحول الديمقراطى بالبرتغال لا يقتصر على تقديم الحافز الاقتصادى والكابح السياسى . فقد أخذت حكومة ألمانيا الغربية والحزب الديمقراطى الاجتماعى المبادرة فى التدخل النشط فى الصراع مع

Susannah Verney, "Greece and the European Community", in *Political Change in Greece*, ed. Kevin Featherstone and Dimitrios Kasoudas (London, 1987), p. 259 .

Howard Wiarda, "The Significance for Latin America of the Spanish Democratic Transition", in *Spain in the 1980s*, ed. Robert B. Clark (Cambridge, 1987), p. 159.

الشيوعيين وقدموا موارد كبيرة للحكومة البرتغالية والاشتراكيين البرتغاليين (٦٦) . وبذلك قدما نموذجا تحتذى الولايات المتحدة للتدخل ، وإمداد القوى الديمقراطية بالمال . وإذا عرفنا كم الأموال التي كان السوفيت يمدون بها الشيوعيين (ما بين ٤٥ و ١٠٠ مليون دولار) في عام ١٩٧٥ لأدركنا أهمية التدخل الغربى بقيادة ألمانيا بالنسبة لتحول البرتغال إلى الديمقراطية .

تزامنت بدايات الموجة الثالثة مع انعقاد مؤتمر « الأمن والتعاون » في أوروبا وقانون هلسنكى الختامى وبدء ما عرف بعملية هلسنكى . وثمة ثلاثة عناصر في هذه العملية أثرت على تطور حقوق الإنسان والديمقراطية في أوروبا الشرقية ، أولها : تبنت المؤتمرات الأولية وما تلاها العديد من المواثيق التى تضىف شرعية دولية على حقوق الإنسان والحريات ، وللمراقبة الدولية على هذه الحقوق في مختلف الدول . وكان « البيان الختامى » الذى وقع عليه رؤساء ٣٥ دول أوربية وأميركية شمالية في أغسطس ١٩٧٥ بمثابة واحد من عشرة مبادئ « احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بما فيها حرية الفكر والضمير والدين » . وركز البند الثالث من الاتفاقية على مسئولية الحكومات عن دفع التدفق الحر للمعلومات وعن حقوق الأقليات وحرية التنقل ولم شمل العائلات . وفي يناير ١٩٨٩ تضمنت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون الأوربي بنودا أكثر تفصيلا فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية . كما نصت على إنشاء مؤتمر عن البعد الإنسانى عقد بباريس في مايو - يونيو ١٩٨٩ ، وفي كوبنهاجن في يونيو ١٩٩٠ . وقام الاجتماع الأخير بالتصديق على وثيقة تدعم دور القانون والديمقراطية والتعددية السياسية ، والحق في تشكيل الأحزاب السياسية وإجراء الانتخابات الحرة والنزيهة . وعى مدى خمسة عشر عاما انتقلت دول مؤتمر الأمن

(٦٦) بحث تم إعداده للإلقاء في المؤتمر السنوى : Thomas Bruneau, "Portugal in 1970s", للجمعية الأميركية للعلوم السياسية ، واشنطن العاصمة ، ٢٨-٣١ أغسطس ١٩٨٠ ، ص ١٥-١٦ .

والتعاون الأوربي من مرحلة الالتزام بعدد محدود من حقوق الإنسان إلى دعم كل أبعاد الحريات والكيانات الديمقراطية .

ثانيا : تعرض بيان هلسنكي الختامي لهجوم من قبل العديد من الهيئات في الولايات المتحدة باعتباره يضيف الشرعية على الحدود التي رسمها السوفيت في أوروبا الشرقية في مقابل وعود تافهة من السوفيت بمراعاة بعض حقوق الإنسان . إلا أن المؤتمرات التالية للأمن والتعاون الأوربي والتي عقدت في بلجراد (٧٧ - ١٩٧٨) ، ومدريد (٨٠ - ١٩٨٣) وفيينا (٨٦ - ١٩٨٩) منحت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية فرصة الضغط على الاتحاد السوفيتي ، وأوروبا الشرقية للالتزام بمواثيق هلسنكي ، وجذب الانتباه لأية مخالفة لهذه المواثيق والمطالبة بتصحيحها .

كما تضمنت عملية هلسنكي إنشاء لجان أو مجموعات مراقبة داخل الدول لمراقبة تنفيذ بنود الاتفاقية وكان يورى أو رلوف وغيره من المنشقين السوفيت قد شكلوا أول مجموعة من هذا النوع في مايو ١٩٧٦ وتلاه في ذلك جماعة ميثاق ٧٧ التشيكوسلوفاكية وعدد آخر من اللجان في سائر الدول . ورغم تعرض هذه الجماعات للاضطهاد والقمع من قبل حكوماتهم إلا أنها كانت تمثل جماعات ضغط محلية من أجل التحول إلى الليبرالية .

كان تأثير عملية هلسنكي في أبعاده الثلاثة محدودا على التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية إلا أنه كان حقيقيا . فقد تبنت الحكومات الشيوعية مبادئ الغرب فيما يتصل بمستويات حقوق الإنسان ، وبالتالي فقد إنفتحت للنقد الدولي والمحلي حين خالفت هذه الحقوق . فكانت عملية هلسنكي باعثاً للإصلاحيين وسلاحاً لهم في محاولات فتح أبواب مجتمعاتهم . وفي حالتين على الأقل كان التأثير مباشراً تماماً . ففي سبتمبر ١٩٨٩ استخدمت الحكومة الإصلاحية في المجر التزامها بمبدأ حق الفرد في الهجرة (والذي نص

عليه البيان الختامي لمؤتمر فيينا) لتبرير مخالفتها للاتفاقية التي عقدتها مع حكومة ألمانيا الشرقية حين تركت الألمان الشرقيين يخرجون إلى ألمانيا الغربية عبر أراضيها . وقد حركت هذه العملية سلسلة من الأحداث أدت إلى انهيار الشيوعية في ألمانيا الشرقية . وفي أكتوبر ١٩٨٩ أثار مؤتمر للأمن الأوربي عقد في بلغاريا عن البيئة مظاهرات في صوفيا وتم إخمادها بوحشية بالغة من قبل الحكومة وبدأت الأحداث التي انتهت بطرد الكتاتور تودور جيفكوف في الشهر التالي .

كانت المجموعة الأوربية تدفع بالتحول الديمقراطي قدما ، وكانت عضويتها دافعا للدول لكي تتحول إلى الديمقراطية . وكان مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي عملية ألزمت الحكومات الشيوعية بالتحول إلى الليبرالية وأضفت الشرعية على مساعي المنشقين في الداخل والحكومات الأجنبية إلى هذا التحول . فهي لم تنشئ نظما ديمقراطية وإنما ساعدت على بدء الانفتاح السياسي في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي .

الولايات المتحدة : بدأت السياسة الأمريكية الرامية إلى دفع حقوق الإنسان والديمقراطية قدما في الدول الأخرى في التحول في بداية السبعينيات ، وتطورت إلى أربع مراحل بين ١٩٧٣ و ١٩٨٩ . ففي أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات احتلت هذه الأهداف مكانة ثانوية في السياسة الخارجية الأمريكية . فقد كانت الحكومة والبلاد مشغولة بحرب فيتنام ؛ وكان نيكسون وكيسنجر يتخذون من السياسة الواقعية منهجا لهما في السياسة الخارجية . وفي ١٩٧٣ ، بدأ المديتجه وجهة أخرى . وجاءت مبادرة التحول من الكونجرس وبدأ بجلسات الاستماع الخمس عشرة التي أدارها النائب دونالد فاستر ولجته الفرعية « للتنظيمات والحركات الدولية » في النصف الأخير من عام ١٩٧٣ . وحث تقرير اللجنة الفرعية في أوائل ١٩٧٤ على اتخاذ الولايات المتحدة للتدابير

التي من شأنها دفع حقوق الإنسان في سياستها الخارجية ، وأوصى بعدد من الإجراءات في سبيل هذا الهدف . وفي عام ١٩٧٤ أضاف الكونجرس التعديلات الخاصة بحقوق الإنسان إلى قانون المعونة الخارجية ، وقانون تبادل المساعدات ، وقانون الإصلاح التجارى . وبعد ثلاث سنوات قام بتعديل قانون المؤسسات المالية الدولية . ونصت هذه التعديلات على اشتراط عدم تقديم المساعدات للدول المتهمه بمخالفة حقوق الإنسان ما لم ير الرئيس أسبابا تدعو إلى ذلك . وفي الأعوام ١٩٧٤ و ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ظهر اهتمام الكونجرس جليا بحقوق الإنسان ورغبته في تطبيق العقوبات الاقتصادية على الدول المخالفة لحقوق الإنسان .

وجاءت المرحلة الثانية من السياسة الأميركية مع إدارة كارتر عام ١٩٧٧ . فالتخذ كارتر من قضية حقوق الإنسان موضوعا رئيسيا في حملته الانتخابية وأصبحت جانبا هاما من جوانب سياسته الخارجية في عامه الأول في الرئاسة . فكانت الإجراءات الرئاسية والخطب والبيانات والتصريحات التي أدلى بها الرئيس ووزير خارجيته وسائر أعضاء الإدارة جميعها تؤكد على الدور الحيوى لحقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأميركية .

وجاءت إدارة الرئيس ريجان إلى البلاد عازمة على اتخاذ سياسة حقوق الإنسان تتميز عن سياسة سابقتها . ومن عناصر هذا التميز انتقاد اتجاه كارتر نحو حقوق الإنسان لأنها كانت تركز على حالات معينة من انتهاك حقوق الإنسان ، وليس على النظام السياسى الذى ينكر حقوق الإنسان . وهكذا بدأت إدارة ريجان بالخط من شأن مشكلات حقوق الإنسان في النظم الشمولية بأمريكا اللاتينية وآسيا وأكدت على الحاجة إلى مناهضة النظم الشيوعية . وفي نهاية ١٩٨١ وتحت ضغط من الكونجرس والتحولات الديمقراطية في أمريكا الجنوبية بدأت الإدارة في تغيير اتجاهها ، وهو ماظهر واضحا في خطاب ريجان

إلى البرلمان في يونيو ١٩٨٢ . وفي ٨٣ و ١٩٨٤ دخلت السياسة الأمريكية مرحلتها الرابعة بتحريك الإدارة بصورة نشطة نحو دفع التحول الديمقراطي قدما في كل من الدكتاتوريات الشيوعية وغير الشيوعية ورمزت لالتزامها هذا بإنشاء الصندوق القومي للديمقراطية . وفي النهاية اتبعت إدارتا كل من كارتر وريجان نهجين « أخلاقيين » متشابهين في دعم حقوق الإنسان والديمقراطية في الخارج (٦٧) .

واستخدمت الولايات المتحدة في الموجة الثالثة عددا من الوسائل السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية لتعزيز التحول إلى الديمقراطية. وشملت ما يلي :

١ - تصريحات للرؤساء ووزراء الخارجية وسائر المسؤولين لدعم التحول الديمقراطي بصورة عامة وفي بعض الدول بصورة خاصة ؛ والتقديرات السنوية التي أعدتها وزارة الخارجية عن حقوق الإنسان في الدول الأخرى ؛ ودفاع وكالة المخابرات الأمريكية عن الديمقراطية ، ودفاع صوت أميركا وإذاعة أوروبا الحرة وإذاعة الحرية كذلك .

٢ - الضغوط والمقاطعات الاقتصادية بما في ذلك القيود التي فرضها الكونجرس على المعونة الأمريكية أو حظرها وعلى التجارة والاستثمارات في خمس عشرة دولة ؛ وتجميد المعونات إداريا في حالات أخرى ؛ والتصويت لغير صالح القروض التي تقدمها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف .

٣ - العمل الدبلوماسي ويشمل دعم التحول الديمقراطي بجيل جديد من الدعاة من السفراء الأمريكيين .

Tamar Jacoby, "The Reagan Turnaround on Human Rights", *Foreign Affairs* 64 (Summer 1986), pp. 1066-86.

٤ - تقديم العون المادى للقوى الديمقراطية ومنها عشرات الملايين من الدولارات قدمتها وكالة المخابرات الأمريكية للحزب الاشتراكي في البرتغال عام ١٩٧٥ ، ومعونات مالية ضخمة لتضامن في بولنده وعدة ملايين من وكالة التنمية الدولية والصندوق القومى للديمقراطية في سبيل ضمان إجراء اقتراع نزيه على الجنرال بينوشيه في شيلي عام ١٩٨٨ ، وتقديم المال لدعم التحول الديمقراطى في نيجيريا عام ١٩٩٠ .

٥ - الإجراءات العسكرية وتشمل تجريد إدارة كارتر للسفن الحربية الأمريكية ونشرها على سواحل جمهورية الدومينيكان لضمان فرز نزيه لانتخابات ١٩٧٨ ، وغزو إدارة ريغان لجرينادا في عام ١٩٨٣ والطلعات الجوية التى أمرت بها إدارة بوش دعما لأكينو في الفيلبين ، وغزو بنما في عام ١٩٨٩ ، وتقديم المعونات العسكرية للحكومات المنتخبة ديمقراطيا في الفيلبين والسلفادور في حربيها ضد المنشقين الماركسيين ؛ والدعم المالى للشوار ضد الحكومات غير الديمقراطية في أفغانستان وأنجولا وكمبوديا ونيكاراجوا .

٦ - الدبلوماسية المتعددة الأطراف وتشمل الضغط على الاتحاد السوفيتى من جانب المسئول المعين من قبل كل من كارتر وريغان - ماكس كامبلان - فى الجولة الثالثة من اتفاقيات هلسنكى فى محادثات مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى فى بلجراد ومدريد والمساعى الرامية لحشد المعارضة فى هيئات الأمم المتحدة ضد مخالفات حقوق الإنسان .

ولكن إلى أى مدى ساعدت هذه الإجراءات على التحول إلى الديمقراطية ؟ مما لاشك فيه أن أهم أثر تمثل فى جعل حقوق الإنسان والديمقراطية ضمن القضايا الرئيسية فى العلاقات الدولية . ففى عام ١٩٧٧ لاحظت الرابطة الدولية لحقوق الإنسان أن « حقوق الإنسان قد أصبحت لأول مرة موضوعا من موضوعات السياسة القومية فى عدة دول » و « محورا تدور حوله

المناقشات في التنظيمات الدولية وحظيت باهتمام أكبر في وسائل الإعلام العالمية» فقد غيرت حملة كارتر المناخ الدولي ، ووضعت حقوق الإنسان ضمن جدول أعمال العالم وفي ضحية^(٦٨) . كما ساعد دعم الرئيس ريجان « لمشروع الديمقراطية » في السنة الأولى من إدارته ، وكذلك خطابه للبرلمان في عام ١٩٨٢ وإنشاء الصندوق القومي للديمقراطية عام ١٩٨٤ ، ورسالته إلى الكونجرس في مارس ١٩٨٦ ، بالإضافة إلى أنشطة الدبلوماسيين الأميركيين في عدد من الدول على الحفاظ على التحول الديمقراطي كمحور للشئون الدولية في الثمانينيات ودعم المناخ الفكري العالمي المؤيد للديمقراطية .

وكان الدور الأميركي في بعض الدول مباشرا وحاسما . فقام السفراء الأميركيون أحيانا بعقد اتفاقية بين فئات المعارضة ولعبوا دور الوسيط بين هذه الجماعات وبين النظم الشمولية . وفي الأعوام ٨٠ و ٨٣ و ١٩٨٤ تدخلت الولايات المتحدة للحيلولة دون قيام انقلابات عسكرية في كل من هندوراس والسلفادور وبوليفيا . وفي عام ١٩٨٧ قام الرئيس ريجان ووزير خارجيته جورج شولتز بحث الرئيس الكوري على بدء حوار مع المعارضة وأصدرت وزارة الخارجية « تحذيرات مشددة » للجيش الكوري لعدم القيام بمحاولة انقلابية . وفي بيرو أوشك انقلاب عسكري على الوقوع في يناير ١٩٨٩ ؛ وأعلنت السفارة الأميركية معارضة الولايات المتحدة لمثل هذا الانقلاب ، ولم يقع الانقلاب بالفعل^(٦٩) . وفي العديد من المناسبات تدخلت الولايات المتحدة لضمان ديمقراطية الفيلبيين ضد الانقلابات العسكرية . وقد تكون الإجراءات الأميركية حاسمة أو قد لا تكون في هذه الحالات وفي غيرها ، إلا أنها كانت

Quoted in Muravchik, *Uncertain Crusade*, p. 214. (٦٨)

Whitehead, "Bolivia's Failed Democratization ", in *Transitions from Authoritarian Rule*, ed. O'Donnell; Schmitter and Whitehead, pp. 66, 223. (٦٩)

هامة في دعم التحول نحو الديمقراطية . والحقيقة أن الولايات المتحدة في إدارة كل من كارتر وريجان وبوش قد تبنت صورة ديمقراطية من مبادئ بريجنيف ، فلم تكن لتسمح بالإطاحة بالحكومات الديمقراطية في مجال نفوذها .

كانت آثار جهود كارتر وريجان تتفاوت بدرجة هائلة من دولة إلى دولة ويحتاج الأمر إلى جهد غير عادي لتقويم هذا الأثر في دولة واحدة . وثمة معياران في هذا الشأن ؛ أولهما أحكام من كانت هذه السياسات قد صممت لصالحهم . ففي عام ١٩٨٦ مثلاً قال الرئيس أوزفالدو أورتادو رئيس الإكوادور (٨١ - ١٩٨٤) : « التزمت الولايات المتحدة بالمؤسسات الديمقراطية لدرجة غير مسبقة ؛ وبدون السياسات المناصرة للديمقراطية والتي أعلنتها الرئيسان كارتر وريجان لما كانت بعض العمليات الديمقراطية في أميركا اللاتينية قد بدأت أصلاً أو لقيت ما لقيته من نجاح » وفي ديسمبر ١٩٨٤ وبعد أسبوع واحد من انتخابه ديمقراطياً رئيساً لأورجواي في ١٩٧١ أعرب الرئيس خوليو سانجويتى عن مشاعر مماثلة في قوله : « كانت سياسات إدارة كارتر أهم مؤثر خارجي على العملية الديمقراطية في أورجواي » . وفي الفيليبين قال الكردينال سين في تعليقه على النضال الناجح ضد ماركوس : « لا فوز لأحد هاهنا دون عون من أميركا » . وحتى الاتحاد السوفيتي شعر بالتأثيرات ؛ يقول رئيس فرع موسكو لمنظمة العفو الدولية في عام ١٩٨٠ : « لا أدري إن كان الرئيس كارتر سيدخل التاريخ الأميركي أم لا ؛ لكنه دخل بالفعل التاريخ الروسى بهذه السيادة » (٧٠) .

(٧٠) يمكن العثور على هذه الاستشهادات في المراجع التالية على التوالي :

Osvaldoh Hurtado, "Changing Latin American Attitudes", in *Democracy in the Americas*, ed. Pastor, p. 101; Boston Globe, December 3, 1984, p. 2; Burton, *Impossible Dream*, p. 343; *New York Times*, August 1, 1980, p. A23 .

وجاء المعيار الثانى لقياس التأثير الأمريكى على التحول الديمقراطى من أرادوا الحفاظ على النظام الدكتاتورى . ففى أثناء إدارة كل من كارتر وريجان كان كبار الزعماء فى البرازيل والأرجنتين وشيلي وأوروغواى والفيليبين والصين والاتحاد السوفيتى وبولنده - أى كل النظم الشمولية - يشكون مر الشكوى ، وفى بعض الحالات كانت شكواهم من « التدخل » الأمريكى فى سياساتهم الداخلية . وهكذا يتضح أن شكواهم كان لها ما يبررها .

ووجدت هذه الأحكام ما يعززها فى عدة دول من خلال أحكام بعض المراقبين الخبراء . ففى بيرو فى عام ١٩٧٧ حسب قول لويس أبو جاتاس :

« تعززت عملية إعادة إقرار الديمقراطية بسياسات حقوق الإنسان التى أتبعتها إدارة كارتر وبالحاجة إلى تطوير شرعية خارجية من ناحية التفاوض حول الديون الخارجية . فقد تجمدت المفاوضات مع صندوق النقد الدولى منذ منتصف ١٩٧٦ وعجزت الحكومة العسكرية عن استئنافها بسبب تعنتها ورفضها اتخاذ « سياسة الصدمات » التى كان الصندوق يوصى بها » .

وفى الإكوادور كانت الضغوط الأمريكية أحد عوامل ثلاثة حالت دون حدوث انتكاسة شمولية فى عام ١٩٧٨ ، وعندما أراد الرئيس فريس كورديرو أن يقوم بتعليق انتخابات نصف المدة لعام ١٩٨٥ فإنه لم يعد جدولتها إلا تحت ضغط من الولايات المتحدة وسفارتها . « وفى عام ١٩٨٤ حين تم اختطاف رئيس بوليفيا من قبل قوات الأمن تم إطلاق سراحه بسبب المعارضة الشديدة من العمال والقطاعات العسكرية الموالية والسفارة الأمريكية » . وفى شيلي كان

استمرار الضغط الأمريكى عاملا ساعد على إجراء استفتاء حر ونزيه حول نظام بينوشيه فى عام ١٩٨٨ . وكان لإدارة ريجان تأثيرها الخاص فى تشجيع التحول الديمقراطى فى دول مثل شيلى والسلفادور وجواتيمالا وهندوراس لأن المؤسسات العسكرية فيها كانت ترى فى هذه الإدارة صديقا أصلا (٧١) .

كان أضخم جهد أمريكى معلن لدفع التحول الديمقراطى فى دولة أخرى يتمثل فى تمرير الكونجرس للقيتو الذى قدمه الرئيس ريجان على القانون المعادى للثفرقة العنصرية لعام ١٩٨٦ ، والذى يتم بمقتضاه فرض عقوبات على جنوب أفريقيا . ففى المناظرات التى دارت حول هذا الإراء رأى مؤيدوه أن العقوبات سيكون لها تأثير هام على اقتصاد جنوب أفريقيا ، ويجبر النظام الحاكم بها على التحرك بسرعة لإنهاء التفرقة العنصرية . فى حين رأى معارضوه أن العقوبات من شأنها أن تؤثر على الاقتصاد وتقضى على فرص العمل بالنسبة للسود وتزيد من تدهور مستوى حياتهم . وكان للعقوبات الأمريكية والعقوبات الأقل صرامة التى فرضتها المجموعة الأوروبية بعض الأثر الاقتصادى على جنوب أفريقيا فى الثمانينات . ولا نعلم ما إذا كانت قد أثرت على سياسة التفرقة العنصرية إيجابيا أم لا . وكانت حركة إنهاء التفرقة العنصرية قد بدأت فى عام ١٩٧٩ كنتيجة مباشرة للتنمية الاقتصادية فى جنوب أفريقيا والحاجة إلى فتح مجالات عمل للعمالة الماهرة بين السود ، وإنشاء اتحادات تجارية قانونية لهم ، وتحسين الخدمات التعليمية المقدمة لهم والسماح بحرية حركة العماله وتوسيع نطاق القوة الشرائية لديهم . وكانت التفرقة العنصرية تنفق واقتصاد زراعى فقير نسبيا ؛ لكنه لم يكن يتناسب واقتصاد تجارى وصناعى حضرى معقد وغنى . وكما حدث فى دول أخرى أفرز النمو الاقتصادى تحولا

Luis Abugattas, "Populism and After", in **Authoritarians and Democrats**, ed. Malloy and Seligson, p. 132 . (٧١)

ليبراليا سياسيا . ولا شك أن العقوبات الأمريكية والأوربية في أواسط الثمانينيات قد أثرت على شعور البيض في جنوب أفريقيا بالعزلة وأضافت دوافع أخرى للتحرك نحو إنهاء التفرقة العنصرية . ولعلها أثرت على سرعة تلك الحركة وطبيعتها ، إلا أن تأثيرها كان ثانويا بالنسبة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تحدث داخل جنوب أفريقيا .

لبس ثمة تقويم محدد يمكن ذكره هاهنا للدور الأمريكي في التحولات الديمقراطية في الموجة الثالثة . ولكن يبدو على أى الأحوال أن الدعم الأمريكى كان ذا أهمية خطيرة في عمليات التحول الديمقراطى في جمهورية الدومينيكان وجرينادا والسلفادور وجواتيمالا وهندوراس وأورجواى وبيرو والإكوادور وبنما والفيليبين ، وأنه كان عاملا مساعدا في التحول الديمقراطى في البرتغال وشيل وبولنده وكوريا وبوليفيا وتايوان . وكما هو الحال بالنسبة للكنيسة الكاثوليكية كان غياب الولايات المتحدة عن هذه العملية معناه انخفاض وتأخر الانتقال إلى الديمقراطية .

الاتحاد السوفيتى :

كان التحول الديمقراطى في أواخر الثمانينيات في أوروبا الشرقية ناتجا عن التحولات التي شهدتها الاتحاد السوفيتى من الناحية السياسية بدرجة تفوق تأثير التحولات التي أحدثتها الكونجرس والرئيس كارتر في السياسة الأمريكية في السبعينيات . فقد ألغى الرئيس ميخائيل جوربا تشوف مبادئ بريجنيف ونقل إلى حكومات أوروبا الشرقية وجماعات المعارضة رسالة واضحة فحواها أن الحكومة السوفيتية لم تكن لتتمسك بالنظم الدكتاتورية الشيوعية القائمة ، وإنها كانت تؤيد التحول الليبرالى وإجراء الإصلاحات السياسية . ولكن ليس من

المؤكد إلى أى مدى كان يصل تأييد جوربا تشوف للإصلاح السياسى . لا شك أنه كان يفضل إزالة زعماء الحرس القديم من أمثال اريك هونيكر فى ألمانيا الشرقية ، وتودور جيفكوف فى بلغاريا وميلوس جيكس فى تشيكوسلوفاكيا وإحلال شيوعيين إصلاحيين يتحالفون معه بدلا منهم . كما ليس من الواضح ما إذا كان يساند التحول الكامل إلى الديمقراطية فى دول أوروبا الشرقية والانهيار التام للنفوذ السوفيتى فى تلك الدول . لكن هذا هو ما أدت إليه سياساته .

فتح التوجه السوفيتى الجديد الطريق لخلع الزعماء الشيوعيين القائمين ولإشراك الجماعات غير الشيوعية فى السلطة ، واختيار المسئولين الحكوميين من خلال انتخابات تنافسية وفتح الحدود مع أوروبا الغربية ، وتكثيف جهود التحرك نحو اقتصاديات السوق المفتوحة . كان التحول البولندى فى عامى ٨٨ و ١٩٨٩ ناتجا فى المقام الأول عن تطورات داخلية . وفى أغسطس ١٩٨٩ تدخل جوربا تشوف لحث زعماء الحزب الشيوعى على الانضمام إلى حكومة بقيادة «تضامن» . وفى شهر سبتمبر لم يبد السوفيت اعتراضا على فتح المعبر لحدودها مع المغرب . وفى أوائل أكتوبر أدت زيارة جوربا تشوف لبرلين الشرقية إلى الإسراع بخلع هونيكر . وأعلن الكرملين فى وضوح أن القوات السوفيتية لن تستخدم لإخماد الاحتجاجات والمظاهرات التى اجتاحت لا ييزج ومدنا أخرى . وفى نوفمبر تعاون السوفيت فى خلع جيفكوف عن زعامة الحزب فى بلغاريا وإقامة حكومة إصلاحية برئاسة بيتار ملادينوف . أما تشيكوسلوفاكيا فقد حث جوربا تشوف كلا من جيكس ولاديسلاف آدميك على إجراء التغيير فى صيف ١٩٨٩ . وفى نوفمبر أشار السوفيت إلى أنهم بصدد إدانة غزو ١٩٦٨ وبالتالي

نزع الشرعية عن قيادة الحزب الشيكى وحذروا التشيك من اللجوء إلى القوة لمنع التغيير^(٧٢) .

وفي أمريكا اللاتينية وشرق آسيا ساعدت ممارسة النفوذ الأمريكى على التحول الديمقراطي ؛ وكان لانسحاب النفوذ السوفيتى من أوروبا الشرقية تأثير مماثل . فقد أدى التحول السوفيتى إلى قيام مظاهرات قومية متحمسة تهتف بحياة « جوربى » وتؤيد الديمقراطية بشوارع لايزج وبودابست وبراج .

تأثير العرض العملى أو ظاهرة كرات الثلج

هناك عامل خامس ساعد على قيام الموجة الثالثة ويمكن أن نسميه إما « تأثير العرض العملى » أو « العدوى » أو « الانتشار » أو « المحاكاة » أو « كرات الثلج » بل و « ظاهرة الدومينو » . فالتحول الديمقراطى الناجح في دولة يشجع على التحول الديمقراطى في دول أخرى ، إما لأنها جميعا تواجه مشكلات متماثلة أو اعتبار التحول الديمقراطى دواء لكل مشكلاتها ، أو لأن الدولة التى تحولت إلى الديمقراطية على درجة من القوة أو تعد مثلا سياسيا وثقافيا يحتذى . ويرى البعض أن تأثير المظاهرات له أهمية نسبية بين الأسباب البيئية الخمسة التى شاعت في تحليلها . وقد أوضحت الدراسات الإحصائية للانقلابات وسائر الظواهر السياسية وجود نمط العدوى ولو في بعض الظروف على الأقل^(٧٣) . ورغم صعوبة تحليل ظاهرة تأثير العرض العملى في هذا الكتاب

Timothy Garton Ash, "Eastern Europe: The Year of Truth", New York (٧٢) Review of Books, February 15, 1990, p. 17 .

Almond and Mundt, "Tentative Conclusions", in Crisis and Change, (٧٣) ed. Almond, Flangan and Mundt, pp. 626-29 .

فإننا سنقدم بعض الافتراضات عن الدور العام الذى لعبته تأثيرات العرض العملى فى الموجة الثالثة .

ما الذى تبينه ظاهرة تأثير العرض العملى ؟ أولا : بينت للزعماء والجماعات فى مجتمع ما قدرة الزعماء والجماعات فى مجتمع آخر على وضع حد للنظام الشمولى وإقامة بديل ديمقراطى . وبالتالى فقد شجعت الزعماء والجماعات فى المجتمع الثانى على محاولة محاكاة الزعماء والجماعات فى المجتمع الأول . ثانيا : أوضحت ظاهرة « تأثير العرض العملى » أن ذلك يمكن حدوثه . فتعلم الشعب فى المجتمع الثانى من المجتمع الأول أساليب وتقنيات التحول الديمقراطى وحاكها . فقامت الجماعات الكورية بمحاكاة واعية لمبدأ « سلطة الشعب » الذى وضع حدا لدكتاتورية ماركوس فى الفيلين . وفى بعض الأحيان كان التعلم ناتجا عن تشاور مباشر بين الساعين إلى إحداث تحول ديمقراطى وعن عملية تعليمية واعية ، كما هو الحال بين أنصار الديمقراطية فى كل من المجر وأسبانيا . ثالثا : تعلم أنصار التحول الديمقراطى الأخطار التى يجب تجنبها والمصاعب التى ينبغى التغلب عليها . فقد كانت الاضطرابات والصراع الاجتماعى الذى شهدته البرتغال فى عامى ٧٤ و ١٩٧٥ مثلا عاملا مشجعا لزعماء التحول الديمقراطى فى كل من أسبانيا والبرازيل للقيام بمحاولة « إجراء تغيير سياسى محسوب لتفادى عمليات الانقطاع التى عانتها البرتغال . كما كان الزعماء الديمقراطيون الأسبان ينظرون إلى الانقلاب العسكرى التركى فى سبتمبر ١٩٨٠ باعتباره « نموذجا خطيرا » لما ينبغى تجنبه فى أسبانيا^(٧٤) .

Kenneth Maxwell, "Regime Overthrow and the Prospects for Democrat-
ic Transition in Portugal", in **Transitions from Authoritarian Rule:
Southern Europe**, ed. O'Donnell, Schmitter, and Whitehead, p. 132 .

إذن يمكن إيجاز دور ظاهرة « تأثير العرض العملي » في الموجة الثالثة في ثلاث نقاط ، أولها : أن هذه الظاهرة كانت لها أهمية في الموجة الثالثة تفوق ما كان لها من أهمية في الموجتين الأولى والثانية بدرجة كبيرة . والسبب هو التوسع الهائل في الاتصالات العالمية والنقل في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وخاصة تغطية العالم بشبكة من الأقمار الصناعية في السبعينيات . كانت الحكومات لا تزال تستطيع السيطرة على وسائل الإعلام المحلية وأحيانا استبعاد قدرة مواطنيها على استقبال رسائل ما كانت تشاء لهم أن يستقبلوها ، إلا أن المصاعب والتكاليف التي يتطلبها ذلك قد ازدادت بدرجة ملحوظة ، وقد تؤدي إلى انتشار شبكة إعلامية سرية كما حدث في بولنده وغيرها . وجاءت أجهزة الإذاعة ذات الموجة القصيرة والتلفزيون الذي يتلقى مادته من الأقمار الصناعية والكمبيوترات والفاكس وزادت من صعوبة حجب الحكومات الشمولية للمعلومات عن شعوبها فيما يتعلق بنضال الشعوب الأخرى ، وإطاحتها بالنظم الشمولية . ويعود الفضل إلى تأثير الاتصالات العالمية في تحول صورة « الثورة الديمقراطية العالمية » في منتصف الثمانينيات إلى واقع في أذهان القادة السياسيين والمثقفين في معظم دول العالم . فكان لكفاح « تضامن » في بولنده وسقوط ماركوس في الفيلبين صدى في شيلي وما كان ليصبح بهذا الدوى لو أنه حدث في عقود مبكرة (٧٥) .

ثانيا : إذا كانت المواصلات والاتصالات المكثفة قد قربت المسافات فإن ظاهرة تأثير العرض العملي كانت لا تزال هي العامل الأقوى بين الدول المتقاربة جغرافيا والمتشابهة ثقافيا . فكان لسقوط الشمولية في البرتغال تأثير مباشر في جنوب أوروبا والبرازيل . فقال أحد أهالي أثينا في يونيو ١٩٧٤ أى بعد شهرين من قيام الانقلاب في البرتغال وقبل شهر واحد من انهيار النظام

العسكري اليوناني : « أن ما نحتاجه هو رجل مثل الجنرال سبينوزا في اليونان . نبي يطرد تلك العصابة ويعيد الحكومة الدستورية » . كما جاءت نهاية خمسة وأربعين عاما من الدكتاتورية البرتغالية في صورة صدمة عميقة للنظام الأسباني وفي صورة نموذج معنوي عظيم بالنسبة للمعارضة . فزادت المطالبة بالتغيير في أسبانيا (٧٦) . وكان للتحول الديمقراطي اليوناني أثر قليل على غيرها . أما التحول الديمقراطي في أسبانيا فكان له أثر هائل في أمريكا اللاتينية . فكانت التحولات التي شهدتها كل من أسبانيا والبرتغال دليلا على أن ثقافتى جزيرة أيبيريا لم تكونا معاديتين للديمقراطية في أعماقهما . واستخدم الفونسو النموذج الأسباني في محاولته لإضفاء الشرعية على أنشطته في الأرجنتين (٧٧) . وكان تحول الأرجنتين إلى الديمقراطية بدوره - حسب قول رئيس بوليفيا - قد أتى بالديمقراطية إلى أمريكا اللاتينية وكان له تأثيرة المتميز على جيرانها . فكان تأثيره في أورجواى إيجابيا وسلبيا في آن معا . فالتحول إلى الديمقراطية في جارتها الكبرى قد جعل الديمقراطية أمرا حتميا في أورجواى ؛ إلا أن الإجراءات المبكرة التي كان قد اتخذها الفونسو ونظامه في إعدام الحكام العسكريين السابقين قد دفعت ببعض العسكريين في أورجواى إلى التراجع عما تعهدوا به من قبل من التنازل عن السلطة . وكان التحول الديمقراطي في الأرجنتين عاملا مشجعا لأنصار التحول الديمقراطي في شيلي والبرازيل ، وثبطت من عزم الانقلابات العسكرية ضد النظم الديمقراطية الجديدة في بيرو وبوليفيا . فالتقى ألفونسو

Washington Post, June 19, 1974, p. A 10.

(٧٦)

Falcoff, "The Democratic Prospect", in *The New Democracies*, ed. (٧٧) Roberts, p. 67 .

بنفسه بزعماء جماعات المعارضة الديمقراطية في دول أميركية جنوبية أخرى وأعرب لهم عن تأييده لهم^(٧٨).

أثار سقوط ماركوس في فبراير ١٩٨٦ الخوف والرجاء في قلوب النظم الشمولية وقادتها وبين صفوف الديمقراطيين في المعارضة في دول آسيا. فبعد شهر من أداء الكردينال سين لدوره الرئيسى في قلب نظام الفيلين قام الكردينال كيم ولأول مرة بالدعوة إلى التغيير الدستورى والديمقراطية في كوريا^(٧٩). ومن المحتمل رغم قلة الدلائل أن أحداث كل من الفيلين وكوريا ساعدت على إثارة المظاهرات المنادية بالديمقراطية في بورما في صيف ١٩٨٨ والمظاهرات المماثلة في الصين في خريف ١٩٨٦ وربيع ١٩٨٩ وكان لها بعض الأثر في التحولات الليبرالية التى شهدتها تايوان.

وحدث أكبر تأثير لظاهرة كرات الثلج في أوروبا الشرقية. فما تفككت قبضة الاتحاد السوفيتى وسمحت بتولى غير الشيوعيين للسلطة في بولنده في أغسطس ١٩٨٩ حتى اجتاحت مد التحول الديمقراطى أوروبا الشرقية بأكملها، فنجح في المجر في سبتمبر، وفي ألمانيا الشرقية في أكتوبر، وفي تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا في نوفمبر، وفي رومانيا في ديسمبر^(٨٠). وكان التحول الديمقراطى في بعض الدول عاملا أثار إحساس الفخار لدى جيرانها. فهل كان لأسبانيا المتحضرة الصناعية ذات الطبقة المتوسطة الغالبة أن تتخلف عن البرتغال؟ وهل كان لأورجواي

New York Times, December 13, 1983, p. 3, January 22, 1984. (٧٨)

New York Times, March 15, 1986, p. A7; Boston Globe, April 5, 1986, (٧٩)
p. 1.

Timothy Garton Ash, "The Revolution of the Magic Lantern", New (٨٠)
York Review of Books, January 18, 1990, p. 51.

وشيلي بما لهما من تجارب طويلة مع الديمقراطية أن يتخلفا عن الأرجنتين والبرازيل ؟ وهل كان يمكن لدولة ذات تاريخ عريق مع الديمقراطية كتشيكوسلوفاكيا أن تتخلف عن الآخرين ؟

إن عمليات التحول الديمقراطي في شرق أوروبا وشرق آسيا تبين عاملا ثالثا هاما لظاهرة العرض العملي ، وهو تغير الأهمية النسبية لأسباب أية موجة من موجات التحول الديمقراطي . فمن الواضح أن ظاهرة العرض العملي لا يمكن أن تؤثر على أول تحول ديمقراطي يحدث . فكانت التحولات الديمقراطية الأولى في الموجة الثالثة نتيجة لأحداث مفاجئة وليس لظاهرة كرات الثلج . فقد أدت الحرب الاستعمارية غير المحسومة والهزيمة العسكرية في قبرص وموت فرانكو إلى انفجار حركات التحول الديمقراطي في كل من البرتغال واليونان وأسبانيا . وكان لهزيمة فوكلاند واغتيال بينو أكيو وزيارة البابا تأثيرات ماثلة في الأرجنتين والفيلين وبولنده . وكانت هذه العمليات محلية ، ولكن ما إن وقعت كانت التحولات التي شهدتها هذه الدول الرائدة - أسبانيا والبرتغال والأرجنتين والفيلين وبولنده - عوامل أثارت المطالبة بتحويلات ماثلة في دول مجاورة ومتماثلة ثقافيا . ولم يتوقف تأثير ظاهرة العرض العملي بصورة كبيرة على توافر الظروف الاقتصادية والاجتماعية المثل للديمقراطية في الدول المتأثرة . وانعكس ذلك على سرعتها . ففي بولنده استغرق التحول إلى الديمقراطية عشر سنوات ، وفي المجر عشرة أشهر ، وفي ألمانيا الشرقية عشرة أسابيع ، وفي تشيكوسلوفاكيا عشرة أيام ، وفي رومانيا عشر ساعات^(٨١) .

(٨١) ربما كانت هذه الملاحظة ترجع أصلا إلى تيموثي جارتون آش . انظر :

New York Review of Books, January 18, 1990, p. 42

وفي نهاية ١٩٨٩ علق أحد المصريين على المستقبل السياسى للعالم العربى قائلا : « لا مفر من الديمقراطية الآن » ^(٨٢) . وكانت رؤيته تقوم على فرضية كرات الثلج كسبب ؛ فلا بد للديمقراطية أن تحدث ها هنا ما دامت قد حدثت هناك . فكرات الثلج المتدرجة من أعلى لأسفل لا تزيد في سرعتها وحجمها وحسب ، بل ذابت كذلك في بيئات لا تتعاطف معها . وقرب نهاية الثمانينيات أدت ظاهرة العرض العملى إلى بدأ جهود رامية إلى التحول الديمقراطى فى دول كانت ظروف التحول الديمقراطى فيها واهنة وغير مهيأة . ففى أعقاب الحركات الساعية إلى تحقيق الديمقراطية بالفيليبين وبولنده والمجر تساءل الناس فى كوريا وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا عن السبب فى عدم تحولهم هم أيضا . وبعد أن تحولت هذه الشعوب نحو الديمقراطية ثارت نفس التطلعات لدى الصينيين والرومان كذلك . لكن كانت هناك عقبات فى طريق تحقيق هذه التطلعات . فكان الناتج الإجمالى القومى للفرد فى الصين يعادل نصف نظيره فى الفيلبين وعشر نظيره فى كوريا ؛ فكانت الصين من الناحية الاقتصادية بعيدة عن منطقة بعيدة عن منطقة الانتقال السياسى . وكانت تفتقر إلى البرجوازية القوية . كما أنها لم تخضع أبدا للاحتلال الأمريكى ^(*) . وكانت المسيحية والكنيسة الكاثوليكية ضعيفة الأثر أو لا وجود لها على الإطلاق ؛ ولم تتوفر لها تجربة سابقة مع الديمقراطية ، وثقافتها العريقة تضم العديد من عناصر الشمولية . وكانت رومانيا الثانية بعد ألمانيا كأفقر دولة فى شرق أوروبا ؛ ولم تكن لها تجربة ديمقراطية . وكانت المسيحية الغربية غائبة تقريبا ؛ وكانت رومانيا فى عزلة عن التأثيرات الخارجية للمجتمع الأوروبى والفاينكان والولايات المتحدة وحتى الاتحاد

New York Times, December 28, 1989, p. A 13 .

(٨٢)

(*) وهل هذا من حسن حظ الصين أم سوء حظها ؟ (المترجم) .

السوفيتى . إلا أن تأثير ظاهرة العرض العملى كان قوة دافعة للجهود الرامية إلى التحول الديمقراطى فى كل من رومانيا والصين . فقد أدى إلى تحريك الموجة الثالثة من لشبونة إلى بكين وبوخارست .

الأسباب والمسببات

إن العوامل التى أسهمت فى انهيار النظم الشمولية أضعفها فى السبعينيات والثمانينيات كانت تشمل : غلبة الديمقراطية ومعاييرها على المستوى العالمى وفى عدة دول منفردة ؛ وما ترتب على ذلك من غياب الشرعية القائمة على قاعدة أيديولوجية سوى النظام ذى الحزب الواحد ؛ والهزائم العسكرية والمشكلات الاقتصادية ، والفشل الناجم عن صدمات منظمة أوبك وارتفاع أسعار النفط والأيديولوجيا الماركسية والسياسات الاقتصادية غير الفعالة ، والنجاح فى تحقيق بعض الأهداف التى أدت إلى الاستغناء عن النظام الحاكم أو إلى تشديد حدة الضغوط الاجتماعية والمطالبة بالمشاركة السياسية ؛ ونمو الشقاق داخل صفوف التحالفات الحاكمة فى النظم الشمولية ، وخاصة فى النظم العسكرية ، حول تسييس الجيش ؛ وتأثيرات كرات الثلج فى سقوط بعض النظم الشمولية على الثقة فى نفوس الحكام والمعارضة فى دول أخرى شمولية .

وكانت العوامل التى ساعدت على ظهور النظم الديمقراطية فى السبعينيات والثمانينيات بدول شمولية سابقة تشمل : ارتفاع مستوى الرخاء الاقتصادى مما أدى إلى زيادة محور الأمية وارتفاع معدلات التعليم والحياة فى الحضر ؛ وتوافر طبقة متوسطة كبيرة ، ونمو القيم والتوجهات المؤيدة للديمقراطية ، والتغير فى مستويات الزعامة الشعبية فى الكنيسة الكاثوليكية مما حدى بالكنيسة إلى معارضة النظم الشمولية وتأييد الديمقراطية ؛ وتغير

السياسات المؤيدة لتنامي الديمقراطية في المجتمعات الأوروبية والولايات المتحدة ثم في الاتحاد السوفيتي في منتصف الثمانينيات ؛ وتأثير ظاهرة كرات الثلج التي كانت لظهور النظم الديمقراطية في دول رائدة كاسبانيا والأرجنتين والفيليبين وبولنده على دعم التحرك نحو الديمقراطية في دول أخرى .

كانت هذه هي الأسباب العامة للموجة الثالثة من التحول الديمقراطي . وهي تختلف لدرجة هامة عن الأسباب الرئيسية للموجة الثانية وإلى درجة أقل عن أسباب الموجة الأولى . وكانت الأهمية النسبية لهذه الأسباب العامة تتفاوت من منطقة إلى أخرى ومن نوع من الأنظمة الشمولية إلى نوع آخر ومن دولة إلى أخرى . كما كانت أهميتها النسبية تتفاوت بمرور الوقت في أثناء الموجة الثالثة نفسها . فالهزائم العسكرية والنمو الاقتصادي والأزمات الاقتصادية الناتجة عن صدمات النفط كانت ضمن الأسباب التي أدت إلى قيام حركات التحول الديمقراطي الأولى . وكانت العوامل الخارجية وأهمها ظاهرة كرات الثلج على درجة أكبر من الأهمية في التحولات اللاحقة . وكان التحول الديمقراطي في أية دولة بعينها ناتج عن مزيج من الأسباب العامة وبعض من العوامل الأخرى الخاصة بكل دولة على حدة .

والعوامل العامة تخلق الظروف الملائمة للتحول إلى الديمقراطية . فالنظام الديمقراطي لا تقيمه اتجاهات ، بل يقيمه الشعب . ولا تقوم الديمقراطيات بالأسباب بل بمن يتسببون فيها . فعلى القادة السياسيين والجمهور أن تعمل جاهدة . فلماذا قاد زعماء الديمقراطية حول العالم بلادهم نحو الديمقراطية ؟ إن دوافع القادة الديمقراطيين تتفاوت وتباين وتمتزج في خليط غامض حتى بالنسبة لهم هم أنفسهم . فقد يعمل الزعماء على تحقيق الديمقراطية لإيمانهم بها كغاية في حد ذاتها ، أو لأنهم يرون فيها وسيلة لتحقيق أهداف أخرى ، أو لأن الديمقراطية هي ناتج ما اتبعوه من أهداف أخرى . وقد لا تكون الديمقراطية في

حالات عديدة هي المحصلة التي يصبو إليها القادة ، لكنها قد تكون هي المحصلة المقبولة .

إن توافر الظروف الاجتماعية والاقتصادية والخارجية الملائمة لقيام الديمقراطية لا تعد كافية لقيام الديمقراطية . ومهما كانت دوافع الزعماء السياسيين فإنه ينبغي لبعضهم أن يتطلع إلى قيامها أو يتخذ من الخطوات ما يؤدي إلى قيامها . ولا قبل لهم بتحقيق الديمقراطية من خلال الرغبة والمهارة إذا لم تتوافر شروط قيامها . ففي نهاية الثمانينيات كانت العقبات في طريق الديمقراطية في هايتي تتجاوز قدرات أى زعيم سياسى مهما بلغت مهارته . فشرط تحقيق الديمقراطية يجب أن تتوافر في الموجة الثالثة . إلا أن الزعماء السياسيين وحدهم هم الذين يستطيعون بإرادتهم أن يحققوا أهدافها^(٨٣) .



(٨٣) لمزيد من الاطلاع على الزعماء وخياراتهم انظر :

Samuel Huntington and Joan M. Nelson, **No Easy Choice: Political Participation in Developing Countries** (Cambridge, 1976), pp. 159-71 .

الباب الثالث

الكيفية

إجراءات التحول الديمقراطي

كيف حدثت التحولات الديمقراطية في الموجة الثالثة

إن السبب والكيفية في التحول الديمقراطي أمران متداخلان ؛ إلا أن تركيزنا في هذا الموضع من الدراسة يتحول من السبب إلى الكيفية ، أى الطريقة التى اتبعها الزعماء السياسيون والجهاهير في إنهاء النظم الشمولية في السبعينيات والثمانينيات وأقاموا مكانها نظما ديمقراطية . وكانت جذور التحول متنوعة ، كما كان الشعب مسئولاً في المقام الأول عن إحداث التحول . إضافة إلى ذلك فإن نقطتى بداية العمليات ونهايتها غير متماثلتين . فهناك اختلافات واضحة فيما بين الأنظمة ؛ فبعضها رئاسى ، وبعضها الآخر برلمانى ، بينما يجسد بعض ثالث منها مزيجاً ديجولياً منهما معا ؛ وبعضها أيضاً ذو حزبين ، وبعض آخر متعدد الأحزاب وهناك اختلافات كبرى في طبيعة الأحزاب وقوتها . ولهذا الفوارق أهميتها بالنسبة لاستقرار النظم الديمقراطية التى تنشأ ، لكن أهميتها ضئيلة بالنسبة للإجراءات المؤدية إلى نشأة هذه النظم ^(١) . والنقطة الأهم هى أن

G. Bingham Powell, Jr., *Contemporary Democracies : Participation, (١) Stability and Violence* (Cambridge, 1982), chaps. 5-9.

كبار مسئولى الحكومة فى كل من النظم الديمقراطية يتم اختيارهم من خلال انتخابات تنافسية يمكن لغالبية السكان المشاركة فيها . وهكذا فالنظم الديمقراطية تتميز بجوهر مؤسساتى مشترك تقوم عليه هويتها . أما النظم الشمولية فتعرف بغياب هذا الجوهر المؤسساتى المحدد ، ولا شىء يربط بينها سوى غياب الديمقراطية . لذا فمن الضرورى أن نبدأ مناقشة التحول فى النظم الشمولية بتعريف الفوارق بين هذه النظم وأهمية هذه الفوارق بالنسبة لعمليات التحول الديمقراطى . إذن فالتحليل يتحول إلى طبيعة هذه الإجراءات والاستراتيجيات المتبعة من قبل أنصار التحول الديمقراطى وخصومهم على السواء .

النظم الشمولية

اتخذت النظم اللاديمقراطية أنماطا عديدة تاريخيا . فكانت النظم التى تحولت إلى الديمقراطية فى الموجة الأولى كانت ملكيات استبدادية وأرستقراطيات إقطاعية متداعية ، ودول تخلفت عن إمبراطوريات قارية . والنظم التى تحولت فى الموجة الثانية كانت دولا فاشية ومستعمرات ودكتاتوريات فردية عسكرية ، وغالبا ما كانت لها تجارب ديمقراطية سابقة . أما النظم التى تحركت نحو الديمقراطية فى الموجة الثالثة فكانت فى ثلاث فئات فى مجملها : أنظمة ذات حزب واحد ، وأنظمة عسكرية ودكتاتوريات فردية .

قامت الأنظمة ذات الحزب الواحد على ثورة أو حيلة سوفيتية وكانت تشمل الدول الشيوعية بالإضافة إلى تايوان والمكسيك (وكانت تركيا تندرج تحت هذا النمط قبل تحولها فى الموجة الثانية إلى الديمقراطية فى الأربعينيات . وفى هذه النظم يحتكر الحزب السلطة عمليا وكان الوصول إلى السلطة لا يتم

إلا من خلال تنظيم الحزب . وكان الحزب يستمد شرعيته من الايديولوجيا .
وغالباً ما حققت هذه النظم مستوى عاليا من الهيكلية السياسية .

وقامت النظم العسكرية على انقلابات عسكرية على أنقاض حكومات
ديمقراطية أو مدنية . وفي هذه النظم نجد أن الجيش يمارس السلطة على أساس
مؤسساتي ، والقادة العسكريين يحكمون كعصبة من الزملاء أو يتبادلون
المناصب الحكومية العليا فيما بين كبار الجنرالات . وقامت الأنظمة العسكرية في
صورة غزيرة في أميركا اللاتينية وفي اليونان وتركيا وباكستان ونيجيريا وكوريا
الجنوبية .

وكانت الدكتاتوريات الفردية فئة ثالثة أكثر تنوعا قوامها الدول
ذات الأنظمة اللاديمقراطية . والسمة المميزة لأية دكتاتورية فردية هي أن
الزعيم الفرد هو مصدر السلطات وأن السلطة تتوقف على القرب من الزعيم
والاعتماد عليه والحصول على تأييده . وتشمل هذه النوعية البرتغال تحت حكم
سالازار وكايتانو ، وأسبانيا فرانكو ، والفيلبين ماركوس ، وألمانيا انديرا
غاندي ، ورومانيا شاوشيسكو . وكانت الدكتاتوريات الفردية تنتمي إلى أصول
متباينة . ففي كل من الفيلبين وألمانيا كانا نتيجة لانقلابات تنفيذية . وفي
البرتغال وأسبانيا بدأت بانقلابات عسكرية (أدت في الآونة الأخيرة إلى حرب
أهلية) وأقام الدكتاتور فيها قواعد قوته في استقلال عن الجيش . وفي
رومانيا تطورت الدكتاتورية الفردية عن نظام ذي حزب واحد . وظهرت
شيلي في ظل حكم بينوشيه كنظام عسكري ، إلا أنها من الناحية العملية
تحولت إلى دكتاتورية فردية بسبب طول بقائه في منصبه وبسبب خلافاته مع
قادة الجيش وهيمنته عليهم . وكانت بعض الدكتاتوريات الفردية - في ظل

حكم رؤساء من قبيل سوموزا ودوفالييه وموبوتو وشاه إيران - تجسد نمط النظم السلطانية التى تتميز بالمحسوبية ومحاباة الأقارب والفساد والنفاق .

وتتميز النظم ذات الحزب الواحد والنظم العسكرية والدكتاتوريات الفردية جميعا بقمع التنافسية والمشاركة السياسية على السواء . ويختلف النظام القائم فى جنوب أفريقيا عن كل هذه النظم فى كونه قائما على حكم أقلية عنصرية تستبعد أكثر من ٧٠ ٪ من السكان عن السياسة ولكن أيضا بوجود تنافس سياسى حاد فى داخل الأقلية البيضاء الحاكمة . وتدلنا التجربة التاريخية على أن إجراءات التحول الديمقراطية تزداد يسرا إذا وجد التنافس قبل المشاركة^(٢) . وإذا كان الحال كذلك فإن فرص التحول الديمقراطى الناجح هى فى جنوب أفريقيا أكبر منها فى الدول ذات الأنماط الأخرى من النظم الشمولية ، وهى تشبه فى بعض جوانبها عمليات التحول الديمقراطى فى أوروبا فى القرن التاسع عشر حيث كانت السمة المحورية لها انتشار التصويت وقيام نظام حكم أكثر شمولية . ومع ذلك كان الاستبعاد قائما على أسباب اقتصادية لا عنصرية . وكانت النظم الوراثية الطائفية تقاوم التحول السلمى^(٣) . وهكذا فإن التنافسية داخل الأقلية الحاكمة فى جنوب أفريقيا تبشر بنجاح التحول الديمقراطى ؛ وقد خلق التحديد العنصرى لهذه الأقلية الحاكمة مشكلات فى هذا التحول الديمقراطى .

Robert A. Dahl, Polyarchy: Participation and Opposition (New Haven, (٢) 1971), pp. 33-40 .

Donald Horowitz, "Three Dimensions of Ethnic Politics", World Politics (٣) 23 (January 1971), pp. 232-36 .

وهناك بعض الأنظمة لا تندرج تماما تحت هذه الأنماط . ففى بداية الثمانينيات مثلا كانت بولنده تضم عناصر من نظام ذى حزب واحد ، ونظام الأحكام العرفية القوائم على الجيش بقيادة ضابط كان يتولى أيضا سكرتارية الحزب الشيوعى . وقد بدأ النظام الشيوعى فى رومانيا (وكذلك فى كوريا الجنوبية) كنظام ذى حزب واحد ، لكنه تطور فى الثمانينيات إلى دكتاتورية فردية سلطانية . وكان النظام فى شيلي بين ٧٣ و ١٩٨٩ نظاما عسكريا فى جزء منه ، إلا أنه على نقيض النظم العسكرية الأخرى بأمريكا اللاتينية كان له زعيم واحد سيطر على سائر مصادر السلطة . لذا فهو يتميز بالعديد من سمات الدكتاتورية الفردية . ومن ناحية أخرى نجد أن دكتاتورية نوريجيا فى بنما كانت فردية إلى درجة عالية ، لكنها كانت تعتمد تماما على قوة الجيش . وهكذا فإن التصنيف الذى نراه فى الجدول (٣) يعد تقريبا ؛ ففى النظم التى تمتزج فيها عناصر متباينة من تصنيفات مختلفة ندرجه تحت التصنيف الغالب عليه حين بدأ فى المرحلة الانتقالية .

جدول (٣)
النظم الشمولية وعمليات التحول الليبرالي / الديمقراطي
(١٩٧٤-١٩٩٠)

الأنظمة				العمليات
أقلية عنصرية	عسكري	فردي	ذو حزب واحد	
	تركيا البرازيل بيرو إكوادور جواتيمالا نيجيريا** باكستان السودان**	أسبانيا الهند شيلي	(تاوان)* (المجر) (المكسيك) (الاتحاد السوفيتي) بلغاريا	تحول ١٦
(جنوب أفريقيا)	أورجواي بوليفيا هندوراس السلفادور كوريا	(نيبال)	بولنده تشيكوسلوفاكيا نيكاراجوا منغوليا	تغيير ١١
	اليونان الأرجنتين	البرتغال الفيلين رومانيا	ألمانيا الشرقية	إحلال ٦
	(بنما)		جرينادة	تدخل ٢
				مجموع ٣٥
١	١٦	٧	١١	

(*) دول تحولت إلى الليبرالية ولكن لم تحول إلى الديمقراطية بحلول عام ١٩٩٠.
(**) دول انتكست إلى الشمولية.

حدث التحول الديمقراطي في الموجة الثانية من خلال حيل خارجية وجلاء الاستعمار . وفي الموجة الثالثة وكما رأينا كانت هاتان العمليتان أقل أهمية واقتصرنما قبل عام ١٩٩٠ على جرينادة وبنما وبعض المستعمرات البريطانية الصغيرة معظمها في البحر الكاريبي . وإذا كانت المؤثرات الخارجية تمثل أسبابا هامة في التحول الديمقراطي في الموجة الثالثة فقد كانت الإجراءات نفسها محلية في معظمها . ومن المفيد في دراستنا هذه أن نقسم الحالات إلى أنماط عامة من الإجراءات . فقد حدث « التحول » حين بادرت النخب المسيطرة على السلطة بتبني الديمقراطية . أما « الإحلال » فقد تم عندما أمسكت المعارضة بزمام تحقيق الديمقراطية وحين انهار النظام الشمولى أو أطيح به . أما ما يعرف « بالإحلال التحولى » فقد حدث حين إشتكرت الحكومة وجماعات المعارضة في عملية التحول الديمقراطي . وفي كل الحالات لعبت الجماعات داخل السلطة أو خارجها على السواء دورا ما . وهذه التصنيفات تفرق ببساطة بين أهمية الحكومة والمعارضة .

وكما هو الحال بالنسبة لأنماط الحكم فلإن الحالات التاريخية لتغير الأنظمة لا تندرج بالضرورة تحت أنواع نظرية من التصنيفات . فكل عمليات التحول تقريبا شملت مفاوضات من نوع ما ، سواء خفية أو معلنة ، بين الحكومة والمعارضة . وأحيانا تبدأ العمليات الانتقالية بصورة ما ثم تتحول إلى صورة أخرى . ففى أوائل الثمانينيات على سبيل المثال كان يبدو أن بوتسا كان يبدأ عملية ما من التحول في النظام السياسى بجنوب أفريقيا ، إلا أنه لم يصل إلى درجة تحويله إلى الديمقراطية . وفى مواجهة مناخ مغاير تحول خليفته ديكليرك إلى عملية « إحلال تحويلى » بالتفاوض مع الجماعة المعارضة الرئيسية . ويتفق الدارسون على أن حكومة البرازيل كانت قد بدأت عملية التحول وسيطرت عليها لعدة سنوات . ويرى البعض أنها فقدت السيطرة على تلك العملية نتيجة لاحتشاد شعبى وإضرابات فى عامى ٧٩ و ١٩٨٠ ؛ فى حين يشير آخرون إلى

نجاح الحكومة في مقاومة المطالب الملحة للمعارضة بإجراء انتخابات مباشرة للرئاسة في منتصف الثمانينيات . وكل حالة حدثت عبر التاريخ كانت تضم في داخلها عناصر من عمليتين انتقاليتين أو أكثر ، لكنها رغم ذلك كانت تندرج تحت عملية منها أكثر من غيرها .

وما هي العلاقة بين طبيعة النظام الشمولى وطبيعة العملية الانتقالية ؟ وكما نرى في جدول (٣) فالعلاقة ليست منتظمة . إلا أن الأولى كانت لها نتائج على الأخيرة . وكانت كل العمليات الانتقالية باستثناء ثلاث حالات تشمل « التحول » أو « الإحلال التحولى » من النظم العسكرية . وفي الاستثناءات الثلاثة - الأرجنتين واليونان وبنما - عانت الأنظمة العسكرية هزائم عسكرية وانهارت على إثرها . وأخذ القادة العسكريون في أماكن زمام المبادرة - أحيانا استجابة للمعارضة والضغوط الشعبية - وحققوا قدرا من التغيير في النظم الحاكمة . وكان الحكام العسكريون في وضع أفضل يسمح لهم بإنهاء نظمهم من قادة نظم أخرى . فالحكام العسكريون في الحقيقة لا يعتبرون أنفسهم حكاما دائمين لبلادهم . بل يؤمنون بأنه ما أن يتم إصلاح السليبات التى أدت بهم إلى الاستيلاء على السلطة عليهم أن يخرجوا ويعودوا إلى مهامهم العسكرية العادية . وللجيش دور مؤسستى ثابت غير السياسة والحكم . وبالتالي فقد قرر القادة العسكريون (في غير الأرجنتين واليونان وبنما) بأن قد آن أوان البدء في إعادة إقرار الحكم الديمقراطى المدنى أو التفاوض حول انسحابهم من مقاعد السلطة مع جماعات المعارضة . وغالبا ما يحدث ذلك عندما يحدث ولو تغيير واحد في القيادة العليا للنظام العسكرى^(٤) . ويضع القادة العسكريون شرطين أو ضما نيتين لإنسحابهم من السلطة ؛ أولهما : ألا يكون ثم اضطهاد أو عقاب أو أى انتقام آخر ضد ضباط الجيش على أية تصرفات ارتكبوها حين اعتلوا السلطة .

Martin C. Needler, "The Military Withdrawal from Power in South (٤) America", *Armed Forces and Society* 6 (Summer 1980), pp. 621-23.

ثانيا : احترام الدور الأساسى واستقلالية القوات المسلحة بما فى ذلك مسئوليتهم العامة عن الأمن القومى وعن قيادتهم من بين وزراء الحكومة المعنيين بالأمن وسيطرتهم على صناعات الأسلحة وسائر المنشآت الاقتصادية التى تخضع عادة لسيطرة الجيوش . وتتوقف قدرة الجيش فى الانسحاب على تأمين موافقة القادة السياسيين المدنيين على الشرطين المذكورين على مدى ما يتمتعون به من قوة نسبية . ففى البرازيل وبيرو وغيرهما من أمثلة التحول كان العسكريون يسيطرون على العملية ولم يكن أمام القادة السياسيين المدنيين من خيارات إلا الخضوع المطالب الجيش . وحين تتساوى موازين القوى - كما كان الحال فى أورجواى - تؤدى المفاوضات إلى إجراء بعض التعديلات على مطالب الجيش . فطالب القادة العسكريون باليونان والأرجنتين بنفس الضمانات التى طالب بها غيرهم من القادة . إلا أن مطالبهم قوبلت بالرفض من جانب القادة المدنيين وكانوا يضطرون إلى الموافقة على التنازل عن السلطة دون شروط^(٥) .

هكذا كان من اليسير على الحكام العسكريين أن ينسحبوا من السلطة لاستئناف مهامهم العسكرية . إلا أن الوجه الآخر للعملة أنه كان من اليسير عليهم أيضا العودة إلى السلطة حين يظهر فى الأفق ما يخالف مصالحهم . وقيام انقلاب عسكري ناجح فى دولة ما يجعل قيام انقلاب آخر أمرا محتملا . وقد بدأت الديمقراطيات التى قامت فى أعقاب نظم عسكرية فى الموجة الثالثة حياتها تحت هذا الاحتمال .

كان التحول والإحلال التحولى يميزان عملية الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى الديمقراطية حتى عام ١٩٨٩ فيما عدا فى ألمانيا الشرقية وجرينادة

(٥) مناقشة الظروف التى رتب فى ظلها الحكام العسكريون مخرجا لهم من السلطة انظر :

Robert Dix, "The Breakdown of Authoritarian Regimes", *Western Political Quarterly* 35 (Dec., 1982), pp. 567-68.

وكان لأنظمة الحزب الواحد إطار مؤسساتى وشرعية أيديولوجية تميزها عن كل من الأنظمة الديمقراطية والعسكرية . كما كانت تفترض الدوام والثبات وهو ما يميزها عن الأنظمة العسكرية . وكانت السمة المميزة لنظم الحزب الواحد هى التداخل التام بين الدولة والحزب ، مما أدى إلى بروز مشكلتين إحداهما هيكلية والأخرى أيديولوجية فى الانتقال إلى الديمقراطية . كانت المشكلات الهيكلية فى أقصى حالاتها فى نظم الأحزاب الماركسية . ففى تايوان والدول الشيوعية كان « فصل الحزب عن الدولة أكبر تحد لأى حزب ماركسى » فى عملية التحول إلى الديمقراطية ^(٦) . ففى المجر وتشيكوسلوفاكيا وبولنده وألمانيا الشرقية كان لابد من إلغاء البنود الدستورية التى تنص على « الدور القيادى » للحزب الشيوعى . وتعرضت « البنود المؤقتة » فى تايوان والتى أضيفت إلى الدستور عام ١٩٥٠ لتحديات مماثلة . وظهرت فى أنظمة الحزب الماركسى قضايا رئيسية تتعلق بملكية الأرضة العينية والمالية - فهل كانت تخص الحزب أم الدولة ؟ فكان وضع هذه الأرضة والممتلكات مشكلة ملحة أيضا - إذ هل كان ينبغى أن يحتفظ بها الحزب أم تؤمّمها الحكومة أم يقوم الحزب ببيعها لأعلى سعر أم يتم توزيعها بالتساوى بين الفئات الاجتماعية والسياسية ؟ فى نيكاراغوا على سبيل المثال وبعد الهزيمة فى انتخابات فبراير ١٩٩٠ تحركت حكومة ساندنيستا على وجه السرعة إلى تحويل مبالغ مالية ضخمة من الملكية الحكومية إلى أيدي الساندنيستا ^(٧) . واثارت مزارع مماثلة حين أوشكت حركة تضامن على اعتلاء السلطة فى بولنده .

Tun Jen Cheng, "Democratizing the Quasi-Leninist Regime in Taiwan", (٦) *World Politics* 41 (July 1989), p. 496 .
 New York Times, March 9, 1990, p. A1, A11, March 11, 1990, p. E3 . (٧)

وفى بعض الدول كان لابد من حل الميليشيات الحزبية أو فرض السيطرة الحكومية عليها ، وفى كل أنظمة الحزب الواحد تقريبا كان تسييس الجيش النظامى أمرا حتميا . ففى بولنده ومعظم الدول الشيوعية كان لابد من انضمام كل ضباط القوات المسلحة إلى عضوية الحزب الشيوعى ؛ ولكن فى عام ١٩٨٩ تكتل ضباط الجيش البولندى برلمانا لحظر انضمام ضباط الجيش إلى أى حزب سياسى ^(٨) . وفى نيكارا جوا كان جيش ساندنيستا الشعبى هو جيش الحركة ، وأصبح أيضا هو جيش الدولة ، ثم كان عليه أن يتحول إلى جيش الدولة فقط . وحيثما بقى الحزب الواحد فى السلطة كانت مشكلة العلاقة بين قاداته فى الحكومة وبين قمة الكيانات الحزبية من قبيل المكتب السياسى واللجنة المركزية قائمة . وفى الدولة الماركسية كانت هذه الكيانات تمل سياساتها على هؤلاء القادة . إلا أن العلاقة كانت لاتكاد تتفق مع سيادة الكيانات البرلمانية المنتخبة والحكومات المسئولة فى دول ديمقراطية .

أما بالنسبة للمشكلة الأيديولوجية فكانت أيديولوجيا الحزب فى النظم ذات الحزب الواحد هى التى تحدد هوية الدولة . لذا فقد وصلت معارضة الحزب إلى درجة خيانة الدولة . وفى سبيل إضفاء الشرعية على معارضة الحزب كان لابد من إقامة كيان آخر للدولة . وظهرت المشكلة فى ثلاثة مجالات ، أولا: فى بولنده والمجر وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وبلغاريا كانت الأيديولوجيا الشيوعية والحكم الشيوعى مفروضين من قبل الاتحاد السوفيتى . ولم تكن الأيديولوجيا أمرا جوهريا فى تحديد هوية الدول . فكانت النزعة القومية فى ثلاث دول من هذه الدول المذكورة على الأقل تفوق العقيدة الشيوعية وتعارضها . وحين تنازلت الأحزاب الشيوعية فى هذه الدول عن مزاعمها فى الحكم بلا منازع على أساس

Bronislaw Geremek, "Postcommunism and Democracy in Poland", (٨) Washington Quarterly 13 (Summer 1990), p. 129 .

من هذه الأيديولوجيا أعادت هذه الدول تعريف نفسها وتحولت من « جمهوريات شعبية » إلى « جمهوريات » وأعادت القومية بدلا من الشيوعية كأساس للدولة . وبالتالي فقد حدثت هذه التحولات بسهولة نسبيا .

ثانيا : قامت عدة أنظمة ذات حزب واحد تحول الانتقال إلى الديمقراطية إلى قضية فيها على أساس ثورات قومية . وفي هذه الحالات - الصين والمكسيك ونيكاراجوا وتركيا - كانت طبيعة الدولة وغرضها تحدهما أيديولوجيا الحزب . ففي الصين كان النظام يدين بالولاء للأيديولوجيا ورفع المعارضة الديمقراطية للشيوعية إلى مستوى خيانة الدولة . وفي تركيا اتبعت الحكومة سياسة مترددة ومتضاربة تجاه الجماعات الإسلامية التي كانت تتحدى الأساس اللاديني للدولة الكيالية . وفي المكسيك اعتنق « الحزب الثوري » عقائد مشابهة فيما يتعلق بالتحديات الليبرالية من جانب المعارضة (حزب العمل القومي) للسمة الاشتراكية الثورية لدولة الحزب الثوري . وفي نيكاراجوا كانت أيديولوجيا الساندينستا هي الأساس لا لمجرد برنامج حزبي بل لشرعية الدولة التي أقامتها ثورة نيكاراجوا .

ثالثا : كانت أيديولوجيا الحزب الواحد في بعض الحالات تحدها كل من طبيعة الدولة ومداهما الجغرافي . فكانت الأيديولوجيا الشيوعية في كل من يوغوسلافيا والاتحاد السوفيتي تقدم الشرعية الأيديولوجية للدول المتعددة القوميات . وإذا ما رفضت الأيديولوجيا يختفى أساس الدولة ويحق لكل قومية أن تدعى دولة شرعية خاصة بها . وكانت الشيوعية في ألمانيا الشرقية تقدم الأساس الأيديولوجي لقيام دولة مستقلة ؛ وحين تم التخلي عن الأيديولوجيا اختفى منطق وجود دولة ألمانيا الشرقية . وكانت أيديولوجيا كوميستانج في تايوان تحدد الحكومة بحكومة الصين ، وكان النظام يرى في دعم عناصر المعارضة لاستقلال تايوان عملا تخريبيا . وكانت المشكلة هنا أقل خطورة منها

في سائر الحالات الثلاث لأن الأيديولوجيا كانت تضيء الشرعية على طموح لا على واقع قائم . فكانت حكومة كومميتانج في الحقيقة تمارس مهامها كحكومة ناجحة ، رغم أن شرعيتها في نظرها كانت تقوم على أسطورة فحواها أنها هي الحكومة الحقيقية للصين كلها .

وعندما يتنازل الجيش عن سيطرته على الحكم فإنه لا يتنازل عن سيطرته على أدوات العنف التي يمكن له بها أن يعود إلى فرض سيطرته على الحكم من جديد . ومع ذلك فالتحول الديمقراطي لنظام ذي حزب واحد معناه أن الحزب المحتكر للسلطة يضع سيطرته على الحكم في معرض الخطر ، ويتحول إلى مجرد حزب يتنافس في نظام من التعددية الحزبية . وبذلك فإن فصله عن السلطة يصبح أقل اكتمالا عنه بالنسبة للجيش حين ينسحب من السلطة . ويظل الحزب عنصرا سياسيا . فبعد هزيمة السانديستا في انتخابات ١٩٩٠ احتفظوا بالأمل « في العودة إلى الساحة مرة أخرى ذات يوم » والعودة إلى السلطة من خلال الانتخابات^(٩) . وفي كل من بلغاريا ورومانيا فازت الأحزاب الشيوعية السابقة في الانتخابات ؛ وفي دول أوروبا الشرقية الأخرى كان الأمل في مشاركتها في حكومات ائتلافية مستقبلية أقل إشراقا .

وبعد التحول إلى الديمقراطية لا يكون الحزب الاحتكاري السابق في وضع أفضل من أية جماعة سياسية أخرى في إقامة نظام شمولي . فيتنازل الحزب عن احتكاره للسلطة لكنه لا يتنازل عن فرصة المنافسة على السلطة بسبل ديمقراطية . وحين يعودون إلى ثكناتهم يتنازل العسكر عنهما معا ، لكنهم يحتفظون بالقدرة على استعادة السلطة بسبل لا ديمقراطية . وبالتالي فالانتقال من نظام الحزب

New York Times, March 11, 1990, p. E3 .

(٩)

الواحد إلى الديمقراطية قد يكون أصعب من الانتقال من نظام عسكري إلى الديمقراطية ، ولكنه قد يكون أكثر دواما أيضا^(١٠) . وقد تنعكس صعوبات تغيير النظم ذات الحزب الواحد في قيام زعماء مثل هذه النظم منذ عام ١٩٩٠ - من قبيل زعماء تايوان والمكسيك والاتحاد السوفيتي - بالأخذ بزماء المبادرة في التحول الليبرالي لأنظمتهم ، إلا أنهم كانوا يتحركون ببطء ملحوظ تجاه التحول الديمقراطي .

وكان زعماء الدكتاتوريات الفردية أقل إقبالا من قادة النظم العسكرية والنظم ذات الحزب الواحد على التنازل عن السلطة عن طوعية . فعادة ما يسعى قادة الدكتاتوريات الفردية في الدول التي تحولت إلى الديمقراطية والتي لم تتحول إلى البقاء في السلطة قدر المستطاع ولأطول فترة ممكنة ، مما كان يؤدي إلى قيام توترات بين النظام السياسي الضعيف واقتصاد ومجتمع حديشين ويزدادا تعقيدا^(١١) . كما كان يؤدي إلى الإطاحة بالدكتاتور عن طريق العنف أحيانا ، كما حدث في كوبولونيكاراجوا وهايتي وإيران ، أو إلى استبدال نظام شمولي آخر بالدكتاتورية . وفي الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي قامت الانتفاضات بالإطاحة بالدكتاتوريات الفردية في البرتغال والفيلين ورومانيا . وفي أسبانيا توفي الدكتاتور وقاد خلفاؤه حالة كلاسيكية من التحول الديمقراطي من أعلى . وفي الهند وشيلي تنازل القادة وخاضوا الانتخابات في الظاهر إلا أنهم أخطأوا الاعتقاد بأن الناصحين سيقون عليهم في مناصبهم . وحين لم يحدث ذلك قبلوا

(١٠) William Zartman, "Transition to Democracy from Single-Party Regimes"

(بحث مقدم للمؤتمر السنوي للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية بآتلانتا ، جورجيا ، ٣١ أغسطس - ٣ سبتمبر ١٩٨٩) ص ٢ - ٤ .

Richard Betts & Samuel Huntington, "Dead Dictators and Rioting Mobs", (١١) International Security 10 (Winter 1985-86), pp. 112-46 .

حكم الناهخين عدا ماركوس ونورييجا . وفي حالة النظم السلطانية كانت التحولات إلى الديمقراطية معقدة بسبب ضعف الأحزاب السياسية وما إلى ذلك من كيانات . وهكذا حدث الانتقال من الدكتاتوريات الفردية إلى الديمقراطية حين يتوفى الدكتاتور المؤسس ويقرر خلفاؤه البدء في التحول إلى الديمقراطية ، وعندما كان يتم الإطاحة بالدكتاتور ، وحين كان الدكتاتور يخطىء في حساب التأييد الذي يمكن أن يناله في حلبة الانتخابات .

عمليات الانتقال

كانت عمليات الانتقال في الموجة الثالثة عمليات سياسية معقدة تضم عددا من الجماعات المتصارعة على السلطة مع الديمقراطية وضدها ولأهداف أخرى غيرها . ومن ناحية مواقفهم من التحول الديمقراطي كان أخطر المشاركين في هذه العمليات من المحافظين المقاومين لكل تغيير والإصلاحيين الليبراليين والإصلاحيين الديمقراطيين في الائتلاف الحاكم والمعتدلين الديمقراطيين والمتطرفين الثوريين في المعارضة . وكان المحافظون داخل الحكومة في النظم الشمولية غير الشيوعية يعتبرون في العادة من اليمينيين والفاشييين والقوميين . وكان خصوم التحول الديمقراطي في المعارضة عادة من اليساريين والثوريين والماركسيين . وكان أنصار الديمقراطية في كل من الحكومة والمعارضة ممن يشغلون مناصب متوسطة في الوسط بين اليمين واليسار . وكان اليمين واليسار غير واضحين في النظم الشيوعية . وكان المحافظون ينظر إليهم باعتبارهم ستالينييين أو من أتباع نهج بريجنيف . ولم يكن خصوم الديمقراطية المغالين داخل المعارضة من اليساريين الثوريين ، بل غالبا من الفئات القومية اليمينية .

وفي داخل الائتلاف الحاكم غالبا ما كان هناك من الجماعات من يؤيد التحول الديمقراطي ، بينما كان غيرهم يناوئونه ، وكان بعض ثالث يجذب إجراء

إصلاحات محدودة أو تحولا ليبراليا . وعادة ما كانت مواقف المعارضة تجاه الديمقراطية تتسم بالانقسام . فكان مؤيدو الدكتاتورية القائمة دائما ما يعارضون الديمقراطية ؛ بينما كان خصوم الدكتاتورية القائمة غالبا ما يعارضون الديمقراطية . إلا أنهم جميعا على السواء يستعينون بمنطق الديمقراطية في جهودهم لإحلال نظام من عندهم محل النظام الشمولى القائم . وهكذا كانت للجماعات المشاركة في سياسة التحول الديمقراطى أهداف متضاربة ومشتركة على السواء . فكان الإصلاحيون والمحافظون منقسمين حول التحول الليبرالى والديمقراطى، إلا أنهم كانوا يشتركون في الرغبة في كبح جماح جماعات المعارضة . وكان المعتدلون والراديكاليون يشتركون في هدف واحد ومصصلحة مشتركة هي الإطاحة بالنظام القائم والوصول إلى السلطة إلا أنهم كانوا مختلفين حول نوعية النظام الجديد المزمع إحلاله . وكانت تربط الإصلاحيين والمعتدلين مصلحة مشتركة في إقامة الديمقراطية ، لكنهم كانوا غالبا منقسمين حول كيفية تحمل تكاليف إقامتها وحول طريقة اقتسام السلطة في حال إقامتها . وكان المحافظون والراديكاليون في حالة تعارض تام حول مسألة من يحكم ، إلا أنهم كانوا يشتركون في مصلحة واحدة في إنهاك الفئات الديمقراطية بينهما وفى استقطاب السياسة في المجتمع .

وأحيانا كانت مواقف بعض الفئات والأفراد تتبدل في عملية التحول الديمقراطي . فإذا لم تؤد عملية التحول الديمقراطي إلى مخاطر يخشونها فإن من كانوا ضمن الإصلاحيين الليبراليين أو حتى المحافظين قد يتقبلون الديمقراطية . وقد تنحو المشاركة في عمليات التحول الديمقراطى ببعض من جماعات المعارضة من المغالين نحو تخفيف حدة اتجاهاتهم الثورية ، ويتقبلوا القيود والمميزات التى تقدمها الديمقراطية .

وكانت القوة النسبية للجماعات تشكل وتحدد طبيعة عملية التحول الديمقراطي وغالبا ما تتغير في أثناء هذه العملية . وحين يهيمن المحافظون على الحكم ويسيطر المغالون على المعارضة تصبح عملية التحول الديمقراطي ضربا من ضروب المستحيل ، ومثال ذلك أن يقف دكتاتور يميني مصر على التثبيت بالسلطة في مواجهة معارضة يهيمن عليها الماركسيون . وكان الانتقال إلى الديمقراطية بطبيعة الحال أكثر سهولة إذا ما كانت الغلبة في الحكومة والمعارضة لأنصار الديمقراطية . إلا أن إختلاف القوة بين الإصلاحيين والمعتدلين هو الفاصل في تحديد طبيعة حدوث التحول . ففي عام ١٩٧٦ مثلا كانت المعارضة الأسبانية تطالب بفسحة ديمقراطية على أساس من تراث فرانكو ، وإقامة حكومة مؤقتة ومجلس انتخابي لصياغة مسودة دستور جديد . وكان أدولفو سواريز قويا بما فيه الكفاية لصد كل ذلك وإقامة عملية تحول ديمقراطي تعمل من خلال آلية فرانكو الدستورية^(١٢) . وإذا كانت الفئات الديمقراطية تحظى بالقوة في المعارضة ولكنها لا تحظى بنفس القدر من القوة داخل الحكومة فإن التحول الديمقراطي يتوقف على الأحداث التي تطيح بالحكومة وتأتي بالمعارضة إلى السلطة . وحين تكون السيادة في الائتلاف الحاكم للفئات الديمقراطية ولكن لا تكون السيادة لها بين صفوف المعارضة فإن جهود التحول الديمقراطي قد تتعرض لمخاطر اندلاع العنف وزيادة في قوة الفئات المحافظة مما قد يؤدي إلى وقوع انقلاب عسكري .

Raymond Carr, "Introduction: The Spanish Transition to Democracy in (١٢) Historical Perspective", in *Spain in the 1980s*, ed. Robert Clark (Cambridge, 1987), pp. 3-4 .

وكانت التفاعلات الحاسمة الثلاثة في عمليات التحول الديمقراطي هي تلك التي كانت بين الحكومة والمعارضة ، وبين الإصلاحيين والمحافظين في الائتلاف الحاكم ، وبين المعتدلين والمغالين في المعارضة . ولعبت هذه التفاعلات الثلاثة دورا ما في كل عمليات الانتقال . إلا أن أهمية هذه التفاعلات وسمتها التنافسية أو التعاونية كانت تتفاوت تبعا للطبيعة الغالبة لعملية التحول . وفي عمليات التحول كانت للتفاعل بين الإصلاحيين والمحافظين داخل الائتلاف الحاكم أهمية محورية كبرى ، وكان التحول لا يحدث إلا إذا كان الإصلاحيون أقوى من المحافظين ، وإلا إذا كانت الحكومة أقوى من المعارضة ، وإلا إذا كان المعتدلون أقوى من المغالين . وبمضى التحول قدما كان المعتدلون في المعارضة غالبا ما يندمجون في الائتلاف الحاكم ، بينما كانت الجماعات المحافظة المناوئة للتحول الديمقراطي تنشق عليه . وفي عمليات الإحلال كانت للتفاعلات بين الحكومة والمعارضة وبين المعتدلين والمغالين أهمية خاصة ؛ فكان من المقدر للمعارضة أن تكون أقوى من الحكومة وللمعتدلين أن يكونوا أقوى من المغالين . وغالبا ما كان انشقاق الجماعات يؤدي إلى سقوط النظام وقيام بديل ديمقراطي . أما في عملية الإحلال التحولي فكان التفاعل المحوري بين الإصلاحيين والمعتدلين دون طغيان قوة أحدهما على الآخر بدرجة ملموسة ، مع قدرة كل منهما على احتواء الفئات المناوئة للديمقراطية في صفها على الخط الفاصل بين الحكومة والمعارضة . وفي بعض حالات الإحلال التحولي كانت الحكومة وفئات المعارضة السابقة تتفق على اقتسام السلطة ولو بصورة مؤقتة على الأقل .

التحويلات

في عمليات التحول نجد أن أهل السلطة في النظام الشمولى يمسون بزمام المبادرة ، ويلعبون دورا حاسما في إنهاء ذلك النظام وتحويله إلى نظام ديمقراطى . والخط الفاصل بين التحول والإحلال التحولى غير واضح وهناك من الحالات ما قد يمكن تصنيفها ضمن أى منهما . على أية حال فقد بلغ عدد التحويلات إلى حوالى ست عشرة حالة من مجموع خمس وثلاثين عملية انتقال تمت في الموجة الثالثة أو في طريقها إلى الحدوث مع نهاية الثمانينات . وهذه الحالات الست عشرة للتحويل الليبرالى أو الديموقراطى كانت تشمل تحول خمس حالات من نظم الحزب الواحد ، وثلاث دكتاتوريات فردية وثمانية نظم عسكرية . ويتطلب التحول من الحكومة أن تكون أقوى من المعارضة . وبالتالى فقد حدث في نظم عسكرية مستقرة تسيطر الحكومة فيها على وسائل القهر في مواجهة المعارضة ، أو في مقابل النظم الشمولية التى حققت نجاحا اقتصاديا كأسبانيا والبرازيل وتايوان والمكسيك ، ومقارنة بسائر الدول الشيوعية كالمجر . وكان قادة هذه الدول لديهم القوة لرحضة بلادهم نحو الديمقراطية إذا ما توفرت لديهم الرغبة في ذلك . وكانت المعارضة في كل من هذه الحالات أضعف من الحكومة بدرجة واضحة في بداية العملية على الأقل . ففي البرازيل على سبيل المثال حين « بدأ التحول الليبرالى لم تكن هناك معارضة سياسية تذكر ، ولم تكن هناك أزمة اقتصادية ولا انهيار لجهاز القمع بسبب الهزيمة في الحرب »^(١٣) . وفي البرازيل وغيرها نجد أن الأشخاص الذين يكونون في أفضل وضع لإنهاء النظام الشمولى هم القادة في النظام نفسه - وقد كان .

Alfred Stepan, "Introduction", in **Democratizing Brazil**, ed. Stepan (١٣)
(New York, 1989), p. ix.

وجدت الحالات الريادية الأولى للتحويل في أسبانيا والبرازيل وبين النظم الشيوعية في المجر ، وأهم حالة هي حالة الاتحاد السوفيتي . وكان التحويل البرازيلي « تحرير من أعلى » أو « تحول ليبرالي بادر به النظام الحاكم » . وفي أسبانيا « كانت المسألة تتعلق بعناصر إصلاحية مرتبطة بالدكتاتورية الجائئة بادرت ببدء عمليات تغيير سياسي من داخل النظام القائم ^(١٤) . فكانت الحالتان مختلفتين في مدى ثباتهما . ففي أسبانيا بعد أقل من ثلاث سنوات ونصف من وفاة فرانكو حل رئيس وزراء ديمقراطي محل آخر ليبرالي ، وكان مجلس فرانكو التشريعي قد صوت لإنهاء النظام وتعزز الإصلاح السياسي في استفتاء ، وتم التصريح بإقامة الأحزاب السياسية (بما في ذلك الحزب الشيوعي) وتم انتخاب مجلس برلماني جديد ودونت مسودة لدستور ديمقراطي وتم التصديق عليه في استفتاء . وتوصلت العناصر السياسية النشطة إلى اتفاق حول السياسة الاقتصادية ، وأجريت انتخابات برلمانية في ظل الدستور الجديد . ويقال إن سواريز أنبأ وزارته بأن « استراتيجيته تقوم على السرعة » . ورغم تكثيف الإصلاحات في فترة زمنية قصيرة ، إلا أنها نفذت بصورة تتابعية منظمة . لذا يقال أيضا : إن سواريز بتأنيه في إجراء الإصلاحات تفادى خصومة عدد كبير من قطاعات النظام . وقد أثارت آخر مجموعة من الإصلاحات عدااء مفتوحا من جانب الجيش والعناصر المتشددة ، إلا أن الرئيس (سواريز) كان قد اكتسب زخما هائلا وتأيدا واسع النطاق . إذن فقد اتبع سواريز نسخة مكثفة من نمط الإصلاحات الكمالية التي اعتمدت على « استراتيجية التآني وتفادي الخصومات وتكتيكات الحرب الخاطفة » ^(١٥) .

Ibid .

(١٤)

Paul Preston, *The Triumph of Democracy in Spain* (London, 1986), (١٥) p. 93.

وحدث نقيض ذلك في البرازيل ، حيث قرر الرئيس جيزيل أن التغيير السياسي « ينبغي أن يتم بالتدريج والبطء والثقة » . وبدأت العملية في نهاية إدارة ميديتشي عام ١٩٧٣ ، واستمرت طوال إدارتي جيزيل وفيجو يريдо ، وحققت طفرة إلى الأمام بإقامة نظام رئاسة مدنية عام ١٩٨٥ ، وبلغت ذروتها بتدوين دستور جديد عام ١٩٨٨ وانتخاب رئيس شعبي عام ١٩٨٩ . وتحللت الحركات التي قادها النظام نحو التحول الديمقراطي إجراءات اتخذت لإدخال الطمأنينة على قلب المتشددین في الجيش وفي غيره . والحقيقة أن كلا من الرئيسين جيزيل وفيجو يريдо قد اتبع سياسة « خطوتان إلى الأمام وخطوة إلى الخلف » . وكانت نتيجة ذلك تحولا ديمقراطيا شديد البطء لم تلق سيطرة الحكومة فيه على العملية أية تحديات . وفي عام ١٩٧٣ كانت بالبرازيل دكتاتورية عسكرية قمعية ؛ وفي عام ١٩٨٩ أصبحت ديمقراطية كاملة الأركان . وعادة ما يؤرخ قيام الديمقراطية فيها بيناير ١٩٨٥ حين وقع اختيار المجلس الانتخابي رئيسا مدنيا . والحقيقة أننا لا نجد فاصلا زمنيا واضحا ؛ وتكمن عبقرية التحول البرازيلي في غموض هذا الفاصل بين الدكتاتورية والديمقراطية .

كانت أسبانيا والبرازيل حالتين رياديتين للتغيير من أعلى ، وقد أصبح النموذج الأسباني بصورة خاصة مثالا يحتذى في أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية . ففي عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ مثلا تشاور القادة المجرين بصورة مكثفة مع القادة الأسبان حول كيفية إقامة الديمقراطية ، وفي أبريل ١٩٨٩ وصل إلى بودابست وفد أسباني لتقديم المشورة . وبعد ستة أشهر بدأ التحول الديمقراطي في المجر ^(١٦) .

Jacques Rupnik, "Hungary's Quiet Revolution", **New Republic**, (١٦)
November 20, 1989, p. 20; New York Times, April 16, 1989, p. E3.

كانت تحولات الموجة الثالثة تتطور في العادة في خمس مراحل رئيسية ،
أربع منها كانت تحدث في داخل النظام الشمولى .

ظهور الإصلاحيين :

كانت الخطوة الأولى تتمثل في ظهور فئة من الزعماء أو القادة المحتمل تبوءهم مقاليد الأمور داخل النظام الشمولى ممن كانوا يؤمنون بأن التحرك باتجاه الديمقراطية يعد أمرا مرغوبا أو ضروريا . كانت أسباب تحول الناس إلى الإيمان بالديمقراطية والإصلاح تتفاوت بدرجة واضحة من بلد إلى آخر . لكنها على أية حال يمكن تصنيفها في خمس فئات ، أولها : أن الإصلاحيين غالبا ما كانوا يدركون أن تكاليف البقاء في السلطة تجعل الخروج منها بكرامة أمرا مرغوبا . وتتمثل هذه التكاليف في تسييس الجيش وإشاعة الانقسام في صفوف التحالف المؤيد لهم والصراع مع مشكلات لا حل لها (أغلبها اقتصادى) . وكان قادة النظم العسكرية على درجة خاصة من الحساسية تجاه الآثار المزعجة للتورط السياسى على وحدة صفوف الجيش واحترافه وتماسكه وبنيتة القيادية (١٧) .

ثانيا : كان الإصلاحيون في بعض الحالات يرغبون في الحد من المخاطر التى يواجهونها إذا ما تشبشوا بالسلطة ثم يفقدونها . وإذا كانت المعارضة تكتسب قوة متزايدة فإن الترتيب لإجراء تحول ديمقراطى كان أحد السبل لتحقيق ذلك . فمن الأفضل المخاطرة بفقدان المنصب عن المخاطرة بفقدان الحياة .

ثالثا : كان القادة الشموليون في بعض الحالات ومنها الهند وشيلي وتركيا يؤمنون أنهم لن يفقدوا السلطة لا هم ولا من ارتبطوا بهم . ولكن بعد أن يكونوا قد تعهدوا بإعادة البنية الديمقراطية ثم يواجهون حالة من تدهور شرعيتهم

Abugattas, in *Authoritarians and Democrats*, ed. Malloy & Seligson, (١٧)
p. 129.

وانخفاض التأييد لهم نجد هؤلاء القادة يحاولون استعادة شرعيتهم عن طريق إجراء انتخابات على أمل أن يقيهم الناخبون في السلطة . لكن هذا الأمل كان واهما في العادة .

رابعا : كان الإصلاحيون في الغالب يؤمنون بأن التحول الديمقراطي يفيد البلاد ، فتزيد شرعيتها الدولية وتنخفض العقوبات الأميركية ضد النظام وتفتح الباب للمعونات الاقتصادية والعسكرية وقروض صندوق النقد الدولي والدعوات لزيارة واشنطن ، والاندماج في التكتلات الدولية التي ييمن عليه التحالف الغربي .

وأخيرا فني عدة حالات منها أسبانيا والبرازيل والمجر وتركيا وبعض من النظم العسكرية الأخرى كان الإصلاحيون يؤمنون بأن الديمقراطية هي الشكل « الصحيح » للحكم وأن بلادهم قد تطورت إلى مرحلة ينبغي أن تقوم فيها حكومة ديمقراطية كسائر الدول الديمقراطية والمحترمة .

وكان الإصلاحيون الليبراليون يميلون إلى الاستعانة بالتحول الليبرالي كوسيلة لتهدئة المعارضة لنظامهم دون تحوله إلى الديمقراطية الكاملة . فقد يخففون من قمعهم ، وقد يعيدون بعض الحريات المدنية ويخففون الرقابة ويسمحون بقدر من حرية مناقشة القضايا العامة ، وقد يسمحون للمجتمع المدني - التنظيمات والكنايس والاتحادات والكيانات التجارية - بقدر أكبر من الحرية في إدارة شئونهم ، لكن أنصار الليبرالية لا يودون إدخال نظام انتخابي تنافسي يسمح بمشاركة كاملة قد تؤدي بالقادة الموجودين في السلطة إلى فقدان السلطة . بل يريدون شمولية أخف حدة وأكثر أمنا واستقرارا دون تغيير طبيعة نظامهم بصورة جذرية . وكان بعض الإصلاحيين لا يعرفون هم أنفسهم المدى الذي يودون الوصول إليه في إنفتاح سياسات بلادهم . فكانوا أحيانا يشعرون بالحاجة إلى حجب نواياهم ؛ ويميل أنصار التحول الديمقراطي إلى طمأنة

المحافظين بإعطاء الانطباع بأنهم لا يفعلون شيئا سوى بعض التحول الليبرالى ؛ ويسعى أنصار الليبرالية إلى كسب مزيد من التأييد الشعبى عن طريق خلق انطباع بأنهم لا يفعلون شيئا سوى بعض التحول الديمقراطى . وبالتالى فقد حimit المناظرات حول المدى الذى كان كل من جيزيل وبوتا وجورباتشوف وغيرهم يودون الوصول إليه « حقيقة » .

إن ظهور أنصار كل من الليبرالية والديمقراطية فى نظام شمولى يخلق قوة من الدرجة الأولى تسعى إلى التغيير السياسى . إلا أنه يمكن أن يكون له تأثير من الدرجة الثانية أيضا . ففى الأنظمة العسكرية بصورة خاصة يؤدى ظهور هاتين الفئتين إلى انقسام الفئة الحاكمة ويزيد من تسييس الجيش ، وبالتالى إلى إبيان مزيد من الضباط بأن « الجيش كحكومة » يجب إنهاؤه فى سبيل الحفاظ على « الجيش كمؤسسة » . فيتحول النقاش حول الانسحاب أو عدم الانسحاب من الحكم فى حد ذاته إلى نقاش حول الانسحاب من الحكم .

الوصول إلى السلطة :

لم يكن على الإصلاحيين الديمقراطيين أن يتواجدوا فى إطار النظام الشمولى وحسب ، بل كان عليهم أيضا أن تكون لهم سلطة فى ذلك النظام . كيف كان ذلك ؟ فى ثلاث حالات كان الزعماء الذين أقاموا النظام الشمولى هم الذين قادوا تحوله إلى الديمقراطية . ففى الهند وتركيا عرف النظام الشمولى منذ البداية كفترات تعترض النمط الرسمى للديمقراطية وكان النظام فى كل منهما لا يعمر طويلا وينتهى بانتخابات ينظمها القادة الشموليون على أمل زائف بأن يفوزوا هم أو المرشحون الذين يؤيدونهم بهذه الانتخابات . وفى شيلى أسس بينوشيه النظام ، وظل فى السلطة مدة سبعة عشر عاما ، ووضع جدولا مطولا للانتقال إلى الديمقراطية ونفذ خطوات هذا الجدول على أمل أن يصوت الناخبون لصالح مد فترة وجوده فى السلطة لثمانى سنوات أخرى فخرج من

السلطة وفى قلبه غل حين جاءت النتائج فى غير صالحه . وفيما عدا ذلك فإن من أقاموا النظم الشمولية أو قادوها لفترات طويلة لم يبادروا بإنهاء مثل هذه الأنظمة . وفى كل هذه الحالات حدث التحول بسبب حلول الإصلاحيين محل المحافظين فى السلطة .

وأتى الإصلاحيون إلى مقاعد السلطة فى النظم الشمولية بثلاث طرق ، أولا : فى كل من أسبانيا وتايوان توفى مؤسسا النظام الشمولى بعد بقاء طويل فى الحكم (وهما فرانكو وشيان كاي شيك) . وجاء خليفتهما (خوان كارلوس وشيانج شينج كو) واستجابا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى كانت قد طرأت على بلادهم وبدءا عملية التحول إلى الديمقراطية . وفى الاتحاد السوفيتى سمح موت كل من بريجنيف وأندروبوف وشيرينيكو فى خلال ثلاث سنوات لجورباتشوف باعتلاء السلطة . بعبارة أخرى يمكن القول إن فرانكو وشيانج وبريجنيف قد ماتوا فى الوقت المناسب ؛ أما دينج سياو بينج فلم يمت فى الوقت المناسب .

وقام النظام الشمولى نفسه فى كل من البرازيل والمكسيك بإجراء تغييرات روتينية فى القيادة ، مما جعل وصول الإصلاحيين إلى السلطة ممكنا ولكن ليس بالضرورة . فظهرت فى البرازيل كما سبقت الإشارة فتنان فى داخل الجيش . وبلغ القمع ذروته بين ١٩٦٩ و ١٩٧٢ فى فترة رئاسة الجنرال ميديتشى وهو من المتشددين . وفى صراع داخل مؤسسة الجيش فى الفترة الأخيرة من حكمه تمكنت جماعة السوربون غير المتشددة من ضمان ترشيح الجنرال أرنستو جيزيل للرئاسة ، مما يعود فى جزء منه إلى كون أخيه وزيرا للحرية . وبدأ جيزيل عملية التحول الديمقراطي بإرشاد من مساعده الرئيسى الجنرال جولبيرى دو كوتو ايسيلفا واتخذ تدابير حاسمة لضمان أن يأتى من بعده عضو آخر من جماعة السوربون وهو الجنرال باتيستا فيجو يريديو فى عام ١٩٧٨ . وفى المكسيك اتبع الرئيس خوزيه لوبيز بورتللو فى عام ١٩٨١ نمطا معياريا مألوف فى اختيار وزيره

للتخطيط والموازنات وهو ميغل ديلا مدريد خليفة له . وكان ديلا مدريد ليبراليا اقتصاديا وسياسيا ، ونظراً لرفضه للمرشحين التقليديين والحرس القديم فقد اختار تكنوقراطيا إصلاحيا شابا هو كارلوس سالتياس ليوصل عملية الانفتاح .

وحيثما لم تواف المنية القادة الشموليين أو لم يطرأ عليهم تغيير عادي كان على الإصلاحيين الديمقراطيين أن يطردها الحاكم ويقيموا قيادة تؤيد الديمقراطية . وفي الحكومات العسكرية غير البرازيل كان ذلك معناه قيام انقلاب عسكري يحل قائدا عسكريا محل آخر . فحل بيرموديز محل فيلاسكو في بيرو ؛ وحل بوفيدا محل رود ريجوز في إكوادور ؛ وحل ميخيا محل ريوس مونت في جواتيمالا ؛ وحل مورتالا محمد محل جيون في نيجيريا^(١٨) . وفي النظام ذي الحزب الواحد في المجر حشد الإصلاحيون قوتهم وخلعوا يوناك كادار بعد فترة حكم طويلة في مؤتمر حربي خاص في مايو ١٩٨٨ ، وأعلنوا تنصيب كارولي جروز محل كسكرتير عام . ولم يكن جروز سوى شبه إصلاحى ، وبعد عام واحد أعلنت اللجنة المركزية تنصيب مجلس رئاسى من أربعة أشخاص من الإصلاحيين . وفي أكتوبر ١٩٨٩ تولى أحدهم وهو ريزو نيزر رئاسة الحزب . وفي بلغاريا في خريف ١٩٨٩ قام زعماء الحزب الشيوعى من ذوى التوجهات الإصلاحية بخلع تودور جيفكوف عن المنصب السيادى الذى شغله لمدة خمسة وثلاثين عاما . وتتضح التغيرات التى شهدتها الزعامة وإرتبطت ببعض الإصلاحات الليبرالية والديمقراطية في جدول (٤) .

Needler, "The Military Withdrawal", pp. 621-23.

(١٨)

ويتناول انقلابات « الموجة الثانية » وملاحظة أن « الحكومة العسكرية التى تعيد السلطة للمدنيين ليست نفس الحكومة التى تستولى على السلطة من حكومة دستورية في المقام الأول » .

المجلد ٥ (٤) : تغيرات القيادة وإصلاحاتيا : ١٩٧٣ - ١٩٩٠

الدولة	الرئيس المحافظ	التفسير	القائد الإصلاحى الأول	التفسير	قائد الإصلاح الثانى	أول انتخابات ديمقراطية
نيجيريا	جورون روديجونزارا	انقلاب يوليو ١٩٧٥	مورتالا محمد	وفاة فبراير ١٩٧٦	أوباسانجو	أغسطس ١٩٧٩
إكوادور	فيلاسكو ميديشى	انقلاب يناير ١٩٧٦	بوفيدا	—	—	أبريل ١٩٧٩
بيرو	ميديشى	انقلاب أغسطس ١٩٧٥	مورثاليس بيرموديس	—	—	مايو ١٩٨٠
البرازيل	ديوس مونت	رقاسة مارس ١٩٧٤	جيزيل	رقاسة مارس ١٩٧٩	فيجوييدو	يناير ١٩٨٥
جواتيمالا	فراكو	انقلاب أغسطس ١٩٨٢	ميخيا	—	—	ديسمبر ١٩٨٥
إسبانيا	كاريرو بلانكو	وفاة نوفمبر ١٩٧٥	خوران كارلوس	—	خوران كارلوس	مارس ١٩٧٩
تاوان	شيانج كاشيك	وفاة ديسمبر ١٩٧٣	أرياس	خلع يوليو ١٩٧٦	سواريز	—
المجر	كادر	وفاة مايو ١٩٧٨	شيانج شينج كود	وفاة يناير ١٩٨٨	لي تشنج هوى	—
الكمبيك	بورتلو	رقاسة ديسمبر ١٩٨٢	ديلا مدريد	خلع مايو-أكتوبر ١٩٨٩	ينيرز بوسجاي	مارس ١٩٩٠
جنوب أفريقيا	فورستر	خلع سبتمبر ١٩٧٨	بوتا	رقاسة ديسمبر ١٩٨٨	ساليانس	—
الاتحاد السوفيتى	شيرينيكو	وفاة مارس ١٩٨٥	جوربا تفوف	خلع سبتمبر ١٩٨٩	ديكليرك	—
بلغاريا	جيتكوف	خلع نوفمبر ١٩٨٩	ملادينوف	—	—	يونيو ١٩٩٠

فشل التحول الليبرالى :

من القضايا ذات الخطورة فى الموجة الثالثة ما يتصل بدور الإصلاحيين الليبراليين واستقرار النظام الشمولى الليبرالى . وعادة ما كان الإصلاحيون الليبراليون الذين جاءوا بعد قادة محافظين يتحولون إلى شخصيات انتقالية تبقى لفترة وجيزة فى الحكم . ففى تاىوان والمجر والمكسيك سرعان ما جاء بعد الليبراليين إصلاحيون ذوو توجهات أكثر ديمقراطية . وفى البرازيل يبدو أن كلا من جيزيل وجولييرى كان ملتزما بالتحول الديمقراطى منذ البداية ^(١٩) . وحتى إذا كانوا قد عزموا على إضفاء قدر من الليبرالية على النظام الشمولى بدلا من تغييره فقد تمادى فيجويريدو فى عملية التحول الديمقراطى . فقد قال فى عام ١٩٧٨ وقبل توليه الرئاسة : « على أن أجعل هذه الدولة ديمقراطية » ^(٢٠) وقد فعل .

فى أسبانيا ، تم اغتيال رئيس الوزراء المتشدد أدميرال لويس كاريرو بلانكو فى ديسمبر ١٩٧٣ ، وقام فرانكو بتعيين كارلوس أرياس نا فارو بتعيينه بدلا منه . وكان أرياس إصلاحيا ليبراليا من الطراز الكلاسيكى . فتطلع إلى إدخال تعديلات على نظام فرانكو بغرض الإبقاء عليه . وفى خطاب شهير ألقاه فى ١٢ فبراير ١٩٧٤ إقترح سياسة إنفتاحية (apertura) وأوصى بعدد من الإصلاحات الطفيفة منها على سبيل المثال السماح للتنظيمات السياسية - وليس الأحزاب السياسية - بالعمل . فكان « أكثر تحفظا ومشايعة لفكر فرانكو وجدانيا من أن يقوم بتنفيذ تحول ديمقراطى حقيقى للنظام » . ونسف المتشددون ومنهم فرانكو المقترحات الإصلاحية التى قدمها ؛ وفى ذات الوقت

Stepan, *Rethinking Military Politics*, pp. 32-40. (١٩)

Francisco Weffort, " Why Democracy?" in *Democratizing Brazil*, (٢٠)
ed. Stepan, p. 332.

أثارت المقترحات المعارضة للمطالبة بمزيد من الانفتاح^(٢١). وفي نهاية الأمر توفي فرانكو في نوفمبر ١٩٧٥ وخلفه خوان كارلوس كرأس للدولة. وتعهد خوان كارلوس بتحويل أسبانيا إلى ديمقراطية برلمانية حقيقية على الطراز الأوربي، بينما قاوم أرياس هذا التغيير، وفي يوليو ١٩٧٦ قام خوان كارلوس بعزله وتعيين أدolfo سواريز بدلا منه. وقام الأخير بالتحرك السريع لإدخال الديمقراطية.

وقد يتحرك الانتقال من الشمولية الليبرالية إلى الخلف بقدر ما قد يتحرك إلى الأمام. فقد يثير الانفتاح المحدود توقعات بقرب حدوث تغيرات أكبر مما قد يؤدي إلى عدم الاستقرار والقلق بل العنف؛ مما قد يؤدي بدوره إلى ردة على الديمقراطية وحلول زعماء محافظين محل القيادة المؤيدة للتحويل الليبرالي. ففي اليونان حاول بابا روبولوس أن يتحول من موقف التحفظ إلى موقف ليبرالي مما أدى إلى قيام مظاهرات طلاب المدرسة الفنية العليا وما شهدته من قمع دموي؛ وجاءت الردة بعزل بابا دوبولوس الليبرالي وتعيين أيوانيدس المتشدد بدلا منه. وفي الأرجنتين خلف الجنرال روبرتو فيولا الجنرال المتشدد جورج فيديلا في منصب الرئاسة وبدأ في التحويل الليبرالي، مما أدى إلى ردة في صفوف الجيش وإلى طرد فيولا وتنصيب الجنرال ليوبولد جاليتيري المتشدد بدلا منه. وفي الصين تركزت مقاليد السلطة العليا في يد دنج سياونج، إلا أن زاو زيانج تولى منصب السكرتير العام للحزب الشيوعي في عام ١٩٨٧ وبدأ في عملية انفتاح للنظام السياسي، مما أدى إلى اندلاع مظاهرات طلابية عارمة بميدان السلام السماوي في ربيع ١٩٨٩، وأدى ذلك بدوره إلى إثارة رد فعل متشدد وإلى إخماد الحركة الطلابية وطرد زاو وتنصيب لي بنج بدلا منه. وفي بورما اعتزل

Raymond Carr & Juan Pablo Fusi Aizpurua, Spain : Dictatorship to Democracy, 2nd ed. (London, 1981), pp. 198-206. (٢١)

الجنرال نى وين من منصبه فى عام ١٩٨٨ بعد حكم دام ستة وعشرين عاما وحل محله الجنرال سين لوين الذى كان لا يقل عنه تشددا . واضطر سين لوين تحت الاحتجاجات المتصاعدة إلى التزول عن منصبه بعد ثلاثة أسابيع . وخلفه مدنى معتدل هو ماونج ماونج الذى اقترح إجراء انتخابات ، وسعى إلى التفاوض مع جماعات المعارضة . فاستمرت الاحتجاجات . وفى سبتمبر قام الجيش بعزل ماونج ماونج وسيطر على الحكم وبطش بالمظاهرات بطشا دمويا ووضع حدا للتحرك نحو الليبرالية .

وانعكست ورطة أنصار الليبرالية على تجارب بوتو وجورباتشوف . فقد بنى كل منهما سياسات إصلاحية ليبرالية كبرى فى مجتمعه . فأتى إلى منصبه رافعا شعار « إما التكيف أو الموت » وصرح بالاتحادات التجارية للزنوج وألغى قوانين الزواج وأنشأ مناطق تجارية مختلطة ، ومنح المواطنة لزنوج الحضر وسمح للسود بحرية التملك ، وحد من التمييز العنصرى بدرجة ملحوظة وزاد استشارات تعليم السود وأبطل قوانين المرور بين المدن وسمح بإجراء انتخابات للمجالس البلدية بين السود وأنشأ مجالس برلمانية للملونين والآسيويين ولكن دون السود . وفتح جورباتشوف باب المناقشة العامة وخفض الرقابة وتحدى سلطات الحزب الشيوعى وأدخل مبدأ مساءلة الحكومة أمام مجلس تشريعى منتخب . وقدم كل من الزعيمين دستوراً لشعبه يتضمن العديد من الإصلاحات . ويبدو أن كلا منهما رغم ذلك لم يرغب فى إجراء تحول جذرى فى النظام السياسى القائم . فكانت إصلاحاتهما تهدف إلى التطوير والاعتدال ، وفى الوقت نفسه لدعم النظام القائم وجعله مقبولا لدى شعبه . وقد ذكر كل منهما ذلك صراحة مرارا وتكرارا . فلم يكن بوتو يعزم على إنهاء سلطة البيض ؛ كما لم يشأ جورباتشوف أن ينهى سلطة الشيوعية . وكانوا باعتبارهم إصلاحيين

ليبراليين يريدون التغيير ، ولكن كانوا يريدون أيضا أن يبقوا على النظام الذى كانوا يقودونه والذى قضوا أعمارهم فى بيروقراطياته .

أثارت إصلاحات بوتا الليبرالية (والتى لم تصل إلى درجة إصلاحات ديمقراطية) مطالبة السود بجنوب أفريقيا بالاندماج التام فى النظام السياسى . وفى سبتمبر ١٩٨٤ اجتاحت مناطق السود مظاهرات احتجاج أدت إلى سلسلة من العنف والقمع ونشر القوات المسلحة فى المدن . وبذلك انتهت جهود الإصلاح وتحول بوتا من الإصلاح إلى القمع . ولم تستأنف عملية الإصلاح إلا فى عام ١٩٨٩ حين حل ديكليرك محل بوتا ؛ وأدت إصلاحاته الأوسع نطاقا إلى انتقادات من بوتا وإلى عزله من الحزب الوطنى . وفى عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠ كانت إصلاحات جورباتشوف الليبرالية (والتى لم تصل إلى درجة إصلاحات ديمقراطية) تبدو وكأنها قد أثارت موجة من الاحتجاج والعنف والاضطراب فى الاتحاد السوفيتى . وكما حدث بجنوب أفريقيا وقع القتال بين الطوائف وبينها وبين السلطات المركزية . وكانت أزمة جورباتشوف واضحة . فكان معنى التحرك قدما باتجاه التحول الديمقراطى الكامل لإنهاء السلطة الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى بل ربما نهاية الاتحاد السوفيتى برمته . وكان اتباع رد فعل متشدد تجاه الاضطرابات سيعنى وضع حد لجهوده الرامية إلى الإصلاح الاقتصادى ولعلاقاته الوثيقة بالغرب ولصورته العالمية باعتباره زعيما خلاقا . وكان أندريه ساخاروف قد وضع الخيارات أمام جورباتشوف فى عام ١٩٨٩ : « أن إتخاذ المواقف الوسيطة فى هذه الأمور مستحيل . وأنت والبلاد معا فى مفرق طرق ؛ فإما أن ترفع عملية التغيير إلى حدها الأقصى أو تحاول أن تستعيد السيطرة على القيادة الإدارية بكل سماتها » (٢٢) .

David Remnick, "The Struggle for Light", New York Review of Books, (٢٢) August 16, 1990, p. 6.

وحيثما جرت تجارب التحول الليبرالي نجد أنه أثار الرغبة في التحول الديمقراطي بين بعض الفئات والرغبة في اتباع سياسة القمع بين جماعات أخرى . وتوضح تجارب الموجة الثالثة أن الشمولية الليبرالية ليست توازنا مستقرا ؛ فالبئس لا يظل قائما إذا بنى في منتصف الطريق .

الشرعية العكسية - تطويع المتشددين :

إن الوصول إلى السلطة يمكن الإصلاحيين من البدء في التحول إلى الديمقراطية ، لكنه لا يعوق قدرة المتشددين على تحدى الإصلاحيين . فالعناصر المتشددة فيما كان يعرف بالائتلاف الحاكم - جماعة فرانكو في أسبانيا والمتشددون العسكريين في البرازيل وسائر دول أميركا اللاتينية ، والتالينيين بالمجر والجناح المتشدد في الحزب الوطني بجنوب أفريقيا ومديرو الحزب والبيروقراطية في حزب الشعب في المكسيك - لا تستسلم بسهولة . فقد بذل المتشددون في الحكومة والجيش وبيروقراطية الأحزاب جهدهم لإيقاف عملية التغيير أو إبطائها . وفي الأنظمة غير ذات الحزب الواحد - البرازيل وبيرو وإكوادور وجواتيمالا ونيجيريا وأسبانيا - سعى المتشددون في الجيش إلى القيام بانقلابات عسكرية ، وبذلوا جهودا أخرى في سبيل إقصاء العناصر الإصلاحية عن السلطة . وفي جنوب أفريقيا والمجر انشق المتشددون على الأحزاب المسيطرة واتهموها بخيانة المبادئ الأساسية التي قامت عليها هذه الأحزاب .

وبذلت الحكومات الإصلاحية جهودها لتحديد المعارضة المتشددة عن طريق إضعافها أو إدخال الطمأنينة في قلوب أنصارها أو إقناعهم بفكرة الإصلاح . وغالبا ما كانت مقاومة المتشددين تتطلب تركيز السلطات في يد منفذ الإصلاحات الأول . فكان جيزيل يطلق على نفسه اسم « دكتاتور

الانفتاح» في سبيل إقصاء الجيش البرازيلي عن السياسة^(٢٣). وكان خوان كارلوس يمارس سلطاته كاملة في سبيل تحريك أسبانيا نحو الديمقراطية ومن ذلك اختياره المفاجيء لسواريز كرئيس للوزراء . وأوجد كل من بوتو وجورباتشوف كما رأينا منصبا رئاسيا قويا جديدا لنفسه . وأكد ساليانس على سلطاته في سنوات حكمه الأولى كرئيس للمكسيك .

وكان المطلب الأول من قادة الإصلاح يتمثل في تطهير البيروقراطيات الحكومية والعسكرية والحزبية إن صح الأمر وتغيير المتشددين في المناصب العليا بآخرين من أنصار الإصلاح . وكان ذلك يتم بأسلوب إنتقائي بحيث لا يؤدي إلى رد فعل عنيف . وبالإضافة إلى إنهاك قوى المتشددين حاول قادة الإصلاح طمأنتهم وإقناعهم بالتحول . وكان الإصلاحيون في الأنظمة العسكرية يرون أن الأوان قد آن للعودة إلى المبادئ الديمقراطية التي كانت أساسا للنظام السياسي في بلادهم . وكانوا ينادون « بالعودة إلى الشرعية » . وفي النظم الشمولية غير العسكرية كان الإصلاحيون يتوسلون « بالشرعية العكسية » ويؤكدون على عناصر الاستمرارية مع الماضي^(٢٤) . ففي أسبانيا مثلاً أعيدت الملكية وأذعن سواريز لمواد دستور فرانكو في إلغاء ذلك الدستور فلم يتمكن أى من أنصار نهج فرانكو أن يزعم أن هناك انحرافات إجرائية . وفي كل من المكسيك وجنوب أفريقيا اندمج الإصلاحيون في تقاليد حزبهم . وفي تايوان استعان الإصلاحيون بمبادئ سن يات سين الثلاثة في نهجهم الإصلاحى .

Stepan, *Rethinking Military Politics*, pp. 42-43. (٢٣)

(٢٤) يلقى جوزيبى دى بالما الضوء على أهمية الشرعية العكسية في مقاله بعنوان :
"Founding Coalitions in Southern Europe : legitimacy and Hegemony",
Government and Opposition 15 (Spring 1980), p. 170.

كان للشرعية العكسية نهجان وأثران . وقد أضفت الشرعية على النظام الجديد لأنه كان ناجما عن النظام القديم ، ولأنه كان يعترف بشرعية النظام القديم لأنه أدى إلى إفراز الجديد . وقد نالت إجماع الكل فيما عدا المتطرفين في صفوف المعارضة ممن لم يكن لهم لا في النظام الشمولى ولا الديمقراطية الجديد . كما لجأ الإصلاحيون إلى المتشددين على أساس أنهم يمثلون المعارضة الراديكالية وبالتالي يرفضون من حدة عدم الاستقرار والعنف . فطلب سواريز مثلا من الجيش الأسباني أن يؤديه لهذه الأسباب وتقبلت العناصر المسيطرة في الجيش عملية الانتقال لأنه « لم يكن هنال فرق للشرعية أو فوضى في الشوارع ولا تهديد جدى بالانهيار أو الخراب » . وأدرك الإصلاحيون في نهاية الأمر - حسب قول جيزيل - أنهم « لا يستطيعون تحقيق تقدم دون بعض الانتكاسات » وأنهم بالتالى كان لا بد لهم من تقديم بعض التنازلات للمتشددين من قبيل ما حدث في البرازيل ١٩٧٧ (٢٥) .

ترويض المعارضة :

ما أن يصل الإصلاحيون إلى السلطة فإنهم عادة يتحركون على وجه السرعة للبدء في عملية التحول الديمقراطى . وعادة ما يشمل ذلك إجراء مشاورات مع قادة المعارضة والأحزاب السياسية والفئات الاجتماعية الرئيسية والكيانات ذات الوزن . وفى بعض الأمثلة جرت مفاوضات رسمية وتم التوصل فيها إلى اتفاقيات معلنة ؛ وفى حالات أخرى كانت المشاورات والمفاوضات أقل رسمية . ففى إكوادور ونيجيريا قامت الحكومة بتعيين لجان لوضع الخطط والسياسات للنظام الجديد . وفى كل من أسبانيا وبيرو ونيجيريا والبرازيل قامت المجالس

Stanley G. Payne, "The Role of the Armed Forces in the Spanish (٢٥) Transition", in Spain in the 1980s, ed. Clark and Haltzel, p. 86; Stepan, Rethinking Military Politiary Politics, p. 36.

المنتخبة بإعداد مسودة لدستور جديد . وأجريت استفتاءات في العديد من الحالات للتصديق على الإجراءات الدستورية الجديدة .

بإقصاء الإصلاحيين للمتشددين داخل الائتلاف الحكومي كان عليهم أن يعزوا مواقفهم عن طريق كسب التأييد في صفوف المعارضة وتوسيع الساحة السياسية والتودد إلى الفئات الجديدة التي كانت تزداد نشاطا على المسرح السياسي نتيجة للانفتاح . واستعان الإصلاحيون المهرة بالضغط المتزايدة من جانب هذه الفئات من أجل التحول الديمقراطي في إضعاف شوكة المتشددين واستخدموا التهديد بانقلاب متشدد والوعد بنصيب من السلطة في تعزيز مكانة الفئات المعتدلة في المعارضة.

ولهذه الأهداف تفاوض الإصلاحيون في الحكم مع الفئات الرئيسية في المعارضة وتوصلوا إلى اتفاق معهم . ففى أسبانيا على سبيل المثال أدرك الحزب الشيوعي أنه أضعف شأنًا من أن يتبع « سياسة راديكالية متشددة » ؛ فاتجه إلى التمشي مع « سياسة الانفتاح » ولو أن الاتفاق كان « ضمنيًا » غير معلن صراحة . وفي أكتوبر ١٩٧٧ فاز سواريز بموافقة الحزبين الشيوعي والاشتراكي على اتفاق يتضمن إجراءات تقشف اقتصادية صارم وبعض الإصلاحات الإجتماعية . ولعبت المفاوضات السرية مع سانتياجو كاريللو الزعيم الشيوعي الأول « على شغف زعيم الحزب الشيوعي الأسباني للتقرب إلى مستويات السلطة وضمنت تأييده لتدابير التقشف » (٢٦) .

(٢٦) قدمتها اللجنة المركزية ، المؤتمر التاسع ، الحزب الشيوعي الأسباني ، ٥-٩ أبريل ١٩٧٨ ، ووردت في :

Juan Linz, "Some Comparative Thoughts on the Transition to Democracy in Portugal and Spain", in Jorge Braga de Macedo & Simon Serfaty, eds. *Portugal Since the Revolution*, Boulder, Colo., 1981), p. 44.

وفي المجر جرت مفاوضات معلنة في خريف ١٩٨٩ بين الحزب الشيوعي والمائدة المستديرة للمعارضة ممثلة في الأحزاب وجماعات المعارضة الأخرى . وفي البرازيل حدث تفاهم غير رسمي بين الحكومة وأحزاب المعارضة . وفي تاوان توصلت الحكومة والمعارضة في عام ١٩٨٦ إلى اتفاق تفاهم حول المدى الذي ينبغي أن يبلغه التغيير السياسي وفي مؤتمر استمر أسبوعا في يوليو ١٩٨٨ تم الاتفاق على جدول تام للتحويل الديمقراطي .

كان الاعتدال والتعاون من جانب المعارضة الديمقراطية - بمشاركتها في العمل كشركاء صغار - من الأمور الهامة التي ساعدت على نجاح التحول . ففى كل الدول تقريبا كانت أحزاب المعارضة الرئيسية تحت قيادة زعماء معتدلين ويتجهون سياسات معتدلة وأحيانا في مواجهة استفزازات الفئات المتشددة داخل الحكومة .

إن ما حدث في البرازيل يقدم صورة للعلاقة المحورية في عملية التحول ؛ وفيما يلي ملخص لما حدث :

« كان التحول الليبرالي ناتجا في نهاية الأمر عن علاقة جدلية بين الحكومة والمعارضة . فالجيش الذي يميل إلى سياسة فتح الأبواب على أن يتقدم بحذر حتى لا يثير المتشددين . وكانت مقترحاتهم للمعارضة قد صممت لجذب العناصر (المسئولة) لكى يبينوا أن هناك عناصر معتدلة مستعدة للتعاون مع الحكومة . وفي الوقت نفسه كانت المعارضة دائمة الضغط على الحكومة لكى تضع حدا لتجاوزاتها التعسفية وتذكر الجيش بأن دوره

كان يفتقر إلى الشرعية . وفي الوقت نفسه كان على المعتدلين في صفوف المعارضة أن يذكروا الراديكاليين بأنهم سيكونون لعبة في يد المتشددين إذا زادوا في ضغوطهم . وكانت هذه العلاقة السياسية المتشابكة قد كانت تسير بنجاح نظرا لوجود إجماع بين العسكريين والمدنيين على السواء على العودة إلى نظام سياسى منفتح (٢٧) .

من تجارب التحول الديمقراطي

١ - إصلاح الأنظمة الشمولية

تتضمن الدروس الرئيسية المستفادة من التجارب الأسبانية والبرازيلية وغيرها مع التحول الديمقراطي للحكومات الشمولية ما يلي :

١ - تأمين القاعدة السياسية : يجب وضع أنصار التحول الديمقراطي في المناصب الرئيسية بالحكومة في أسرع وقت ممكن .

٢ - الحفاظ على الشرعية العكسية : أى يجب القيام بتغييرات من خلال الإجراءات القائمة في النظام غير الديمقراطي وطمأنة الجماعات المتشددة عن طريق تقديم بعض التنازلات الرمزية بإتباع سياسة خطوتين إلى الأمام وخطوة إلى الخلف .

Skidmore, "Brazil's Slow Road", in **Democratizing Brazil**, ed. Stepan, (٢٧) p. 34.

٣ - يجب تغيير دائرة المؤيدين تدريجياً حتى يقل الاعتماد على الفئات الحكومية المعارضة للتغيير ويتسع نطاق المؤيدين باتجاه الجماعات المعارضة التي تؤيد الديمقراطية .

٤ - يجب الاستعداد لاتخاذ المتشددين بعض الإجراءات المغالية في سبيل وقف التغيير (كالقيام بمحاولة انقلاب مثلاً) - بل يمكن استفزازهم للقيام بذلك ثم يجب عزلهم وتحييد خصوم التغيير من المغالين .

٥ - الاحتفاظ بالمبادرة والسيطرة في عملية التحول الديمقراطي . ويجب عليكم ألا تقودوا الأمور إلا من موقع قوة ولا تتخذوا إجراءات تهدف إلى التحول الديمقراطي كرد فعل لضغوط تمارسها جماعات معارضة راديكالية مغالية .

٦ - الاحتفاظ بالحد الأدنى من التوقعات فيما يتعلق بالمدى الذي يمكن أن يبلغه التغيير ؛ فيجب التعامل دائماً مع مسألة الحفاظ على استمرارية العمل وليس مع تحقيق يوتوبيا ديمقراطية كاملة الأركان .

٧ - تشجيع نمو حزب معارض معتدل ومسئول يحظى بقبول الفئات الرئيسية في المجتمع (بما في ذلك الجيش) لحكومة بديلة لا تمثل تهديدا لهم .

٨ - يجب إشاعة إحساس بحتمية التحول إلى الديمقراطية بحيث يخطئ التحول بقبول عام كنهج حتمي وطبيعي للنمو ولو أنه سيظل بمثابة نهج مفروض لدى بعض الناس .

الإحلال

يشمل الإحلال عملية مختلفة تماماً عن التحول . فالعناصر الإصلاحية داخل النظام ضعيفة أو لا وجود لها أصلاً . والعناصر السائدة في الحكومة من المتشددین المعارضين بشدة لتغيير النظام . وبالتالي فإن التحول الديمقراطي ينتج عن ازدياد قوة المعارضة وتناقص قوة الحكومة إلى أن تنهار الحكومة أو تتم الإطاحة بها ، فتأتى فترات المعارضة إلى السلطة ، وهنا يدخل الصراع مرحلة جديدة حيث تسعى الحكومة الجديدة جاهدة إلى تحديد طبيعة النظام الذى يريدون إقامته . وتشمل عملية الإحلال بإيجاز ثلاث مراحل متميزة : الكفاح لإسقاط الحكومة ؛ سقوط الحكومة ؛ الكفاح بعد سقوط الحكومة .

كانت معظم حالات التحول الديمقراطي فى الموجة الثالثة تتطلب بعض التعاون من السلطة . ولم تحدث سوى ست حالات إحلال حتى عام ١٩٩٠ . فكانت عمليات الإحلال نادرة فى الانتقال من نظام الحزب الواحد (حالة واحدة بين إحدى عشر حالة) والأنظمة العسكرية (حالتان من بين ست عشرة حالة) وتزداد انتشاراً بين حالات الانتقال من الدكتاتورية الفردية (ثلاث حالات من بين سبع حالات) . وكما سبقت الإشارة فإن القادة الذين أقاموا الأنظمة الشمولية باستثناءات قليلة (غاندى ، أقرن ، بينوشيه) لم ينهوا هذه الأنظمة . وكان تغيير القيادة داخل الأنظمة الشمولية أكثر احتمالاً فى الأنظمة العسكرية من خلال انقلابات من نوع « المرحلة الثانية » أو فى أنظمة الحزب الواحد من خلال انتقال عادى للسلطة أو من خلال عمل كيانات الحزب . أما الدكتاتوريات الفردية فنادراً ما تعتزل السلطة عن طواعية ، وكانت طبيعة سلطاتهم - فردية أكثر منها عسكرية أو تنظيمية - تجعل من الصعب على خصومهم داخل النظام أن يخلعوه بل وكان من الصعب على الخصوم أن يتوافروا بأعداد هامة أو أن تتوفر لهم قوة لها وزنها . وبالتالي كان على الدكتاتور

الفردى أن يظل فى منصبه إلى أن توافيه المنية أو أن ينتهى النظام نفسه بنفسه . فتتحول حياة النظام إلى مسألة مرتبطة بحياة الدكتاتور . فكان موت الدكتاتور والنظام سياسيا وأحيانا معنويا (فرانكو وشاوشيسكو مثلا) مترامين .

وبما يلاحظ أن العناصر الإصلاحية الديمقراطية تتسم بالضعف أو لا يكون لها وجود أصلا فى الأنظمة الشمولية التى اختفت بتأثير عمليات الإحلال . ففى كل من الأرجنتين واليونان اضطر الزعيم الليبرالى - فيولا وبابا دويولوس - إلى النزول عن السلطة ليخلفه أحد المتشددين العسكريين . وفى البرتغال بادر كايثافو باتخاذ بعض الإصلاحات الليبرالية ثم تراجع عنها . وفى الفيليين ورومانيا وألمانيا الشرقية كانت حاشية كل من ماركوس شاوشيسكو وهونيكر تشتمل على عدد قليل أو لا تشتمل أصلا على عناصر من الديمقراطيين أو حتى الليبراليين . وفى الحالات الست جميعا احتكر المتشددون السلطة ولم يكن ثمة مجال للبدء فى الإصلاح من داخل النظام .

أن النظام الشمولى يقوم لأن الحكومة أقوى سياسيا من المعارضة . ويتم إحلالها حين تضعف الحكومة عن المعارضة . إذن فالإحلال يتطلب من المعارضة أن تهك قوى الحكومة وتحول توازن القوة لصالحها . وعندما بدأت النظم الشمولية كانت فى الموجة الثالثة تشمل عناصر رئيسية للتأييد والشعبية . فكانت عادة ما تحظى بتأييد تحالف عريض من الجماعات والفئات . ولكنها بمرور الوقت كانت تفقد قوتها وزخها . فعانى النظامان العسكريان اليونانى والأرجنتينى مهانة الهزيمة العسكرية . وعجز النظامان البرتغالى والفيليبينى عن كسب حروب ضد حركات العصيان ، وخلق النظام الفيليبينى شهيدا وزيف الانتخابات . واتبع النظام الرومانى سياسات معادية لشعبه وعزل نفسه عنه ؛ وبالتالي فقد كان عرضة لتأثير كرات الثلج من جانب الحركة المضادة للنزعة الشمولية عبر أرجاء أوروبا الشرقية . وكانت الحالة الألمانية الشرقية أشد غموضا .

فرغم نجاح النظام نسبيا في بعض المجالات إلا أن المقارنة بألمانيا الغربية كانت نقطة ضعفه ، وجاء فتح ممر العبور عبر أراضي المجر ليقوض دعائم النظام . فاستقالت قيادة الحزب في أوائل ديسمبر ١٩٨٩ وتولت الحكم حكومة صورية . وتبخرت سلطة النظام ومعها أسباب وجود الدولة نفسها .

كان تآكل تأييد النظام يحدث بصورة صريحة معلنة أحيانا ، ولكن نظرا للشخصية القمعية للنظام الشمولى فكانت تحدث غالبا بصورة غير صريحة . وغالبا ما كان القادة الشموليون غير واعين بمدى كره الشعب لهم . وكان السخط المستتر يفصح عن نفسه حين كان حدث مستفز ما يكشف ضعف النظام . وتمثل هذا الحدث في كل من اليونان والأرجنتين في صورة هزيمة عسكرية ، وفي البرتغال وألمانيا في التحول الصريح ضد النظام ومصدر قوته - ألا وهو الجيش في كل من البرتغال وألمانيا الشرقية والإتحاد السوفيتي . وفي كل هذه الحالات احتشدت قلة من الجماعات الضعيفة لتأييد النظام . وكان كثير من الناس ساخطين على النظام ، ولكن لما كان نظاما شموليا كان الأمر يتطلب حدثا كبيرا لبلورة هذا السخط .

يعد الطلبة هم المعارضة العالمية؛ فهم يعارضون أى نظام قائم في المجتمع . إلا أنهم لا قبل لهم بأن يسقطوا نظاما بأنفسهم . ولما كانوا يفتقرون إلى تأييد سائر جماعات الشعب فقد أصبحوا هدفا لرصاصات الجيش وقمع البوليس في اليونان في شهر نوفمبر ١٩٧٣ ، وفي بورما في سبتمبر ١٩٨٨ ، وفي الصين في يونيو ١٩٨٩ . ويعد الجيش هو مصدر التأييد الأكبر للنظام . فإن انسحب تأييده له أو قام بانقلاب ضده أو رفض اللجوء إلى القوة ضد من يهددون بالإطاحة بالنظام فإن النظام يسقط . وفيما بين المعارضة الطلابية المستمرة وتأييد الجيش الضروري هناك جماعات أخرى يتوقف تأييدها للنظام أو معارضتها له على الظروف . ففي الدول غير الشيوعية كالفيليين كانت هذه الجماعات تميل إلى

السخط دوماً. وكان السخط الطلبة يليه سخط المثقفين بصورة عامة ثم سخط قادة الأحزاب السياسية التي كانت قائمة ممن قدموا تأييدهم أو أذعنوا حين تولى النظام الشمولى زمام الحكم . أما الطبقة المتوسطة العريضة - من الموظفين والمهنيين وصغار التجار ورجال الأعمال - فقد استبعدت وأحست بالاغتراب . وفى أية دولة كاثوليكية كان زعماء الكنسية بمثابة خصوم لهم فعاليتهم ضد النظام . ولو كانت هناك اتحادات عمالية لا تخضع لسيطرة حكومية كاملة فكانت تنضم إلى المعارضة فى مرحلة ما ؛ وينطبق نفس الشيء على كبار رجال الأعمال والبرجوازية . وفى بعض الأحيان كانت الولايات المتحدة أو مصادر خارجية أخرى للتأييد يتناها السخط . وفى النهاية كان الجيش يقرر ألا يؤيد الحكومة أو أن يتخذ جانب المعارضة بصورة فعالة ضد الحكومة .

فى خمس حالات من مجموع ست حالات احلال - أى باستثناء الأرجنتين - كان السخط فى صفوف الجيش ضروريا لإسقاط النظام . وفى الدكتاتوريات الفردية فى كل من البرتغال والفيلين ورومانيا زاد سخط الجيش على أثر السياسات التى اتخذها الدكتاتور بغرض إضعاف شوكة الجيش وتسييس الضباط وإنشاء قوات أمن وقوات خاصة منافسة له . وكان لابد للمعارضة (باستثناء البرتغال) أن تنتشر قبل أن يتخلى الجيش عن الحكومة . وحين لم يكن السخط منتشرًا فقد كان ذلك يرجع إما إلى صغر حجم مصادر المعارضة - الطبقة المتوسطة والبرجوازية والفئات الدينية - أو إلى تأييد هذه الفئات للنظام مما يرجع عادة إلى نجاح سياسات التنمية الاقتصادية . وقام الجيش فى كل من بورما والصين بالبطش بالمعارضين الذين كانوا تحت قيادة طلابية . وفى المجتمعات التى تميزت بدرجة أعلى من النمو الاقتصادى حظيت المعارضة بنطاق أوسع من التأييد . وحين خرجت هذه المعارضة إلى الشوارع فى الفيلين وألمانيا الشرقية ورومانيا لم تطلق الوحدات العسكرية النار على الجماعات التى كانت تمثل أهل بلادهم .

ومن الصور الشعبية لحركات الانتقال الديمقراطية إسقاط الحكومات القمعية عن طريق « سلطة الشعب » والتعبئة المكثفة للجماهير الغاضبة المطالبة بتغيير النظام وتحقيق ذلك المطلب في النهاية . وقد حدث نوع أو آخر من العمل الجماهيري في كل حالة تغيير حدثت في الموجة الثالثة . فلعبت المظاهرات المكثفة والاحتجاجات والإضرابات دورا محوريا في ما لا يزيد عن ست حالات كانت قد تمت أو في طريقها للوقوع في نهاية الثمانينيات . وشملت هذه الحالات حالات الإحلال بالفيليين و ألمانيا الشرقية ورومانيا وحالات الإحلال التحولي في كل من كوريا وبولنده وتشيكوسلوفاكيا . وفي شيلي حاولت التعبئة الجماهيرية دون جدوى أن تغير خطة بينوشيه للتحول . وفي ألمانيا الشرقية لعبت « عملية الخروج » و « الصوت الشعبى » دورا رئيسيا ، حيث اتخذ الاحتجاج في بادىء الأمر صورة هجرة جماعية للمواطنين من البلاد ثم اجتاحت المظاهرات العارمة شوارع لايبزج وبرلين . وعندما انهار النظام في كل من الفيليين والبرتغال ورومانيا واليونان انهارت بصورة سريعة . فكانت الحكومة الشمولية في السلطة يوما وخرجت منها في اليوم التالى . وفي كل من الأرجنتين وألمانيا الشرقية انتزعت الشرعية عن الأنظمة الشمولية بصورة سريعة ، لكنها تشبثت بالسلطة بينما كانت تحاول التفاوض حول تغيير في النظام . وفي الأرجنتين حققت الحكومة التالية العسكرية بقيادة الجنرال رينالدو بينيون والتي تولت مقاليد الحكم في يوليو ١٩٨٢ على أثر هزيمة فوكلاندا مباشرة « نجاحا نسبيا » في تحقيق بعض السيطرة على عملية الانتقال لمدة ستة أشهر . وفي ديسمبر ١٩٨٢ أدى تصعيد المعارضة الشعبية ونمو تنظيمات المعارضة إلى احتجاجات مكثفة وإضراب عام ، فقام بينيون بتأجيل الانتخابات ورفضت الأحزاب المعارضة للمقترحات التى قدمها الجيش لنقل السلطة . وواصلت سلطة النظام العسكرى الكسيح تدهورها إلى أن خلفتها حكومة ألفونسين التى

تم انتخابها في أكتوبر ١٩٨٣ (٢٨) . وفي ألمانيا الشرقية كان ثمة موقف مماثل في بداية عام ١٩٩٠ تحت حكم حكومة شيوعية ضعيفة فاقدة للأهلية لا تزال متشبثة بالسلطة وكان رئيس وزرائها - هانز مودرو - يلعب دور بينون .

كان التركيز على الاستمرارية الإجرائية والشرعية العكسية في عمليات التحول مفتقدا في عمليات الإحلال . وفي المقابل كانت المؤسسات والإجراءات والأفكار والأفراد المرتبطين بالنظام السابق تعتبر فاسدة ، وكان التركيز على الانفصال الحاد والتام عن الماضي . وأقام من تولوا السلطة بعد الحكام الشموليين حكمهم على « الشرعية العكسية » وعلى ما قد يفعلونه في المستقبل وعلى مدى ارتباطهم أو بعدهم عن النظام السابق . وكان قادة النظم الشمولية في عمليات التحول والإحلال التحول عادة ما يتركون السياسة ، ويعودون إلى ثكناتهم أو حياتهم الخاصة تماما وبشيء من الكرامة والاحترام . أما القادة الشموليون الذين فقدوا السلطة من خلال عمليات إحلال فقد عانوا مصيرا تعسا ؛ فتم نفي ماركوس وكايتانو وتمت محاكمة شاوشيسكو محاكمة صورية ؛ وحوكم الضباط العسكريون الذين حكموا كلا من اليونان والأرجنتين وزج بهم في السجون . وفي ألمانيا الشرقية وجهت تهديدات بالعقاب لهونيكر وغيره من القادة السابقين ، مما يعد على عكس ما حدث في بولنده والمجر وتشيكوسلوفاكيا . وتعرض الزعماء الذين تم خلعهم عن طريق التدخل الأجنبي في جرينادة وبنما للمحاكمة والعقاب .

وعادة ما كان السقوط السلمى للنظام يؤدي إلى خلق إحساس عام بالنشاط والحياة مما يعد مفتقدا في حالات التحول . كما خلق السقوط فراغا في

Virgilio Beltran, "Political Transition in Argentina : 1982 to 1985", (٢٨) Armed Forces and Society 13 (Winter 1987), p. 217.

السلطة افتقدته حالات التحول أيضا . وسرعان ما تم ملء هذا الفراغ في كل من اليونان والفيلبين بصعود كل من كارامنليس وأكينو إلى السلطة ، وهما زعيان لهما شعبية وقادا بلادهما إلى الديمقراطية . وفي إيران ملأ آيات الله الفراغ في السلطة وقادوا بلادهم في طريق آخر . وفي كل من الأرجنتين وألمانيا الشرقية ملأت حكومتا بينيون ومودرو الفراغ بين سقوط نظاميين شموليين وانتخاب حكومتين ديمقراطيتين .

وقبل السقوط تتوحد جماعات المعارضة حول الرغبة في تحقيق هذا السقوط . وبعد السقوط يظهر الشقاق بينها ويبدأ الصراع حول اقتسام السلطة وطبيعة النظام الجديد المزمع إقامته . وتقرر مصير الديمقراطية حسب القوة التي يتمتع بها المعتدلون الديمقراطيون والراديكاليون المعادون للديمقراطية . ففى كل من الأرجنتين واليونان لم تلبث النظم الشمولية طويلا في السلطة حتى عادت الأحزاب السياسية إلى الظهور ، وظهر إجماع ساحق بين الزعماء السياسيين والجماعات حول الحاجة إلى الإسراع بإعادة تكوين المؤسسات الديمقراطية . وفي الفيلبين كانت المعارضة الصريحة للديمقراطية طفيفة .

وأدى الانهيار المفاجيء للدكتاتوريات في كل من نيكاراغوا وإيران والبرتغال ورومانيا إلى نشوب الصراعات بين جماعات المعارضة والأحزاب السابقة حول السلطة ونوعية النظام المزمع إقامته . وكان الحسرة من نصيب الزعماء الديمقراطيين في كل من نيكاراغوا وإيران . أما في البرتغال فقد ظهرت حالة من الهياج الثوري بين أبريل ١٩٧٤ ونوفمبر ١٩٧٥ ، وكان رسوخ السلطة في أيدي التحالف الماركسي المعادي للديمقراطية للحزب الشيوعي والضباط العسكريين اليساريين أمرا ممكنا تماما . وفي النهاية وبعد صراع مكثف بين الفئات العسكرية جاءت المظاهرات والتعبئة الجماهيرية

والإضرابات والأعمال العسكرية التى قام بها إيانيس لتضع البرتغال على طريق الديمقراطية^(٢٩).

كان الخيار فى البرتغال بين الديمقراطية البرجوازية والدكتاتورية الماركسية ؛ أما فى رومانيا فى عام ١٩٩٠ فكان الخيار أكثر غموضا ، إلا أن الديمقراطية لم تكن أمرا محتوما بها . فالافتقار إلى أحزاب المعارضة الفعالة والمنظمة ، وغياب التجارب مع الديمقراطية والعنف فى الإطاحة بنظام شاوشيسكو والرغبة العميقة فى الانتقام من كانوا يرتبطون بالدكتاتورية والعديد من قادة الحكومة الجديدة ممن كانوا جزءا من النظام - كلها كانت لاتبشر بظهور الديمقراطية . وفى نهاية ١٩٨٩ قام بعض الرومانيين بالمقارنة بين ما يحدث فى بلادهم وما حدث قبل مائتى سنة فى فرنسا . وقد يكونوا قد لاحظوا أن الثورة الفرنسية انتهت بقيام دكتاتورية عسكرية .

من تجارب التحول الديمقراطى

٢ - مواجهة الأنظمة الشمولية

نخرج من تاريخ عمليات الإحلال بالإرشادات التالية للعناصر المعتدلة فى المعارضة ممن يسعون إلى الإطاحة بالنظام الشمولى :

١ - عليكم بتركيز الانتباه على افتقار النظام الشمولى للشرعية . وهو أشد النقاط ضعفا فيه . ويجب مهاجمة النظام على أسس عامة ذات اهتمام عام كالفساد والقمع . وإذا كان الأداء الاقتصادى للنظام جيدا فإن هذه الهجمات لن تكون فاعلية . وما أن يضعف أداؤه (وهو أمر محتوم) يصبح التركيز على افتقاده للشرعية أهم أداة لطرده من السلطة .

Robert Harvey, Portugal : Birth of a Democracy, (London, 1978), (٢٩)
p. 2.

٢ - إن الحكام الشموليين يقومون بتحييد الأنصار السابقين مثلهم في ذلك مثل الحكام الديمقراطيين . وينبغي تشجيع هذه الفئات الساخطة وجذبهم لتأييد الديمقراطية باعتبارها البديل الضروري للنظام القائم . ويجب أن يبذل الجهد لجذب تأييد قادة رجال الأعمال وجماعات الطبقة الوسطى والشخصيات الدينية وقادة الحزب السياسى ممن قد شاركوا فى تأسيس النظام الشمولى . وكلما زادت المعارضة « احتراماً » و « تحملاً للمسئولية » كلما زادت سهولة استقطاب الأنصار والمؤيدين .

٣ - يجب استقطاب القادة العسكريين . وسواء سقط النظام أم لم يسقط فهذه مسألة تتوقف على ما إذا كانوا يؤيدون النظام أم يشاركون فى معارضته أم يقفون على الحياد . وقد يكون تأييد الجيش مفيداً وقت وقوع الأزمة . ولكن كل ما يحتاجه الديمقراطيون هو عدم رضا الجيش عن النظام وعدم الاستعداد للدفاع عنه .

٤ - يجب أن تركز دعوة أنصار الديمقراطية على تجنب العنف ، فهذا يجعل من السهل الفوز بنصرة قوات الأمن ، فالجنود لا يميلون إلى التعاطف مع من يستخدمون العنف ضدهم .

٥ - يجب اغتنام كل فرصة للتعبير عن معارضة النظام ، بما فى ذلك المشاركة فى الانتخابات التى ينظمها .

٦ - يجب إقامة جسور صلة مع وسائل الإعلام الخارجية ومنظمات حقوق الإنسان فى الخارج والمنظمات غير القومية . كما يجب حشد مؤيدين فى داخل الولايات المتحدة ، ورجال الكونجرس الأمريكى دائماً ما يبحثون عن قضايا أخلاقية من أجل تحقيق الدعاية لأنفسهم واستخدامها ضد الإدارة الأمريكية .

٧ - ينبغي دفع عملية الوحدة مع جماعات المعارضة الأخرى . كما يجب السعى إلى إيجاد مظلة عريضة من التنظيمات التي تسهل التعاون بين مثل هذه الجماعات . ولن يكون الأمر سهلاً ؛ فكما يتبين من أمثلة الفيلين وشيلي وكوريا وجنوب أفريقيا فإن الحكام الشموليين غالباً ما يكونون خبراء في إيجاد الفرقة في صفوف المعارضة . فمن مؤهلات التحول إلى قيادة البلاد ديمقراطياً القدرة على التغلب على مثل هذه العقبات ، وتحقيق قدر من الوحدة بين صفوف المعارضة . فمن الأقوال الصادقة ما يرى أن « القادة العظام من يكونون عظماء في بناء التحالفات » (٣٠) .

٨ - عندما يسقط النظام الشمولى يجب أن تستعد عناصر الديمقراطية لكى تسد فراغ السلطة الناجم عن ذلك . ويمكن تحقيق ذلك بدفع زعيم شعبى ذى شخصية كارزمية ذى ميول ديمقراطية إلى الأمام ، وبالإسراع بتنظيم انتخابات لإضفاء الشرعية الشعبية على الحكومة الجديدة ، وبنشاء شرعية دولية عن طريق جذب تأييد العناصر الخارجية الهامة . ويجب إدراك أن بعضاً من شركاء المعارضة الديمقراطية فى التحالف القديم س يرغبون فى إقامة دكتاتورية جديدة لأنفسهم ويحاولون استقطاب أنصار الديمقراطية لمواجهة هذه الجهود . إن وجدت .

* * *

Gabriel Almond, "Approaches to Developmental Causation", in *Crisis, (٣٠) Choice, and Change*, ed. Gabriel Almond (Boston, 1973), p. 32.

الإحلال التحولى

إن التحول الديمقراطي فى الإحلال التحولى ينتج عن تصرفات كل من الحكومة والمعارضة . ويكون التوازن بين المتشددين والإصلاحيين داخل الحكومة قائما بحيث توافق الحكومة على التفاوض على تغيير النظام - مما يعد مختلفا عن الموقف الذى يسيطر فيه المتشددون ويؤدى إلى الإحلال - لكنها لا توافق على البدء فى تغيير النظام . فيجب اجتذابها أو دفعها لإجراء مفاوضات رسمية أو غير رسمية مع المعارضة . ويتمتع المعتدلون الديمقراطيون داخل صفوف المعارضة بما يكفى من القوة للتفوق على العناصر الراديكالية المعادية للديمقراطية ، إلا أنهم لا يملكون من القوة ما يكفى للإطاحة بالحكومة . إذا فهم يدركون مزايا التفاوض .

كان ما يقرب من إحدى عشرة حالة من مجموع خمس وثلاثين حالة من حالات التحول الليبرالى والديمقراطى التى بدأت أو تمت فى السبعينيات والثمانينيات تقترب من نموذج الإحلال التحولى ، وأشده هذه الحالات تميزا كانت فى بولنده وتشيكوسلوفاكيا وأورجواى وكوريا ؛ كما اشتملت عمليات تغيير النظام فى كل من بوليفيا وهندوراس والسلفادور ونيكاراجوا على عناصر هامة من الإحلال التحولى . ففى كل من السلفادور وهندوراس كانت المفاوضات تدور فى جزء منها مع الحكومة الأمريكية التى كانت تقوم بدور الوكيل عن المعتدلين الديمقراطيين . وفى عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠ بدأت جنوب أفريقيا عملية إحلال تحولى ، وكان يبدو أن كلا من نيبال ومنغوليا كانت تتحرك فى هذا الاتجاه أيضا . وظهرت بعض سمات الإحلال التحولى فى شيلى أيضا ، إلا أن نظام بينوشيه كان قويا بما يكفى لمقاومة ضغوط المعارضة من أجل التفاوض حول إجراء تحول ديمقراطى واتبع الجدول المحدد لتغيير النظام فى عناد ظاهر ، وهو الجدول الذى كان النظام قد وضعه فى عام ١٩٨٠ .

كانت الجماعات السائدة في عمليات الإحلال التحويلي في كل من الحكومة والمعارضة تدرك عجزها عن تحديد طبيعة النظام السياسي المستقبلي في بلادها . وكان زعماء الحكومة والمعارضة غالبا ما يقومون بتعزيز هذه الآراء بعد اختبار قوة كل منهم ويستقرون على جدلية سياسية . وفي بادئ الأمر كانت المعارضة تعتقد في الغالب أنها قادرة على تحقيق إسقاط الحكومة في مرحلة ما في المستقبل القريب . وكان هذا الاعتقاد غير واقعي ، ولكن طالما تمسكت به المعارضة كانت المفاوضات مع الحكومة مستحيلة . وعلى النقيض من ذلك عادة ما كانت الحكومة تعتقد أنها تستطيع احتواء المعارضة وإخمادها دون تحمل تكاليف باهظة . فكانت عملية الإحلال التحويلي تحدث عندما تتغير اعتقادات الطرفين . وكانت المعارضة تدرك أنها لا تملك من القوة ما يكفي للإطاحة بالحكومة ، بينما أدركت الحكومة أنها في مواجهة معارضة تملك من القوة ما يمكنها من تعميق آثار اللاتفاوض من حيث زيادة تصعيد القمع مما يؤدي إلى زيادة الإحساس بالاغتراب بين الجماعات الأخرى عن الحكومة وتكثيف الانقسام داخل التحالف الحاكم وزيادة احتمالات استيلاء حكومة متشددة على زمام الحكم وفقدان الشرعية الدولية .

وغالبا ما كانت جدلية الإحلال التحويلي تتضمن تابعا متميزا للخطوات . أولا : بدأت الحكومات تدخل في عملية تحول ليبرالي وتفقد السلطة والقوة . ثانيا : كانت المعارضة تستغل هذا التهاون والضعف من جانب الحكومة لتوسع دائرة أنصارها وتكثف أنشطتها على أمل كسب القدرة على إسقاط الحكومة . ثالثا : كانت الحكومة تعمل في ردود أفعالها جاهدة على احتواء عملية احتشاد القوى السياسية وإخمادها . رابعا : كان قادة الحكومة والمعارضة يبدؤون في إستكشاف امكانات التفاوض حول عملية انتقال . لكن هذه الخطوة الرابعة لم تكن حتمية ، إذ قد تتمكن الحكومة بعد إجراء تغيير في القيادة من استخدام

جيشها وشرطتها في استعادة السلطة ولو بصورة مؤقتة ؛ وقد تستطيع المعارضة أن تواصل تعزيز قوتها وزيادة تآكل قوة الحكومة وإسقاطها في نهاية الأمر . وهكذا كانت عملية الإحلال التحولى تتطلب قدرا من التساوى في القوة بين الحكومة والمعارضة وشيئا من الشك لدى كل طرف فيمن قد ترجح كفته في أى اختبار للقوة . وفى ظل هذه الظروف كانت مخاطر التفاوض والتسوية تبدو أقل حجما من مخاطر المواجهة والكارثة .

إذن فالعملية السياسية التى تؤدى إلى الإحلال التحولى غالبا ما كانت تتميز بالتأرجح بين الإضرابات والاحتجاجات والمظاهرات من ناحية وبين البطش والاعتقالات وعنف البوليس وفرض الأحكام العرفية والحصار من ناحية أخرى . وكانت دوائر الاحتجاج والقمع فى كل من بولنده وتشيكوسلوفاكيا وأورجواى وكوريا وشيلي تؤدى فى النهاية إلى التفاوض حول اتفاقيات بين الحكومة والمعارضة فى كل الحالات فيما عدا شيلي .

وفى أورجواى مثالا أثارت الاحتجاجات والمظاهرات فى خريف ١٩٨٣ الحافز لإجراء مفاوضات تؤدى إلى انسحاب الجيش من السلطة . وفى بوليفيا فى عام ١٩٧٨ كانت هناك « سلسلة من الصراعات وحركات الاحتجاج » سبقت موافقة الجيش على تحديد جدول للانتخابات^(٣١) . وفى كوريا - كما هو الحال فى أورجواى - كان النظام العسكرى قد بطش بالاحتجاجات بعنف فيما سبق . وفى ربيع ١٩٨٧ زادت المظاهرات حدة واتساعا وشملت الطبقة المتوسطة . وفى البداية كان رد فعل الحكومة يتسق مع أسلوبها المعتاد ، لكنها تحولت فيما بعد عن موقفها وبدأت فى الموافقة على التفاوض وقبلت المطالب المحورية للمعارضة . وفى بولنده كان لإضرابات ١٩٨٨ أثر مماثل . « فأدت الإضرابات

Washington Post, October 7, 1983, p. A3.

(٣١)

لا إلى عقد المائدة المستديرة وحسب بل جعلت منها أمرا ضروريا لكلا الطرفين . فكانت الاضرابات على درجة من القوة بحيث اضطرت الشيوعيين إلى الموافقة على التفاوض ، إلا أنها كانت أضعف من أن تسمح لزعماء تضامن برفض التفاوض . ولهذا كانت مفاوضات المائدة المستديرة « (٣٢) » .

وكشفت المواجهة الندية في عملية الإحلال التحويلي بين المتظاهرين المحتشدين في أكبر ميادين العاصمة وبين فرق الشرطة عن مدى قوة كل من الطرفين ونقطة ضعفه . فكانت المعارضة تستطيع حشد تأييد مكثف وكانت الحكومة تتمكن من احتواء ضغوط المعارضة وتحملها . وكانت السياسة في جنوب أفريقيا في الثمانينيات تتطور على نمط الخطوات الأربع . ففي نهاية السبعينيات بدأ بوتا عملية الإصلاح الليبرالي مما أدى إلى زيادة التوقعات بين السود ثم أحبط آمالهم حين أنكر دستور ١٩٨٣ على السود القيام بأى دور سياسى قومى . فأدى ذلك بدوره إلى قيام انتفاضات في مقاطعات السود فى عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ مما أثار الآمال لدى السود فى قرب انهيار النظام العنصرى . فاضطرت المعارضة إلى إعادة النظر فى آمالها فى أعقاب بطش الحكومة بالتمردى السود والبيض على السواء . وفى الوقت نفسه جذبت الانتفاضات انتباه العالم وأثارت نبرة الإدانة لكل من النظام العنصرى وتكتيكات الحكومة ، وحدثت بالحكومات الأميركية والأوربية إلى زيادة العقوبات الاقتصادية ضد جنوب أفريقيا . وإحباط آمال الثورة لدى المؤتمر القومى الأفريقى (ANC) والعناصر الراديكالية فيه زاد قلق حكومة الحزب الوطنى على الشرعية الدولية والمستقبل الاقتصادى . وفى منتصف السبعينيات - حسب قول جو سلفو زعيم الحزب الشيوعى بجنوب أفريقيا - كان المؤتمر القومى الأفريقى يستطيع الإطاحة بالحكومة والفوز بالسلطة عن

"Leoplitax", *Uncaptive Minds* 2 (May-June-July 1989), p. 5.

(٣٢)

طريق حرب العصابات والثورة . وفي نهاية الثمانينيات ظل متمسكا باستخدام العنف ، لكنه رأى أن التفاوض هو الطريق الأمثل لتحقيق أهداف المؤتمر القومى الأفريقى . وبعد تولي ديكليرك للرئاسة فى عام ١٩٨٩ ركز هو أيضا على أهمية التفاوض . فقال : إن الدرس المستفاد من روديسيا كان فحواه أنه « عندما سنحت الفرصة لإجراء مفاوضات حقيقية وبتأءة لم يتم اقتناصها ... فسارت الأمور بصورة غير سليمة لأنهم انتظروا طويلا قبل الدخول فى تفاوض جوهرى . فلا ينبغى لنا أن نقع فى هذا الخطأ ؛ ونحن مصرئون على ألا نقع فى هذا الخطأ » (٣٣) . كان كل من الزعيمين السياسيين يتعلم من تجاربه ومن تجارب الآخرين .

أما فى الصين فقد كانت الحكومة مستعدة وقادرة على تجنب التفاوض . فاندلعت إضرابات واسعة النطاق فى ربيع ١٩٨٣ ، وتم إخماد إضراب قومى عام على يد الحكومة . وبدءا من مايو ١٩٨٣ قامت المعارضة بحشد مظاهرات ضخمة شهرية فى « يوم الاحتجاج القومى » . وكان يتم إخماد هذه المظاهرات بقوات الشرطة وبسقوط عدد من القتلى فى العادة . واضطرت حكومة بينوشيه تحت وطأة المشكلات الاقتصادية وضغط المعارضة فى شيلى إلى فتح حوار مع المعارضة . وهنا بدأ الاقتصاد فى التحسن وتنهت الطبقة المتوسطة إلى انهيار القانون والنظام . وتم إخماد إضراب قومى فى أكتوبر ١٩٨٤ بعنف شديد ؛ وبعده بفترة وجيزة أعادت الحكومة فرض حالة الحصار ولم يتم إلغاؤها إلا عام ١٩٧٩ . وهكذا فشلت جهود المعارضة فى الإطاحة بالحكومة أو حتى فى جذبها لفتح حوار معها . وكانت المعارضة قد « بالغت فى تقدير قوتها واستهانت بقوة

Steven Mufson, "Uncle Joe", *New Republic*, September 28, 1987, (٣٣)
pp. 22-23.

الحكومة» (٣٤). كما كانت قد استهانت أيضا بمهارة بينوشيه وبراعته السياسية واستعداد قوات الأمن الشيلية لاطلاق النار على مظاهرات مدنية غير مسلحة .

كانت عملية الإحلال التحولى تتطلب قادة وزعماء على الجانبين مستعدين للمغامرة بفتح باب التفاوض . وعادة ما كان الانقسام داخل النخب الحاكمة يدور حول التفاوض . وفى بعض الأوقات كان لابد من تعرض كبار القادة لضغوط من جانب زملائهم ومن الظروف لبدء التفاوض مع المعارضة . ففى عام ١٩٨٩ مثلاً كانت بولنده - حسب قول آدم ميشنيك - تتبع الطريق الأسباني نحو الديمقراطية كالمجر . وهذا صحيح من حيث إن كلا من حالتى الانتقال فى كل من أسبانيا وبولنده كانت سلمية . وعلى مستوى آخر فإن المثال الأسباني لا ينطبق على بولنده لأن ياروزيلسكى لم يكن مثل خوان كارلوس أو سواريز (أما يمرى بوزجاي فى المجر فقد كان مثلها) . كان ياروزيلسكى ديمقراطياً متردداً وكان لابد من دخوله التفاوض بسبب تدهور حالة بلاده ونظامه الحاكم مع تضامن (٣٥) . وفى أوجواى كان الرئيس الجنرال جريجوريو ألفاريز يريد أن يطيل مدة بقائه فى السلطة ويؤجل عملية التحويل الديمقراطى وكان لابد من إجباره من قبل سائر أعضاء العصابة العسكرية على التحرك قدماً فى طريق تغيير النظام . وفى شيلي تعرض الجنرال بينوشيه لضغوط محدودة من سائر أعضاء عصبته وخاصة قائد القوات الجوية الجنرال فرناندو ماتى للتعاون مع المعارضة ، إلا أن بينوشيه قاوم هذه الضغوط بصورة ناجحة .

Edgardo Boeniger, "The Chilean Road to Democracy", *Foreign Affairs* (٣٤) 64 (Spring 1986), p. 821.

Anna Husarska, "A Talk with Adam Michnik", *New Leader*, April 3, (٣٥) 1989, p. 10.

وحدث التغيير في الدول الأخرى في القيادة العليا قبل أن تبدأ المفاوضات الجادة مع المعارضة . ففي كوريا اتبعت حكومة الجنرال تشون دو هوان سياسة متشددة تتجاهل مطالب المعارضة وتلجأ إلى قمع أنشطتها . وفي عام ١٩٨٧ قدم الحزب الحاكم روه تاي وو مرشحا لخلافته . ولجأ روه إلى قلب سياسات تشون رأسا على عقب ، فأعلن انفتاحا سياسيا وفتح باب التفاوض مع زعيم المعارضة^(٣٦) . وفي تشيكوسلوفاكيا جاء رئيس إصلاحى هو ميلوس جيكس في ديسمبر ١٩٨٧ خلفا لجوستاف هوساك السكرتير العام للحزب الشيوعى وكان متشددا وقضى فترة طويلة في السلطة . وما إن احتشدت صفوف المعارضة في خريف ١٩٨٩ خلف جيكس شخصية إصلاحية هي كاريل أوربانىك . وبدأ أوربانىك ورئيس وزرائه الإصلاحى لاديسلاف آدامىك في التفاوض حول ترتيبات الانتقال إلى الديمقراطية مع فاكلاف هافيل وسائر زعماء المعارضة . وفى جنوب أفريقيا ذهب ديكليرك إلى ما هو أبعد من عملية التحول المجهضة التى بدأها سلفه من أعلى ، وبدأ فى التفاوض حول التحول من نوعية الإحلال التحولى مع زعماء المعارضة السود . وهكذا تميزت الدوائر الحاكمة في حالات الإحلال التحولى بالشك والغموض والانقسام . ولم تكن هذه الأنظمة متشبثة بالسلطة ولا تتحرك نحو الديمقراطية بصورة حاسمة .

كانت الخلافات والشكوك قائمة لا على الجانب الحكومى وحسب بل لدى المعارضة أيضا في حالات الإحلال التحولى . والحقيقة أن الجماعة التى كانت احتمالات انقسامها على نفسها تزيد عنه لدى قادة الحكومات الشمولية الواهية هي جماعة المعارضة التى تصبو إلى الحلول محل الحكومة . وتقوم الحكوم

James Cotton, "From Authoritarianism to Democracy in South Korea", (٣٦) *Political Studies* 37 (June 1989), pp. 252-53.

في حالات الإحلال بقمع المعارضة وللمعارضة مصلحة مشتركة في إسقاط الحكومة . وكما يتبين من النموذجين الفيليبيني ونيكاراجوا قد يكون ضمان الوحدة بين زعماء المعارضة وأحزابها حتى في ظل هذه الظروف أمرا عسيرا ، وإن تحققت هذه الوحدة فعالبا ما تتسم بالوهن والهشاشة . أما في حالات الإحلال التحولى حيث لا يتعلق الأمر بالإطاحة بالنظام الحاكم ، بل بالتفاوض معه فإن تحقيق التلاحم بين المعارضة أمر أشد صعوبة . ولم تتحقق في كوريا ، ولذا فقد فاز المرشح الحكومى روه تاي وو كرئيس منتخب بأقلية من الأصوات بعد أن اقتسم مرشحا المعارضة الأغلبية الانتخابية المعارضة للحكومة حيث كان كل منهما يعارض الآخر . وفي أورجواي فلما كان زعيم المعارضة مسجوناً فقد حزب معارض واحد - هو الحزب الوطنى - الاتفاق بين الحزبين الآخرين من ناحية وبين الجيش من ناحية أخرى . وفي جنوب أفريقيا كانت العقبة الرئيسية التى تواجه الإصلاح الديمقراطى هى الانقسام فى صفوف المعارضة بين الجماعات غير البرلمانية والجماعات البرلمانية ، بين الأفريقانى (Afrikaner) والإنجليزى ، وبين البيض والسود - وبين الفئات الأيديولوجية والقبلية السوداء . ولم يحدث قبل التسعينيات أن واجهت حكومة جنوب أفريقيا سوى تعددية فى جماعات المعارضة التى كانت الخلافات فيما بينها تفوق ما كان بينها مجتمعة وبين الحكومة .

وفى شيل كانت المعارضة شديدة الانقسام على ذاتها وتفرقت فى عدة أحزاب وشيع وتحالفات وفرق . وفى عام ١٩٨٣ تمكنت أحزاب المعارضة المعتدلة والوسطية من لم شملها معا فى « تحالف ديمقراطى » . وفى أغسطس ١٩٨٥ انضم جمع كبير من حوالى عشرة أحزاب وكونوا « جبهة وطنية » تدعو للانتقال إلى الديمقراطية ؛ إلا أن الخلاف حول الزعامة والتكتيكات ظلت قائمة . وفى عام ١٩٨٦ احتشدت المعارضة فى شيل ونظمت عمليات احتجاج

مكثفة على أمل أن تحقق في سانتياجو ما سبق تحقيقه في مانيزلا . لكن المعارضة كانت منقسمة وكان حماسها وروحها المتقدة تخيف الجماعات المحافظة (٣٧) .

وفي بولنده ومن ناحية أخرى كانت الأمور تجري في اتجاه مختلف ، فقد هيمنت تضامن على المعارضة معظم الثمانينيات . وفي تشيكوسلوفاكيا حدثت عملية الإحلال التحولى بسرعة لم تترك وقتا لظهور الخلافات بين الجماعات السياسية المعارضة .

إن المعتدلين الديمقراطيين في عملية الإحلال التحولى ينبغي أن يمتلكوا من القوة داخل صفوف المعارضة ما يكفى ليكونوا مفاوضين أكفاء مع الحكومة . ودائما ما يكون داخل المعارضة من يرفض التفاوض مع الحكومة ؛ ويقوم هذا الرفض على الخوف من أن يؤدي المفاوضات إلى بذل تنازلات غير مرغوب فيها وأمثلا في أن ينتج عن استمرار ضغوط المعارضة إلى انهيار النظام الحاكم أو الإطاحة به . ففي بولنده في عامى ٨٨ و ١٩٨٩ دعت جماعات المعارضة اليمينية إلى مقاطعة محادثات المائدة المستديرة . وفي شيلي شنت جماعات المعارضة اليسارية هجمات إرهابية قضت على جهود المعارضة المعتدلة للتفاوض مع الحكومة . ورفض الراديكاليون بكوريا أيضا الاتفاق على الانتخابات والذي توصلت إليه الحكومة وقيادات الجماعات المعارضة . وفي أوروغواى كانت المعارضة خاضعة لسيطرة قادة الأحزاب السياسية المعتدلة ولم يكن المتطرفون يمثلون مشكلة ملحة .

وإذا كان للتفاوض أن يتم كان على كل من الطرفين أن يضيفى على الطرف الآخر قدرا من الشرعية . فكان على المعارضة أن تعترف بالحكومة كشريك له قيمته في عملية التغيير ، وأن تسلم ضمنا أو صراحة بحقها حاليا في الحكم .

وكان على الحكومة في المقابل أن تتقبل جماعات المعارضة كممثلين شرعيين لقطاعات عريضة من المجتمع . وكانت الحكومة تستطيع القيام بذلك بسهولة حين لم تكن جماعات المعارضة تتورط في أعمال عنف . وكانت المعارضة إذا ما سبق لها أن قامت بدور الشريك الشرعى في العملية السياسية فيما مضى تجعل التفاوض أكثر يسرا ، كالأحزاب السياسية حين تكون في ظل نظام عسكرى . وكان الأمر أسهل بالنسبة للمعارضة في التفاوض إذ لم تكن الحكومة قد لجأت إلى إستخدام العنف لدرجة كبيرة ضدها إذا كانت هناك عناصر إصلاحية ديمقراطية بالحكومة ممن تتوفر مبررات الاعتقاد بأن أهدافهم مشتركة مع المعارضة .

وغالبا ما كان القادة الحكوميون في عمليات الإحلال التحولى يتفاوضون حول الشروط الأساسية لتغيير النظام مع قادة المعارضة الذين اعتقلوهم من قبل من أمثال لينج فاليا وفاكلاف هافيل وجورج باتلى ايبانيز وكيم داي جونج وكيم يونج سام ووالتر سيلولو ونيلسون مانديلا . وكانت ثمة أسباب تبرر ذلك ، فقادة المعارضة الذين كانوا معتقلين لم يكونوا يحاربون الحكم لا بالعنف ولا بغير العنف ؛ بل كانوا يتعايشون معها - كما أنهم مروا بواقع السلطة الحكومية . وعادة ما كان القادة الحكوميون الذين يطلقون سراح معتقليهم مهتمين بإجراء إصلاحات ، وعادة كان هؤلاء المطلق سراحهم بعد اعتقال يتميزون بقدر من الاعتدال يكفى للرضا بالتفاوض مع من اعتقلوهم . كما كان الاعتقال يدعم القوة المعنوية للمعتقلين السابقين ؛ فقد ساعدهم ذلك على توحيد شمل جماعات المعارضة ولو بصورة مؤقتة وعلى طمأننة الحكومة لقدرتهم على تهدئة أنصارهم وإقناعهم بأى اتفاق يتم التوصل إليه . ففى فترة الانتقال في البرازيل يقال إن الجنرال جوليبرى قال لزعيم معارض ذات مرة « عليك أن تسيطر على الراديكاليين من أتباعك حتى نسيطر نحن على الراديكاليين من

أتباعنا» (٣٨). والسيطرة على الراديكاليين غالبا ما يتطلب تعاون الطرفين . وفي مفاوضات الإحلال التحولى تكون لكل طرف مصلحة فى دعم الطرف الآخر حتى يتعامل بصورة فعالة مع المغالين فى صفوفه . ففى يونيو ١٩٩٠ على سبيل المثال علق نيلسون مانديلا على المشكلات التى كانت يعانىها ديكليرك مع المتشددين البيض وقال إن المؤتمر الوطنى الأفريقى قد « ناشد البيض مساعدة ديكليرك » و « إننا نحاول أن نتعامل مع مشكلات المعارضة البيضاء ضده ؛ وقد بدأت المناقشات بالفعل مع العناصر المؤثرة فى الجناح اليمىنى » . وفى الوقت نفسه قال مانديلا إنه هو نفسه يرغب فى لقاء الزعيم منجو سوثو بوثيليزى ، إلا أن المغالين والمتطرفين فى صفوف المؤتمر الوطنى الأفريقى اعترضوا على ذلك ، وإن كان مضطرا للموافقة على هذا القرار لأنه كان « عضوا مخلصا وصاحب مبادئ فى المؤتمر » (٣٩) . ومن الواضح أن ديكليرك كانت له مصلحة فى دعم موقف مانديلا ، وفى مساعدته على التعامل مع المعارضة اليسارية المتطرفة فى توجهاتها .

كانت المفاوضات حول تغيير النظام تسبقها أحيانا « مفاوضات تمهيدية » حول شروط بدء التفاوض . ففى جنوب أفريقيا كانت شروط الحكومة تتلخص فى نبذ العنف من جانب المؤتمر الوطنى الأفريقى . وكانت شروط المؤتمر تتلخص فى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين . وفى بعض الحالات كانت المفاوضات التمهيدية تتعلق بأى جماعات معارضة وأفرادها يشارك فى المفاوضات . وأحيانا كانت المفاوضات تطول وأحيانا تقصر ، لكنها كانت تقطع حين كان أحد

Weffort, "Why Democracy?", in *Democratizing Brazil*, ed. Stepan, (٣٨)
p. 345.

Time, June 25, 1990, p. 21.

(٣٩)

الطرفين يقاطعها . وحين استؤنفت المفاوضات زاد توقف نجاح المستقبل السياسى لكل من الطرفين على نجاحها . وإذا فشلت كان المتشددون داخل التحالف الحاكم والراдикаليون فى جانب المعارضة يقفون بالمرصاد للعب على هذا الفشل وإسقاط الزعماء الذين شاركوا فى المفاوضات . فوجدت مصلحة مشتركة بين الطرفين وظهر إحساس بوحدة المصير . يقول نيلسون مانديلا فى أغسطس ١٩٩٠ : « هناك نوع من التحالف الآن بين المؤتمر الوطنى الأفريقى والحزب الوطنى ؛ فنحن فى زورق واحد » وصدق بوتوا زعيم الحزب الوطنى على قول مانديلا بقوله : « والحيتان على اليمين والحيتان على اليسار لا تميز بيننا حين نسقط من الزورق »^(٤٠) . من ثم زادت رغبة الطرفين فى التوصل إلى تسوية واتفاق .

وغالبا ما كان الاتفاق الذى يتوصلون إليه يؤدي إلى شن هجمات من جانب الأطراف الأخرى سواء فى الحكومة أو المعارضة ممن كانوا يعتقدون أن التفاوض أدى إلى بذل تنازلات متعسفة . وكان الاتفاق يعكس بالطبع قضايا خاصة ببلادهم . ومن القضايا المحورية فى كل المفاوضات تبادل الضمانات . ففى عمليات التحول نجد أن المسئولين السابقين فى الأنظمة الشمولية لا يتعرضون للعقاب أبدا ؛ وفى حالات الإحلال كانوا يلقون عقابهم دائما . أما فى عمليات الإحلال التحولى فقد كانت هذه القضية موضع تفاوض ؛ فقد طالب القادة العسكريون فى أورجواى وكوريا - مثلا - بضمانات ضد الاضطهاد والعقاب على جرائم حقوق الإنسان التى ارتكبت فى عهدهم . وفى مواضيع أخرى كانت الضمانات التى يتم التفاوض حولها تتضمن اتخاذ ترتيبات

(٤٠) Mandela ورد فى :

Pauline Baker, "A Turbulent Transition", *Journal of Democracy* 1 (Fall 1990), p. 17.

للمشاركة في السلطة ، أو لتغيير السلطة من خلال الانتخابات . وفي بولنده ضمن كل طرف نصيبا واضحا من المقاعد في المجلس التشريعي ، وفي تشيكوسلوفاكيا تم اقتسام المناصب الوزارية بين الطرفين . وفي كل من هاتين الدولتين كانت الحكومات الائتلافية تطمئن الشيوعيين والمعارضة بالتأكيد على حرصها على حماية مصالحهم في أثناء الفترة الانتقالية . فوافق الحزب الحاكم في كوريا على إجراء انتخابات مباشرة ومفتوحة للرئاسة على افتراض أن هناك مالا يقل عن مرشحين رئيسيين من المعارضة سيشاركون في الانتخابات مما يزيد من احتمالات انتصار مرشح حزب الحكومة .

وهكذا فإن مخاطر المواجهة والخسارة تضطر الحكومة والمعارضة إلى التفاوض معا ؛ وكان الأساس الأول للاتفاق بينهما هو الضمانات التي تضمن ألا يخسر أى منهما كل شيء . فيحصل كلاهما على فرصة المشاركة في السلطة أو التنافس حولها . وكان قادة المعارضة يعرفون أنهم لن يعودوا إلى السجون والمعتقلات ، وكان القادة الحكوميون يعرفون أنهم لن يضطروا إلى الفرار إلى المنفى . وكان الخفض المتبادل للمخاطر يدفع الإصلاحيين والمعتدلين إلى التعاون لإقامة الديمقراطية .

من تجارب التحول الديمقراطي

٣ - التفاوض حول تغيير النظام

بالنسبة للاتجاه الإصلاحى الديمقراطى فى الحكومة :

- ١ - باتباع تجارب تغيير الأنظمة الشمولية تبرز حتمية عزل وإضعاف المعارضة المتشددة وتعزيز هيمنة العنصر الإصلاحى على الحكم والآلية السياسية .

٢ - ينبغي أيضا الأخذ بزمام المبادرة ومفاجأة كل من المعارضة والعناصر المتشددة بمدى التنازلات التي يمكن تقديمها ؛ ولكن لا ينبغي التنازل تحت ضغط ظاهرة من المعارضة .

٣ - ينبغي ضمان دعم كبار القادة العسكريين أو غيرهم من مسئولى القمة فى الجهاز الأمنى لفكرة المفاوضات .

٤ - ينبغي بذل كل الجهود لتعزيز مصداقية الطرف الآخر الرئيسى فى المفاوضات .

٥ - يجب إيجاد قنوات للتفاوض حول القضايا الرئيسية مع قادة المعارضة .
٦ - فى حالة نجاح المفاوضات قد يتحول العنصر الإصلاحى إلى موقف المعارضة ؛ من ثم فإن الاهتمام الأول لهذا العنصر ينصب على الحصول على ضمانات لحقوق المعارضة والجماعات التى انضمت إليها . أما ماعدا ذلك فكل شىء قابل للتفاوض .

بالنسبة للعناصر المعتدلة فى صفوف المعارضة :

١ - يجب الاستعداد لحشد الأنصار والمؤيدين ضد العناصر المتشددة فى الحكومة .

٢ - الاعتدال ضرورة فى سلوكيات رجل الدولة .

٣ - يجب الاستعداد للتفاوض بل لتقديم تنازلات فى كل القضايا إلا فيما يتعلق بإجراء انتخابات حرة ونزيهة .

٤ - يجب إدراك احتمال الفوز فى هذه الانتخابات .

بالنسبة للعناصر الديمقراطية فى كل من الحكومة والمعارضة .

١ - إن الظروف السياسية الملائمة للتفاوض حول التغيير لا تدوم إلى الأبد . لذا يجب التحرك بسرعة لاغتنامها لحل القضايا الرئيسية .

٢ - إن السمة الرئيسية لهذه العناصر والسمة الرئيسية لشركائها تتوقف على النجاح في التوصل إلى اتفاق على الانتقال إلى الديمقراطية .

٣ - يجب مقاومة مطالب القيادات والجماعات على هذا الجانب والتي تعوق عملية التفاوض أو تعرض المصالح الجوهرية للطرف الآخر في المفاوضات للخطر .

٤ - إن الاتفاق الذى يتم التوصل إليه سيكون هو البديل الوحيد ؛ وقد يتعرض للاستنكار والشجب من جانب العناصر المتشددة ، إلا أن هذه العناصر لا تستطيع تقديم بديل يحظى بتأييد واسع النطاق .

٥ - أن التنازل والتسوية أفضل ما يمكن عمله حين يسود الشك .



الباب الرابع الكيفية

سمات التحول الديمقراطي

أعراض التحول الديمقراطي في الموجة الثالثة

رغم كل ما بينها من اختلافات نلاحظ أن الدول التي تحولت إلى الديمقراطية في الموجة الثالثة سواء بالتحول أو بالإحلال أو بالإحلال التحولى بينها سمات مشتركة عديدة . من بين ما يربو على خمس وعشرين حالة من حالات التحول الديمقراطى التى تمت أو على وشك الإتمام حتى عام ١٩٩٠ لم تكن هناك سوى حالتين نتج التحول فيهما عن غزو أجنبى وفرض للتغيير ، وهما بنما وجرينادة . وكانت معظم حالات التحول الأخرى متشابهة فيما افترقت إليه . فإذا استثنينا نيكارا جوا لم يتم إسقاط أى نظام شمولى عن طريق تمرد شعبى أو حرب أهلية مطولة . أما ما يطلق عليه اسم اضطرابات ثورية فقد حدث فى حالتين هما البرتغال ورومانيا ، إلا أن الثورة البرتغالية لم تعرف سوى قدر طفيف من العنف ؛ وكانت الثورة الرومانية انتفاضة حضرية شاركت فيها القوات المسلحة وكانت قصيرة زمنيا . ولم تحدث مواجهة حقيقية بين الوحدات العسكرية إلا فى رومانيا والفيلبين وبوليفيا ونيكارا جوا . وباستثناء الفيلبين ورومانيا وألمانيا الشرقية لم تعصف الجماهير الثائرة الغاضبة بقصور الرئاسة .

ولكن كيف أقيمت النظم الديمقراطية ؟ أقيمت باتباع النهج الديمقراطى ؛ ولا سبيل غيره . أقيمت من خلال المفاوضات والتسوية

والاتفاق؛ أقيمت عن طريق التظاهر والحملات والانتخابات ، ومن خلال حل الخلافات بلا عنف . وأقامها القادة السياسيون بالحكومات وجبهات المعارضة التى كان لديها ما يكفى من الشجاعة لتحدى الأمر الواقع ، وإلخضاع المصالح المباشرة لأنصارهم للاحتياجات الطويلة المدى للديمقراطية . أقيمت على يد زعماء كل من الحكومات والمعارضة ممن تحملوا استفزازات اللجوء إلى العنف من جانب الراديكاليين فى المعارضة والمتشددين فى الحكومة . وأقيمت على يد قادة فى الحكومة والمعارضة كانت لديهم الحكمة لإدراك أن الحقيقة والفضيلة ليستا حكرًا على أحد فى عالم السياسة . فكانت التسوية والانتخابات واللاعنف هى أعراض التحول الديمقراطى بالموجة الثالثة ، وميزت معظم عمليات التحول والإحلال والإحلال التحولى فى تلك الموجة بدرجات متفاوتة .

المصالحة ومبادلة المشاركة بالاعتدال

كان التفاوض والتوصل إلى اتفاق بين النخب السياسية هى لب عمليات التحول الديمقراطى . فكان قادة الجماعات والقوى السياسية والاجتماعية الرئيسية فى المجتمع تتحاور فيما بينها صراحة أو ضمنا ، وتتخذ تدابير مقبولة للانتقال إلى الديمقراطية . وكان التفاوض هو العنصر الرئيسى فى عمليات الإحلال التحولى . وكانت العملية فى التحول ضمنية فى الغالب ، حيث كان الإصلاحيون فى الحكومة يفتحون الباب السياسى ، وكانت المعارضة تعدل من مطالبها وتهدىء من هميتها من أجل المشاركة فى تلك العملية . وأحيانا كان يتم التوصل إلى اتفاق معلن بين العناصر الإصلاحية مما يؤدى إلى قيام التعاون بين أنصار الانتقال والعناصر المعتدلة بالمعارضة . وفى كل من عمليات الإحلال وعمليات الإحلال التحولى كانت جماعات المعارضة الديمقراطية تتفاوض وتتوصل إلى اتفاقات فيما بينها . وما أن يتولى السلطة المعتدلون الذين كانوا فى موقع المعارضة من خلال الإحلال كانوا فى العادة يتحولون إلى اتخاذ طرق وسط

ويقدمون التنازلات التي يحتاج إليها الإصلاحيون والمتشددون والراديكاليون .
وسواء جاءت المبادرة بالتحول الديمقراطي من جانب الحكومة أو من جانب المعارضة أو من جانبها معا ، كانت العناصر الرئيسية المشاركة فيه تتوصل في مرحلة ما إلى اتفاق حول الجوانب الجوهرية من عملية التحول الديمقراطي والنظام السياسي المزمع إقامته .

وكان الاتفاق على إدخال الديمقراطية يتخذ عدة أشكال . فكانت عمليات الانتقال في كل من البرازيل وبسرو والإكوادور وبوليفيا تتميز « بالفهم بين المعارضة وبين تحالف رسمي صوري يسعى إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بالانتقال من النظام الشمولي » . وكان هذا التفاهم « عادة ما لا يشمل سوى الاتفاق الضمني حول بعض القواعد الإجرائية - الانتخابية في المقام الأول - الخاصة بالانتقال » . وفي حالات أخرى كانت التغيرات في النظام تشبه حالات الانتقال في الموجة الثانية بكل من كولومبيا وفنزويلا في عامي ١٩٥٧ و ١٩٥٨ حيث تم التفاوض على إتفاقيات صريحة للغاية بين الأطراف المعنية^(١) . وفي أسبانيا سيطرت الحكومة بقيادة خوان كارلوس وسواريز على عملية الانتقال ، إلا أن الحكومة والمعارضة دخلا في « سياسة التسوية » في التوصل إلى اتفاق في المجلس الانتخابي حول الإطار الدستوري الخاص بالديمقراطية الجديدة في أكتوبر ١٩٧٧ وهو ما يعرف باتفاق « مونكلوا » . وفي هذا الاتفاق وافقت كل الأطراف السياسية المعنية - بما فيها الاشتراكيون والشيعيون - على برنامج اقتصادي شامل يتضمن إجراء تحديدات للأجور وخفض للعملات وسياسة نقدية وزيادة الاستثمارات العامة وفرض قيود على الضمان الاجتماعي وإصلاح الهياكل الضريبية وأنشطة الاتحادات التجارية

Enrique Baloyra, "Conclusion: Toward a Framework for the Study of (١) Democratic Consolidation", in Baloyra, ed., *Comparing New Democracies* (Colo., 1987), p. 299 .

والسيطرة على الصناعات المؤممة وغيرها من الموضوعات ^(٢) . وفي بولنדה تفاوضت تضامناً مع الحزب الشيوعي حول اتفاق مائدة مستديرة في مارس وأبريل ١٩٨٩ . وفي المجر تفاوضت الحكومة وقادة المعارضة حول اتفاق « ثلاثي » في صيف ١٩٨٩ . وفي خريف نفس العام توصلت الحكومة وقادة المعارضة إلى ترتيبات الانتقال في تشيكوسلوفاكيا . وفي أوجواي توصل الجيش وقادة الحزب إلى اتفاق في أغسطس ١٩٨٤ . وفي كل الحالات تقريباً كانت الأطراف المشاركة هي قادة الحكومة والأحزاب السياسية المعارضة . وفي العديد من الحالات تم التوصل إلى إتفاقات معلنة أو غير معلنة مع قادة القوى الاجتماعية والمؤسسية الرئيسية في المجتمع ، بما في ذلك الجيش والأوساط التجارية والاتحادات العمالية وأحياناً الكنيسة .

وسواء كان يتم التوصل إلى اتفاقات أم لا ، كان الاتفاق معلناً كان أم غير معلناً أسهل في التوصل إليه حين لا يكون هناك تضارب شديد في مصادر السلطة بين الأطراف المشاركة ؛ وحين كان قادة الجماعات يستطيعون ممارسة سيطرة حقيقية على أنصارهم . وكان الاتفاق يسيراً كذلك حين كان التفاوض يتم سراً فيما بين عدد محدود من القادة . ففي أسبانيا كان يتم التفاوض حول أكبر الترتيبات حتى في المجلس الدستوري « في الكواليس » ^(٣) وفي بولنדה كانت مفاوضات الدائرة المستديرة تتميز بالعمومية إلى حد ما ، لكن أهم القضايا كانت تناقش في « محادثات موازية سرية ... تمارس بمعزل عن وسائل الإعلام العامة » بإحدى الفيلات في ماجدلنكا خارج وارسو . « وكان عدد

Jose Maravall, *The Transition to Democracy in Spain* (London, 1982), (٢) pp. 42-44 .

Raymond Carr, "Introduction: The Spanish Transition to Democracy", in (٣) *Spain in the 1980s*, ed. Robert Clark (Cambridge, 1987), pp. 4-5 .

المشاركين في المحادثات السرية يقل كثيرا عما شاركوا في المحادثات المفتوحة « وكان قادة المفاوضات - الجنرال شيزلاف كيزاك وليخ فاليسا يظهرون من حين إلى آخر في المحادثات المعلنة « ويغادروا المكان إلى ما جدالنكا بعد ذلك لاستئناف المحادثات السرية ». وفيما يتعلق بالمحادثات الخاصة لم تكن تصدر سوى بعض البيانات الغامضة والشديدة الدبلوماسية « وكأنها تصدر عن سفيرى دولتين خرجتا لتوهما من ساحة القتال »^(٤). وكانت هذه الاجتماعات هى التى تم التوصل فيها إلى الاتفاقيات الأساسية بين الحزب الشيوعى وتضامن.

كانت التسوية التى يتم التوصل إليها فى المفاوضات تسبب فى بعض الأحيان مشكلات للزعماء السياسيين حين لا يكونوا على درجة من القبول لدى أنصارهم ، كما حدث فى أسبانيا حيث كان من الضرورى - على حد قول سواريز - نسيان الماضى الذى كان فيه بعض الأسبان يفرضون رأيهم على الجميع « وأن يتم تحقيق إجماع عريض »^(٥). وعلق صحفى شيوعى على « الصحوة من الأوهام خارج وداخل صفوفنا » لأن كل الأطراف كانت تقول نفس الشيء وليس ثمة هوية شيوعية متميزة فى الحزب الشيوعى الأسبانى . وفى بوليفيا كان الأفراد العاديون « يتتقدون الاتفاق الذى وقعه قادتهم مع الجيش والقادة السياسيين فيما يتعلق بانتخابات الانتقال ؛ وفى نيكاراغوا فى عام ١٩٩٠ أحس أعضاء اتحاد العمال المعادى للساندنيسا بالخيانة من قبل مرشحة الرئاسة فيوليتا شامورو لقبولها بتعيين أومبرتو أورتيجا قائدا للقوات المسلحة »^(٦).

Wojtek Lamentowicz, "Dilemmas of Transition Period", *Uncaptive* (٤) *Minds*, 2 (November-December 1989), p. 19 .

Carr, "Introduction", in *Spain in the 1980s* ed. Clark, pp. 4-5. (٥)

James Dunkerley and Rolando Morales, "The Crisis in Bolivia", *New* (٦) *Left Review*, no. 155 (January-February 1986), p. 3 .

وفى بولنده أحس أنصار كل من تضامن والحزب الشيوعى بالعزلة بسبب التسوية التى عقدها قائداهما . فتعرض الجنرال ياروزيلسكى لهجوم العناصر المحافظة بالحزب الشيوعى لتنازله عن سلطات واسعة للمعارضة « ولتخليه عن المبادئ الرئيسية للشيوعية » . كما لقى ليخ فاليسا ضربات من الحشود الاتحادية لبدء التفاوض مع الحكومة ، وتعرض للشجب من جانب العناصر الراديكالية للنزول بكفاحه إلى مستوى عقد تسوية مع السلطات الشيوعية » . وكان أنصار تضامن يعترضون بصورة خاصة على تأييد قيادة الاتحاد لياروزيلسكى كرئيس لبولنده ^(٧) . وفى المجر تعرضت الاتفاقات الرئيسية التى تم التوصل إليها فى سبتمبر ١٩٨٩ من جانب الحزب الشيوعى والمعارضة فى المائدة المستديرة لتحديات من قبل الجماعات المعارضة المنشقة ، ولقيت هزيمة فى استفتاء أجرى بعد ذلك بشهرين .

كان سقوط الأنظمة الشمولية دائما أمرا مبهجا ؛ وكان قيام الأنظمة الديمقراطية يصحبه إحساس بالتححرر من الأوهام . ولم يفلت من تهمة « بيع » مصالح الناخبين سوى عدد قليل من الزعماء السياسيين الذين بذلوا هذه التنازلات . وكان مدى هذا السخط يعد مقياسا لمدى نجاحهم . ففى الموجة الثالثة غالبا ما كانت الديمقراطيات تقوم على أكتاف قادة لديهم استعداد لخيانة مصالح أنصارهم فى سبيل تحقيق هذا الهدف ^(٨) .

وكان من بين التنازلات المحورية فى معظم حالات التحول الديمقراطى ما يمكن تسميته « الصفقة الديمقراطية » أى التبادل بين المشاركة والاعتدال . كان نطاق المشاركة فى عمليات التفاوض المؤدية إلى التحول الديمقراطى يزداد اتساعا سرا أو علانية وحصل الأفراد والجماعات على فرص للتنافس على

New York Times, March 2, 1989, p. 1 .

(٧)

Lamentowicz, Uncaptive Minds 2 (November-December 1989), p. 19 . (٨)

السلطة وللغزو بها . وبهذا المفهوم كانت الموجة الثالثة نسخة من تجارب الموجة الأولى في أوروبا حيث امتد التصويت إلى الطبقة العاملة وتحلى الاشتراكيون عن التزامهم بالعنف الثوري وخفضوا من غلوائهم . وفي إيطاليا في القرن التاسع عشر اتبع جيوفاني جيوليتي سياسة صريحة تهدف إلى « تهدئة النزعة الراديكالية من خلال الدمج » . وفي أسبانيا بأواخر القرن العشرين وفي البرتغال واليونان كان الاعتدال « هو ثمن السلطة » وحقت الأحزاب الاشتراكية بهذه الدول ما حققت من انتصارات بتخليها عن الاتجاه الراديكالى^(٩) .

إن الأنظمة الشمولية تضع قيودا على المشاركة السياسية . وغالبا ما كانت الجماعات الحاكمة في النظم الشمولية تشعر بالبغض لقادة المعارضين لهم، وترى في الأحزاب المعارضة كيانات كريمة . وكان التحول الديمقراطي يتطلب هذه الجماعات باعتبارهم شركاء شرعيين في السياسة . فظلت المؤسسات العسكرية في بيرو والأرجنتين تستخدم القوة لمنع المعارضة من الوصول إلى السلطة أو ممارستها لمدة عقود . وفي عملية التحول الديمقراطي بهذه الدول في الثمانينيات لم يتقبل الجيش إشراك هؤلاء الخصوم القدماء في العملية السياسية وحسب بل تنازل في النهاية عن السلطة نفسها . وبعد تولى كارامنليس لمنصبه في الفترة الانتقالية في اليونان مباشرة صرح بإنشاء الحزب الشيوعي اليونانى . وقام سواريز بإضفاء الشرعية على الحزب الشيوعي الأسباني في أبريل ١٩٧٧ ؛ ولعب خوان كارلوس دورا رئيسيا في قبول القوات المسلحة لهذه الفكرة « البغيضة » . وفي أورجواي أضفت اتفاقية الحكومة والمعارضة الشرعية على « الجبهة اليسارية العريضة » . وفي الفترة الانتقالية البرازيلية تم رفع الحظر المفروض على الزعماء

(٩) Salvador Giner, "Southern European Socialism in Transition", in *The New Mediterranean Democracies*, ed. Ridham (London, 1984), pp. 140-155 .

السياسيين القدماء لفترة ما قبل ١٩٦٤ في عام ١٩٧٩ ، وفي عام ١٩٨٥ أضفى المجلس التشريعى الشرعية على الأحزاب الماركسية المحظورة ، وأعطى حق التصويت للأمين . وفي ١٩٨٩ وافق الناخبون في شيل على تعديل الدستور لإضفاء الشرعية على الحزب الشيوعى^(١٠) . وفي عام ١٩٨٧ أبطل البرلمان التركى ثم الناخبون الأتراك الحظر الذى فرضه النظام العسكرى على مئات من السياسيين لمنعهم من المشاركة فى السياسة . وفي جنوب أفريقيا عام ١٩٩٠ رفع الحظر عن المؤتمر الوطنى الأفريقى ، وأطلق سراح الزعماء السياسيين المعتقلين وسمح للمنفين بالعودة إلى بلادهم .

وكان الجانب الآخر من الصفقة الديمقراطية هو الاعتدال فى التكتيكات والسياسة من جانب الزعماء والجماعات المعنية . وكان ذلك يشمل موافقتهم على نبذ العنف وأى التزام آخر بالثورة ، وتقبل الشكل القائم للمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأساسية (من قبيل الملكية الخاصة ونظام السوق والحكم الذاتى للجيش) والعمل من خلال الانتخابات والإجراءات البرلمانية للوصول إلى السلطة وتنفيذ سياسات معينة^(١١) . ففى التحول الأسباني تقبل الجيش الاشتراكيين والشيوعيين كمشاركين فى السياسة الأسبانية ، وتقبل الاشتراكيون الرأسمالية وأعلن الشيوعيون نبذهم للفكر الجمهورى وتقبلوا النظام الملكى وبعض الترتيبات الخاصة بالكنيسة الكاثوليكية . وحين تمكن فيليبى جونزاليز من إقناع أنصاره الاشتراكيين فى عام ١٩٧٩ بنبذ التزامهم بالماركسية

Kenneth Medhurst, "Spain Evolutionary Pathway from Dictatorship to (١٠) Democracy", in **The New Mediterranean Democracies**, ed. Ridham, p. 38 .

(١١) لمزيد من المعلومات عن التنازلات المطلوبة ، انظر :

Guiseppe Di Palme, "Government Performance: An Issue and Three Cases", in **The New Mediterranean Democracies**, ed. Ridham, pp. 175-77 .

مهد الطريق لانتصارهم في الانتخابات بعد ثلاثة أعوام . وفي البرتغال قاد ماريو سواريز الاشتراكيين إلى الحد الوسط . وحين عاد إلى السلطة في عام ١٩٨٣ كرئيس لتحالف يضم الأحزاب المحافظة تقبل ضرورة « نبذ الميول الماركسية التي آمن بها قطاع عريض من حزبه » وفرض برنامج تقشف صارما بدلا من ذلك . وفي اليونان نأى بابا ندريو بنفسه عن المواقف المتطرفة والجدلية التي اعتنقها في الماضي واتسمت تصرفاته حين تولى منصبه بالالتزام^(١٢) . وفي الأرجنتين تحركت المعارضة إلى اليمين ؛ وفي بولنده تحركت تضامنا في البداية إلى الوسط ثم إلى اليمين . وفي البرازيل تعاون حزب المعارضة مع الحكومة في « اللعبة السياسية » وكانت المعارضة معتدلة بصورة غير عادية . وفي حملة الاستفتاء على بينوشيه في شيلي عام ١٩٨٨ اتبعت المعارضة سبيلا معتدلا واعيا وصرىحا^(١٣) .

وهكذا ساعد تخفيف حدة الراديكالية لمشاركين جدد ويساريين سابقين على التحول . كما ساعد عليه أيضا بعد من تولوا السلطة في النظام الجديد سياسيا عن الحكام الشموليين السابقين . فكان كارامنليس محافظا معتدلا بالنسبة للجيش اليوناني المعادي للشيوعية ، وكان سواريز اشتراكيا معتدلا على الأقل بالنسبة لبعض عناصر الجيش البرتغالي من الراديكاليين . وكان آيلوين - الديمقراطي المسيحي - على درجة من المحافظة كافية لإرضاء الجيش الشيلي . ويمكن القول إن تسليم السلطة من جانب القادة المحافظين

Salvador Giner, "Southern European Socialism in Transition", in (١٢)

The New Mediterranean Democracies, ed. Ridham, p. 64 .

Thomas Skidmore, "Brazil's Slow Road to Democratization", in (١٣)

Democratizing Brazil, ed. Alfred Stepan (New York, 1989), pp. 33-34 .

والوسطيين سهل عملية الانتقال إلى الديمقراطية من الأنظمة الشمولية غير الشيوعية^(١٤) كما كان وصول الزعماء الاشتراكيين إلى السلطة غالبا ما يسهل إدخال الإصلاحات الاقتصادية وخطط التقشف .

وكان استعداد الزعماء وقدرتهم على التوصل إلى تسويات يتأثر بالاتجاهات السائدة نحو التسوية في المجتمع المعنى . فكانت بعض الثقافات أكثر ميلا إلى التسوية من ثقافات أخرى ، كما قد تختلف شرعية التسوية والقيمة المضافة إليها من وقت إلى آخر في المجتمع الواحد . فكان الأسبان والبولنديون والكوريون على سبيل المثال يعرفون تاريخيا بأنهم يولون للمبدأ والشرف مكانة تفوق ما يولونه للتسوية والتصالح . ويمكن على الأقل أن نفترض أن النتائج المأساوية المترتبة على هذه الأولويات بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية الاجتماعية أدت إلى إحداث تغيرات في القيم القومية في السبعينيات والثمانينيات . وفي هذه الدول الثلاث جميعا أعرب القادة السياسيون عن تقديرهم للحاجة إلى التسوية والمصالحة لكي يتحركوا ببلادهم نحو الديمقراطية .

فمثلا عندما توصلت الأحزاب الحاكمة والأحزاب المعارضة إلى اتفاق في كوريا على إيجاد دستور جديد يقال إن « لجنة المفاوضين من الطرفين قاموا بما يعترف الكوريون اليوم بأنه حالة شاذة في تاريخهم السياسي : ألا وهو المصالحة »^(١٥) . ويحدث التحول الديمقراطي في المجتمع حين يتحول هذا « الشذوذ » إلى واقع ، وتستقر الديمقراطية حين يصبح هذا الواقع عادة مألوفة .

Myron Weiner, "Empirical Democratic Theory and the Transition from (١٤) Authoritarianism to Democracy", PS 20 (Fall 1987), p. 865 .
New York Times, Sept 1, 1987, p. 1 . (١٥)

عادة ما تفشل المحاولات الأولى لإقرار الديمقراطية ؛ وغالبا ما تنجح المحاولات الثانية . ومن أسباب ذلك النمط التعلم ، وهذا ما حدث في العديد من الأمثلة . وكانت فنزويلا مثالا واضحا في الموجة الثانية . فقد حدثت أول محاولة جادة لإقرار الديمقراطية في تاريخ فنزويلا بين ٤٥ و ١٩٤٨ . ففي عام ١٩٤٥ أطاح انقلاب عسكري بالدكتاتورية وأدخل السياسات الديمقراطية التي سادت في السنوات الثلاث التالية بزعامة الحزب الإصلاحي وهو حزب « العمل الديمقراطي » .

اتبعت حكومة هذا الحزب سياسة راديكالية أقصت عدة جماعات عن السلطة وأدت إلى أقصى درجات الاستقطاب . وانتهت أولى محاولات الديمقراطية بانقلاب وقع في عام ١٩٤٨ ، وبعد عشر سنوات وعندما كانت الدكتاتورية العسكرية التي أقامها الجنرال ماركوس بيريز خيمينيز في سبيلها إلى التحلل عمل قادة حزب « العمل الديمقراطي صراحة على » تخفيف حدة التوتر والعنف فيما بين الأحزاب ، وإزالة قضايا البقاء والشرعية من المسرح السياسي . وكان قادة التحول الديمقراطي الناجح في عام ١٩٥٨ هم أنفسهم من قادوا محاولة التحول الديمقراطي الفاشلة في عام ١٩٤٥ . فاستفادوا من تجربتهم ؛ وعكست أعمالهم في عام ١٩٥٨ تعلمهم من سابق خبرتهم في التجربة السابقة^(١٦) .

وحدثت تجارب أخرى مماثلة لهذا التعلم في عمليات الموجة الثالثة . ففي أسبانيا مثالا يقال : إن خوان كارلوس كان مهتما « بأسباب انهيار الملكية عام ١٩٣٢ ، فهو يريد أن يتفادى نفس الأخطاء التي وقع فيها جده » . وكان زعماء الحزب الشيوعي مقتنعين بضرورة تجنب أخطاء الثلاثينيات^(١٧) .

Levine, "Venezuela Since 1958", in *Breakdown of Democratic Regimes*, ed. Linz & Stepan, pp. 89-92 . (١٦)

"All the Spains: A Survey", *Economist*, Nov. 3, 1979, p. 3. (١٧)

ومن التحول السلمى الذى شهدته الأرجنتين فى عام ١٩٨٣ « يبدو أن ثمة عملية تعلم تجرى فى البلاد مقارنة بالتحول الذى حدث بين ٧١ و ١٩٧٣ حين لجأت عدة أطراف على المسرح السياسى إلى العنف »^(١٨). وفى بيرو مر الجيش وحزب المعارضة بعملية تعلم مماثلة . وفى بولنده عام ١٩٨١ تحركت تضامن فى اتجاه راديكالى يهدد بالإطاحة المباشرة بالنظام الماركسى ؛ وتمثل رد فعل الحكومة فى اللجوء إلى البطش فى ظل الأحكام العرفية ، وإلى حظر الاتحاد واعتقال زعمائه، وبعد سبع سنوات كان كلا الطرفين قد استفاد من التجربة ، وتعلما أن الراديكالية تؤدى إلى القمع وأن القمع لا يجدى . فاتبعاً سياسة تتسم بالاعتدال والمصالحة فى قيادة بولنده نحو الديمقراطية فى عامى ١٩٨٨ و ١٩٨٩ .

تلقى أنصار التحول الديمقراطى اللاحقون زخماً أو دفعة من نمط « كرات الثلج » لتغيير النظام ممن حاولوا القيام بذلك فى وقت سابق ، بل واستفادوا من تجارب من سبقوهم . فاستفادت شعوب أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية دروساً فى الاعتدال من النموذج الأسبانى . أما فى عمليات الإحلال التحولى فكان على الجماعات المسيطرة فى الحكومة والمعارضة أن تلتزم بالمصالحة والاعتدال . فكانت عمليات الإحلال التحولى تميل إلى الحدوث بصورة أكثر تكراراً فى السنوات اللاحقة على الموجة الثالثة منها قبلها ، مما يعنى أن الجماعات المعنية قد تكون استفادت وتعلمت كيف تستطيع أن تتصالح من تجارب من سبقوهم . ففى كوريا استفادت المعارضة من دروس قوة الشعب المسالم فى الفيلين ، وتعلمت الحكومة مزايا المصالحة والتنازل من المصير الذى آل إليه ماركوس . وفى تشيكوسلوفاكيا يقول تيموثى جارتون :

Scott Mainwaring & Eduardo Viola, "Brazil and Argentina in the 1980s", (١٨) *Journal of International Affairs* 38 (Winter 1985), pp. 208-209 .

« إن ما حدث ها هنا يعد ذروة عشر سنوات من التعلم من أوروبا الشرقية - حيث كانت بولنده هي الأسبق وهي التي دفعت أكبر ثمن »^(١٩).

الانتخابات المذهلة وغير المذهلة

إن الانتخابات هي الطريقة التي تعمل بها الديمقراطية ، وكانت في الموجة الثالثة هي أيضا سبيل إنهاء النظم الشمولية والطريق إلى إنهاؤها . كانت الانتخابات أداة للتحويل الديمقراطي وهذافا له . وتم التحول إلى الديمقراطية على يد الحكام الشموليين الذين غامروا السبب أو لأخسر بإجراء انتخابات ، وعلى يد جماعات المعارضة الذين عملوا على إجراء الانتخابات وشاركوا فيها . والدرس المستفاد من الموجة الثالثة هو أن الانتخابات ليست حياة الديمقراطية وحسب ، بل هي أيضا مرتب الدكتاتورية .

وحين انهارت شرعية أداء الحكام الشموليين غالبا ما كانوا يتعرضون لضغوط متزايدة ويعملون على محاولة تجديد شرعيتهم عن طريق الانتخابات ، وكان الحكام يوافقون على إجراء الانتخابات ظنا منهم بأن ذلك سيطيل أمد بقائهم في السلطة أو بقاء من يحيطون بهم وينحون منحاهم ، ولكنهم دائما ما كانوا يحبطون . فمع استثناءات قليلة للغاية كانت الأحزاب أو المرشحون الذين ينتمون إلى النظم الشمولية يمتنون بالهزيمة أو يفوزون بأصوات قليلة جدا . وكانت نتائج هذه الانتخابات غالبا ما تفاجيء كلا من قادة المعارضة والحكومة على السواء . وفي السنوات الخمس عشرة الأولى من الموجة الثالثة كان هذا النمط المذهل من الانتخابات نمطا مدمرا . وكان يحدث في أنواع عمليات الانتقال الثلاثة جميعا ، ولننظر فيما يلي .

Timothy Garton Ash, "The Revolution of the Magic Lantern", New (١٩) York Review of Books, January 19, 1990, p. 51.

١ - كجزء من سياسة إزالة الضغوط سمح الجنرال جيزيل بإجراء انتخابات برلمانية تنافسية في نوفمبر ١٩٧٤ في البرازيل . وكان الحزب الحاكم « التحالف القومي التجديدي » يتوقع فوزا سهلا ضد حزب المعارضة ، وفي أكتوبر جاءت النتائج لتصيب الكل بذهول^(٢٠) ؛ فقد تضاعف تمثيل حزب المعارضة في البرلمان وزادت نسبة تمثيله في مجلس الشيوخ إلى ثلاثة أمثالها وبالتالي زادت سيطرته على تشريعات الدولة بنسبة ١ إلى ٦ .

٢ - في يناير ١٩٧٧ دعت أنديرا غاندى في الهند إلى إجراء انتخابات برلمانية مفاجئة . وكانت أنديرا هى الشخصية القيادية في السياسة الهندية ، لكن تحالف جاناناتا للمعارضة حقق انتصارا ساحقا . فلأول مرة في التاريخ يفقد حزب البرلمان سيطرته على الحكومة القومية ولا يحقق سوى ٣٤ ٪ من الأصوات الشعبية ، وأول مرة أيضا يحصل فيها على نسبة تقل عن ٤٠ ٪ .

٣ - وفي الانتخابات الانتقالية في بيرو في مايو ١٩٨٠ كانت الحكومة العسكرية تساند حزب « التحالف الشعبى الثورى الأمريكى » وقامت بتمرير قانون انتخابى تم تصحيحه لتعزيز موقفه . إلا أن نتائج الانتخابات أظهرت « نتائج مفاجئة » ، فقد عانى الحزب انهيارا انتخابيا ولم يحصل سوى على ٢٧ ٪ من الأصوات . أما حزب « العمل الشعبى » المعارض الذى كان أبعد ما يكون عن الجيش فقد فاز فوزا مذهلا بحصوله على ٤٥ , ٥ ٪ من الأصوات وفاز بالرئاسة وبأغلبية في المجلس البرلمانى وبتعددية في مجلس الشيوخ^(٢١) .

٤ - في نوفمبر ١٩٨٠ أجرت الحكومة العسكرية بأورجواى استفتاء على وضع دستور جديد يعطى للجيش حق الاعتراض الدائم على السياسات

Skidmore, "Brazil's Slow Road to Democratization", in **Democratizing Brazil**, ed. Stepan, pp. 9-10 .
Luis Abugattas, "Populism and After", in **Authoritarians and Democrats**, ed. James Malloy (Pittsburg, 1987), pp. 137-38 .

الحكومية ، ولكن الجماهير رفضت الفكرة بنسبة ٥٧ ٪ من الأصوات في مقابل ٤٣ ٪ موافقة . وأذهلت النتائج الجيش والمعارضة على السواء^(٢٢) . وبعد عامين سمحت الحكومة العسكرية بإجراء انتخابات للنواب في مؤتمرات الأحزاب الكبرى . فاستنح خصوم الجيش الساحة بحصول أحد المقربين إلى الجيش وهو الرئيس السابق جورج باشيكو أريكو على ٢٧, ٨ ٪ فقط من الأصوات في حزبه .

٥ - وأجرت الحكومة العسكرية الانتقالية في الأرجنتين انتخابات قومية في أكتوبر ١٩٨٣ . ففاز الحزب الراديكالي بزعامة رؤول الفونسين والذي طالما انتقد الجيش فوزا مذهلا بنسبة ٥٢ ٪ غير المسبوقة من الأصوات . أما مرشح الحزب الرئيسى الآخر فقد نال تأييدا صريحا من قطاعات عسكرية مختلفة وحصل على ٤٠ ٪ من الأصوات^(٢٣) . وكانت هذه أول مرة يخسر فيها حزب بيرونيستا في انتخابات حرة في تاريخ الأرجنتين .

٦ - في نوفمبر ١٩٨٣ أجرت الحكومة العسكرية في تركيا انتخابات للعودة إلى الحياة المدنية ؛ وقامت الحكومة بتنظيم ومساندة الحزب الديمقراطي القومى بزعامة جنرال متقاعد . ولكن فاز المرشح الآخر^(٢٤) . وجاء حزب الديمقراطيين في المستوى الثالث بحصوله على ٢٣ ٪ من الأصوات ؛ بينما حقق حزب الوطن الأم فوزا كبيرا بنسبة ٥٤ ٪ من الأصوات واعتلى السلطة .

Charles Guy Gillespie and Luis Eduardo Gonzalez, "Uruguay : The Survival of Old and Autonomous Institutions", in **Democracy in Developing Countries: Latin America**, ed. Diamond, Linz and Lipset, pp. 223-24 .

Aldo Vacs, "Authoritarian Breakdown and Redemocratization in Argentina", in **Authoritarians and Democrats**, ed. Malloy & Seligson, p. 16 .

Times, Nov. 21, 1983, p. 6 .

(٢٤)

٧ - فى انتخابات فبراير ١٩٨٥ للمجلس البرلمانى القومى فى كوريا حقز حزب كوريا الجديدة الديمقراطية المعارض الحديث النشأة نتائج طيبة ، وفاز بعدد ١٠٢ من عدد ٢٧٦ مقعدا بالمجلس التشريعى^(٢٥) . وجاء ذلك فى أعقاب حملة سيطرت عليها الحكومة سيطرة مشددة .

٨ - فى عام ١٩٨٥ أجرى الحاكم العسكرى فى باكستان - ضياء الحق - انتخابات برلمانية ، إلا أنه كان قبلها قد منع الأحزاب السياسية من تقديم مرشحين . فقاطعت الأحزاب الانتخابات رسميا . ورغم هذه الظروف منى عدد كبير من المرشحين عن كانوا يشغلون مناصب عليا فى نظام قانون الطوارئ أو من عرفوا كأمنصار لضياء الحق^(٢٦) .

٩ - فى شيلى فى أكتوبر ١٩٨٨ دخل الجنرال بينوشيه فى استفتاء بنعم أو لا على مد فترة حكمه . وقبل إجراء الاستفتاء بعام كان الرأى العام يعتقد أنه سيفوز فوزا ساحقا^(٢٧) . وكان الجنرال نفسه واثقا فى الفوز فى ظل طفرة اقتصادية تعزز موقفه . وبتقدم الحملة حشدت المعارضة الرأى العام ضده ؛ ومنى الجنرال بالهزيمة فى مد فترة رئاسته مدة ثمانى سنوات أخرى بنسبة ٥٥ ٪ فى مقابل ٤٣ ٪ .

١٠ - فى مارس ١٩٨٩ ولأول مرة بعد ما يزيد على سبعين عاما سنحت الفرصة للناخبين السوفيت للادلء بأصواتهم بحرية على ممثليهم فى المجلس

(٢٥) Washington Post, Feb. 13, 1985, pp. A1, A28 .

Leo Rose, "Pakistan: Experience With Democracy", in Democracy in (٢٦) Developing Countrises: Asia, ed. Larry Diamond, Linz and Lipset (Colo., 1989), pp. 125-26 .

Jose Luis Cea, "Chile's Difficult Return to Constitutional Democracy", (٢٧) Ps20 (Summer 1987), p. 669 .

التشريعى القومى . وكانت النتائج مفاجئة ، فقد منى كبار المرشحين بالهزيمة ممثلين فى كبار أعضاء المكتب السياسى ، وزعماء الحزب الشيوعى فى موسكو وكيف ورؤساء الأحزاب الإقليمية فى عدة مناطق ومعهم كبار شخصيات المؤسسة الشيوعية ورموزها (٢٨) .

١١ - فى يونيو ١٩٨٩ فى بولنده حققت تضامن نصرا كاسحا بعدد ٩٩ مقعدا من مقاعد مجلس الشيوخ المئة وبعدد ١٦٠ من ١٦١ هى عدد مقاعد المجلس ، ولم يحصل ٣٣ من مجموع ٣٥ من كبار مرشحي الحكومة الذين رشحوا دون معارضين على نسبة ٥٠ ٪ اللازمة للانتخابات . ووصفت النتائج بأنها « مذهلة » (٢٩) .

١٢ - وكان انتصار فبراير ١٩٩٠ فى نيكارا جوا والذى تحقق لاتحاد المعارضة القومى بزعامة فيوليتا تشامورو يعد أغرب انتخابات حدثت حتى ذلك الوقت ؛ فقد أذهلت العديد من المحللين السياسيين ومعهم الساندينستا (٣٠) . فرغم توقع إفادة الساندينستا من سيطرتهم على الحكومة وعلى مواردها ، وما يترتب على ذلك من انتصار سهل حصلت تشامورو على ثمانى دوائر إدارية من مجموع تسع دوائر وحققت ٥٥ ٪ من الأصوات فى مقابل ٨ ، ٤٠ ٪ حصل عليها دانييل أورتيجا .

١٣ - فى مايو ١٩٩٠ أجرى « مجلس استعادة النظام والقانون فى الدولة العسكرية » فى ميانمار (بورما سابقا) أول انتخابات فى ظل تعددية الأحزاب منذ ثلاثين عاما . وكانت النتائج « مذهلة » و « مفاجئة » . فازت الرابطة الوطنية للديمقراطية المعارضة بانتصار ساحق وحصلت على ٣٩٢ من مجموع

New York Times, March 28, 1989, p. 1 . (٢٨)

New York Times, June 6, 1989, p. A1. (٢٩)

New York Times, Feb. 27, 1990, p. A12 . (٣٠)

٤٨٥ مقعدا في المجلس القومي ؛ أما حزب الوحدة الوطنية الذي ساندته الجيش فقد فاز بعشرة مقاعد . وفي أثناء حملة « مجلس استعادة النظام » كان زعيم المجلس ومعه ٤٠٠ من عناصره تحت قيود رهينة من التخويف والإرهاب^(٣١) .

١٤ - في يونيو ١٩٩٠ وفي أول انتخابات تعددية بالجزائر بعد ٢٨ عاما من الاستقلال حققت جبهة الخلاص الإسلامية المعارضة نجاحا مذهلا لقي من زعماء أفريقيا وأوربا صمتا مطبقا^(٣٢) . وسيطرت الجبهة الإسلامية على ٣٢ دائرة و ٨٥٣ مجلسا بلديا . أما الحزب الواحد الذي كانت له السيطرة المطلقة فيما سبق وهو حزب التحرير القومي فقد فاز في ١٤ دائرة و ٤٨٧ مجلسا بلديا .

كان الحكام الشموليون في كل هذه الحالات يرون الانتخابات ويخسرونها أو تنخفض الأصوات التي يفوزون بها بصورة تتجاوز التوقعات . وهناك حالة غامضة واحدة حدثت على خلاف ذلك في سبتمبر ١٩٨٠ حيث أجرى استفتاء في شيلي وافق فيه الناخبون على دستور جديد اقترحه الجنرال بينوشيه ، ولكن كانت المعارضة فيه تحت قيود مشددة ؛ ولم تكن ثمة سجلات للناخبين ولا سبيل إلى مراقبة عمليات التزوير^(٣٣) .

وفي كوريا في عام ١٩٨٧ تم انتخاب المرشح الذي ساندته الحكومة العسكرية وهو رو تاي وو رئيسا للبلاد بنسبة ٣٦ ٪ ضد ثلاثة مرشحين آخرين . وحصل مرشحا المعارضة اللذان ظلّا يشنان حملات ضد الحكم

New York Times, May 29, 1990, p. A9.3 . (٣١)

New York Times, June 14, 1989, p. 1 . (٣٢)

Manuel Antonio Garreton, "Political Processes in the Authoritarian (٣٣) Regime", in **Military Rule in Chile**, ed. Samuel Valenzuela and Arturo Valenzuela (Baltimore, 1986), pp. 173-74 .

العسكري على مجموع ٥٤ ٪ من الأصوات معا. ولو كانت المعارضة قد وحدثت قواها ربما كانت قد فازت بالانتخابات .

وحدثت استثناءات هامة أخرى لنمط الانتخابات المذهلة في انتخابات كل من رومانيا وبلغاريا ومنغوليا في مايو ويونيو ويوليو ١٩٩٠ . ففي رومانيا تولت جبهة الخلاص الوطني الحكم بعد سقوط شاوشيسكو وفازت بعد ذلك بخمسة أشهر بانتصار هام في انتخابات مايو ١٩٩٠ . وفي بلغاريا غير الحزب الشيوعي الذي ظل في الحكم عشرات السنين اسمه ليصبح «الحزب الاشتراكي» وحقق سيطرة على المجلس الوطني الأعلى . وفي منغوليا تم تغيير السكرتير العام للحزب الشيوعي وغيره من كبار قاداته وتكونت أحزاب معارضة وأجريت انتخابات تنافسية فاز فيها الشيوعيون بعدد يتراوح بين ٦٠ و ٧٠ مقعدا بالبرلمان. وفي كل هذه الحالات كانت الشخصيات الرائدة على الجانب المنتصر من المسؤولين في الأنظمة الشيوعية .

كيف نفسر هذا الشذوذ عن نمط الانتخابات المذهلة ؟ ثمة ثلاثة عوامل في هذا الصدد .

أولا : كان الزعماء الجدد يحتفظون بمسافة بينهم وبين الحكام الشموليين السابقين . فما كان يمكن لشاوشيسكو أو تودور جيفكوف أن يفوز بانتخابات نزيهة وحررة في بلده في عام ١٩٩٠ . وكان ليون ليسكو زعيم جبهة الخلاص الوطني من مسئولى نظام شاوشيسكو ، إلا أنه طرد من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي . وقام بيتر ملادينوف ورفاقه في بلغاريا بطرد جيفكوف من منصبه بأنفسهم بعد أن ظل دكتاتورا على البلاد مدة طويلة ؛ فكانوا هم المصلحون الذين خلعوا المتشددين من مناصبهم إبان عملية الانتقال في بلغاريا . وكان التغيير في القيادة في منغوليا يتسم بدرجة أخف في حدته .

ثانيا : قديكون للقهر والتزيف دور في إدارة الحملات والانتخابات .
فقد انقسم المراقبون الدوليون في رومانيا وبلغاريا حول مدى سعى الفئات
الحاكمة إلى تزيف الانتخابات أو التأثير عليها ؛ وكانت هذه المحاولات في
رومانيا أكثر منها في بلغاريا . وفي كلتا الحالتين أمكن للمراقبين الأجانب أن
يجدوا عددا من عناصر القهر والممارسات الجائرة ، لكن وجهة نظرهم أن هذه
العناصر لم تؤثر على محصلة الانتخابات .

وكان العامل الثالث وهو الأهم يتمثل في طبيعة المجتمعات . فكانت
الطبقات المتوسطة الحضرية هي القوى الدافعة في عملية التحول الديمقراطي
في دول الموجة الثالثة . ففي عام ١٩٨٠ كان مالا يزيد عن ١٧ ٪ من سكان
رومانيا يعيشون في مدن يزيد سكانها عن نصف مليون نسمة مقارنة على سبيل
المثال بنسبة ٣٧ ٪ في المجر . وكانت كل من رومانيا وبلغاريا لا تزال تمحيا على
الزراعة وتحقق معدل نمو اقتصادي أدنى من نظيره في سائر دول جنوب وشرق
أوروبا التي تحولت إلى الديمقراطية في الموجة الثالثة أو نظيره في دول الموجة الثالثة
في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية .

وكانت منغوليا لا تزال مجتمعا رعويا يعيش ثلاثة أرباع سكانه خارج
المدينة الكبرى الوحيدة فيه وشبكة طرق مرصوفة لا تزيد عن ٦٠٠ ميل . وفي
الدول الثلاث جميعا كانت أحزاب المعارضة قوية في المدن ؛ وفازت الأحزاب
التي خلفت النظام الشيوعي في المناطق الريفية التي أمدتهم بأصوت تكفي
لإعادتهم إلى مناصبهم . فكان ظهور نتائج مذهلة في انتخابات كفلتها النظم
الشمولية يتوقف على مستوى النمو الاقتصادي الاجتماعي الذي يكفى لدعم
ونصرة النظام الديمقراطي .

إن تكرار نمط الانتخابات المذهلة في عمليات التحول من الشمولية إلى
الديمقراطية يثير ثلاثة تساؤلات .

أولا : لماذا كان الحكام الشموليون ومن كانوا يتمنون إليهم يخسرون الانتخابات بهذه الصورة ؟ ربما كانت الإجابة لنفس الأسباب التى يخسر الانتخابات لأجلها الزعماء والأحزاب الذين يظلون فى السلطة لفترات طويلة من الزمن فى الدول الديمقراطية . فالجماهير تبحث عن بديل وفى معظم حالات الانتخابات المذهلة كان الناخبون يدلون بأصواتهم المعارضة لحكامهم الشموليين القائمين ، بل للنظام الشمولى نفسه . ولعلمهم كانوا يدلون بها لصالح الديمقراطية أو غيرها ؛ إلا أنهم ما كانوا ليدلوا بأصواتهم ضد أصحاب المناصب دون النظام . والهزائم التى لحقت بأصحاب المناصب فى عدد كبير من الدول الصناعية فى السبعينيات وأوائل الثمانينيات لم تؤد إلى تدمير الديمقراطية ؛ بل إلى تجديدها . أما الهزيمة الانتخابية التى منى بها الحكام الشموليون فعادة ما كانت تعنى النهاية الفعلية للنظام الشمولى .

وتنعكس سمة الاحتجاج التى ميزت الأصوات فى الانتخابات المذهلة فى الطبيعة الهشة لوحدة صفوف المعارضة . فقد توحد الأفراد والجماعات التى مثلت مختلف الأيديولوجيات السياسية ولكل منهم آلامه الخاصة ضد النظام وأدلوها بأصواتهم ضده ، وكانت المعارضة فى أغلب الأحيان تحالفا كبيرا يضم عددا كبيرا من الأحزاب لا يجمع بينها إلا أقل القليل ، وهو معارضة الحكام المتشبهين بمناصبهم . ففى كل من نيكاراغوا أو شيلي مثلا كانت تحالفات المعارضة تتكون من أربعة عشر حزبا تتراوح من حيث آرائها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار .

وفى بلغاريا حيث حقق حزب الحكومة انتصارا كانت المعارضة تضم ستة عشر حزبا وحركة . وكان الحزب المعارض الرئيسى فى العديد من الانتخابات حزبا جديدا حديث النشأة يمثل ما يحمله الناخبون من سخط تجاه النظام مهما كانت توجهات ذلك الحزب . فليس من المحتمل مثلا أن تكون أغلبية الناخبين

من الجزائريين في عام ١٩٩٠ ملتزمة بالنزعة الأصولية الإسلامية . إلا أن التصويت لصالح جبهة الخلاص الإسلامية كان أشد سبيل التعبير تأثيرا عن المعارضة للحزب الذي حكم الجزائر مدة ثلاثة عقود .

كما كانت هناك ظاهرة الأرامل والبنات . فقد تحلقت الجماعات المختلفة حول قريبات الأبطال القوميين من الشهداء : كورازون أكينو ، بى نظير بوتو ، فيوليتا تشامورو ، أونج سان سو كى . وأضفت هؤلاء الزعيمات سمة درامية على قضية الخير فى مواجهة الشر متمثلا فى النظام المتشبت بمقاعد الحكم وقدمن رمزا جاذبا وشخصية تلتف حولها مختلف الجماعات المنشقة . ونادرا ما كانت الجماهير تدع أية فرصة تمر دون التعبير عن احتجاجها ضد الحكام الشموليين .

ثانيا : فى ضوء هذا النمط من الهزائم المذهلة ، لماذا وافق الحكام الشموليون على إجراء انتخابات كانت احتمالات خسرانهم فيها أكبر ؟ يبدو أن هناك عددا من العوامل كانت تدفعهم إلى ذلك ومنها إدراك الحاجة إلى تجديد شرعيتهم فى بلادهم ، وانتشار المعايير الديمقراطية على المستوى العالمى وفى داخل بلادهم ، والرغبة فى تحقيق شرعية دولية . وفى معظم الحالات كانت مخاطر إجراء الانتخابات تبدو ضئيلة . فالنظم الشمولية تقدم فى العادة آليات قليلة للحوار والتحاور ، ويميل الدكتاتور عادة إلى الإيوان بوجود صلات بينه وبين شعبه لدرجة تكفى للفوز بتأييده . كما كان الزعماء الشموليون يسيطرون على الحكومة وعلى التنظيمات السياسية المسموح بقيامها مهما كانت توجهاتها وعلى موارد مالية ليست هينة ؛ لذا كان يمكن افتراض أنهم قد يحققون النصر على المعارضة التى كانت تبدو فى حالة من الضعف والتفكك والارتكاز إلى قاعدة ضيقة . فكانت عمليات التحول الديمقراطى فى الموجة الثالثة تتحرك قدما ويدفعها إلى الأمام إيمان الدكتاتور وثقته بنفسه .

وما كان يدعم ثقة الحاكم الشمولى فى الفوز بالانتخابات إدراكه لمدى قدرته على توجيه الإجراءات الانتخابية والتلاعب بها . وقد استخدمت هذه

الحيل مرارا وتكرارا . فحاول بعض الزعماء التأثير على نتائج الانتخابات بالتأثير على توقيتها . فكانوا هم وخصوصهم على السواء يعتقدون أن إجراء انتخابات مبكرة قد يكون في صالح الحكومة نظرا لتنظيمها وسيطرتها على انتباه الجماهير ، في حين أن تأخير الانتخابات يفيد المعارضة بإعطائها الوقت لتنظيم صفوفها وجذب انتباه الجماهير وحشد المؤيدين . فدعا ماركوس إلى إجراء انتخابات «خاطفة» أملا في تفكك المعارضة وعدم استعدادها . وفي البرازيل أيدت المعارضة تأجيل الانتخابات المحلية التي كان موعدها مايو ١٩٨٠ خشية ألا تكون مستعدة لها ^(٣٤).

وفي مفاوضات المائدة المستديرة في بولنده سعت الحكومة إلى التعجيل بإجراء الانتخابات ، وكانت تضامن تتهم بتقديم تنازلات حين وافقت على ذلك . وفي المجر أرادت الحكومة إجراء انتخابات عامة مبكرة للرئاسة لأنها كانت تفترض أن مرشحها امره بوجاهة كانت لديه فرصة فوز كبيرة . وكانت المعارضة تخشى ذلك وسعت إلى إجراء استفتاء حول القضية ووافقت الجماهير على اختيار البرلمان لأول رئيس . وفي تشيكوسلوفاكيا عبر البعض عن هموم مشابهة عن ميزة الانتخابات المبكرة بالنسبة للشيوعيين ؛ وعبر قادة المعارضة في رومانيا في فبراير ١٩٩٠ عن رغبتهم في تأجيل الانتخابات التي تحدد موعدها في مايو بسبب نقص الموارد وضيق الوقت للاستعداد لها .

ويبدو المنطق وراء موقفى الحكومة والمعارضة تجاه توقيت الانتخابات واضحا : فالمعارضة تفيد من الوقت في الاستعداد لها . ولكن ثمة دليل تجريبي ضعيف على ذلك المنطق . ففي التحول الديمقراطي التركي في الموجة الثانية مثلا قامت الحكومة بتأجيل الانتخابات إلى يوليو ١٩٤٦ « للحاق بالحزب المعارض الجديد قبل أن يكمل تنظيم صفوفه » ^(٣٥) . إلا أن ذلك الحزب حقق

Skidmora, "Brazil's Slow Road to Democratization", in Democratizing (٣٤) Brazil, ed. Stepan, p. 23 .

George Harris, Turkey: Coping With Crisis (Colo., 1985), p. 59 . (٣٥)

نتائج كبرى في هذه الانتخابات . وفي الانتخابات الكورية في فبراير ١٩٨٥ فاز « حزب كوريا الجديدة الديمقراطية الجديد » الذى تم تكوينه قبل الانتخابات بأسابيع معدودة بنسبة ٢٩ ٪ من الأصوات وبعدد ٦٧ من مجموع ١٨٤ مقعدا بالمجلس الوطنى^(٣٦) . وفقد فرديناند ماركوس انتخباته الخاطفة ، وحقت تضامن انتصارا كاسحا في الانتخابات المبكرة التى كانت قد وافقت عليها على مضض . والشواهد ليست مقنعة ، لكنها لا تؤيد الرأى القائل بأن الحكومات هى المستفيدة من الدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة وأن المعارضة تعاني إن شاركت فيها .

ثالثا : إن الحكومات الشمولية غالبا ما تتلاعب بالانتخابات بإقامة نظم انتخابية تعمل لصالحها ويتخوف المعارضة وإرهابها ، وبالإستعانة بموارد الحكومة في إجراء الحملة . وكانت هذه الإجراءات تضمن انتصار الحكومة بالطبع ، لكنها كانت تضىف طابعا هزليا على الانتخابات . وقد بذلت الجماعات الموجودة في السلطة في معظم الانتخابات المذهلة التى تحدثنا عنها جهودا كبرى لتحويل الانتخابات لصالحها لكنها لم تنجح في ذلك . وعلى مدى عقد من السنين - من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٤ - كانت الحكومة البرازيلية تعيد النظر في قوانين الانتخابات والأحزاب والحملة الانتخابية على أمل وقف نمو قوة المعارضة المتصاعد ؛ ولم تفلح في ذلك . إذن فالشواهد غير ثابتة ، إلا أن ما هو قائم يبدو كذلك . فالإجراءات الملتوية لا تضمن انتصار الحكومة .

وإذا لم يكن التلاعب بتوقيت الانتخابات وإجراءاتها كافيا . كان البديل المتبقى أمام الحكام الشموليين هو التزوير والسرقة . فقد يسرق الحكام الشموليون الانتخابات إن أرادوا . فكانوا فيها مضى قادرين على ذلك بطرق غير

Sung-Joo Han, "South Korea: Politics in Transition", in **Democracy in Developing Countries : Asia**, ed. Larry Diamond, Linz and Lipset (Colo., 1989), pp. 283-84 .

واضحة بحيث لا يجد أحد سبيلا لإثبات سرقة الانتخابات إن سرت . ففى انتخابات ١٩٧٨ فى بوليفيا على سبيل المثال تورط الجنرال بانزير فى « عملية تزوير كبرى » بما اتخذته من ترتيبات لمرشحه الجنرال بيريدا أسبون لكى يحصل على نسبة الخمسين بالمائة المطلوبة من الأصوات (٣٧) . وبتوغل الموجة الثالثة أصبح التحول الديمقراطى ظاهرة معترفا بها فى السياسة العالمية ؛ فأولت وسائل الإعلام مزيدا من الاهتمام إليه وزاد خضوع الانتخابات للرقابة الدولية .

وفى أواخر الثمانينيات كان للمراقبين الأجانب حضور مألوف وضرورى فى كل الانتخابات الانتقالية ، وكانت هذه الوفود فى بعض الأمثلة ترسلها الأمم المتحدة أو منظمة الدول الأمريكية أو غير ذلك من الهيئات الحكومية . وفى حالات أخرى كانت ثمة تنظييات خاصة تقدم هذه الخدمة ، وكان المعهد الديمقراطى القومى للشئون الدولية قد نظم فى عام ١٩٩٠ وفودا دولية من المراقبين لانتخابات الموجة الثالثة فى حوالى ثلاث عشرة دولة ، كما كانت هناك وفود من الكونجرس الأمريكى وسائر الهيئات التشريعية ممثلة فى بعض الحالات . ولعب الرئيس الأمريكى الأسبق دورا نشطا فى مثل هذه الوفود .

كانت هذه الوفود المراقبة تجعل قيام الحكومات بسرقة الانتخابات أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا . إلا أن السرقة الصارخة للانتخابات فى الفيلين وبينا كانت تحسب الغرض من إقامة الانتخابات ، ألا وهو تعزيز شرعية الحكام محليا ودوليا . ومن ناحية أخرى ، إذا رفضت الحكومة السماح بوجود مراقبين خارجيين لشهود الانتخابات كان ذلك دليلا الآن على رغبتها فى التلاعب بالانتخابات . وكان ظهور ظاهرة المراقب الأجنبى وانتشارها يعد تطورا كبيرا

Laurence Whitehead, "Bolivia's Failed Democratization, 1077-1980", in (٣٧) **Transitions From Authoritarian Rule : Latin America**, ed. O'Donnell, Schmitter and Whitehead (Baltimore, 1986), pp. 58-60.

طراً في الثمانيات وأدى إلى دعم مكانة الانتخابات في عملية التحول الديمقراطي .

لم يكن الحكام الشموليون الذين قرروا خوض الانتخابات بغرض دعم شرعيتهم المتهواة في وضع يسمح بالفوز . فلن شاركوا في اللعبة بنزاهة عانوا « هزيمة مذهلة » ؛ وإن تلاعبوا بالتوقيت والإجراءات ربما تعرضوا كذلك للهزيمة . وإذا سرقوا الانتخابات فقدوا الشرعية بدلا من أن يكسبوها . وكانت الأسباب التي حدث بهم إلى خوض انتخابات كانت هي نفس الأسباب التي أدت إلى خسارتهم فيها - وهي تدني شرعيتهم وضغوط المعارضة . « وإذا فاز مرشح الحكومة يقول كل شخص إنه فاز بالتزوير ؛ وإن خسر قيل إنها انتخابات نزيهة » (٣٨) . وفي عام ١٩٩٠ أحست جماعة الساندنيستا بحاجتها إلى خوض انتخابات نزيهة ، فدعت أعدادا كبيرة من المراقبين الأجانب ، وجاءت النتائج على غير ما رأت المقولة التي وردت منذ قليل . فالحكام الشموليون لا سبيل أمامهم لإضفاء الشرعية على نظمهم إلا من خلال الانتخابات وعن طريق إنهاء حكمهم بالانتخابات .

رابعا : كانت الانتخابات التي تكفلها الأنظمة الشمولية تسبب مشكلات للجماعات المعارضة أيضا . فهل ينبغي عليها أن تشارك في الانتخابات أم تقاطعها ؟ وفي ضوء نمط الهزائم المذهلة التي منى بها النظام الشمولي ماذا كان المنطق الذي تستند إليه المعارضة في عدم إتهاز الفرصة التي لاحت لها في الانتخابات التي وافق النظام الشمولي على عقدها ؟ لم تكن مثل هذه المسائل تبرز حين كان التحول في النظام جاريا بصورة عادية ، أو إذا كان الإصلاحيون الديمقراطيون في السلطة ويتحركون بصورة حاسمة باتجاه التحول ، أو إذا صرح

Alfred Stepan, "The Last Days of Pinochet?", *New York Review of Books*, June 2, 1988, p. 33 .

العسكريون بأنهم عائدون إلى ثكناتهم أو إذا وافق زعماء الحكومة والمعارضة على إجراء عملية إحلال تحولى . فكانت جماعات المعارضة السياسية في ظل هذه الظروف لا تجد سببا في الإحجام عن المشاركة ، وعلى النقيض من ذلك لم يكن أمام الديمقراطيين المعارضين إلا القليل يكسبونه بقبول مناصب بالتعيين في الحكومات الشمولية ، مما يضيف بعض الشرعية على هذه الحكومات . وهم إن فعلوا ذلك باعدوا بينهم وبين الناخبين وجعلوا أنفسهم عالية على الحكام الشموليين . فحاولت حكومة ياروزيلسكى في بولنده وحكومة بوتنا في جنوب أفريقيا مثلا إغراء زعماء المعارضة بمناصب في مجالس استشارية بالتعيين . لكن هؤلاء الزعماء كانوا يرفضون على أساس الرغبة في دفع عجلة الديمقراطية . كما لم يشارك الديمقراطيون المعارضون في انتخابات المجالس التشريعية التي افتقرت إلى أية سلطة ولم تكن سوى أدوات في أيدي الحكومة .

وفي عام ١٩٧٣ مثلا سعى بابا دوبولوس إلى دعم أسس نظامه المتهاوى ببذل الوعود بإجراء انتخابات برلمانية . فرفض زعماء الأحزاب السياسية اليونانية أن يشاركون فيها ؛ إذ كانت هذه الانتخابات « تهدف إلى إضفاء الشرعية على الدكتاتورية بإقامة برلمان تم ترويضه ولا سلطة له حتى على المناقشة فضلا عن اتخاذ القرار في أى من القرارات التي تحدد مصير الأمة »^(٣٩) .

وفيا بين هذين النقيضين ، برزت مسألة المقاطعة عندما كانت الدعوة إلى الانتخابات تأتي من قبل النظام المتشدد ، أو من جانب نظام ليبرالى كانت نواياه الحقيقية فيما يتعلق بالتحول الديمقراطى غير واضحة . فكان زعماء المعارضة الفيليبينية على سبيل المثال يديرون فيما بينهم حوارا ساخنا وخلافات حادة حول قضية المقاطعة لانتخابات ١٩٧٨ التي وافق عليها ماركوس وانتخابات المجلس الوطنى لعام ١٩٨٤ وانتخابات الرئاسة لعام ١٩٨٦ .

Constantine Danapoulos, "From Military to Civilian Rule in Con- (٣٩)
temporary Greece", **Armed Forces and Society** 10 (Winter 1984)
pp. 236-37.

وكان معظم الزعماء السياسيين في جنوب أفريقيا يحثون على مقاطعة انتخابات المحليات في ١٩٨٣ و ١٩٨٨ ؛ وكان الزعماء الملونون والآسيويون منقسمين حول المشاركة في الانتخابات البرلمانية في ١٩٨٤ و ١٩٨٩ ؛ وكانت ثلاثة أحزاب من بين أربعة تحض على مقاطعة انتخابات الرئاسة في جمهورية الدومينيكان حين ظهر أن حكومة بيللا جوير لا تعترم التنازل عن السلطة . ويإيعاز من الحكومة الأميركية قاطعت المعارضة في نيكاراغوا انتخابات ١٩٨٤ . ونادى زعماء الحزب الباكستاني بمقاطعة انتخابات المجلس الوطني لعام ١٩٨٥ والتي كفلها نظام ضياء الحق في بدء تحوله إلى الليبرالية ، ودعى حزبا المعارضة الرئيسيان (حركة الديمقراطية في الجزائر وجبهة القوى الاشتراكية) دون جبهة التحرير الإسلامية إلى مقاطعة انتخابات المحليات والأقاليم في الجزائر .

كانت الحكومات المتشددة والليبرالية توافق على عقد الانتخابات لتعزيز بقائها في السلطة . ولهذا كانت « مشاركة بعض جماعات المعارضة على الأقل هامة بالنسبة للحكومات . فقد رحب ماركوس مثلاً بقرار بينينو أكينو بدخول انتخابات المجلس عام ١٩٧٨ بينما كان في السجن . وهكذا كانت الحكومات تسعى إلى هزيمة جهود المقاطعة . وفي الانتخابات البرلمانية الباكستانية لعام ١٩٨٥ تم حظر الدعاية التي تحرض على المقاطعة وصدر الأمر للصحف في فبراير ١٩٨٥ بعدم نشر أية عبارات تحض على مقاطعة صناديق الانتخابات . وفي انتخابات ١٩٨٨ للمحليات اتبعت حكومة جنوب أفريقيا سياسة ضارمة تجاه الأحزاب المؤيدة للمقاطعة وحظرت على الأفراد الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات » (٤٠) .

(٤٠) Sandra Burton, *Impossible Dream* (New York, 1989), p. 102 .

غيرت الحملات الانتخابية القضية المركزية من التركيز على من يتم التصويت لصالحه إلى ما إذا كان ينبغي التصويت أصلا . وكان نجاح هذه الجهود يتفاوت حسب درجة توحيد صفوف المعارضة في دعمها للمقاطعة ووعي الجماهير بنوايا الحكومة والتجارب السابقة للجماهير مع التصويت . فكان معظم زنج جنوب أفريقيا لا يعرفون شيئا عن التصويت قبل ذلك ؛ لذا فلا غرابة إن أدلى ٢٠ ٪ من الناخبين السود في الانتخابات المحلية عام ١٩٨٣ وحوالي ٣٠ ٪ في عام ١٩٨٨ ، وشاركت نسبة ٣٠ ٪ من الناخبين الملونين و ٢٠ ٪ من الناخبين الهنود في انتخابات ١٩٨٤ البرلمانية بجنوب أفريقيا ، وكان التصويت عام ١٩٨٩ منخفضا نسبيا . وفي جمهورية الدومينيكان كان معدل الغياب في عام ١٩٧٤ حوالي ٧٠ ٪ .

وكانت بعض جهوده أقل نجاحا . فحرضت جماعات المعارضة الرئيسية الناخبين على مقاطعة الاستفتاء على الإصلاح السياسي في ديسمبر ١٩٧٦ ، إلا أن ٧٧ ٪ من الناخبين ذهبوا إلى صناديق الاقتراع ، لكن هذه الانتخابات كانت تدعمها حكومة تدعم الإصلاح الديمقراطي . وفي مايو ١٩٨٤ ، في انتخابات المجلس الوطني في الفيليبين ، صوت ٨٠ ٪ من الناخبين رغم نداءات جماعات المعارضة اليسارية بألا يشاركوا في الانتخابات ، وفي انتخابات المجلس الوطني الباكستاني لعام ١٩٨٥ قاطعت الأحزاب الرئيسية الانتخابات؛ ورغم ذلك تم انتخاب العديد من مرشحي المعارضة وبالتالي اعترفت الأحزاب بخطأها في التحريض على عدم المشاركة . وأحجمت نسبة ٤٠ ٪ من الناخبين عن المشاركة في انتخابات المحليات والأقاليم في الجزائر في عام ١٩٩٠ (٤١) .

Karl Jackson, "The Philippines: The Search for a Suitable Democratic (٤١) Solution, 1946-1986", in **Democracy in Developing Countries: Asia**, ed. Larry Diamond, Linz and Lipset, pp. 253 .

ماذا كانت إذن الحكمة من استراتيجية المقاطعة بالنسبة للمعارضة الديمقراطية ؟ لم تؤد المقاطعة الناجحة إلى إسقاط نظام شمولي أو تنحية حكومة عن السلطة . صحيح انها خفضت من شرعيتها مما دعى الحكومات إلى الرد بعنف على جهود المقاطعة . إلا أن فشل مساعي المقاطعة دليل على ضعف المعارضة . والأهم من ذلك أن المقاطعات غالباً ما كانت تعنى ضياع الفرص واختيار المخارج غير المجدية بدلاً من التصويت المجدي . فكانت المشاركة في حملة انتخابية في حد ذاتها تمثل فرصة سانحة - مما يتوقف على مدى القيود الحكومية - تسمح بتوجيه النقد للحكومة وحشد وتنظيم أنصار المعارضة ومخاطبة الجماهير . وإذا تمت إدارة الانتخابات بأقل درجة من النزاهة كانت المعارضة تحقق فوزاً ساحقاً . وتحت أحسن الظروف كانت تفوز فوزاً « مذهلاً » وتطيح بالحكومة . وكان مرشحو المعارضة يقودون حملات فعالة في الانتخابات التي تديرها الأنظمة الشمولية في البرازيل وتايوان والمكسيك والفيليبين وباكستان والاتحاد السوفيتي .

وحتى حين كانت المعارضة تحقق نتائج انتخابية متواضعة كانت تفيد منها في إضعاف الحكومة . ف يرى بينج كوجوانكو أن المعارضة الفيليبينية عليها أن تشارك في انتخابات المجلس الوطني لعام ١٩٨٤ رغم أنها ما كانت لتحقيق أغلبية « لأنكم إن حصلتم على ثلاثين مقعداً هذه المرة ستحصلون على ضعفها في المرة القادمة » . وفي البرازيل حظرت الحكومة قيام أحزاب المعارضة بحملات انتخابية في السبعينيات ووضعت قواعد انتخابية من شأنها إعاقة المعارضة . ورغم ذلك دخل حزب المعارضة الانتخابات بأقصى جهد ممكن فانتسعت قوته وسيطرته على الهيئات التشريعية ، واستثمر هذه الأوضاع في الضغط على الحكومة للتحرك قدماً في طريق التحول الديمقراطي ، وبالتالي أصبح في مكانة الحكومة البديلة المستولة^(٤٢) . وفي الوقت نفسه أدت أنشطته

إلى تعزيز قوة الإصلاحيين الديمقراطيين في الحكومة في تعاملهم مع المقاومة المتشددة العنيفة داخل صفوف الجيش .

وفي جنوب أفريقيا ، قام أنصار المقاطعة بخفض نسبة المشاركة في الانتخابات بدرجة كبيرة لاختيار المرشحين الملونين والسود للبرلمانات الخاصة بهم في عام ١٩٨٤ . إلا أن من تم انتخابهم استثمروا هذه الأوضاع في الحملة ضد التفرقة العنصرية . وقامت جلسة البرلمان لعام ١٩٨٥ بإلغاء القوانين التي تحظر الزواج بين مختلف الأجناس ، وتمنع تشكيل الأحزاب السياسية المتعددة الأجناس . كما خففت القيود على سكنى السود وعملهم في المناطق الحضرية . وساند الأعضاء السود والهنود بالبرلمان هذه التغييرات . وقد يكون حزب العمل قد ساعد على تليين عملية « تمرير القوانين » التي تحد من حركة غير البيض وشجع أحد المجتمعات السوداء على مقاومة مخططات الحكومة الرامية إلى تهجيرهم من أرض أجدادهم^(٤٣) . ومن ثم فقد استغل هندريكس زعيم حزب العمل الخاص بالملونين سيطرته على برلمان الملونين في مطالبة الرئيس بوتا بإلغاء « قانون مناطق التجمعات » في مقابل موافقة هندريكس على تعديل الدستور بحيث يتم تأجيل الانتخابات البرلمانية من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٢ . فرفض بوتا هذه الصفقة وعقدت الانتخابات عام ١٩٨٩ . وفي جنوب أفريقيا وفي غيرها وجد الممثلون المنتخبون سبلا تمكنهم من التأثير على الحكومة ومساومتها على إجراء إصلاحات ديمقراطية .

وكانت الفئة الأكثر عرضة لمقاطعة الانتخابات هي جماعات المعارضة الراديكالية التي تعارض الديمقراطية . فكانت جماعات المتمردين الماركسيين في كل من الفيلين والسلفادور يزدرون الانتخابات . وفي الانتخابات الفلبينية لعام ١٩٨٤ قادت الجبهة الديمقراطية القومية التي سيطر عليها الشيوعيون

حملة لمقاطعة الانتخابات ضد كورازون أكينو وغيرها من المرشحين الديمقراطيين ممن شاركوا في الانتخابات ضد نظام ماركوس ، كما قاموا بتكثيف استخدامهم للعنف في هذه الحملة . فكانت المعارضة المشاركة في هذه الانتخابات في نظر الشيوعيين « ليسوا سوى انتهازين »^(٤٤) .

والدرس المستفاد من الموجة الثالثة يبدو واضحا : على الزعماء الشموليين الذين ييغون البقاء في السلطة ألا يجروا انتخابات ؛ وجماعات المعارضة التي ترغب في الديمقراطية عليها ألا تقاطع الانتخابات التي يدعو إليها النظام الشمولى .

كانت الانتخابات على مدار التحولات إلى الديمقراطية تميل إلى دعم الاعتدال السياسى . فكانت تقدم الحافز على التحرك إلى الوسط لكل من أحزاب المعارضة التي تود اكتساب القوة وأحزاب الحكم التي تريد الاحتفاظ به . ففي أول انتخابات في البرتغال في أبريل ١٩٧٥ رفض الناخبون البدائل الماركسية الراديكالية وأعطوا أصواتهم لأحزاب الوسط المعتدلة . وبعد عامين حدث ما يشبه ذلك في أسبانيا في أول انتخابات أجريت هناك مما وصف بأنه « انتصار للاعتدال وللرغبة في التغيير »^(٤٥) . وقدم الناخبون في كل من اليونان والسلفادور وبيرو والفيلبين وغيرها دعمهم الانتخابى للثوريين اليساريين ، وقد قام الناخبون في نيكاراغوا بطرد اليساريين من السلطة . وفيما عدا استثناءات طفيفة كانت الجماهير ترفض الأنظمة الشمولية القديمة ومن والاها ، ورفضوا البدائل المتطرفة لهذه النظم . فكان شعار الناخبين في انتخابات التحول في الموجة الثالثة « لا للديكتاتورية ، ولا للثوريين » .

Burton, *Impossible Dream*, pp. 208-211.

(٤٤)

Raymond Carr, *Spain from Dictatorship to Democracy* (London, (٤٥) 1981), p. 227 .

كانت الانتخابات سييلا للخروج من الشمولية . وكانت الثورة سييلا آخر . فكان الثوريون يرفضون الانتخابات . فهم - حسب قول زعيم الجناح العسكري من المؤتمر الوطنى الأفريقى - « لن يسمحوا للتنظيمات العميلة بتقديم مرشحين » وأنهم « سيلجأون للعنف الثورى فى سبيل منع السود من المشاركة » . وقد أدت « الدينامية الانتخابية » فى الموجة الثالثة إلى التحول عن الشمولية إلى الديمقراطية ؛ بينما أدت « الدينامية الثورية » إلى التحول من شكل ما من الشمولية إلى شكل آخر منها .

مستويات العنف المنخفضة

إن التحولات السياسية الكبرى دائما ما يكتنفها العنف . ولم تكن الموجة الثالثة استثناء فى ذلك . فكل تحول ديمقراطى حدث بين ١٩٧٤ و ١٩٩٠ اكتنفه العنف ، إلا أن المستوى الإجمالى لهذا العنف لم يكن مرتفعا . ويشمل العنف السياسى أفرادا يصيبون أفرادا آخرين ويمتلكات بأضرار ملموسة بهدف التأثير على تكوين الحكومة أو تصرفاتها . وثم معيار للعنف السياسى يتسم بالنقص إلا أنه واسع الانتشار ، وهو عدد الوفيات التى تحدث لأسباب سياسية فى وقت محدد أو فيما يتعلق بحدث ما . ويعد تقدير عدد الوفيات السياسية فى الموجة الثالثة أمرا فى غاية الصعوبة . كما أن هناك فارقا بين العنف الذى يعد جزءا من التحول الديمقراطى وبين العنف الذى يقع فى أثناء التحول الديمقراطى من قبيل قتل الحكومة العادى لخصومها (مما يعد سمة مميزة للأنظمة الشمولية) ومن قبيل الصراعات العرقية التى يفرزها التحول الليبرالى والديمقراطى .

وصاحبت جهود التحول الديمقراطى ببعض الدول أحداث عنف كبرى ، وكانت أشد صور العنف تحدث حين يكون ثم صراع عسكرى حاد بين الحكومات وحركات المعارضة المسلحة على مدى فترة طويلة . ففى جواتيالا والسلفادور والفيليبين وبيرو شن الماركسيون حروبا لا هوادة فيها على الحكومات

الشمولية ؛ وكانت هذه الأنظمة قد تم إحلال حكومات منتخبة ديمقراطيا محلها ؛ ورغم ذلك استمرت حركات التمرد . وكانت الوفيات السياسية الناجمة عن حركات التمرد ضد النظم الشمولية كبيرة نسبيا في كل من جواتيمالا والسلفادور بصورة خاصة . فيقدر عدد القتلى بجواتيمالا بين ١٩٧٨ وانتخاب فينيسو سيريزو في عام ١٩٨٥ بما يتراوح بين ٤٠ ألفا ومائة ألف . وفي السلفادور يقدر عدد القتلى السياسيين بين انقلاب ١٩٧٨ الإصلاحى واعتلاء دوارتى السلطة في عام ١٩٨٤ بما يتراوح بين ٣٠ ألفا و ٤٥ ألفا . وكان هذه الوفيات تتج عن اتباع قوات الأمن لسياسة العنف دون تفرقة وبصورة وحشية في دفاعها عن الحكومات الشمولية المحاربة ضد حركات المعارضة المسلحة التى تسعى إلى إحلال حكومات ماركسية محل الحكومات الشمولية . فكانت حربا بين جماعتين كلاهما معاد للديمقراطية .

ففى نيكاراغوا يقدر عدد من لقوا حتفهم في الحرب الأهلية بين ١٩٨١ و ١٩٩٠ بحوالى ٢٣ ألفا ، ويبقى الأمر غامضا ما إذا كان النصر العسكرى لو تحقق للكونترا كان سيؤدى إلى قيام حكومة ديمقراطية في نيكاراغوا أم لا . ومع ذلك كان تمرد الكونترا واحدا من عدة عوامل دعت نظام الساندينستا إلى إجراء انتخابات ، وبعد أن تولى الحكم نظام ديمقراطى توقفت الكونترا عن تمردا وانحلت صفوفها ، وهو ما لم يحدث للماركسيين في كل من جواتيمالا والسلفادور . من ثم فإن الخسائر التى نجمت عن الحرب الأهلية في نيكاراغوا قد تعد جزءا من الثمن الذى دفع في مقابل التحول الديمقراطى وهو ما لا ينطبق على أى من السلفادور أو جواتيمالا أو الفيليبين أو بيرو .

تعد نيكاراغوا حالة فريدة بين دول الموجة الثالثة من حيث عدد القتلى في سبيل التحول الديمقراطى ، وربما جاءت جنوب أفريقيا في المرتبة الثانية في

الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٩٠ ، فقد لقي فيها ٥٧٥ شخصا مصرعهم في مذبحه
سويتو عام ١٩٧٦ ؛ منهم ٢٠٧ قتلهم القوات الحكومية وحزب المؤتمر
الأفريقي وغيرهما بين ١٩٧٧ و ١٩٨٤ ؛ ويقدر عدد القتلى ممن لقوا حتفهم في
الانتفاضات التي شهدتها أقاليم السود من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٩ بحوالى ٣٥٠٠
فرد ؛ وقتل عدد آخر يتراوح بين ٣٥٠٠ و ٥٠٠٠ في الصراعات التي دارت بين
جماعات السود من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠ . وربما بلغ عدد القتلى في غمار العنف
السياسى بجنوب أفريقيا بين ١٩٧٦ و ١٩٩٠ إجمالا إلى ١٠ آلاف شخص .

كما أدت الحوادث الفردية إلى مقتل أعداد كبيرة أخرى في بعض الدول .
فقد أدى الغزو الأمريكى لجرينادة إلى مصرع ما يقرب من ١٥٠ شخصا ، وفي
بنما مالا يقل عن ٥٥٠ شخصا .

وقام الجيش الكورى بقتل ما لا يقل عن مائتى شخص وربما ١٠٠ في
حادثة كوانغجو في مايو ١٩٨٠ . وربما بلغ عدد القتلى الذين لقوا مصرعهم على
يد الجيش البورمي ما يربو على ٣ آلاف شخص في عملية قمع الحركة
الديمقراطية في أغسطس وسبتمبر ١٩٨٠ ، وقتل ما بين ٤٠٠ إلى ١٠٠٠
شخص في بكين في قمع الحكومة الصينية لانتفاضة يونيو ١٩٨٩ . ولقى مالا
يقل عن ٧٤٦ شخصا مصرعهم في العنف السياسى في بوخارست في ديسمبر
١٩٨٩ وربما قتل عدة مئات آخرون في تيميشواره وغيرها . وربما لقي متنا
شخص مصرعهم في انقلاب بوليفيا عاما ١٩٧٩ و ١٩٨٠ (٤٧) .

ولكن إذا نظرنا نظرة إجمالية إلى نسبة العنف في دول الموجة الثالثة نجد أنها
منخفضة للغاية ، وكانت هذه هى الحال في حالات التحول الأولى بجنوب

(٤٧) إستقينا هذه الأرقام الواردة عن الضحايا السياسيين من التقارير الصحفية ويجب أن
تؤخذ بقدر من الشك . فهذه التقديرات في بداية أى حادث يشوبها قدر كبير من
المبالغة . (المؤلف) .

أوروبا . ففي الانقلاب الذى استهلت به الموجة الثالثة فى البرتغال مثلاً قتل خمسة أشخاص وأصيب خمسة عشر آخرون ، وفى العام التالى قتل مالا يزيد عن عشرة أشخاص فى العنف السياسى . وقتل عدد آخر فى الحركات المعادية للشيوعية فى الريف البرتغالى فى صيف ١٩٧٥ (٤٨) . وربما كان إجمالى القتلى السياسيين بالبرتغال فى خلال عام ونصف مالا يزيد عن مائة شخص .

وكان التحول فى أسبانيا يتسم بالبعد عن العنف أيضاً . ففي مدة السنوات الأربع من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٨ قتل حوالى ٢٠٥ أشخاص فقط : ١٣ قتلوا على يد الجماعات اليمينية المتطرفة ، و ٢٣ على يد الجماعات الماركسية ، و ٦٢ على يد الشرطة والحرس المدنى ، و ١٠٧ على يد الانفصاليين اليساريين الباسك (٤٩) .

وفى مصر ٣٤ شخصاً على يد الجيش فى حادث المعهد التكنولوجى فى اليونان كانت حركة التحول اليونانية خالية نسبياً من أحداث العنف .

وكانت التحولات من الأنظمة العسكرية فى دول أميركا اللاتينية باستثناء شيلي تتسم بالهدوء فى مجملها . فلم يرق دم إبان تغير الأنظمة فى كل من بولنده وألمانيا الشرقية والمجر وتشيكوسلوفاكيا (٥٠) .

Douglas Wheeler, "The Military and the Portuguese Dictatorship, 1926- (٤٨) 74", in **Contemporary Portugal**, ed. Lawrence Graham (Austin, 1979), p. 215.

Rafael Lopez-Pintor, "Los condicionamientos Socioeconomicos de la (٤٩) accion Politica en la transicion democratica", **Revista Espanola de Investigaciones Sociologicas** 15 (1981), p. 21 .

Timothy Garton Ash, "Eastern Europe: The Year of Truth", **New York (٥٠) Review of Books**, Feb. 15, 1990, p. 18.

وفي تاويان كان أعنف أحداث الصراع حول التحول الديمقراطي هو ما عرف بحادث «كاو هسيونج» الذى لم يقتل فيه أحد ولكن أصيب فيه ١٨٣ شرطيا غير مسلحين .

وفي الفيلين قام كل من نظام ماركوس والمتمردين الماركسيين بقتل عدد من الأشخاص ، إلا أن العدد كان محدودا ولم تتبع جماعات المعارضة الرئيسية العنف في مسيرتها . وفي كوريا وفي أعقاب حادث كوانغجو كان العنف محدودا ولم يقع سوى قليل من حوادث القتل السياسى ، وكانت عودة الديمقراطية في الهند وتركيا وبعد تجربة قصيرة مع الحكم الشمولى لا تشتمل على أحداث عنف كبرى كتلك التى شهدتها التحول في نيجيريا .

وهكذا كان إجمالى حوادث القتل فى أكثر من ثلاثين حركة تحول ديمقراطى - باستثناء نيكاراغوا - بين ١٩٧٤ و ١٩٩٠ لا يزيد عن ٢٠ ألفا وتركز معظمه فى جنوب أفريقيا وعمق آسيا . صحيح أنه عدد لا يستهان به ، لكنه إن قورن بحوادث القتل التى شهدتها الصراعات الاجتماعية والحروب الأهلية والدولية وإذا قيس بالتأثير الإيجابية التى تحققت من حيث التغيير السياسى نجد أن تكاليف التحول الديمقراطى فى الموجة الثالثة قليلة جدا . فما هو تفسير هذا الانخفاض فى مستويات العنف فى حركات تغيير هذه الأنظمة ؟

أولا : كانت تجربة بعض الدول مع العنف المدنى قبل التحول الديمقراطى أو فى مستهلها قد شجعت كلا من الحكومة والمعارضة على اتباع العنف . فعانت كل من اليونان وأسبانيا حروبا أهلية دامية وعنف قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها . وفى كل من البرازيل وأوروغواى والأرجنتين دخلت الحكومات العسكرية حروبا دموية « قذرة » ضد الجماعات الإرهابية فى الستينيات والسبعينيات .

ومن الآثار المترتبة على هذه الحروب الحد من المعارضة الراديكالية المتطرفة والمسلحة أو القضاء عليها^(٥١). ومن الآثار أيضا أن الأرجنتين على سبيل المثال وعندما قامت حركة احتجاج مصرح بها باقتحام متاريس الشرطة أمام القصر الرئاسي ردت الشرطة بإطلاق القنابل المسيلة للدموع وإطلاق الرصاص على شخص واحد، مما نجى بعملية التحول إلى اتجاه مضاد. وجاء رد فعل الرئيس بينيون وقادة حزب المعارضة على الفور بوقف العنف وأعلنت الكنيسة الاحتفال «يوم المصالحة». وبعد ذلك استمرت عملية التحول في اتجاهها السلمي^(٥٢).

وفي الاحتجاجات التي شهدتها كوريا في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ حرصت الشرطة على تفادي اللجوء إلى الرصاص حتى لا تكرر مذبحة كوانغجو. وفي تايوان تأثرت الحكومة والمعارضة على السواء في تكتيكاتها بحادث كاو هسيونج وما خلفه من ذكريات أليمة، وفي ديسمبر ١٩٨٦ مثلاً أعلن زعماء المعارضة في تايوان إدانتهم لحشد من الأشخاص أمطروا الشرطة وسياراتها بالحجارة في المطار وصرخوا بأن «الامن يأتي في المقام الأول وقبل الحرية» وقاموا بإلغاء عشرين مظاهرة.

وفي لايزنج في ألمانيا الشرقية اعترفت كل من السلطات الشيوعية وزعماء المعارضة بالحاجة إلى «تفادي تكرار ما شهدته بكين من قبل»^(٥٣).

Francisco Weffort, "Why Democracy?", in **Democratizing Brazil**, ed. (٥١) Stepan, pp. 341-345.

Mainwaring and Viola, "Brazil and Argentina", p. 208. (٥٢)

Roman Myers, "Political Theory and Recent Political Developments in (٥٣) the Republic of China", **Asian Survey** 27 (Sept. 1987), p. 1013.

ثانيا : ارتبطت درجات العنف بدرجات عمليات التحول . فكان ما يقرب من نصف حالات الانتقال في الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٩٠ عبارة عن تحولات كان الإصلاحيون الديمقراطيون فيها على درجة من القوة كافية للمبادرة بعملية تغيير للنظام والسيطرة عليها ، وبالتالي لم يكن لدى الحكومات ما يدفعها للجوء إلى العنف ، ولم تكن أمام المعارضة فرصة كبيرة لذلك .

ومن الاستثناءات البارزة في ذلك شيلي حيث اتبعت الحكومة جدولا صارما لتحول النظام ، ولجأت المعارضة إلى حشد تظاهرات مكثفة سعى إلى التعجيل بالتغيير وإلجبار الحكومة على التفاوض . وفي عمليات الإحلال التحولي كانت ثمة مصلحة مشتركة بين الإصلاحيين الديمقراطيين في الحكومة والمعتدلين الديمقراطيين في المعارضة في الحد من اللجوء إلى العنف في كفاحهم للتوصل إلى اتفاق حول التحول . وكان التفاوت أكبر فيما بين عمليات الإحلال ، وأدى التدخلان العسكريان إلى سفك هائل للدماء في دولتين ، إلا أن انتشار التحولات وإلى حد ما عمليات الإحلال كان سببا في الحد من العنف في الموجة الثالثة .

ثالثا : كان إستعداد الحكومات المتشددة لإصدار أوامر باستخدام العنف ضد جماعات المعارضة يتفاوت إلى درجة كبيرة ، وكذلك استعداد قوات الأمن لتنفيذ مثل هذه الأوامر . ففي كل من الصين وبورما وجنوب أفريقيا وشيلي كان القادة ذوو العقلية الصارمة يميلون للجوء إلى العنف واستخدمت قوات الشرطة والجيش العنف والبطش الشديدين لإخماد المظاهرات السلمية وغير السلمية والتي نظمتها المعارضة . وفي بعض الحالات الأخرى لم يحزم قادة الحكومات أمرهم فيما يفعلون وترددوا في اللجوء إلى القوة ضد مواطنيهم .

فكما فعل شاه إيران ، كان ماركوس مترددا في تعليماته لجيشه حين تصاعدت حدة الاحتجاجات المعارضة بعد انتخابات فبراير ١٩٨٦ . وفي

بولنده وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا لم تتردد الحكومات الشيوعية طوال سنوات في استخدام القوة في قمع المعارضة . أما في اللحظات الحرجة في فترات الانتقال عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ فأحجموا عن ذلك . ففي لايبزيغ كان الموقف في التاسع من أكتوبر ١٩٨٩ بمثابة كرفر ، فتم التخطيط لمظاهرة مكثفة و تراصت قوات إخماد حركات التمرد وقوات الأمن وفرق الصاعقة على أهبة الاستعداد لفض التظاهرات بالهراوات ثم بالذخيرة الحية ^(٥٤) . إلا أن الأوامر باستخدام القوة ضد السبعين ألف متظاهر لم تصدر أبدا . وربما كان ذلك نتيجة لمساعي الزعماء المدنيين والحزبيين مع زعيم الحزب الشيوعي الوطني إيجون كريتز.

وفي شرق أوروبا بصورة عامة - باستثناء رومانيا - قلما تم اللجوء إلى العنف في مواجهة الثورات ^(٥٥) . وفي كل من الفيليبين وشرق أوروبا ربما كان السبب الرئيسى لإحجام الزعماء الحكوميين عن اللجوء إلى العنف في لحظات الأزمات والمظاهرات العارمة هو معارضة حكومات القوى الكبرى صراحة لمثل هذه التصرفات . وعلى النقيض من ذلك كان تأثير هذه القوى غائبا في الصين وبورما ورومانيا وجنوب أفريقيا وكان واهنا في شيلي .

وعندما تسمح الحكومات باستخدام القوة فلا يصبح العنف حقيقة إلا حين يتم تنفيذ هذه الأوامر . فاللجوء إلى هذا الخيار الأخير ليس وجود البنادق بل استعداد من لديهم البنادق على استخدامها باسم النظام . وكان هذا الاستعداد أيضا يتفاوت من بلد إلى آخر . فالجيوش لا تميل إلى تجربة أسلحتها في المواطنين الذين يلتزمون بالدفاع عنهم .

Timothy Garton Ash, "The German Revolution", *New York Review of Books*, Dec. 12, 1989, p. 16.

Ash, *New York Review of Books*, Feb. 15, 1990, p. 19 . (٥٥)

وكانت قوات الشرطة والأمن عادة ما تكون أكثر استعدادا من وحدات الجيش النظامى لاستخدام القوة لإقرار النظام . وكانت أغلب نظم الحكم الشمولية تنشئ قوات أمنية خاصة لدعم بقاء هذه النظم .

وكانت قوات الشرطة تحجم عن اللجوء إلى تنفيذ الأوامر إذا ما شعرت بالانتماء إلى المواطنين الذين يؤمرون بإطلاق النار عليهم . من ثم فقد حاولت النظم الشمولية أن تضمن وجود خلافات اجتماعية وعرقية وعنصرية بين مستخدمي عنف النظام وأهدافه . فعادة ما كلفت حكومة جنوب أفريقيا رجال الشرطة من السود بالعمل في مناطق السود التى تختلف عن مناطقهم .

وكانت الحكومة السوفيتية تحاول اتباع سياسة مماثلة فيما يتعلق بالقوميات التى تسيطر عليها ؛ وتستخدم الحكومة الصينية قوات من الريفين من أقاليم نائية في قمع مظاهرات كتلك التى قام بها الطلبة بميدان السلام السماوى . وكلما زادت درجة التوافق داخل المجتمع زادت صعوبة اللجوء إلى العنف في قمع المظاهرات . وربما يفسر ذلك ارتفاع معدل الإصابات التى نتجت عن الغزو الأمريكى لكل من جرينادة وبنما . وكلما ضمت المظاهرة ممثلين عن عدد كبير من فئات المجتمع كلما زاد إحجام وحدات الشرطة والجيش عن اللجوء إلى العنف ضدها . ففي سبتمبر ١٩٨٤ استخدمت شرطة مانيتا البنادق والهاويات والقنابل المسيلة للدموع لفض مظاهرة ضد الحكومة قوامها ثلاثة آلاف شخص من الطلاب واليساريين^(٥٦) . وفى الشهر التالى لم يتدخل البوليس فى مظاهرة قوامها ثلاثون ألفا وقام بتنظيمها جماعات رجال الأعمال والكردينال سين .

وكانت قوات الأمن الكورية أكثر استعدادا أيضا لاستخدام القوة ضد المظاهرات الطلابية عنها ضد العمال والموظفين من الطبقات المتوسطة .

وفى تشيكوسلوفاكيا أكد وزير الدفاع لزعماء المنتدى المدني بأن الجيش التشيكى لن يطلق الرصاص على مواطنين من التشيك . وفى رومانيا رفضت وحدات الجيش إطلاق النار على المظاهرات فى تيميشواره ؛ ثم استدار الجيش على النظام ولعب دورا حاسما فى قمع قوات الأمن الخاصة بالنظام والتي ظلت على ولائها لساوشيسكو . وحتى فى الصين رفضت بعض وحدات الجيش إطلاق النار على المدنيين ، ولذا فقد أجريت تحقيقات وأقيمت محاكمات للضباط الذين قادوا هذه الوحدات (٥٧) .

هكذا كان استخدام القوة ضد المعارضة يزداد فعالية إذا : (١) كان المجتمع متعدد الطوائف اجتماعيا وطائفا ، (٢) وإذا كان على درجة منخفضة نسبيا من النمو الاقتصادى ، وكانت الأنظمة الشمولية فى المجتمعات التى حققت درجة معقولة من التنمية الاقتصادية وطبقة متوسطة تتعاطف مع التحول الديمقراطى أكثر إحجاما عن إصدار الأمر باستخدام العنف لقمع المنشقين ، وكانت قوات الأمن الخاصة بهذه الأنظمة أشد ترددا فى تنفيذ هذا الأمر .

رابعا : كانت فئات المعارضة أيضا تتباين لدرجة ملحوظة من حيث مدى لجوئها إلى العنف أو تسامحها تجاهه أو رفضها له . وقد برزت هذه المسألة لدرجة قوية وأثارت نفس التساؤلات التى ثارت فى الجدل الدائر حول ضرورة المشاركة فى انتخابات النظام أو وجوب مقاطعتها . وقامت قوات الأمن فى العديد من الحالات باعتقال المئات بل الآلاف وعذبوهم أو قتلوهم . وفى ظل هذه الظروف كانت قضية المعارضة تزداد شعبية . وكان رد فعل المعارضة تجاه هذا العنف يتباين من النقيض إلى النقيض من بلد إلى آخر . والعناصر الديمقراطية المعتدلة تنبذ العنف ؛ أما الفئات الراديكالية فتميل إلى استخدامه .

اتبعت جماعات المعارضة الرئيسية في معظم دول الموجة الثالثة طريق الديمقراطية من خلال سبل غير عنيفة ، وكانت الكنيسة الكاثوليكية كما رأينا قوة دافعة للتحول الديمقراطي في عدد من الدول ، وكان البابا والكهنة المحليون يحضرون على نبد العنف^(٥٨) . وكان أعضاء الطبقة المتوسطة من تجار حزينين وموظفين ومهنيين غالبا ما يندون العنف .

وكان زعماء الأحزاب السياسية ينتهجون سبلا عركوها من قبيل التفاوض والمصالحة وخوض الانتخابات وتجنب طرق الإرهاب والعصيان ، وكان مدى التزام المعارضة بنبد العنف يتباين من بلد إلى بلد . ففي الثورة - حسب قول بينو أكيو - ليس هناك متصر ؛ فالكل ضحايا ؛ فلا ينبغي علينا أن نهدم من أجل أن نبني^(٥٩) . وفي السنوات التي أعقبت مقتله التزمت كورازون أكيو بمبادئه وانتهى الأمر بقيام مظاهرات حاشدة أسقطت نظام ماركوس في فبراير ١٩٨٦ .

وفي أوروبا الشرقية كانت تضامن تعارض منذ البداية النهج الثوري وترفض اللجوء إلى العنف . فيقول فاليسا : « نحن نعرف كثيرا من الثورات أقامت بعد استيلائها على السلطة أنظمة أسوأ كثيرا من تلك التي أطاحت بها » . فمن « يبدأون بهدم المعتقلات يتتهون ببنائها من جديد »^(٦٠) . فقدمت

J. Bryan Hehir, "Papal Foreign Policy", *Foreign Policy* 78 (Spring ٥٨) 1990), pp. 45-46.

(٥٩) بينو أكيو : خطاب معد للإلقاء ، ٢١ أغسطس ١٩٨٣ ، مطار مانيلا ، New York

Times بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٩٨٣ ، ص ٨٨.

Zbigniew Bujak, in David Mason, "Solidarity as a Social Movement", (٦٠) *Political Science Quarterly* 104 (Spring 1989), p. 53.

تضامن المثال على نبذ العنف مما أدى في نهاية الأمر إلى تحول النظم في ألمانيا الشرقية وتشيكو سلوفاكيا .

وفي جنوب أفريقيا اتبعت منظمة المؤتمر الأفريقي القومى سياسة اللاعنـف قرابة نصف قرن إلى أن وقعت مذبحـة شار بفيل عام ١٩٦٠ حيث بدأت المنظمة فى تغيير نهجها واتباع سبيل العنف؛ فأنشأت تنظيميا عسكريا خاصا بها. إلا أن الزعماء السود الآخرين مثل القس ديزموند توتو والزعيم منجو سوتو بتليزى فقد واصلوا طريق اللاعنـف^(٦١) . وفى كوريا أيضا ظلت جماعات المعارضة الرئيسية تنبذ العنف ولو أن مظاهراتهم فى أواسط الثمانينيات كانت غالبا تصحبها أعمال عنف يقوم بها الطلبة الراديكاليون .

وبالطبع كانت بعض جماعات المعارضة فى بعض الدول ملتزمة باستخدام العنف ضد الأنظمة غير الديمقراطية التى يواجهونها، وكان من بين هذه الجماعات الماركسيون والماويون فى السلفادور والفيلين وجواتيمالا حيث كانوا ثائرين على الأنظمة الشمولية ومن خلفهم من الديمقراطيين على السواء . وخاض الحزب الشيوعى ومن والاه من التنظيمات الثورية اليسارية فى شيلي غمار العنف ضد نظام بينوشيه . ولجأ المؤتمر الأفريقي القومى إلى العنف ضد نظام جنوب أفريقيا منذ ١٩٦٠ وحتى ١٩٩٠ .

وكانت جماعات المعارضة تلجأ إلى العنف ضد ثلاثة أهداف :

- (١) المسئولون الحكوميون (القادة السياسيون وضباط الشرطة وجنودها) والمنشآت الحكومية (أقسام الشرطة وأعمدة الكهرباء والمرافق الحيوية) ؛
- (٢) المتعاونون (أى الأفراد الذين كانوا يؤيدون المعارضة ظاهريا أو يتمون إلى الجماعات الراديكالية فى الظاهر، بينما كانوا يتعاونون مع أعوان النظام الشمولى)؛
- (٣) المرافق المدنية العشوائية كالمتاجر والأسواق والمسارح وهى الأماكن التى تتم

Chief Mangosuthu G. Buthelezi, "Disvestment Is Anti-Black", Wall (٦١) Street Journal, Feb. 20, 1985, p. 32.

مهاجمتها لمجرد استعراض قوة المعارضة وإظهار ضعف الحكومة وعجزها عن فرض الأمن . ودار جدل واسع داخل جماعات المعارضة حول أولويات هذه الأهداف وخاصة جدوى مهاجمة المدنيين ، كما دار الجدل بين جماعات المعارضة حول الجدوى من حرب العصابات سواء في الريف أو في الحضر .

وفي السبعينيات والثمانينيات أكد زعماء منظمة المؤتمر الأفريقي على دور العنف باعتباره أحد تكتيكات الكفاح ضد التفرقة العنصرية ؛ فيقول ثابو مبيكي أحد زعماء المنظمة « إن العنف ليعد عنصرا هاما للغاية لتحقيق التغيير »^(٦٢) . وكانت المنظمة تركز في بداية الأمر على المنشآت الحكومية . وفيما بين أكتوبر ١٩٧٦ وديسمبر ١٩٨٤ قامت المنظمة بتنفيذ ٢٦٢ هجمة مسلحة على مثل هذه الأهداف . وفي السنوات الثلاث التي تلت بداية القلاقل في مناطق السود في سبتمبر ١٩٨٤ زاد عدد الهجمات إلى أربعة أضعافها ، وتضاعف اتحاذ السود ممن يتعاونون مع النظام هدفا لهذه الهجمات . وعلى أثر إطلاق الشرطة الرصاص على المتظاهرين في شاربفيل في سبتمبر ١٩٨٤ قام الغوغاء من السود بقتل ستة من المسؤولين السود منهم نائب عمدة شاربفيل .

وفي السنوات التالية قتل السود مئات من السود المشتبه في تعاونهم مع النظام . وفي يوليو ١٩٨٥ كان مجلسان محليان فقط لا يزالان يعملان من مجموع ٣٨ مجلسا . وفي نهاية ١٩٨٥ وفي ١٩٨٦ حدثت زيادة كبيرة في النوع الثالث من الأهداف ، وكانت تصريحات قادة منظمة المؤتمر الإفريقي توحي بوجود ثقافات حادة فيما بينهم حول الحكمة من هذه التفجيرات^(٦٣) .

وفي شيلي ركزت جماعات المعارضة في المقام الأول على المنشآت الحكومية والمسؤولين الحكوميين . وفي الأشهر الثلاثة الأولى من ١٩٨٤ مثلا وقع ٨٠

New York Times, January 20, 1987, p. 3.

(٦٢)

Economist, July 27, 1985, p. 26.

(٦٣)

انفجارا للخطوط الحديدية والمرافق العامة والمحطات الإذاعية . وفى ٢٩ أكتوبر ١٩٨٤ وقعت عشرة انفجارات فى خمس مدن وأوقعت أضرارا بالإدارات الحكومية والبنوك ومراكز الاتصال الهاتفى . وبلغ عدد الهجمات إجمالا إلى أربعمائة فى شيلى فى ١٩٨٤ وحوالى ألف هجوم فى فترة الاثنى عشر شهرا التالية فى ٨٥ - ١٩٨٦ (٦٤) .

وبلغ عنف المعارضة الشيلية ذروته فى سبتمبر ١٩٨٦ حين حاولت جبهة مانويل رود رييجوز الوطنية اغتيال بينوشيه ، إلا أنه نجى بصعوبة وقتل خمسة من حراسه .

كان الحشد الجماهيرى المكثف أحد تكتيكات المعارضة فى كل الدول تقريبا . فمثل هذه التظاهرات تعبئ السخط وتعرض مدى غضب الجماهير وتمكن المعارضة من سبر غور ما تلقاه من تأييد بين الناس وتعزيز الانقسام داخل صفوف النظام حول طبيعة رد الفعل ؛ فإن رد النظام بالعنف رفع القتلى إلى مصاف الشهداء وبرزت أسباب جديدة لزيادة الغضب ، وكان يتم حشد الاحتجاجات المكثفة من جانب المعارضة فى أربع مناسبات فى العادة :

١ - فى بعض الحالات كانت المعارضة تنظم التظاهرات على أساس متكرر . ففي شيلى فى ٨٣ - ١٩٨٤ مثلا كانت المعارضة تنظم مظاهرات احتجاج شهرية ، وكانت تشمل القيام بأعمال عنف حقيقية من جانب الشرطة والمتظاهرين على السواء . وفى لايزج فى عام ١٩٨٩ كانت هناك مظاهرات سلمية أسبوعية تخرج مساء كل اثنين ضد النظام .

٢ - كانت جماعات المعارضة تنظم المظاهرات فى ذكرى أحداث متميزة ، من قبيل مذابح شاربيل وسويتو بجنوب أفريقيا ، ومذبحة كونغجو فى كوريا والانقلاب على نظام الهندى فى شيلى ومقتل بينينو أكينو فى الفيلبين .

٣ - كان يتم تنظيم المظاهرات كجزء من حملة تهدف إلى دفع الحكومة إلى التسليم بمطالب المعارضة . ففى كل من البرازيل وكوريا على سبيل المثال حدثت سلسلة من المظاهرات العارمة لتأييد مطالب المعارضة لإجراء انتخابات رئاسية مباشرة .

٤ - كانت المعارضة تنظم المظاهرات كرد فعل تجاه التعسف الحكومى متمثلا فى البطش بالمتظاهرين السلميين أو بالمعتقلين السياسيين أو وحشية الشرطة . وفى بعض الحالات وبخاصة بجنوب أفريقيا كان البطش يؤدى إلى قيام مظاهرة فى شكل جنازة لأحد ضحايا البطش مما يؤدى إلى إثارة مزيد من البطش مما يؤدى إلى مزيد من المظاهرات الجنازية . وأدى هذا التابع فى الأحداث بحكومة جنوب أفريقيا إلى حظر الجنازات فى أغسطس ١٩٨٥ .

مهما كانت المناسبات كانت المظاهرات المكثفة تقدم أسباب العنف . وحتى إن كان منظموها من أنصار نبذ العنف كان بعض المتظاهرين يميلون للجوء إلى العنف . وكان الراديكاليون ينتهزون الفرصة لإلقاء الحجارة أو قنابل الكيروسين على الشرطة والمركبات الحكومية . وغالبا ما تنشق الجماعات التى تميل إلى العنف عن المظاهرة وتبدأ فى شن هجوم على الأهداف الحكومية . وعلى الجانب الآخر كانت المظاهرات حتى السلمى منها يقدم العذر للشرطة لاستخدام العنف .

كان استخدام العنف يمثل قضية رئيسية بين جماعات المعارضة الراديكالية والمعتدلة . فمن كانوا ملتزمين بالعنف كانوا عادة من صغار السن ومن الطلبة بصورة خاصة . وكانوا فى العادة يوجهون النقد لأنصار نبذ العنف باعتبارهم « انتهازين » و « عملاء » للنظام . ففى كوريا على سبيل المثال كان ثمة هوة تفصل بين كيم داي جونج وكيم يونج سام وسائر قادة الأحزاب المعارضة الرئيسية من ناحية وبين الطلاب الراديكاليين الصغار الذين ملأوا

المظاهرات وانتهزوا الفرصة لمهاجمة قوات الشرطة من ناحية أخرى . وفى بعض الحالات كان المتظاهرون يشجبون مواقف زعماء المعارضة المعتدلين قدر شجبهم للقادة الحكوميين .

وكان هذا الشجب « يثير دهشة القادة المعتدلين »^(٦٥) . إذ كان ذلك يضع هؤلاء القادة فى موقف حرج يختارون فيه بين التبرؤ من السبل التى يتتهجها الطلاب من ناحية ، وبين الرغبة فى كسب الطلاب فى صفوفهم لملء المظاهرات السلمية من ناحية أخرى . وعندما وافقت الحكومة على إجراء انتخابات شعبية حرة عام ١٩٨٧ ظل الطلبة على حالة السخط وتعهدوا بمواصلة اللجوء إلى العنف فى سبيل تطبيق الإصلاحات الاشتراكية وإنهاء النفوذ الأمريكى فى كوريا .

وفى شيلي حاول قادة المعارضة أن يناوؤا بأنفسهم عن الحزب الشيوعى وجبهة مانويل رودريجوز الوطنية وغيرهما من الجماعات التى تحبذ استخدام العنف ضد النظام . وفى الفيليبين رفضت قوى أكيينو اللجوء إلى العنف والتعاون مع من يلجأون إلى العنف على السواء . أما فى جنوب أفريقيا فلم يكن أمام قادة المعارضة ممن يندون العنف سوى التعاون مع منظمة المؤتمر الأفريقى .

وهكذا نجد أن إغراء اللجوء إلى العنف بين المعارضين الراديكاليين والجماهير الغاضبة أمرا حتميا ، وكان من الصعب على زعماء المعارضة كبح جماحهم . وقد مر آدم ميتشنيك وديزموند توتو بتجربة الاعتقال من جانب النظم غير الديمقراطية فى بلديهما . كما مرا بتجربة المخاطرة بحياتها لمنع قتل عملاء الحكومة على يد جماهير المعارضة .

من ثم كانت هناك عدة عوامل حدثت من مستويات العنف فى التحولات الديمقراطية فى الموجة الثالثة ، وقد أسهمت هذه العوامل فى نجاح جهود

New York Times, May 15, 1986, p. A21.

(٦٥)

التحول الديمقراطي . وأدى التدخل الخارجى العنيف إلى قيام الديمقراطية فى عدة حالات فى الموجة الثانية وفى جرينادا وبنما فى الموجة الثالثة . ولم يؤد العنف فى المجتمع الواحد إلى نتيجة واحدة . فىمكن لقادة النظام الشمولى أن يستخدما العنف بنجاح للحفاظ على بقائهم فى الحكم ، وقد يلجأ خصومهم إلى العنف بصورة ناجحة أيضا بهدف الإطاحة بهذه الأنظمة . والتصرف الأول يحول دون قيام الديمقراطية ؛ فى حين أن التصرف الآخر يقتلها فى مهدها .

ولم يحدث فى التاريخ أن أدت الثورات المسلحة إلى قيام أنظمة ديمقراطية . ففى تسع حالات من مجموع إحدى عشرة حالة من المحاولات الفاشلة للتحول الديمقراطى بين ١٨٦٠ و ١٩٦٠ حدثت أعمال عنف حقيقية إبان السنوات العشرين التى سبقت محاولات التحول الديمقراطى ؛ وهناك حالتان فقط من ثمانى حالات من المحاولات الناجحة للتحول الديمقراطى فى نفس الفترة سبقتها أعمال عنف مدنى حقيقى^(٦٦) . وفىما بين ١٩٧٤ و ١٩٩٠ أدت حركات التمرد العنيفة إلى إنهاء النظم الشمولية فى كل من نيكاراغوا واليمن وأثيوبيا وإيران وهايتى ورومانيا وغيرها ، ولم تنجم عن أى منها ديمقراطية سوى فى حالة رومانيا . فكان اللجوء إلى العنف يزيد من قوة المتخصصين فى العنف فى كل من الحكومة والمعارضة على السواء . والحكومات التى قامت على الاعتدال والتسامح تحكم بالاعتدال والتسامح ، والحكومات التى تقوم على العنف تحكم بالعنف .



William Flanigan, "Patterns of Democratic Development", in Macro- (٦٦) Quantitative Analysis, ed. John Gillespie (Beverly Hills, 1971), 487-488.

الباب الخامس إلى متى ؟ ترسيخ الدعائم ومشكلاته

حققت الإصلاحات الديمقراطية في الدولة (أ) القوة وبدأت عملية تحويل النظام السياسى فيها . الدكتاتور المتشدد في الدولة (ب) يخرج إلى متفاه على طائفة حرية أميركية وسط فرحة الجماهير الحاشدة ؛ وتواجه الديمقراطيون المعتدلين الآن تحديات الحكم بعد أن كانوا في صفوف المعارضة ، ويضحي الديمقراطيون في كل من الحكومة والمعارضة في الدولة (جـ) بالمصالح الآنية لناخبهم ، ويوافقون على مبادئ نظام ديمقراطى جديد . ولأول مرة في كل من الدول الثلاث تودى الانتخابات الحرة والنزيهة إلى اختيار حكومة منتخبة شعبيا .

ثم ماذا ؟ ما المشكلات التى تواجه النظم الديمقراطية الجديدة ؟ هل تبقى الديمقراطية ؟ وهل تثبت دعائم النظم الجديدة أم تنهار ؟ ^(١) فى كل من الموجتين العكسيتين الأولى والثانية عادت عشرون دولة ذات نظم ديمقراطية إلى أشكال الحكم الشمولى . فكم من الدول الثلاثين التى تحولت إلى الديمقراطية فى السبعينيات والثمانينيات يحتمل أن تتحول عائدة إلى بعض أشكال الشمولية ؟ حدثت انتكاستان فى أفريقيا فى الثمانينيات : نيجيريا عام ١٩٨٤ والسودان عام ١٩٨٩ . فهل هاتان الحالتان شذوذ عن القاعدة أم أنهما بوادر انهيـار ممتد للحكومات الديمقراطية الوليدة ؟

(١) لمزيد من المناقشات عن مشكلات ترسيخ دعائم الديمقراطية انظر :

Juan Linz and Alfred Stepan, "Political Crafting of Democratic Consolidation or Destruction", in **Democracy in the Americas**, ed. Robert Pastor (New York, 1989), pp. 41-61.

إن التنبؤات بالمستقبل غامضة ومحرجة . فلماذا كانت الأبواب السابقة قد تناولت ماهية التحولات الديمقراطية في الموجة الثالثة وأسبابها وكيفية حدوثها فإن الباب الحالي يحاول أن يواصل هذا التوجه التجريبي من خلال تحليل مايلي: (١) مشكلتان رئيسيتان للتحول تواجهان الديمقراطيات الجديدة ؛ (٢) الخطوات المتبعة في تطور المؤسسات السياسية الديمقراطية والثقافة السياسية الديمقراطية ؛ (٣) العوامل التي قد تؤثر على عملية تثبيت دعائم الديمقراطية .

واجهت الدول ثلاثة أنواع من المشكلات في تنمية نظمها السياسية الديمقراطية الجديدة وترسيخ دعائمها . كانت « مشكلات الانتقال » تنبع مباشرة من ظاهرة تغيير النظام من الشمولية إلى الديمقراطية ، وكانت تشمل مشكلات إقامة نظم دستورية وانتخابية جديدة وتعديل القوانين التي لا تلائم الديمقراطية وتغيير الهيئات الشمولية تغييرا شاملا أو إلغائها كلية من قبيل البوليس السري ، والفصل بين ما يخص الحزب وما يخص الحكومة من ممتلكات ومناصب وأطقم موظفين في حالة التحول من نظام الحزب الواحد . وهناك مشكلتان أساسيتان واجهتا العديد من الدول ، وهما كيفية التصرف مع المسؤولين الشموليين الذين كانوا يخالفون حقوق الإنسان عن عمد ، وكيفية الحد من التدخل العسكري في السياسة . وإقامة نمط ثابت للعلاقة بين الحياة المدنية والحياة العسكرية .

وهناك نوعية أخرى من المشكلات يمكن أن نطلق عليها اسم « مشكلات بيئية » . وتتبع هذه المشكلات من طبيعة المجتمع واقتصاده وثقافته وتاريخه وكل ما يميزه أيا كان شكل الحكم فيه . ولم يحل الحكام الشموليون هذه المشكلات وليس من المحتمل أن يحلها الحكام الديمقراطيون . ونظرا لقصور هذه المشكلات الخاصة على بعض الدول دون غيرها . فقد تفاوتت من دولة إلى دولة .

ومن بين هذه المشكلات التى سادت فيما بين ديمقراطيات الموجة الثالثة حركات التمرد والصراع الطائفى والخصومات الإقليمية والفقر واللامساواة الاجتماعية - الاقتصادية والتضخم والديون الخارجية والمعدلات المتدنية للنمو الاقتصادى . وأخذ المحللون فى التركيز على المخاطر التى تمثلها هذه المشكلات على تثبيت دعائم الديمقراطية الجديدة . وبصرف النظر عن المستوى المتدنى للنمو الاقتصادى فإن عدد المشكلات البيئية وحدتها يبدو وكأنه مرتبط بنجاح الدولة أو فشلها فى ترسيخ دعائم الديمقراطية .

وبرسوخ دعائم الديمقراطية الجديدة وتحقيق بعض الاستقرار لها تواجهها مشكلات « نظامية » نابعة من تطبيق النظام الديمقراطى ، وتعانى النظم السياسية الشمولية مشكلات نابعة من طبيعتها الخاصة ومنها شدة تركيز صناعة القرار فى يد واحدة ونقص التواصل بين الزعيم وبين الناس والاعتماد على شرعية الأداء .

والمشكلات الأخرى تبدو كمشكلات تميز النظم الديمقراطية ومنها الورطة والعجز عن الوصول إلى قرار ، والحساسية تجاه الغوغائية وسيطرة المصالح الاقتصادية . أصابت هذه المشكلات الديمقراطيات الأقدم ولن تكون ديمقراطيات الموجة الثالثة محصنة ضدها . ويتضح توقيت هذه المشكلات فى الشكل (٥) .

نوع المشكلة	التطور السياسى
بيئية	النظام الشمولى المرحلة الانتقالية النظام الديمقراطى
انتقالية	
نظامية	

الشكل (٥) مشكلات دول الموجة الثالثة

الحيرة

بين البطش والتسامح

كان على الأنظمة الديمقراطية الجديدة أن تقرر ما ستفعله مع رموز النظام الشمولى ومعتقداته وتنظيماته وقوانينه وموظفيه وقاداته . وتحت هذه القضايا تكمن قضايا جوهرية أخرى منها الهوية القومية والشرعية السياسية . ومن القضايا الشائعة ما يتعلق بالجرائم التى ارتكبها مسئولو النظام السابق ^(٢) . فتنتهز الحكومات الديمقراطية المتعاقبة الفرصة لكشف الفساد والقصور والاحتيال ومعاقبة مرتكبيه من مسئولى النظام السابق .

أما الحكومات الديمقراطية التى تخلف الحكومات الشمولية فكانت تواجه قضية حساسة سياسيا وتشوبها العاطفة وعلى درجة من الأهمية ، ألا وهى : كيف ينبغي أن يكون رد الحكومة الديمقراطية على تهم المخالفات الصارخة لحقوق الإنسان كالقتل والاختطاف والتعذيب والاعتصاب والاعتقال بدون محاكمة وهى المخالفات التى ارتكبت من قبل القائمين على الأنظمة الشمولية . فهل كان ينبغي عليها أن تبطش بهم أم أن تسبغ عليهم عفوها ؟

كانت الأنظمة الشمولية فى السبعينيات والثمانينيات تزيد هذه المشكلة بروزا . ففي السنوات التى ساد فيها الحكم العسكرى اختفى ما يقرب من تسعة آلاف أرجنتينى ممن يَحتمل قتلهم على يد قوات الأمن ، وتم اختطاف عدد آخر

(٢) لمزيد من الاطلاع على هذه النقطة مع الإشارة إلى حالات الموجة الثانية والثالثة انظر :

John Herz, "On Reestablishing Democracy after the Downfall of Authoritarian or Dictatorial Regimes", *Comparative Politics* 10 (July 1987), pp. 559-62.

وتعرضوا لعمليات تعذيب . وفي سنوات الحكم العسكري بأورجواى كانت هناك أعلى نسبة اعتقال سياسى فى أية دولة فى العالم . فتم اعتقال فرد من بين كل ٥٠ فردا وتعرض للتعذيب . واختفى مئتا شخص وقتلوا فى المعتقل . وفى اليونان بلغ عدد من تعرضوا للتعذيب وانتهاك الحقوق مئتا .

وفى شيلي قتل حوالى ٨٠٠ شخص إبان انقلاب ١٩٧٣ أو بعده مباشرة ، وقتل ١٢٠٠ آخرون فى السنوات التالية . وحين أعلن العفو فى عام ١٩٧٩ تم إطلاق سراح سبعة آلاف معتقل سياسى من السجون . وقام نظام شاوشيسكو بمخالفة حقوق الإنسان الأساسية لآلاف من مواطنى رومانيا .

وكانت دكتاتوريات أمريكا الوسطى تعامل مواطنيها وخاصة الأقليات العرقية منهم بنفس الوحشية والبطش . وحتى فى البرازيل لقي حوالى ٨١ شخصا مصرعهم واختفى ٤٥ آخرون فى الحرب ضد الميليشيات الحضرية بين ١٩٦٦ و ١٩٧٥^(٣) ، وكانت الإجراءات التى تتخذ ضد أفراد معينين تعقبها أحيانا حركة عنف مكثفة ضد المتظاهرين ، كما حدث فى حركتى كوانغجوج ومعهد التكنولوجيا فى كوريا واليونان .

ولم تكن هذه الإجراءات من جانب الأنظمة الشمولية فى أواخر القرن العشرين تختلف عن نظيراتها الأقدم زمنا . وقد أصبح سلوكهم قضية محورية فى بلادهم مما يرجع إلى تنامي الإهتمام العالمى بحقوق الإنسان فى السبعينيات . وقد

(٣) هذه الأرقام التقريبية أوردناها من مصادر عديدة منها ما يتصل بالتقديرات الواردة بالباب الرابع عن كل من لقوا مصرعهم فى عمليات التحول الديمقراطي . لمزيد من المعلومات عن حالة شيلي انظر :

New York Times, August 1, 1989, p. A4, March 13, 1990, p. A3

New York Times, December 15, 1985, p. 15. وعن البرازيل انظر :

ظهر ذلك الاهتمام جليا في تشريعات حقوق الإنسان من قبل الكونجرس الأمريكى ونشأت منظمات حقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدولية ودار الحرية وما إليهما والدور المتنامي لتنظيمات حقوق الإنسان بين الدول والاهتمام البالغ الذى أولته إدارة كارتر لهذه القضية .

ونتيجة لذلك ما أن كانت إحدى الحكومات الديمقراطية تتولى مقاليد السلطة فى بلد ما لم تكن تستطيع تجنب مواجهة مخالفات حقوق الإنسان التى ارتكبتها النظام السابق لها . وتنعكس أهمية حقوق الإنسان فى طبيعة التهم التى كانت توجه إلى مسئولى النظام الشمولى . فوجهت إلى قادة النظام العسكرى اليونانى اتهامات بتنفيذ انقلاب عسكرى وصدر الحكم عليهم بالخيانة العظمى . وكانت التهم فى كل دولة أخرى تنصب على القتل والاختطاف وتعذيب الأفراد .

وكان فى كل بلد ثم تأييد شعبى عريض لإقامة نظام شمولى وبالتالي فقد كان عقاب من أقاموه أمرا محرجا وعلى درجة من الصعوبة . ولم يكن تركيز الاهتمام العالمى بحقوق الإنسان منصبا على لا شرعية النظام بل على التصرفات اللاشرعية التى يرتكبها أعوانه . وكان مسئولو النظام الشمولى يلقون العقاب لا لقتلهم للديمقراطية الدستورية بل لقتلهم لأفراد من الناس .

وفى الدول التى حدثت بها مخالفات صارخة لحقوق الإنسان دار جدل حول ما ينبغى على النظام الديمقراطى أن يفعله . فقيل : إن مرتكبى هذه الجرائم يجب إعدامهم وإنزال العقاب بهم للأسباب التالية :

١ - لأن الحق والعدل يقران ذلك ؛ وعلى النظام الجديد واجب أخلاقى لعقاب من ارتكبوا جرائم وحشية ضد البشر .

٢ - لأن العقاب يعد التزاما أخلاقيا تجاه الضحايا وأسرهـم .

٣ - لأن الديمقراطية تقوم على القانون ويجب إثبات ألا أحد مهما علت رتبته ، فوق القانون . يقول أحد قضاة أورجواى فى هذا الصدد : « إن

الديمقراطية ليست قاصرة على إجراء انتخابات وعلى حرية الرأى وما إلى ذلك . إنها سيادة القانون . وبلا تطبيق متساو للقانون تفقد الديمقراطية معناها - إن الحكومة تتصرف كزوج تحده زوجته وهو يعلم والكل يعلم ، لكنه يصر على أن كل شىء على مايرام ويدعو الله ألا يضطر إلى مواجهة الحقيقة لأنه سيكون عليه حيثئذ أن يتصرف ويتخذ إجراء حيال ذلك » (٤) .

٤ - لأن العقاب ضرورة لإثبات رسوخ النظام الديمقراطى . فإذا أمكن للمؤسستين العسكرية والشرطية أن يمنعا إنزال العقاب بتأثير سياسى منها أو بالتهديد بالانقلاب فلا وجود للديمقراطية فى البلاد ويجب مواصلة الكفاح لإقامة الديمقراطية .

٥ - لأن العقاب ضرورة لردع أية انتهاكات مستقبلية لحقوق الإنسان من جانب مسئولى الأمن .

٦ - لأن العقاب ضرورة للتأكيد على سيادة القيم الديمقراطية وتشجيع الناس على الإيمان بها . « فإن لم تجر التحقيقات فى الجرائم الكبرى ومعاقبة مرتكبيها فلا مجال لنمو الثقة ولا سبيل إلى ترسيخ دعائم الديمقراطية » (٥) .

٧ - وحتى إن لم تلق معظم الجرائم الشمولية ما تستحق من عقاب فيجب على الأقل فضح هذه الجرائم وتحديد مدى فداحتها والمسئولين عنها . فالمصادقية اللازمة للديمقراطية تتطلب كشف الحقائق وبيان أن الناس لا يجب التضحية بحياتهم فى سبيل الصالح العام » (٦) .

Lawrence Weschler, "The Great Exception: Liberty", New York, April 3. (٤)
1989, p. 84.

Whitehead, "Consolidation of Fragile Democracies", in **Democracy in the Americas**, ed. Pastor, p. 84.

Aryeh Neier, "What Should Be Done About the Guilty?" **New York Review of Books**, Feb. 1, 1990, p. 35. (٦)

وتتلخص زدود المعارضين لمبدأ العقاب فيما يلي :

١ - يجب أن تقوم الديمقراطية على التصالح ونبذ طوائف المجتمع لأوجه
الفرقة وأسباب الشقاق .

٢ - تشمل عملية التحول الديمقراطي على التفاهم الصريح أو الضمني
فيما بين الطوائف والجماعات على عدم إنزال العقاب على سوءات الماضي .

٣ - في حالات عديدة كانت جماعات المعارضة والحكومة تنتهك حقوق
الإنسان على السواء ، والعفو العام للجميع يقدم قاعدة أقوى وأكثر رسوخاً
للمديمقراطية من جهود محاكمة هذا الجانب أو ذاك أو كليهما معا .

٤ - كانت جرائم المسئولين الشموليين لها ما يبررها في وقتها نظراً للحاجة
إلى إخماد الإرهاب وكسر شوكة الماركسيين وميليشياتهم وإقرار القانون والنظام
في المجتمع ، وكانت إجراءاتهم تحظى بتأييد عريض من جانب الناس في ذلك
الوقت .

٥ - هناك العديد من الجماعات والأفراد في المجتمع ممن شاركوا في الجرائم
التي اقترفها النظام الشمولى . يقول فاكلاف هافيل « كنا جميعاً موضع استغلال
من النظام المطلق ، وكنا جميعاً نتقبله كحقيقة لا بديل عنها ، وبالتالي كنا
نساعده على التهادى في غيه » (٧) .

٦ - العفو ضرورة لإقامة الديمقراطية الجديدة على أساس صلب . وحتى
إن كان ثمة من يرى وجوب إجراء محاكمة على أساس القانون والأخلاق فإن هذا
يأتى بعد الواجب الأخلاقى بإنشاء ديمقراطية مستقرة ، ويجب أن يأتى ترسيخ
دعائم الديمقراطية قبل عقاب الأفراد . أو كما عبر الرئيس سانجويتى رئيس
أورجواى عن ذلك قائلاً : « أيها أعدل : أن تثبت دعائم السلام في البلاد

Vaclav Havel, New York's Address, **Uncaptive Minds** 3 (Jan-Feb. (٧).
1990), p. 2.

أم نسعى إلى عدالة اجتماعية تهز دعائم ذلك السلام ؟ (٨) .

كانت هذه هى الآراء التى تؤيد محاكمة الجرائم الشمولية والتى تعارضها فى دول الموجة الثالثة بإيجاز ، وما حدث فى الواقع كان متأثرا بالاعتبارات الأخلاقية والقانونية . فكانت تتحكم فيه طبيعة عملية التحول الديمقراطى وتوزيع السلطة السياسية إبان المرحلة الانتقالية وفى أعقابها . وفى النهاية قوض تطبيق السياسة فى دول الموجة الثالثة أركان المساعى الرامية إلى محاكمة المجرمين الشموليين ومعاقتهم . وفى عدد قليل من الدول طبقت العدالة على قلة من الأفراد ؛ وفى معظم الدول لم تحدث محاكمات أو عقوبات . وفى الدول التى تحولت إلى الديمقراطية قبل ١٩٩٠ لم يلق عدد من المسئولين الشموليين عقابا حقيقيا بعد محاكمات جادة إلا فى اليونان .

كيف إذن يمكن تفسير هذه النتيجة فى ضوء الجدل السياسى المحتدم وحدة هذه القضية ؟ أولا : كان مايقرب من نصف حالات التحول الديمقراطى فيما قبل ١٩٩٠ بمثابة عمليات تحول بدأها وقادها زعماء الأنظمة الشمولية القائمة ، وكان هؤلاء الزعماء فى العادة إصلاحيين ديمقراطيين كانوا قد حلوا محل زعماء متشددين كانوا فى السلطة قبلهم فى أغلب الحالات . وكان هؤلاء الزعماء المتشددين على ما يبدو لا يرغبون فى الخضوع للمحاكمة على جرائم ربما ارتكبوها .

وكان الإصلاحيون يريدون أن يستحثوا المتشددين على الخضوع أمام عملية التحول الديمقراطى ، ويؤكدوا لهم أنهم لن يتعرضوا للعقاب على يد النظام الديمقراطى القادم مما كان له تأثير جوهري على تحقيق ذلك . كما أن الأنظمة الشمولية التى استطاعت العناصر الإصلاحية فيها أن يزيحوا المتشددين عن السلطة كانت مسئولة عن قليل أو كثير من الانتهاكات الوحشية لحقوق الإنسان

لدرجة أكبر من مسئولية الأنظمة التي ظل المتشددون في موقع السلطة فيها حتى النهاية المرة . لذا فإن كل نظام شمولي بدأ التحول إلى الديمقراطية كان يصدر عفوا عاما كجزء من تلك العملية .

وكان هذا العفو ينطبق على أية جريمة اقترفت إبان فترة زمنية ما من جانب كل من عملاء النظام أو أعضاء جماعات المعارضة . فأصدر النظامان البرازيلي والشيلي عفوا كهذا في عام ١٩٧٩ . وكذلك في جواتيمالا عام ١٩٨٦ . وضمن جنرالات تركيا حصانتهم من المحاكمة قبل السماح بقيام حكومة ديمقراطية منتخبة في ١٩٨٣ .

في هذه الحالات وفي غيرها من حالات التحول عملت النظم الشمولية على تأمين مصالحها بإصدار العفو بل كانت لهم أيضا سلطة وقف هذا العفو . وهناك من الآراء ما يرى أن النظم الديمقراطية التالية لم تكن ديمقراطيات حقيقية لهذا السبب ، إذ كانت تفتقر إلى سلطة تقديم من ارتكبوا جرائم في النظم الشمولية إلى العدالة .

ففي جواتيمالا على سبيل المثال أعلن الجيش قرارا بالعفو لأنفسهم قبل أربعة أيام من تسليم الحكم إلى الرئيس المنتخب ديمقراطيا فينيسيو سيريزو في يناير ١٩٨٦ ، ووافق سيريزو على قرار العفو بل زاد عليه أنه لن يستمر في منصبه إذا حاول أن يقدم أى جندي أو عسكري جواتيمالي إلى المحاكمة على الانتهاكات العديدة لحقوق الإنسان والتي ارتكبت إبان النظام العسكري . لذا فقد قيل إن « حكومة سيريزو لم تكن حكومة ديمقراطية أو حتى حكومة في حالة انتقالية نحو الديمقراطية »^(٩) .

وألقيت مثل هذه التهمة على النظم التي تلت نظام بينوشيه في شيلي . فقد اتخذ التحالف المتعدد الأطراف الذي ساند باتريشيو أيلوين كرئيس في انتخابات

Neier, New York Review of Books, Feb. 1, 1990. p. 35.

(٩)

١٩٨٩ برنامجاً يبحث على سن تشريع ينقض قانون العفو لعام ١٩٧٩ . فحذر قادة شيلي من العواقب المترتبة على مثل هذا الإجراء إن اتخذ .

وفي أكتوبر ١٩٨٩ بينما كان الجنرال بينوشيه لا يزال في منصب الرئاسة أعلن قائلاً : « اليوم الذى يمسون فيه أيا من رجالى سيكون نهاية لقانون الدولة » . وظل قائد السلاح الجوى الشيلي فرناندو ما تاي لمدة عشر سنوات يكافح مع بينوشيه ويبحث على الإسراع بالتحول الديمقراطى . لكنه حذر فى عام ١٩٨٩ من أن جهود إلغاء قانون العفو سيعرض هذا التحول للخطر . واستمر قادة المعارضة اليسارية فى الإصرار على إمكانية إجراء محاكمات ؛ إلا أن الزعماء الديمقراطيين المعتدلين كانوا يؤكدون على الرغبة فى إجراء تحقيقات وحسب .

وقبل تولي أيلوين لمنصب الرئاسة بأيام قليلة عبر عن تأكيده المطمئن للجيش قائلاً : « إن فكرة المحاكمة ليست واردة بخاطرى . فلانية لدى لإجراء محاكمات ... و [لا عندى مزاج] لتقديم الجنرال بينوشيه أو غيره للعدالة أو لمناصبته العداء » ^(١٠) . وبعد توليه منصب الرئاسة أطلق سراح المعتقلين السياسيين فى سجون بينوشيه ممن لم يرتكبوا أعمال عنف .

إن قيام النظام الديمقراطى دائماً ما تصحبه تنازلات فيما بين الجماعات القوية سياسياً . فكانت إقامة الديمقراطية فى فنزويلا فى أواخر الخمسينيات يتطلب الالتزام بامتيازات الكنيسة واحترام الملكية الخاصة واتخاذ تدابير الإصلاح الزراعى . فهل كان النظام السياسى الذى تمخض عن ذلك غير ديمقراطى بسبب هذه القيود ؟ وهل يعد أى نظام غير ديمقراطى إذا افترقت الحكومة إلى القوة أو الإرادة اللازمة لمحاكمة المجرمين فى النظام الشمولى السابق عليها ؟ لو كان الأمر كذلك فليس هناك نظام ديمقراطى قام على التحول يعد

New York Times, August 1, 1989, p. A4.

(١٠)

ديمقراطيا ، إذ لن يسعى زعيم شمولي إلى تحويل نظامه إلى الديمقراطية لو أنه كانت لديه توقعات بأنه هو وأعروانه سيتعرضون للمحاكمة والعقاب نتيجة لذلك . فالحكومات التي تحظى بقوة كافية لتنفيذ عملية التحول لديها القوة الكافية لتفادي هذا الثمن . ولو إفتقروا إليها لما كان نصف تحولات الموجة الثالثة قبل ١٩٩٠ . قد حدث أصلا . فرفض العفو في هذه الحالات معناه استبعاد أشد أنماط التحول الديمقراطي شيوعا .

وكان الموقف يختلف تماما بالنسبة للأنظمة الشمولية التي لم تغادر مواقعها عن قوة وإنما خرجت من موقف ضعف . وفي العادة لم تكن مثل هذه الأنظمة تتوقع لحظة نهايتها وبالتالي لم تسع إلى حماية أفرادها عن طريق سن قوانين بالعفو . وكان الاستثناء الواضح في ذلك هو الأرجنتين حيث كان الجنرال بينيون يتزعم نظاما عسكريا انتقاليا لمدة ستة عشر شهرا منذ سقوط العصبة وحتى إجراء انتخابات لإقامة حكومة ديمقراطية . فبذلت حكومته جهودا متواصلة دون جدوى لحماية الجيش والشرطة من المحاكمة .

وحاولت في بادئ الأمر أن تجرى مفاوضات حول عقد اتفاق بعدم المحاكمة مع الزعماء المدنيين ؛ ثم أصدرت تقريرا تليفزيونيا عن حربها ضد الإرهابيين اليساريين أملا في تبرير تصرفاتها ، ثم سعت إلى التفاوض حول عقد اتفاق سرى مع قادة الاتحاد من المحافظين في الحركة البيرونية ، لكن مبعاهم انكشف على يد قادة المعارضة الآخرين فاضطرت الحكومة إلى التخلي عنه^(١١) .

وفي النهاية وقبل أسابيع قليلة من الانتخابات أصدرت حكومة بينيون « قانون المصالحة الوطنية » الذي نص على الحصانة من المحاكمة والتحقيقات

لكل ضباط الجيش والشرطة على أية إجراءات اتخذت بها في ذلك « الجرائم العادية والجرائم العسكرية » والتي ارتكبت إبان الحرب على الإرهاب .

وتم تطبيق العفو على عدد قليل من الإرهابيين ممن لم يلق القبض عليهم أو إدانتهم ومن لم يكونوا منفيين . وسرعان ما استنكر القادة السياسيون المعارضون هذا القانون ، فقامت الحكومة الديمقراطية بإلغائه بعد أسبوعين من توليها السلطة في ديسمبر ١٩٨٣ .

كان مسئولو الحكومات الشمولية التي انهارت أو أطيح بها أهدافا للعقاب . فبعد طردهم من السلطة على يد القوات الأميركية أدين برنارد كوايد وثلاثة عشر آخرون من زعماء النظام الشيوعي بجرينة بالقتل وجرائم أخرى وحكم عليهم بالسجن المدد طويلة . ولولا أن تم نقل نورييجا إلى الولايات المتحدة لمحاكمته على جرائم مخدرات لكان قد واجه عددا من التهم في بلاده . وتم تقديم شاوشيسكو وأعوانه إلى محاكمة صورية . وقبل انتخاب كورازون أكيو كانت تهدد ماركوس بتقديمه للمحاكمة وهو ما جعله يفر إلى المنفى . وتفادى هونيكر وأعوانه العقاب لكونهم في سن متقدمة أو مرضى ، إلا أن هونيكر في نهاية عام ١٩٩٠ أدين لإصداره أمرا بقتل الألمان الشرقيين ممن حاولوا الهرب باختراق سور برلين .

كانت أطول وأخطر جهود بذلت لمحاكمة المجرمين الشموليين ومعاقبتهم قد شهدتها اليونان والأرجنتين ويسدو الموقف الظاهري في هاتين الدولتين متشابه . فكل من الحكومتين العسكريتين كانت مذنبه لارتكابها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان . وكلاهما سقطت بعد معاناة إهانة عسكرية في صراعات خارجية . وفي كلتا الحالتين كانت الحكومة الديمقراطية التي تلتها تحت سيطرة حزب واحد وزعامة زعيم له مكانته وشعبيته . وفي كلتا الحالتين أيضا كانت الجماهير بعد انتخاب الحكومة الديمقراطية تؤيد محاكمة هؤلاء

المجرمين ومعاقبتهم . وفي اليونان كان ذلك هو « أشد المطالب الجماهيرية حساسية وقابلية للانفجار »^(١٢) . ويمكن قول نفس الشيء عن الأرجنتين أيضا . فحاولت كلتا الحكومتين الجديدتين أن تستجيب للمطلب الشعبي والواجب الأخلاقي من خلال وضع برنامج للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان .

وواجهت كلتا الحكومتين مشكلات متشابهة في رسم سياساتهما . فكان على كل منهما أن تحدد من يجب محاكمته وتقرر نوعية الجرائم وأسلوب المحاكمة وتوقيتها وظروفها ، وحين تمت الإطاحة بالدكتاتوريات الفردية في كل من كولومبيا وفنزويلا والفيلين ورومانيا كانت المحاكمة والعقاب قاصرين على الدكتاتور وأسرته وأعوانه الأقربين .

وكان إحلال نظام عسكري يمثل تحديا أشد صعوبة . ففي كل من الأرجنتين واليونان كان من الضروري محاكمة كبار قادة الحكومة العسكرية . ولكن إلى أية رتبة من الرتب العسكرية كان ينبغي إجراء المحاكمة ؟ تعاملت حكومة ألفونسين مع هذه المسألة بتقسيم مرتكبي الجرائم إلى ثلاثة أقسام :

١ - من أصدروا الأوامر بانتهاك حقوق الإنسان .

٢ - من قاموا بتنفيذ هذه الأوامر .

٣ - من شاركوا في انتهاك حقوق الإنسان إلى درجة تفوق ما أمروا به .

فكان الضباط الذين يندرجون تحت الصنفين الأول والثالث يدانوا ويحاكموا ؛ ولا يحاكم من يندرج منهم تحت البند الثاني إلا إذا كانوا قد علموا أن الأوامر التي كانوا ينفذونها غير شرعية .

P. Nikiforos Diamondouros, "Transition to, and Consolidation of, Democratic Politics in Greece, 1974-83", in *The New Mediterranean Democracies*, ed. Geoffrey Pridham (London, 1984), p. 57.

وهكذا كانت الظروف التي واجهت حكومتى ألفونسين وكارامانليس متشابهة تماما ، أما النتائج فكانت مختلفة تماما . ففي أغسطس ١٩٧٥ وبعد تسعة أشهر من انتخاب كارامانليس رئيسا للوزراء ، تمت إدانة كبار قادة الحكومة العسكرية الثمانية عشر وحوكموا وصدرت ضدهم أحكام بالخيانة العظمى . وفي أول محاكمة على جرائم التعذيب تمت إدانة ٣٢ ضابطا بالشرطة العسكرية (١٤ ضابطا و ١٨ مجندا) وصدر الحكم على ١٦ منهم .

كما صدرت أحكام بالسجن على ضباط آخرين من البحرية والبوليس والقادة الحكوميين على ما ارتكبه في مذبحه معهد التكنولوجيا . وإجمالا صدر ما يتراوح بين مائة وأربعائة حكما للتعذيب في اليونان ، وأدين عدد كبير من الناس بانتهاك حقوق الإنسان في تلك المحاكمات (١٣) . وبنهاية ١٩٧٦ وبعد عامين من إقامة الحكم الديمقراطي أقيمت العدالة إلى حد كبير واستقر أمر قضية المحاكمات والعقاب في السياسة اليونانية .

وكانت انتهاكات حقوق الإنسان في الأرجنتين أكبر كثيرا منها في اليونان سواء من الناحية النسبية أو المطلقة . فقد اكتشفت لجنة تقصى الحقائق التي شكلها ألفونسين أن قوات الأمن « أخفت عامدة مالا يقل عن ٨٩٦٠ شخصا ، وأنهم - أى قوات الأمن - كانت لهم شبكة من ٣٤٠ مركزا للاعتقال والتعذيب (١٤) . ولمدة سبع سنوات بعد تولى ألفونسين للسلطة ظلت قضية كيفية التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان تثير القلق في السياسة الأرجنتينية بل أثارت هذه المسألة ثلاث محاولات لانقلاب عسكري .

Harry Psomiades, "Greece: From the Cplonels' Rule to Democracy", in (١٣) From Dictatorship to Democracy, ed. Herz, pp. 262-65.

Nunca Mas, The Report of the Argentina National Commission on (١٤) the Disappeared (New York, 1986), pp. 10.

وفي النهاية تم تقديم ستة عشر ضابطا إلى المحاكمة وأدين عشرة بانتهاك حقوق الإنسان . وفي عام ١٩٩٠ كانت القضية لاتزال تمثل عامل انقسام في السياسة الأرجنتينية .

فكيف نفسر الاختلاف في المحصلات بين اليونان والأرجنتين ؟ كان يرجع في جزء منه إلى وجود تهديد أمني داخلي خطير ، وأن الحكومة البيرونية التي سبقت العصابة العسكرية كانت قد وجهت الجيش إلى « القضاء » على الإرهابيين ، وأن جماهير الأرجنتين أو قطاعات عريضة منها قبلت السبل التي اتبعها الجيش في إنجاز هذه المهمة .

وكانت انتهاكات الجيش في اليونان لحقوق الإنسان أقل حجما . كما أن النظام العسكري اليوناني كان نظام عقداً ويعارضه عدد كبير من كبار الضباط . لذا فقد ساندت عناصر في الجيش اليوناني جهود الحكومة لمحاكمة المذنبين . أما في الأرجنتين فكان الجيش يعارض هذه الجهود تماما . لكن هذه العوامل لا تفسر إلا جزءا من الاختلاف بين نجاح اليونان وفشل الأرجنتين في التعامل مع هذه المسألة . فكانت سياسات الحكومتين واستراتيجياتهما على درجة أكبر من الأهمية .

قام كرامنليس بإجراءين هامين ؛ فقد تحرك على وجه السرعة حين كان التأييد الشعبي في ذروته ، وكانت سياسته « حاسمة وواثقة لكنها احتوت كذلك على مبدأ العقاب »^(١٥) . وبعد أن رسخت أقدامه في منصبه في انتخابات ١٩٧٤ أعد كرامنليس خططاً لمحاكمة مجرمي حقوق الإنسان . وزاد التأييد لهذه الإجراءات بدرجة كبيرة بعد محاولة للقيام بانقلاب عسكري ضده

Diamondouros, "Democratic Politics in Greece", in *New Mideterranean Democracies*, ed. Pridham, p. 58.

في فبراير ١٩٧٥ . فتحرك بسرعة باتجاه صدور الأحكام من خلال المحاكم المدنية المعتادة وانتهت العملية في ثمانية عشر شهرا .

ثانيا : عمل كرامنليس على طمأنة الضباط على عدم تحديه لهم من الناحية المؤسسية ، وأدت سياسة التطهير المحدود لقادة العصابة وهى السياسة التى تمت بإجراءات قانونية عادية وبتعاطف شعبى معها إلى طمأنة فرق الضباط . ثم اختفت القضية التى عذبت السياسة اليونانية وتوارت ، ولكن لمدة أربعة عشر عاما فقط ثم بعثت من جديد لفترة وجيزة في ديسمبر ١٩٩٠ حين أعلنت الحكومة المحافظة عفوها عن سبعة من أعضاء العصابة الثمانية المعتقلين . ولكن سرعان ما سحبت الحكومة قرارها على أثر الغضب الشعبى وأعلنت رفض الرئيس كرامنليس توقيع المرسوم^(١٦) .

كان فشل جهود المحاكمة في الأرجنتين والأزمات الحادة التى ترتبت على ذلك بالنسبة للبلاد نابعا من سياسات حكومة ألفونسين ، مما أدى إلى تعطيل محاكمة مرتكبى جرائم حقوق الإنسان وعقابهم وإلى تشجيع الجيش على مقاومة هذه العملية . وبمرور الوقت تحول الغضب الشعبى إلى حالة لا مبالاة واستعداد الجيش نفوذه ومكانته بعد المهانة التى تعرض إليها في عامى ٨٢ - ١٩٨٣ .

وما أن تولى ألفونسين السلطة قام بإلغاء العفو الحكومى الذى أصدرته حكومة بينيون ، وقام بتشكيل لجنة برئاسة إرنستو ساباتو الروائى للتحقيق في جرائم الجيش . وبدأت محاكمة تسعة من كبار قادة الجيش وتم التمهيد لتمرير تشريع يقدم الأساس القانونى لمحاكمة مرتكبى انتهاكات حقوق الإنسان في الجيش والشرطة على إختلاف الرتب بها . فأنارت هذه الإجراءات المخاوف والقلق والمعارضة داخل المؤسسة العسكرية .

Psomiades, "Greece", in *From Dictatorship to Democracy*, ed. Herz, (١٦) pp. 263-64.

كما عمل ألفونسين في الوقت نفسه على استصدار تشريع يبدء محاكمة المتهمين من ضباط الجيش في المحاكم العسكرية . وبذلك قدم للجيش دوافع ووسائل تعطيل المحاكمة .

عرضت قضية الجنرالات والقادة التسعة أمام المجلس الأعلى للقوات المسلحة في أوائل ١٩٨٤ . وبعد ثمانية أشهر أى في سبتمبر خرج عن المجلس تقرير بأن المجلس « لم يجد شيئاً يمكن معارضته » في تصرفات أعضاء العصابة . ثم تم تحويل القضية إلى محكمة استئناف فيدرالية مدنية . واستمرت المحاكمة فيها مدة عام آخر ليصدر الحكم في ديسمبر ١٩٨٥ بإدانة خمسة من أعضاء العصابة وتبرئة أربعة . وفي عام ١٩٨٦ تمت إدانة سبعة من كبار الضباط وفي النهاية أدين خمسة منهم بانتهاك حقوق الإنسان . وفي الوقت نفسه استمرت التحقيقات وأدين عدد كبير آخر من الضباط .

تبين من استطلاعات الرأي العام في ١٩٨٤ و ١٩٨٥ وجود تأييد واسع النطاق لعملية المحاكمات وخاصة لكبار قادة الجيش ، إلا أن الاهتمام بالقضية أخذ في الخفوت . وبعد سنة من تولى ألفونسين للسلطة « كان كثير من الناس في الأرجنتين قد فقدوا الاهتمام بالمحاكمات » . وقل حجم المظاهرات المطالبة بالمحاكمة^(١٧) ، وكان الرأي العام يمر بمرحلة تغير ، وتنامت مقاومة الجيش .

وفي ديسمبر ١٩٨٦ تقدم ألفونسين بورقة « وضع نهاية » تحظر البدء في أية قضايا جديدة في هذا الشأن ، وردت جماعات حقوق الإنسان بإدانة هذه الورقة المقترحة ، إلا أن معظم الناس لم يكن لديهم اهتمام بالأمر وفشلت جهود حشد احتجاج لمدة ٢٤ ساعة ضد الاقتراح . وقام البرلمان بتمرير الورقة ووجهت اتهامات نهائية ضد مائتي ضابط ، منهم من كان لا يزال في الخدمة . وأوضح الجيش معارضته لمحاكمة هؤلاء المئتين .

Peter Ranis, "The Dilemmas of Democratization in Argentina", (١٧)
Current History 85 (January 1986), p. 30.

وفى نفس الوقت ، « خفت مظاهر الاحتجاج وتحولت إلى ما يشبه احتفالات الأصدقاء » (١٨) .

وفى أبريل ١٩٨٧ بذلت جهود لإجبار ضابط على المثول بشخصه أمام المحكمة مما أدى إلى ما عرف باسم « تمرد عيد الفصح » حيث أعلنت وحدتان عسكريتان فى قاعدتين عسكريتين تمردهما ومطالبتهما للحكومة بعدة مطالب .

ونجح ألفونسين فى إقناع المتمردين بالتسليم لكنه استجاب لمطالبهم الرئيسية ، وقام بفصل رئيس الأركان ومرر قانونا يحظر المحاكمة إلا لعدد محدود من الضباط المتقاعدين . وفى يناير ١٩٨٨ تم قمع انتفاضات عسكرية أخرى ، إلا أن ذلك وضع ضغوطا جديدة على الحكومة للامتناع عن المحاكمات . وفى عام ١٩٨٩ تم انتخاب المرشح البيرونى كارلوس منعم رئيسا للبلاد .

وكان الحزب البيرونى فى ذلك الوقت قد عقد صلات وطيدة مع الجيش وقام منعم بتعيين أحد أنصار العفو وزيرا للدفاع وأحد الضباط ذوى الشعبية لدى المتمردين فى الجيش رئيسا للأركان . وفى أكتوبر ١٩٨٩ أصدر منعم قرارا بالعفو عن ستين ميليشيا وعن كل ضباط الجيش والشرطة المتهمين بانتهاك حقوق الإنسان فيما عدا الأعضاء الخمسة بالعصبة ممن كانوا لا يزالون فى السجن .

وفى ٢٩ ديسمبر ١٩٩٠ أصدر منعم قرارا بالعفو عنهم وعن أحد الجنرالات تم تسلمه من الولايات المتحدة فى عام ١٩٨٨ وكان ينتظر المحاكمة عن ٣٨ تهمة قتل ، وكذلك عن أحد زعماء ميليشيا مونتي نيو . وأثار هذا الإجراء مرارة شديدة وعداوة وسخطا بالغين . فاحتج مايقرب من خمسين ألف

شخص في بوينوس آيريس مما اعتبره الرئيس السابق ألفونسين « أشد الأيام التي مرت بالأرجنتين كآبة » (١٩) .

وفي اليونان بلغت المواجهة بين الحكومة الديمقراطية والجيش أوجها في محاولة انقلاب بعد انتخاب الحكومة بثلاثة أشهر . وجاءت الذروة في الأرجنتين في شكل انقلاب فاشل بعد انتخاب الحكومة بثلاث سنوات . وأدى الانقلاب الفاشل في اليونان إلى زيادة تأييد إجراء المحاكمات وتضاعف شرعية النظام . أما في الأرجنتين فقد أدت محاولة الانقلاب إلى إقناع الحكومة بالتخلي عن المحاكمات . فقد فشل ألفونسين في سرعة التحرك والحسم في عام ١٩٨٤ حين كان الشعب يؤيد هذا الإجراء سببا في جعل محاكمات حقوق الإنسان ضحية لتغير علاقات القوة واتجاهات الرأي العام . فكانت النتيجة أن « ألقى بمن سرق كتابا في السجون بينما ظل من قام بعمليات التعذيب حرا طليقا » (٢٠) .

وعلى النقيض مما حدث في عمليات التحول والإحلال كانت شروط العفو في عمليات الإحلال التحول تناقش علانية أو ضمينا بين الحكومة والمعارضة . ففي نيكاراغوا مثلا تقدمت الساندينستا باقتراح واحد بالعفو لكنها عادت وعدلته ليتفق واعتراضات المعارضة الديمقراطية . وفي كوريا ساند الرئيس تشون دوهوان زميله رو تاي ووه لتولى منصب الرئاسة على فرض أنه وزملاءه لن يقدموا للمحاكمة عن أية تصرفات قاموا بها إبان حكمهم الشمولي الذي دام سبع سنوات . وما أن تم انتخاب رو تاي ووه ثارت المطالبة بتقديم كشف حساب عن الجرائم التي ارتكبتها حكومة تشون ومنها مذبحة كوانغجو وعمليات التعذيب والوفاة الغامضة لعدد من المعتقلين (٢١) .

New York Times, Dec. 30, 1986, p. 9.

(١٩)

International Herald Tribune, June 27-28, 1987, p. 5.

(٢٠)

James Cotton, "From Authoritarianism to Democracy in South Korea", (٢١)

Political Studies 37 (June 1989), p. 257.

وطالب رجال المعارضة نواب البرلمان بمعاينة تشون وخمسة آخرين اعتبروا مسؤولين عن المذبحة . وفي ٨٨ و ١٩٨٩ كانت القضية في ذروة نشاطها في كوريا . وفي نوفمبر ١٩٨٨ قام تشون بتقديم اعتذار علني مفتوح ثم دخل في عزلة في دير للبوذيين . وفي نفس الوقت جرت مفاوضات مكثفة بين حكومة روه تاي ووه وبين المعارضة وتركزت حول جلسات استماع ومحاكمات وتقديم تعويضات لضحايا كوانغجو .

وفي النهاية تم التوصل إلى « صفقة خلف الكواليس » أدلى تشون بمقتضاها بشهادته في جلسة استماع تليفزيونية أمام البرلمان . إلا أن هذه العملية الفجة لم ترض المعارضة ، لكنها ساعدت روه تاي ووه على تمييز حكومته عن سابقتها .

وفي كل من نيكاراغوا وكوريا جاءت المفاوضات بين الحكومة والمعارضة بعد أن تم انتخاب حكومة انتخابا ديمقراطيا . وفي الحالات الأخرى تم التوصل إلى تفاهم بين القادة الشموليين وقادة المعارضة قبل انتخاب حكومة جديدة . ففي أورجواي مثلا تفاوض الجيش وبعض الزعماء السياسيين حول ترتيبات الانتقال إلى الديمقراطية في صيف ١٩٨٤ . وهناك خلاف حول مدى ما تلقاه الجيش من ضمانات بعدم إجراء محاكمات . فقال البعض : إن هذه المسألة لم تناقش أبدا . وقال بعض المدنيين : إن الجيش تلقى تأكيدات بعدم عزم الحكومة على محاكمة ضباطه ، ولو أن هذا ما كان ليحول دون قيام بعض المدنيين بمقاضاتهم .

وزعم بعض ثالث أن الجيش تلقى تأكيدات بأن هذه المسألة أيضا سيتم حلها بتعويق سير القضايا ؛ وهكذا برر ويلسون فيريرا زعيم المعارضة تخليه عن المعارضة لمسألة العفو على أساس أن الجيش تلقى ضمانات ضد المحاكمة في مفاوضات خاصة (لم يحضرها لأنه كان بالسجن) (٢٢) .

وتعرض جنرالات أورجواى لضغوط محلية ودولية كبيرة (من الإدارات الأمريكية والأرجنتينية والبرازيلية) من أجل إنهاء حكمهم ، لكنهم رغم ذلك لم يتخلوا عن مناصبهم . بل تفاوضوا حول إيجاد مخرج لهم يحتفظون فيه « برؤوسهم عالية وأعلامهم خفاقة » (٢٣) . وكان يفترض في ذلك الوقت أنه قد تم التوصل إلى تفاهم من نوع ما حول مسألة المحاكمة في « نادى البحرية » .

ونظرا لمدى خطورة قضية انتهاكات حقوق الإنسان يبدو أن الجزرالات قد تنازلوا عن السلطة إما بناء على تلقى ضمانات ما ، أو لأن كلا الجانبين كان يفترض أن المحاكمة كانت خارج المناقشة .

وفي خلال العام ونصف العام الذى تلى تولي الحكومة المنتخبة لمقاليدي السلطة في مارس ١٩٨٥ رفع المدنيون في أورجواى ٣٨ قضية ضد ١٥٠ من المسؤولين لارتكابهم جرائم قتل وتعذيب واختطاف واغتصاب وجرائم أخرى . فأعلن الجيش أنه لن يسمح لضباطه بالمثل أمام المحاكم . وفي سبيل تحاشي أية مواجهة خطيرة تؤدي ربما إلى نهاية النظام اقترح سانجوييتى منح غطاء من العفو للجيش يبرره بأنه كان قد أصدر عفوا بالفعل عن الإرهابيين وسائر المعتقلين السياسيين ممن كان الجيش قد اعتقلهم . فهزمت أحزاب المعارضة في المجلس التشريعى اقتراحه وقدمت خطة بمنح عفو جزئى ولم يكتب له النجاح بدوره ، وأدرجت أول محاكمة يفترض فيها مثل ضباط الجيش أمام المحكمة في ٢٣ ديسمبر . وفي اللحظة الأخيرة تحولت قيادة المعارضة عن موقفها وظل المجلس التشريعى ساهرا ليلة ٢٢ ديسمبر يعمل على إصدار ورقة بالعفو العام والتصديق عليها ؛ وتم إلغاء أول محاكمة ولم ترفع أية دعاوى أخرى من نوعها .

لكن المعركة السياسية في أوروغواي كانت لا تزال في بدايتها . ففي أثناء الجدل حول ورقة العفو العام بينت إستطلاعات الرأي العام تأييد ٧٢ ٪ من الناس لمعاقبة من اقترفوا جرائم تتنافى وحقوق الإنسان^(٢٤) . وبعد شهرين من تمرير الورقة بدأ تحالف عريض يضم السياسيين المعارضين ودعاة حقوق الإنسان والضحايا وأسرههم ورجال الكنيسة والصحفيين والمحامين وما إليهم في شن حملة لإجراء استفتاء عام على ورقة العفو . وكان ذلك يتطلب توقيعات من ربع الناخبين في آخر انتخابات ، أو ٧٠١,٥٥٥ توقيعاً من إجمالي عدد السكان البالغ عددهم أكثر من ثلاثة ملايين نسمة .

وانشغلت سياسة أوروغواي بهذه التوقيعات لمدة عامين ، وبذلت الحكومة ومحكمة الانتخابات والجيش وبعض قادة المعارضة جهوداً مضنية في سبيل الحليلة دون تجميع هذه التوقيعات . وفي نهاية الأمر وفي ديسمبر ١٩٨٨ أعلنت محكمة الانتخابات أن أنصار الاستفتاء حصلوا على ١٨٧ توقيعاً فوق الرقم المطلوب وحدد البرلمان ميعاداً للاستفتاء هو ١٦ أبريل ١٩٨٩ .

بعد حملة مريرة تضمنت تهديدات غير مستترة من الجيش بأنه لن يذعن أو يمثل أمام إلغاء هذا القانون صوتت جماهير أوروغواي بنسبة ٥٣ ٪ ضد ٤٠ ٪ لصالح العفو . وجاءت هذه المحصلة حلاً للقضية لكنها لم ترض أى طرف . فمن عارضوا العفو خسروا ؛ ولكن من ناحية أخرى « لم يكن ثمة شعور بالانتصار » كما قال الرئيس سانجويشتي^(٢٥) . وكان ذلك بعد تسع سنوات من بدء عملية التحول الديمقراطي وبعد خمس سنوات من تولي حكومة منتخبة ديمقراطياً لزام الحكم .

Weschler, *New Yorker*, April 3, 1989, p. 85.

(٢٤)

New York Times, April 18, 1989, p. A8.

(٢٥)

وفى أوروبا الشرقية وبإستثناء كل من رومانيا وألمانيا الشرقية كان الاتجاه العام المبدئى يميل إلى العفو والنسيان ، ولم يظهر موضوع العقاب بشكل جدى فى المجر ؛ وكان كل من هافيل فى تشيكوسلوفاكيا ومازوفسكى فى بولنده وياكوليف فى الاتحاد السوفيتى يعارضون توجيه اتهامات إجرامية .

ورغم ذلك ثارت المطالب فى بعض الدول بإجراء تحقيقات ومحاكمات للمسئولين عن أفظع الجرائم . فتمت محاكمة الزعيم الشيوعى السابق فى براج وحكم عليه بالسجن أربع سنوات لاستخدامه العنف فى مواجهة المتظاهرين . وتم القبض على جنرالين بالبوليس السرى البولندى ووجهت إليهما اتهامات « بالتحريض والتوجيه » لقتل القس يريزى بويلوسكو عام ١٩٨٤ ، وتم وضع تودور جيفكوف تحت التحفظ فى بلغاريا لمدة ستة أشهر ثم أطلق سراحه فى يوليو ١٩٩٠ ولا زالت الاتهامات الموجهة إليه قيد التحقيق .

نخرج من سجل الحكومات الديمقراطية فى تقديم المسئولين الشماليين الذين ارتكبوا جرائم للعدالة ببعض النتائج البقينية . فكانت العدالة وظيفة السلطة السياسية . فلم تتم محاكمة المسئولين عن النظم الشمولية القوية التى أنهت نظمها عن طوعية ؛ أما مسئولو النظم الشمولية التى أسقطت فقد عوقبوا إذا ما تمت محاكمتهم على الفور . « هكذا تعمل العدالة . ببطء . والعدالة السريعة لا وجود لها إلا فى الدول الشمولية والاستبدادية » ^(٢٦) . وقد جانب الصواب هذه المقولة . فلا يمكن للعدالة الديمقراطية أن تكون صورية من النوع الذى طبق على شاوشيسكو ومن والاه ، لكنها لا يمكن أيضا أن تكون بطيئة . فإذا خمد التأييد الشعبى اللازم لتحويل العدالة إلى واقع سياسى يعيد للجماعات التى والت النظام الشمولى شرعيتها ونفوذها إلى حيز الوجود . فالعدالة فى النظام الديمقراطى الجديد إما أن تأتى سريعة أو لا تأتى على الإطلاق .

Ernesto Sabata, in *Washington Post*, Feb. 2, 1986, p. C5.

وبانتهاء النظم الشمولية برزت المطالب المناادية بالحقائق والعدالة . وتم الوفاء بهذا المطلب في الأرجنتين بإعداد تقرير عن لجنة ساباتو في سبتمبر ١٩٨٤ ، وهى اللجنة التى شكلها الرئيس ألفونسين في ديسمبر السابق . فاستمعت اللجنة إلى شهادات مطولة من الضحايا وأسرهم ومن المسؤولين وغيرهم وقامت بزيارة مراكز الاعتقال والتعذيب . وساند تقريرها الموجز الذى بلغ ٤٠٠ صفحة ما يقرب من ٥٠ ألف صفحة من الوثائق . وفى الفيلين قامت الرئيسة كورازون أكينو بتشكيل لجنة رئاسية لحقوق الإنسان للتحقيق فى الانتهاكات المبدئية التى ارتكبتها الشرطة لا الجيش الذى ساعدها على تبوء السلطة .

ولكن انحلت اللجنة فى أقل من عام دون تأثير كبير . وفى البرازيل كانت عملية التحول ودرجة العنف القليلة التى صاحبته سببا فى تعويق الحكومة الديمقراطية التالية عن القيام بالتحقيق بصورة تشبه ما حدث فى الأرجنتين ، إلا أن أسقف ساوباولو أعد تقريرا يقوم على السجلات الرسمية يشبه إلى حد ما تقرير لجنة ساباتو وكان له نفس عنوانه : « لن يحدث ذلك أبدا مرة ثانية » . وفى شيلي كان أيلوين يعارض إجراء المحاكمات ، لكنه قرر إظهار الحقائق . وشكلت الحكومة لجنة « لتقصى الحقائق والمصالحة » لتكون « ضميرا للأمة » عما حدث من قتل وإختفاء أشخاص إبان الحكم العسكرى . وكان الافتراض ألا يعاقب المسؤولون عن الجرائم ، بل أن يتم تعويض ضحايا هذه الجرائم وأسرهم (٢٧) .

وفى أورجواى دار الجدل حول الرغبة فى إعلان « الحقيقة » وإجراء « العدالة » معا . وكان أنصار العفو يعارضون إجراء التحقيقات وكشف

Neier, "What Should Be Done", p. 34; New York Times, June 3, (٢٧)
1990, p. 6.

الفضائح والجرائم الشمولية أيضا . فيقول النائب جورج باتل : « إن العفو لا يعنى أن الجرائم لم ترتكب ؛ بل يعنى نسيانها » . ويقول سانجويتى : « فلا ننظر إلى المستقبل ولا إلى الماضى ... ولو كان الفرنسيون يفكرون فى ليلة بارثولوميو لكانوا لا يزالون يقيمون المذابح لبعضهم البعض حتى يومنا هذا »^(٢٨) . وكان آخرون فى أورجواى وغيرها يرون أن الحقيقة أهم من العدالة ، حيث يمكن تقديم التعويضات وشئ من السلوى للضحايا وذويهم ، ويمكن كشف أسرار عمليات التعذيب وخلق ضمير شعبى وإصرار على عدم تكرار ذلك مرة أخرى^(٢٩) .

كانت العقبة الرئيسية فى طريق المحاكمة وكشف الحقائق فى الدول الشيوعية السابقة هى انتشار مبادئ النظام الشيوعى ودرجة تقبل الناس له وتعاونهم معه والخوف مما قد تكشف عنه المحاكمات أو التحقيقات ، فتم تأجيل موعد شهادة جيفكوف المقررة أمام البرلمان البلغارى مرارا وتكرارا بسبب الأسماء التى قد يذكرها . وظهرت أكبر مشكلة فى صورة الملفات الضخمة للبوليس السرى . فهل ينبغى فتحها أم عرضها على المحاكم فقط أم تغلق إلى الأبد أم يتم تدميرها ؟ كانت ملفات ألمانيا الشرقية تضم أسماء ستة ملايين شخص ، وفى عام ١٩٩٠ تم الكشف عن عدد من النواب والوزراء فى النظام الجديد ممن تعاونوا مع البوليس السرى .

وقد خشى كثيرون أن يؤدى فتح الملفات إلى تسميم الحياة العامة فى الديمقراطيات الجديدة ، وقد يؤدى فى ألمانيا الشرقية إلى إحداث آثار فى ألمانيا

Lawrence Weschler, "The Great Exception: II-Impunity", *New Yorker*, (٢٨) April 10, 1989, pp. 92-93; *Boston Globe*, April 16, 1989, p. 20.

Neier, "What Should Be Done", p. 34.

(٢٩)

الغربية . وفي رومانيا تم الاحتفاظ بالملفات الضخمة للجهاز الأمنى السرى فى مكان سرى تحت حراسة عسكرية . « فلو نشرنا الملفات قد يحدث ما هو أسوأ من الحرب الأهلية » كما قال أحد المسئولين الحكوميين^(٣٠) . وفى بعض النواحي كانت الحقيقة والعدالة بمثابة تهديد للديمقراطية .

من تجارب التحول الديمقراطى

٤ - التعامل مع الجرائم الشمولية

١ - إذا ما حدث التحول أو الإحلال التحولى لا ينبغى السعى إلى محاكمة المسئولين الشموليين عن انتهاكهم لحقوق الإنسان . فالشئ المقابل لهذا السعى يفوق أية مكاسب معنوية .

٢ - إذا حدث الإحلال يمكن محاكمة لنظام الشمولى وقادته على الفور إن كانت هناك رغبة فى ذلك .

٣ - يجب إيجاد الوسائل لتقديم تفسير شعبى عن كيفية ارتكاب هذه الجرائم وأسبابها .

٤ - يجب إدراك أن مسألة « المحاكمة والعقاب » فى مقابل مسألة « الغفران والنسيان » تمثل مشكلة سواء تم اختيار الأولى أو الثانية .

التمرد والقوة العسكرية

إن مشكلة التعامل مع التصرفات الإجرامية للنظام الشمولى ومسئوليه تتداخل مع مشكلة أكبر وأكثر استمرارية وأشد خطورة من الناحية السياسية تواجه العديد من الديمقراطيات الجديدة ، ألا وهى الحاجة إلى كبح جماح القوة

Gabriel Schoenfeld, "Crimes and Punishments", *Soviet Prospects* 2 (٣٠)
(October 1990).

السياسية التى تمثلها المؤسسة العسكرية ، وجعلها كيانا مهنيا ملتزما بتوفير الأمن الخارجى للبلاد . وقد اتخذت مشكلة العلاقة بين ما هو مدنى وما هو عسكرى ثلاثة أشكال مما يتوقف على نوعية النظام الشمولى وقوة المؤسسة العسكرية وطبيعة العملية الانتقالية .

كانت القوة العسكرية للدكتاتوريات ذات الحزب الواحد باستثناء نيكاراجوا وبولنده خاضعة للسيطرة المشددة للحزب . فلم تحاول هذه القوة القيام بانقلاب عسكرى ولم تحاول أن تلعب دورا حيويا فى سياسات النظام . ففى الدول الشيوعية ، وإلى حد أقل فى الصين ، يتمى معظم الضباط العسكريين إلى الحزب الحاكم والخلايا الحزبية والتنظيمات التى تتبع نظام التدرج الهرمى العسكرى . والمشكلة فى الدول الديمقراطية التى تعقبها كانت تتلخص فى فصل الحزب عن الجيش وتحويل تبعية الجيش للحزب إلى تبعية للنظام الديمقراطى المتعدد الأحزاب . وقد سارت عملية الفصل بين الحزب والجيش بصورة سلسة فى دول أوروبا الشرقية .

وفى الاتحاد السوفيتى دار جدل واسع حول « نزع حزبية » الجيش ؛ وصدر تشريع فى عام ١٩٩٠ بتغيير مهام « الإدارة السياسية الرئيسية » ، لكنه ترك بنية الخلايا الحزبية دون مساس رغم قول البعض إنه « ليس هناك كيانات فى جيوش الدول الديمقراطية تغرس أيديولوجيا الحزب الواحد »^(٣١) . إلا أن الحكومات الديمقراطية التى خلفت دكتاتوريات الحزب الواحد كانت بصورة عامة تواجه مصاعب أقل فى فرض السيطرة المدنية مما واجهته الديمقراطيات التى أعقبت النظم العسكرية والدكتاتوريات الفردية .

"Problems in the Soviet Military", Soviet/East European Report 7 (٣١)
(Sept. 20 1990), pp. 1-2.

نشأت مشكلات مختلفة وأشد خطورة من المؤسسات العسكرية التي تم إحلالها بنظم بديلة في عملية التحول أو زاد اندماجها في عالم السياسة في الدكتاتوريات الفردية . فعبء الضباط عن سخطهم للخروج من السلطة وشاركوا في أنشطة سياسية متنوعة تهدف إلى الإطاحة بالنظام الديمقراطي الجديد أو فرض التغيير في قياداته أو سياساته .

وكان أعنف هذه الأنشطة السياسية حركات التمرد ومحاولات الانقلابات العسكرية . فجرت مثل هذه المحاولات في ما لا يقل عن عشر دول تحولت إلى الديمقراطية بين منتصف السبعينيات وأواخر الثمانينيات . ففي كل من نيجيريا والسودان كانت الانقلابات ناجحة ، وأعيد إقرار النظم العسكرية بعد أن كانت قد انتهت قبل سنوات قلائل . ولكن يجب أن نفرق بين الانقلابات التي قامت كرد فعل لما اعتبر فشلا للنظم الديمقراطية وبين الانقلابات التي كانت رد فعل تجاه نجاح عملية التحول الديمقراطي . ويتبنى انقلابا نيجيريا والسودان إلى النوع الأول . فجاء الانقلاب النيجيري بعد انتخابات معقدة أعادت رئيسا يعتبر فاسدا وضعيفا إلى السلطة ؛ وجاء انقلاب السودان في أعقاب ثلاث سنوات من الحكم المدني الأخرق ساءت خلاله المشكلات الاقتصادية للبلاد إلى درجة كبيرة .

ووقعت محاولات انقلاب أخرى في جواتيالا وإكوادور حيث خرج الجيش من السلطة عن طواعية ، ويبدو أن هذه الجهود كانت تتصل بالصراعات المحتدمة داخل أفرع الجيش . ففي جواتيالا كانت الحكومة المدنية المنتخبة قد تولت السلطة رغم أنف القوات المسلحة ، وسرعان ما تم إخماد انقلابي مايو ١٩٨٨ ومايو ١٩٨٩ الفاشلين على يد الحكومة والقيادة العسكرية ، بينما ظل الكثيرون يتساءلون عن الدوافع التي كانت تراود من قاموا بالانقلاب (٣٢) .

New York Times, May 11, 1989, p. A7.

(٣٢)

كانت المحاولات الانقلابية تزداد في الدول التي كانت على نقیض خط جواتیبالا ؛ فی دول تعرض الجيش فیها لمهانة الهزيمة أو الاصطباغ بالصبغة السیاسیة علی يد دكتاتور فردی . فتعرضت اليونان لسبع محاولات انقلابیة أو تأمریة ؛ وشهدت الفیلین سبع محاولات انقلابیة أو حركات تمرد عسکریة ؛ ووقعت خمس فی الأرجنتین ؛ وثلاث فی أسبانیة . ولكن بین ١٩٧٤ و ١٩٩٠ لم تتم الإطاحة بأیة حكومة تسعى إلى الدیمقراطیة فیها عدا حالتی نیجیریا والسودان الغامضتین .

ونظرا لهشاشة الدیمقراطیات الجدیدة كان هذا هو الحال ؛ ولكن لماذا ؟ إن الإطاحة بحكومة ما علی يد انقلاب عسکری یتطلب فی العادة تأییدا إما من القیادة العلیا للجيش أو ثمة جماعات مدنیة ذات ثقل ، أو عنصر خارجی مؤثر أو مزیجا من هذه الأشياء مجتمعة . كان القائمون بانقلابات معادیة للتحول الدیمقراطی من الضباط ذوی الرتب المتوسطة فی الغالب . وغالبا ما كان نفس هؤلاء الضباط یقودون محاولات انقلابیة ناجحة من أمثال العقید ألدو ریکو والعقید محمد علی زین الدین فی الأرجنتین والعقید جیورجیو هوناسان فی الفیلین . وفی كل الحالات كانت القیادة العسکریة العلیا تؤید الحكومة أو لا تساند المحاولات الانقلابیة علی أقل تقدیر . وكان الإنقلابیون یعجزون بصورة عامة عن حشد تأیید الجماعات المدنیة المؤثرة أو الحكومات الأجنبیة ذات الثقل ، ومن هذه الناحیة كانت محاولات التحول الانقلابی فی الموجة الثالثة من التحول الدیمقراطی تختلف عن الانقلابات الناجحة التی شهدتها الموجة العکسیة الثانیة .

ومن أخطر المحاولات الانقلابیة المعادیة للتحول الدیمقراطی مثلا ما حدث فی الفیلین فی دسمبر ١٩٨٩ . فكان بعض القادة السیاسیین یؤیدون

الانقلاب خفية ، إلا أن تأييدهم لم يتعد حدود القول ؛ وكانت الجماعات المدنية الرئيسية تعارضه ، وكذلك وزير الدفاع الجنرال فيدل راموس والقيادة العليا للجيش . وفي اللحظة الحرجة تدخلت الولايات المتحدة بصورة حاسمة حيث أفلقت المقاتلات الأميركية لردع القوات الانقلابية .

كان تعرض الحكومات المنتخبة للإطاحة بها بانقلاب عسكري يتفاوت طبقا لمستوى التنمية الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع . ففي المجتمعات الريفية الزراعية والمجتمعات الفقيرة يمكن للانقلابيين أن يستمدوا التأييد من النخب المدنية . فبتدهور سلطة الاقطاعيين ومغتصبى الموارد الأولية وتناسى سلطة البرجوازية والطبقة المتوسطة ، يضعف الأساس الاجتماعي للانقلابات العسكرية . ففي بيرو قامت الإصلاحات الزراعية التى نفذها نظام فيلاسكو العسكري بالقضاء على النخبة الإقطاعية ، وبالتالي خفضت من التهديدات الانقلابية للنظام الديمقراطي التالى . وفى أسبانيا عارض كبار رجال الأعمال وغيرهم من النخب المدنية الانقلابات العسكرية وأيدوا الديمقراطية .

ويرى ألفونسين أن الانقلابات فى الأرجنتين « كانت دائما مدنية/ عسكرية فى سماتها » وأن مفتاح منعها كان يكمن فى قطع الصلة بين الجيش والجماعات المدنية ^(٣٣) . إلا أن المفتاح الحقيقى كان يكمن فى تغيير توازن القوى فيما بين الجماعات المدنية فى المجتمع الأرجنتينى ، وظهور الغلبة العديدة للطبقات المتوسطة التى لم يكن عليها أن تعتمد على الجيش لحمايتها من السلطة المنظمة للاتحادات العمالية البيرونية . وهكذا فعندما ظهرت التهديدات الانقلابية فى مايو ١٩٨٥ وفى أسبوع عيد الفصح فى أبريل ١٩٨٧ تمكن

Cynthia McClintock, "The Prospects for Democratic Consolidation in (٣٣) the Least Likely; Case: Peru", *Comparative Politics* 21 (January 1989), p. 142.

ألفونسين من حشد مئات الآلاف من مؤيديه للتظاهر لحسابه في شوارع
بورينوس آيرس ، وواجهت الكثافة العددية للناس القوة النارية للجيش .

وفي أغسطس ١٩٧٤ وفي أولى مراحل التحول اليونانى تحدى قادة الجيش
طلب كرامنليس بإزالة بعض الدبابات من أثينا . فرد كرامنليس عليهم قائلا :
«إما أن تأخذوا الدبابات إلى خارج أثينا أو يقرر الشعب مصير هذه المسألة في
ميدان الدستور » ^(٣٤) ، وخرجت الدبابات ؛ ولو كانت الجماعات المدنية
السياسية الغالبة في اليونان لاتزال هى جماعة الإقطاعيين وكانت الجماعة
العددية الغالبة لاتزال هى جماعة الفلاحين لكانت النتيجة مختلفة تماما .

فشلت جهود الإطاحة بالحكومات الديمقراطية الجديدة لأن المسئولين عن
الانقلابات عجزوا عن اجتذاب الطبقة الوسطى وسائر الجماعات في التحالف
السياسى الذى جعل التحول إلى الديمقراطية أمرا ممكنا . فكانت الانقلابات فى
حقيقة الأمر محاولات يائسة ومعزولة لعناصر متشددة قليلة العدد داخل
الجيش . ومحاولة الانقلاب على نظام ديمقراطى جديد يعد دليلا على نجاح
التحول الديمقراطى ، وفشل هذه المحاولة دليل على شدة نجاحه .

وإذا لم تتم الإطاحة بأية حكومة بانقلاب انتقالى بين ١٩٧٤ و ١٩٩٠ ، فإن
جهود الانقلاب وحركات التمرد العسكرية أثرت على تصرفات الحكومة أحيانا .
فكانت محاولات الانقلاب التى شهدتها جواتيمالا فى مايو ١٩٨٨ والأرجنتين فى
أبريل ١٩٨٧ وديسمبر ١٩٨٨ ترمى إلى فرض التغيير فى القيادة العليا للجيش .
وفى الحالتين الأخيرتين حققت أهدافها . كما أدى تمرد عيد الفصح فى أبريل
١٩٨٧ بالأرجنتين إلى قيام الحكومة بسن قانون ينص على « وجوب طاعتها »

Psomiades, "Greece", in *From Dictatorship to Democracy*, ed. Herz, (٣٤)
p. 207.

وكان في حقيقته يمنع محاكمة الضباط العاملين بآتهامات بانتهاك حقوق الإنسان .

وهكذا كانت المحاولات الانقلابية وسيلة يتبعها الضباط المنشقون للضغط على الحكومة لتغيير مسؤوليها أو سياساتها . كما كانت الحكومات تتساهل أيضا مع القائمين بالانقلاب . ففي أسبانيا ، صدر الحكم على كل من تيهيرو وميلانس بالسجن ثلاثين عاما ، إلا أن هذه الحالة كانت استثناء . ففائدة الانقلابات الفاشلة يلقون في العادة عقابا هينا ، ولا يلقي صغار الضباط فيها أى عقاب على الإطلاق .

كانت المحاولات الانقلابية هى أشد أنماط السلوك السياسى تطرفا ، وفي بعض الأحيان كانت هذه المحاولات تندرج تحت أنماط سياسية أخرى عادية . ففيما بين فبراير ١٩٨١ وأكتوبر ١٩٨٢ وما شهدته أسبانيا فيهما من محاولات انقلابية اتضح السخط فيما بين صفوف الرتب المتوسطة والدنيا من الضباط في إعلان أصدره مائة من صغار الضباط احتجاجا على سوء معاملة الجيش . ولم يحل بين عدة مئات آخرين من الضباط وبين التوقيع على هذا الإعلان سوى التدخل الصارم من كبار قادة الجيش^(٣٥) . وفي جواتيالا وقبل محاولة الانقلاب التى وقعت في مايو ١٩٨٨ بأسابيع قليلة ، أصدرت مجموعة من الضباط بيانا عن « ضباط الجبال » .

وازدادت القوات المسلحة البرتغالية والفلبينية انغماسا في السياسة إبان فترة الحكم الشمولى . ففي كلتا الحالتين قام الضباط من الرتب المتوسطة بتشكيل تنظيمات تدعو إلى دفع عجلة الإصلاح والديمقراطية ، وهما حركة

Eusebio Mujal-Leon, "The Crisis of Spanish Democracy", *Washington Quarterly* 5 (Spring 1982), p. 104.

القوات البحرية في البرتغال وحركة القوات المسلحة الإصلاحية بالفيليين وكانت الأولى هي الجماعة الرئيسية في عملية إنهاء نظام كايانو ؛ وكانت الأخيرة ستصبح هي الجماعة الرئيسية في الإطاحة بنظام ماركوس لولا أن انشغلت بانتصار أكينو في الانتخابات ، واستمر العديد من ضباط الجيش من المعارضين للدكتاتورية يواصلون معارضتهم للحكومات الديمقراطية التالية .

وتجسدت هذه المعارضة العسكرية المتصلة في الفيليين في العقيد جريجوري هوناسان العضو البارز في حركة القوات المسلحة الإصلاحية الذي قاد انقلابين ضد حكومة أكينو ، وفي شخص العقيد أوتيسلو سارايفا قائد حركة القوات البحرية بالبرتغال والذي انضم بعد عام ١٩٨٠ إلى « قوات ٢٥ أبريل الشعبية » وهي جماعة سرية شنت حملة إرهابية على الديمقراطية البرتغالية وفي ١٩٨٣ قام ضباط آخرون بتكوين تنظيم مواز غير عنيف وهو « تنظيم الخامس والعشرين من أبريل » ويهدف إلى الإبقاء على الأهداف الراديكالية والثورية الأصلية لحركات القوات البحرية حية . ويقال إن هذه المنظمة كانت تلقى تأييدا بين الضباط العسكريين العاملين والمتقاعدين على السواء .

وبمرور الوقت تقلصت نسبة المحاولات الانقلابية على الحكومات الديمقراطية . ومن الإجراءات الهامة التي ساعدت على ترسيخ دعائم الديمقراطية تداول السلطة من حزب إلى آخر نتيجة للانتخابات . ففي كل من اليونان وأسبانيا أدت الانتصارات المتوقعة للأحزاب اليسارية إلى استشارة الشائعات عن انقلابات . وأدى تولي الحزب الديمقراطي الاجتماعي المحافظ للسلطة في البرتغال إلى قيام توقعات مماثلة نتيجة لغلبة الأيديولوجيتين الماركسية واليسارية بين ضباط الجيش .

وفي منتصف الثمانينيات كانت الدول الثلاث جميعا قد تجاوزت النقاط التي كانت المحاولات الانقلابية الانتقالية محتملة الوقوع عندها ، إلا أن هذا لم

يكن يعنى أن الانقلابات قد أصبحت مستحيلة فى تلك الدول . فإذا ما فشلت
النظم الديمقراطية فى إفراز حكومة فعالة ، أو إذا قاطعت جماعات ذات ثقل
عملية التحالف الموالى للديمقراطية يمكن أن تتكرر المحاولات الانقلابية .
لكنها ما كانت لتصبح انقلابات انتقالية . إذ أن هدفها هو الديمقراطية وليس
التحول الديمقراطى .

كانت الأنظمة الديمقراطية التى جاءت بعد أنظمة عسكرية تخلت عن
السلطة عن طوعية عادة ما تواجه نمطا مختلفا من المشكلات . فلم تواجههم
مخاطر محاولات انقلابية من جانب ضباط محبطين يعارضون التحول
الديمقراطى ، بل واجهوا استمرار نفوذ القادة العسكريين الذين ساعدوا على
حدوث التحول الديمقراطى . فكان هؤلاء القادة فى الحقيقة يملون شروطهم
للتنازل عن مناصبهم . فكانت مشكلة الزعماء المنتخبين فى الديمقراطيات
الجديدة تتمثل فى خفض سلطات المؤسسة العسكرية ومزاياها إلى مستوى يتفق
والديمقراطية الدستورية .

وفى الدول ذات المستوى الاقتصادى والاجتماعى الأدنى - كجواتيمالا
والسلفادور - كان من الصعب بل من المستحيل أن يتحقق ذلك . فمهما بلغت
عملية تقليص النفوذ العسكرى فى السلفادور فقد كان ذلك ناتجا عن قوة الحكومة
الأميركية وليس عن سلطة الرؤساء المدنيين ، وفى الدول الأخرى حيث ساند
الجيش عملية التحول الديمقراطى استطاعت الحكومات الجديدة أن تحد من
مزايا الجيش بمرور الوقت .

وفى كل من تركيا والبرازيل وشيلي والبرتغال ونيكاراجوا وغيرها سعت
المؤسسات العسكرية القوية إلى مواصلة حيازتها للنفوذ والقوة بما لا يتناسب
والديمقراطية الدستورية . أولا : أصرت هذه المؤسسات على إدراج بنود فى
الدستور بإسناد المسؤولية للجيش عن إقرار القانون والنظام والأمن القومى

«لضمان النظام المؤسسى للجمهورية» (شيلي) ، أو « للحفاظ على مكاسب الثورة » (البرتغال) . وكان المعنى الضمنى لتلك البنود إمكانية تدخل الجيش فى السياسة واتخاذ ما يلزم للوفاء بهذه المسئوليات .

ثانيا : كانت تصرفات النظام العسكرى لا ترد فى بعض الحالات . ففى تركيا مثلا أصدر الجيش مرسوما بعدم إمكانية تغيير أو انتقاد القوانين - وعددها ٦٣١ - التى تم تشريعها إبان الحكم العسكرى بين ١٩٨٠ و ١٩٨٣ . وأعطيت سلطة إعلان الأحكام العرفية لقائد القوات المسلحة . وفى شيلي قامت الحكومة العسكرية بتشريع قوانين للمؤسسة العسكرية سلطة شراء وبيع معداته وممتلكاته دون الحاجة إلى تصديق من الحكومة .

ثالثا : تم أحيانا إنشاء كيانات حكومية جديدة على يد الجيش . فينص الدستور البرتغالى مثلا على وجود مجلس للثورة أعضاؤه من القوات المسلحة بهدف تقديم المشورة للحكومة والحكم على مدى دستورية القوانين . وفى تركيا ، أعيد تكوين مجلس الأمن القومى الذى كان مركز السلطة فى ظل الحكم العسكرى بعضوية ضباط الجيش المتقاعدين كمجلس استشارى للرئيس (٣٦) .

رابعا : كان كبار قادة الجيش يحتلون أحيانا المناصب الرئيسية فى الحكومات الديمقراطية الجديدة . وفى الدول ذات النظم الرئاسية ذات الطابع الأمريكى يمكن للقادة العسكريين أن يشغلوا مناصب وزارية تحت قيادة رئيس مدنى ؛ ففى البرازيل نجد أن ستة من أعضاء الوزارة البالغ عددهم ما بين ٢٢ و ٢٦ كانوا ضباطا بالجيش ، وفى الأنظمة شبه البرلمانية أو البرلمانية تولى الرئاسة ضباط عسكريون - مثل إيانيس فى البرتغال وأفرن فى تركيا ، وكان

Thomas Bruneau and Alex Mcleod, *Politics in Contemporary* (٣٦)
Portugal (Colo., 1986), pp. 118-26.

كلاهما قد قاد حركة الانتقال إلى الديمقراطية ، واندجما في صراع مع رؤساء الوزراء المدنيين حول سلطات مناصبهم . وفي شيلي ، بقى رئيس الحكومة الشمولية - الجنرال بينوشيه - في منصب رئيس الأركان في الحكومة الديمقراطية . وفي نيكاراغوا ظل وزير الدفاع في الحكومة الشمولية - جنرال أومبرتو أورتيجا - كقائد للجيش في الحكومة الديمقراطية ، كما أبقى الساندينستا على سيطرتهم على فرق الضباط .

خامسا : كان الجيش يحاول غالبا أن يضمن استقلال القوات المسلحة مستقبلا ، واستقلال هيئة ضباطه وتمويله على وجه الخصوص ، عن سيطرة الحكومة المدنية المنتخبة . فضمن الجيش في البرازيل أنه سيكون له كامل السيطرة على حركة ترقياته . وأصدر الجيش الشيلي مرسوما ألا يتم عزل قادة القوات المسلحة والشرطة إلا بعد سبع سنوات ، وألا تقوم الحكومة بخفض حجم الجيش ، وأن تقوم القوات المسلحة بوضع ميزانيتها بنفسها .

وكان للنموذج الشيلي أثره على جيش نيكاراغوا . إلا أن الساندينستا تجاوزت بينوشيه واستصدرت قانونا يعزز سلطة جيش الساندينستا ويدعم موقفه . فقد أعطى هذا القانون لرئيس الأركان وليس لرئيس الجمهورية سلطة تعيين قائد جديد ؛ كما أعطى له أيضا سلطة تعيين كل ضباط الجيش وتدريب الأسلحة والمعدات وغيرها وتنظيم الجيش وكيفية انتشاره وإقامة أعمال ومشروعات تفي باحتياجات القوات المسلحة وإعداد ميزانية الجيش (٣٧) .

كانت الترتيبات من هذا النوع تعد تجاوزا للسلطات العادية للحكومات المنتخبة ، وربما كان من الأسهل على الأنظمة الديمقراطية الجديدة أن تفرض سيطرتها على الجيوش المتمردة الضعيفة من أن تفرضها على الجيوش المتعاونة القوية ، ولكن بينما كان من المحتمل أن تحاول الجيوش التي تعاونت مع حركة

التحول الديمقراطي أن تطيل أمد وجودها في السلطة ، إلا أن واقع التاريخ يوحى بأن سلطة الجيش في الدول ذات مستوى التنمية الاقتصادية المتوسط تتجه إلى التقلص بمرور الوقت .

ففي البرتغال على سبيل المثال ، قام الجيش بالإطاحة بالدكتاتورية بمبادرة خاصة منه وسيطر على الحكومة لمدة عامين ، وكان له كيان عظيم لدى الجماهير . ولكن رغم ذلك تم إلغاء البيان المؤسسي لسلطة الجيش ومجلس الثورة معا في عام ١٩٨٢ ، وتم سن قانون يجعل الجيش تابعا لمجلس الوزراء المسئول أمام البرلمان . وتم تقليص سلطات الرئيس وجاء ماريو سواريز المعارض الرئيسى للعقيد ايانيس ليتولى الرئاسة من بعده . وبعد عشر سنوات من الثورة كانت العلاقة المدنية العسكرية في البرتغال « تقارب النموذج المطلوب للسيطرة المدنية » (٣٨) .

وفي البرازيل ، تنازل الجيش عن الحكم « ورأسه مرفوع » و « سلطته ومكانته محفوفة » . إلا أن أول رتيس شعبي جاء بعد الجيش - وهو فرناندو كولور - ألقى القبض على أحد كبار قادة الجيش لإدلائه بتصريحات سياسية ووبخ آخر لدفاعه عن ذلك القائد ، وأمر بتخفيض تمثيل الجيش في مجلس الوزراء من ستة إلى أربعة . كما أمر بخفض حجم هيئة المخابرات العامة التي كانت دائما يرأسها جنرال ، ووضع مدنيا على رأسها . وحل المدنيون محل العسكريين في هيئة موظفي الرئاسة وفي المناصب الرئيسية التي تتعامل مع الطاقة النووية والأمazon ، وهما قضيتان حظيتا بقدر كبير من الاهتمام بالنسبة للجيش .

كما قام كولور أيضا بخفض موازنة الجيش ورفض منح زيادات في المرتبات للضباط ، مما أفرز حالة تدمير واحتجاجات داخل صفوف الجيش . وهدد الضباط الناقمون الحكومة لا بانقلاب عسكري ، ولكن باللجوء إلى

القضاء . وفي بيرو كان الجيش دائما يمثل قوة سياسية كبرى ؛ ولكن لدى توليه السلطة في يوليو ١٩٩٠ قام الرئيس فوجيمورى بفصل قادة البحرية والقوات الجوية فجأة . وفي شيلي ، وبعد أقل من عام من تسليم السلطة ، عانى الجنرال بينوشيه من اتهامات بالفساد من جانب أعضاء أسرته . وقال أحد الساسة في البلاد عنه : « إن بينوشيه ليس نمرا ؛ إنه قط » (٣٩) .

وفي تركيا ، ظل الجيش ينظر إليه دوما على أنه مؤسسة وطنية لها احترامها ويتنمى إلى مبادئ الجمهورية العلمانية الكمالية ، ولكنه في عام ١٩٨٧ ، أى بعد أربع سنوات من تنازل الجيش عن منصبه السياسى ، أعاد استفتاء تم إجراؤه الحقوق السياسية للزعماء السياسيين المدنيين ومنهم رئيسا وزراء سابقان كان الجيش قد حظر عليهما العمل بالسياسة . وقام رئيس الأركان في ظل الحكومة المدنية بإنهاء الأحكام العرفية في يوليو ١٩٨٧ .

وفي نفس الوقت ، قام رئيس الوزراء تورجوت أوزال بعزل رئيس الأركان الجديد وعين بدلا منه ضابطا آخر يوافق ميوله . وفي عام ١٩٨٩ ، حدث في تركيا نفس ماحدث في البرتغال من تغير في المواقف : حيث حل رئيس الوزراء المدنى - أوزال - محل الجنرال أفون كرئيس للجمهورية . ويتضح من تاريخ تركيا أنه في حالة الصراع حول السياسة بين قادة الجيش والزعماء المدنيين فإن الأخيرين هم الذين يفسحون الطريق .

ولكن في عام ١٩٩٠ ، وفي إجراء غير مسبوق قدم رئيس الأركان العامة استقالته احتجاجا على سياسات الرئيس أوزال فيما يتعلق بأزمة الخليج والأصولية الإسلامية . وبعد ست سنوات من تنازل « العسكر عن السلطة يبدو أن مكانتهم قد تهاوت تحت وطأة سيل من الانتقادات والإجراءات » (٤٠) .

New York Times, Sept. 9, 1990, p. 6.

(٣٩)

Henri Barkey, "Why Military Regimes Fail", *Armed Forces and Society* 16 (Winter 1990), p. 187.

(٤٠)

وفى الدول التى تمتلك جيوشا ضعيفة ومنغمسة فى السياسة نجد أن سريان الديمقراطية يؤدى مع الوقت إلى خفض عدد المحاولات الانقلابية . وفى الدول ذات الجيوش القوية المتعاونة نجد أن سريان الديمقراطية يؤدى مع الوقت إلى خفض سلطات الجيش وامتيازاته التى ورثها عن الحكم الشمولى . وفى كلا الحالين ، كان « النمط العادى » للعلاقات المدنية العسكرية يتأثر بسياسات الحكومات الديمقراطية الجديدة تجاه قواتها المسلحة .

وفى العديد من الدول بدأت ثانية الحكومات الديمقراطية أو ثالثتها برامج شاملة لفرض سيطرة مدنية على القوات المسلحة من أجل زيادة احترام هذه القوات وتحويل انتباهها عن السداخل إلى مهمات الأمن الخارجى والاستبعاد التكدس فى الأعداد والأعباء غير العسكرية ولضمان أن يحظى احترامه بما يستحقه من مكانة واحترام . وكانت هذه البرامج فى العادة مزيجاً من « الثواب والعقاب » فيما يتعلق بخمس نواح فى المؤسسة العسكرية على الأقل^(١) :

١ - الاحتراف : أن الجيوش كغيرها من المؤسسات لها مجموعة القيم والمعتقدات والتوجهات المتميزة . وفى المؤسسات العسكرية المحترفة نجد أن هذه القيم تقارب النظرة العسكرية المحافظة التى تدرك المهام المحدودة للجيش وتنصاع للسيطرة المدنية ، ولكن فى العديد من النظم الشمولية نجد للجيش وجهات نظر أشد انغماساً فى السياسة . ففى فترة حكم فرانكو تشكلت فى الجيش ايديولوجيا يمينية متشددة تختلف عن « الاتجاه المحافظ العادى » الذى نراه لدى معظم الجيوش . وكان الضباط الأسبان لا يؤيدون الديمقراطية إلا قليلاً ؛ ففى انتخابات ١٩٧٩ أدلى ٥٠ ٪ من الجيش بأصواتهم للأحزاب اليمينية التى حازت على ما لا يزيد عن ٧ ٪ من مجموع الأصوات .

Diamondouros, "Democratic Politics in Greece", in *New Mideterranean Democracies*, ed. Pridham, P. 60.

وفي ١٩٨١ ، يقدر أن ١٠ ٪ من الضباط الأسبان فقط كانوا من الديمقراطيين^(٤٢) . وفي البرتغال ، كانت الجماعات الغالبة من فرق الضباط تؤمن بالأيديولوجيات اليسارية والثورية والماركسية اللينينية . وكان ضباط الجيش الفيلبيني يريدون إصلاح مجتمعاتهم وحكومتهم وجيشهم وكانوا مرتابين في إمكانية تحقيق ذلك بالطرق الديمقراطية .

وفي الأرجنتين وغيرها من دول أمريكا اللاتينية سادت الجيوش نزعة كاسحة من العداء للشيوعية مما كان يعنى العداء للاشتراكية والليبرالية بالتالى . وفي جنوب أفريقيا ، كان الجيش ولعقود من السنين هو المدافع الأول عن مؤسسات الدولة العنصرية وأيديولوجيتها . وكان الجيش التركى أخلص مؤيدى المجتمع التركى ذى الأيديولوجيا الكأالية العلمانية القومية . وكان جيش نيكاراچوا يدين بالولاء التام للعقيدة الثورية لساندينستا . وكانت جيوش أوربا الشرقية مكدسة بالضباط الذين تربوا على الأقل لكى يكونوا شيوعيين مخلصين . كان محو هذه التوجهات السياسية المقرطة وإحلال مبدأ الاحتراف غير السياسى محله بمثابة قمة أولويات الحكومات الديمقراطية الجديدة . وكان تحقيق ذلك يستلزم جهودا ضخمة ووقتا طويلا وقدرا من المغامرة . فحاولت الحكومات الجديدة أن ترتقى بقيم الاحتراف وأهمية إبعاد الجيش عن السياسة من خلال التدريب وتغيير المناهج فى المدارس العسكرية وإعادة النظر فى نظم الترقيات .

وفي اليونان عبر كرامنليس وبابا ندرىو عن الحاجة إلى الاحتراف الكامل ، كما كانت أهمية نزاع الجيش من السياسة موضوعا ثابتا بالنسبة لباباندرىو . وفى الأشهر الأولى من تولى الرئيس ايلوين للسلطة فى شيلى ، أخبر الجنرال بينوشيه فجأة أن « يبعد الجيش عن السياسة » . وكانت الاتفاقية التى عقدت بين الساندينستا والحكومة التالية تنص على أن « تكون للقوات المسلحة شخصية

Schubert, *Armed Forces and Society* 10, pp. 535-37.

احترافية ولا تنتمى إلى حزب سياسى « (٤٣) . كما عبر كل من خوان كارلوس وألفونسين وأكينو عن حاجته إلى ابتعاد الجيش عن السياسة تماما .

حاول القادة الديمقراطيون الجدد فى سبيل تأكيد هذه المسألة أن يعيدوا تنظيم المناهج فى المعاهد العسكرية للتأكيد على مبدأ الاحتراف والتحذير من الشمولية . فأدخل ألفونسين فى الكليات الحربية دورات يقوم بتدريسها مدنيون عن دور القوات المسلحة فى النظم الديمقراطية ؛ وأنشأت أكينو مركزا تدريبيًا قوميا جديدا للتأكيد على مبدأ الاحتراف والمهارات القتالية فى الجيش الفيلبيني .

وارتقى جونزاليس بمستوى تعليم الضباط الأسباب فى محاولة منه لرفع مستواهم إلى درجة الاحتراف التى يتمتع بها أقرانهم فى حلف شمال الأطلسى .

وقام الزعماء الديمقراطيون فى أسبانيا واليونان وغيرهما بتشجيع التقاعد بين الضباط كبار السن وأسرع بترقية الضباط الشبان الأشد احترافا وركز على الكفاءة وليس الأقدمية كمعيار للترقية .

٢ - المهمة : فى سبيل إبعاد الجيش عن السياسة كان من الضرورى توجيهه إلى أداء مهام عسكرية بحتة . ففى العديد من الدول كانت للقوات المسلحة عدة وظائف متنوعة لا تتصل بالأمن العسكرى . وحاولت الحكومات الديمقراطية الجديدة دون استثناء أن تزيل عن قواتها المسلحة المهام غير العسكرية والمتصلة بالأمن الداخلى وتوجيه انتباهها إلى مهمة الدفاع عن الأمن الخارجى للبلاد .

ففى الأرجنتين عمل ألفونسين على إعطاء المدنيين السيطرة على المصانع والصناعة العسكرية دون القوات المسلحة . وأعد خليفته كارلوس منعم عام ١٩٩٠ خطة لبيع الأسهم الخاصة بالجيش فى ثمانى شركات منها شركات للصلب وأخرى للبتروكيمياويات وصناعة السفن . وفى اليونان تحركت الحكومة لإنهاء السيطرة العسكرية على محطة إذاعية وبنك . واتخذت خطوات مماثلة فى

البرازيل ، إلا أنها تعرقلت بسبب استمرار تأثير الجيش ونفوذه بعد التحول الديمقراطي .

كانت إعادة توجيه الجيش على ما يبدو أسهل في تنفيذه لو كانت ثمة تهديدات أمنية خارجية ماثلة . فكانت السرعة التي تخلى بها الجيش التركي عن السلطة بعد تدخلاته في الأعوام ١٩٦٠ و ١٩٧١ و ١٩٨٠ ترجع إلى انشغاله بالتهديدات العسكرية السوفيتية . وبعد تنازل الجيش اليوناني عن السلطة في عام ١٩٧٤ انشغل بأعبائه داخل حلف شمال الأطلسي وبالتهديدات التي جاءت من حليفاتها في الحلف - تركيا .

اعتنق كل من كرامنليس وبابا ندرينو مواقف وطنية متحمسة تهدف إلى اجتذاب الجيش إليها . وكانا يركزان على الدور المستقل لليونان في حلف شمال الأطلسي وسعيها إلى الحد من اعتماد الجيش على الولايات المتحدة . وكان باباندرينو يولي أهمية شديدة للخطر التركي وما يترتب عليه من ضرورة تطوير الجيش اليوناني لخبراته الاحترافية ، وكانت سياساته مرسومة بهدف « خلق مناخ يجبر الجيش على الانشغال بمهام تتصل بالاستعداد العسكري لتحمل أعباء الحرب مع « العدو المائل في الشرق » (٤٤) .

كان حلف شمال الأطلسي بالنسبة للجيش الأسباني يوازي تركيا بالنسبة للجيش اليوناني . فكان بمثابة مصدر لمهمة أمنية خارجية وجولة مطولة من المتطلبات الجديدة على عاتق القوات الأسبانية (٤٥) . وكانت جيوش الفيلبين وبيرو والسلفادور لديها ما يكفي من حركات التمرد لتشغلها ولو أن التجربة تبين أن الإحباط والصبغة السياسية الغالبة على حركات التمرد المضاد كان يولد أيديولوجيات سياسية ودوافع لدخول حلبة السياسة في صفوف ضباط الجيش .

وفي غمار سياسة إعادة توجيه الجيوش نحو التهديدات الخارجية سعت الحكومات الديمقراطية الجديدة إلى إعادة نشر قواتها العسكرية بحيث تكون في

Daopoulos, "From Balconies to Tanks", pp. 91-92. (٤٤)

New York Times, July 22, 1989, p. 3. (٤٥)

وضع دفاعى أفضل وليس فى حالة استعداد للإطاحة بحكومتها . وقام ألفونسين بحل القوات الأرجنتينية « الأولى » المتمركزة فى بوينوس آيرس وأحال وحداتها إلى قواعد أخرى فى المناطق الريفية . وتحرك وزير الدفاع الأسبانى فى عهد فيليب جونزاليس للحد من عدد المناطق العسكرية فى أسبانيا من تسع إلى ست مناطق ، وأقام عددا من الفرق المتحركة وحول الوحدات العسكرية بعيدا عن المدن الكبرى . وأدت المقاومة الشديدة من الضباط إلى تأجيل تنفيذ هذه الخطة .

وفى أواخر ١٩٨٧ كانت حكومة أكيو قد قامت بتحريك العديد من مراكز القيادة العسكرية بعيدا عن المدن إلى الريف لكى تتعامل مع حركات التمرد الشيوعية . وفى البرتغال وبعد عشر سنوات من الثورة لم يكن لدى الجيش أية تهديدات أمنية حقيقية وكان لا يزال موزعا على « قواعد خارج لشبونة والمدن الرئيسية مباشرة » (٤٦) .

والحكومات الديمقراطية كما لاحظنا لا تحظى بقدر من السلم أكبر مما تحظى به الحكومات الشمولية . إلا أن الديمقراطيات لا تقاتل ديمقراطيات أخرى ؛ وتحاول الحكومات الديمقراطية الجديدة أن تحل النزاعات الدولية الطويلة . ففى ظل حكومتى كل من ألفونسين ومنعم ، تحسنت العلاقات الأرجنتينية بكل من بريطانيا وشيلي . وبحلول الديمقراطية فى أسبانيا فقد جبل طارق أهميته فى النزاع البريطانى الأسبانى . وبحل النزاعات الدولية يمكن أن تحرم الديمقراطيات الجديدة جيوشها من مهام خارجية تحد من احتمالات تدخل هذه الجيوش فى السياسة الداخلية . ومن وجهة النظر الخاصة بالسيطرة المدنية فطوبى للدولة التى يكون لها عدو تقليدى .

٣ - القيادة والتنظيم : كانت الحكومات الديمقراطية الأولى أو الثانية تقوم غالبا بتغيير القيادة العليا للقوات المسلحة ، وكانت لذلك الأولوية بالنسبة

"On the Edge of Europe: A Survey of Portugal", *Economist*, June 30, (٤٦)
1984, p. 7.

للجيوش الضعيفة المنغمسة في السياسة ، إذ كان من الضروري للقادة الديمقراطيين الجدد أن يستطيعوا الثقة في ولاء القادة العسكريين ، ولم يكن ذلك ضروريا بنفس القدر بالنسبة للقيادة العسكرية العليا حين تتنازل عن منصبها عن طوعية لو كان لها نصيب من نجاح النظام الديمقراطي التالي . إلا أن الزعماء الديمقراطيين في كلتا الحالتين كانوا يسرعون عادة لطردهم القادة العسكريين الموجودين ويستبدلونهم قادة يستطيعون الوثوق بهم . وقد حدث ذلك في كل من اليونان وأسبانيا والبرتغال والأرجنتين والفيليبين وباكستان وتركيا وبولنده . وفي الأرجنتين اضطر ألفونسين تحت ضغط من الجيش والمحاولات الفاشلة إلى عزل بعض من المعينين وإحلال ضباط يحظون بالقبول لدى المؤسسة العسكرية محلهم .

كما كان الزعماء الديمقراطيون يشددون سيطرتهم من خلال تغيير بنية مؤسساتهم العسكرية الدفاعية . ففي أسبانيا ، قامت أول حكومة ديمقراطية بإنشاء منصب قائد مشترك للأركان في فبراير ١٩٧٧ في سبيل تعزيز هذا الهدف . وقامت الحكومة التالية لها بإنشاء مناصب وزير الدفاع ورئيس أركان الدفاع وأوضحت سلطات رئيس الوزراء في «توجيه الجيش وإداراته وتنسيقه» . وفي بيرو قامت حكومة جارسيا بإنشاء منصب وزير الدفاع . ووعد الرئيس كولور بإنشاء منصب مماثل في البرازيل .

وفي البرتغال ، تم إلغاء مجلس قيادة الثورة الذي كان مفعما بالضباط العسكريين . وفي نيكاراغوا ، وافقت الساندينستا وحكومة شامورو على أن « يطيع الجيش أوامر رئيس الجمهورية كما نص على ذلك الدستور والقانون » ، وتولت الرئيسة شامور بنفسها منصب وزير الدفاع^(٤٧) . وفي اليونان ، تولى بابانديرو وزارة الدفاع ورئاسة الوزراء معا . وفي شيلي ، أصر الجنرال بينوشيه أنه باعتباره قائدا للأركان عليه أن يقدم التقارير إلى الرئيس وليس لوزير الدفاع المدني .

New York Times, Oct. 28, 1983, p. A5.

(٤٧)

وفى إنشاء منصب وزير الدفاع كانت الحكومات الديمقراطية الجديدة تنشئ منصبا يسهل عليها أن تعين فيه مدنيا من أية وزارة خدمية أخرى حيث كانت هذه الوزارات الخدمية غالبا ما يتولاها ضباط عسكريون وخاصة فى أميركا اللاتينية . وبإنشاء منصب رئيس الأركان المركزى كانت الحكومات الجديدة تنشئ منصبا تكون لها مرونة أكبر فى ملئه من مناصب رئاسة القطاعات الخدمية التى كان يمكن لهم ملؤها بضباط عسكريين يؤيدون الديمقراطية . وفى كل من اليونان وأسبانيا قامت الحكومات الديمقراطية بتعيين أميرالات فى هذه المناصب لمواجهة النفوذ الطاغى للجيش وخفض احتمالات المحاولات الانقلابية .

٤ - الحجم والمعدات : كانت القوات المسلحة فى الدول الشمولية تميل إلى ضخامة الحجم وضعف الأعداد . وباستثناء اليونان بدأ الزعماء الديمقراطيون الجدد فى خفض الأموال المخصصة للجيش وفى خفض أعداده وأحيل عدد كبير من الضباط القدماء إلى التقاعد . وتم قطع جزء كبير من ميزانية الجيش فى العديد من الدول ؛ فهبطت ميزانية الأرجنتين العسكرية من ٦٪ من إجمالى الناتج القومى إلى ٢٪ من إجمالى الناتج القومى .

ولكن أبقت الحكومتان الديمقراطيان الأوليان باليونان على ميزانية الجيش وقوته العددية بسبب استمرار المواجهة حول قبرص . وفى شيلي لم تسمح ظروف التحول الديمقراطى بأى خفض فى القوات المسلحة . وفى نيكاراغوا ، التزم قادة حكومة شامورو بما فى ذلك الجنرال أورتيغا المتتمى للساندينستا لإجراء خفض فى قوة الجيش العددية من ٧٠ ألفا إلى ٤٠ ألفا .

وفى بيرو ، أجرت حكومة جارسيا عدة تخفيضات حادة على برامج التسليح ومنها صفقة لشراء ٢٦ طائرة ميراج مقاتلة . ولكن كان تحديث القوات المسلحة بالنسبة لمعظم الحكومات الديمقراطية الجديدة يمثل أولوية كبرى . وكان ذلك يهدف إلى تعزيز التوجهات الخارجية للجيش واسترضائها تجاه النظام الجديد .

ففى أسبانيا مثلاً ، كان التسلح فى ظل حكم فرانكو متدنياً وعتيقاً . وبدأت الحكومات الديمقراطية برامج كبرى للاستثمار والتحديث . وفى اليونان سعى باباندرىو إلى تنويع وتطوير أسلحته ومعداته وتنظيمه ونظم اتصالاته . وفى الأرجنتين قام ألفونسين بعقد صفقات لشراء معدات جديدة تعاقدت عليه العصبة العسكرية من قبل (٤٨).

٥ - الوضع : يهتم الضباط العسكريون فى كل الدول بوضعهم المادى ، من رواتب وإسكان ورعاية صحية وما إلى ذلك من منافع ، وبوضعهم الأدبى وسمعتهم بين الناس فى بلادهم . وكانت الحكومات الديمقراطية الجديدة تهتم بذلك بصورة خاصة ، إلا أنها لم تتبع سياسات موحدة تجاه هذه المصالح المادية . فخفضت حكومة جارسيا رواتب الضباط مما أدى إلى رواج شائعات عن قيام انقلاب عسكرى فى أوائل ١٩٨٩ . وفى الأرجنتين تم خفض رواتب الجيش بنسبة ٥٠ ٪ فى السنوات الأربع الأولى من الحكم الديمقراطى مما زاد من سخط الضباط ومن احتمالات القيام بانقلاب . وزاد جونزاليس فى أسبانيا وأكينو فى الفيليبين رواتب الجيش فى بلادهم ، وزاد كرامنليس وباباندرىو الرواتب والإسكان والرعاية الصحية والمعاشات فى الجيش اليونانى (٤٩).

وبذل الزعماء الديمقراطيون جهودهم لتعزيز مكانتهم ودعم الروح المعنوية للجيش لطمأنة الضباط على تقدير الحكومة والشعب لخدماتهم . وفى اليونان ، أثنى كرامنليس ووزير دفاعه مرارا وتكرارا على وطنية القوات المسلحة وولائها للعملية الدستورية وكان لبابا ندرىو مكتب دائم فى قيادة الجيش (٥٠) . وبعد عدة أشهر من تولى ألفونسين السلطة أدرك ضرورة تصحيح مفاهيم الجيش ونظرته العدائية تجاه الحكومة الديمقراطية الجديدة والمجتمع المدنى .

Daopoulos, "From Balconies to Tanks", p. 89.

(٤٨)

Ibid.

(٤٩)

Ibid.

(٥٠)

وأكد كل من خوان كارلوس وأكينو وألفونسين وكولور وغيرهم من الزعماء الديمقراطيين على الأبعاد العسكرية لمناصبهم ودأبوا على زيارة المنشآت العسكرية والمشاركة في الأحداث العسكرية . وفي حالة خوان كارلوس كان يرتدى الزي العسكري . وبعد تولي كولور لمنصبه بعدة أشهر قام بحضور ما يقرب من خمسين احتفالا عسكريا^(٥١) .

وفيما بين ١٩٧٥ و ١٩٩٠ كانت حكومات الموجة الثالثة بصورة عامة قد حققت نجاحا في هزيمة الانقلابات وخفض المحاولات الانقلابية والحد من نفوذ الجيش تدريجيا في السياسة وعززت الاحتراف العسكري ووطورت أنماطا من العلاقات العسكرية المدنية تشبه نظيرتها في الديمقراطيات الصناعية الغربية .

من تجارب التحول الديمقراطي

٥ - كبح جماح القوة العسكرية ودعم الاحتراف

١ - من الضروري تطهير الجيش من الضباط الذين لا يتسمون بالولاء ومنهم أنصار الحكم الشمولي والإصلاحيون العسكريون الذين ساعدوا على إقامة النظام الديمقراطي ، إذ ربما يفقدون حماسهم للديمقراطية دون حماسهم للتدخل في الشؤون السياسية .

٢ - ينبغي أن تتم معاقبة قادة المحاولات الانقلابية ضد الحكومة الديمقراطية الجديدة وذلك لشبيط عزم غيرهم .

٣ - ينبغي إيضاح وتعزيز السلسلة القيادية للقوات المسلحة بما لا يدع مجالا للشك في القيادة المدنية لها .

٤ - يجب خفض حجم القوات المسلحة في النظام الديمقراطي .

٥ - قد يشكو الجيش من قلة الرواتب والإسكان ، وقد تكون شكاوهم على حق . حيث يمكن استثمار الأموال المتوفرة عن خفض حجم الجيش في زيادة الرواتب والإسكان والمعاشات وما إلى ذلك ، فلذلك التطوير مردود طيب .

New York Times, Dec. 6, 1990, p. A14.

(٥١)

- ٦ - يجب تكريس الجيش للمهام العسكرية فقط .
 - ٧ - يجب خفض أعداد الوحدات المتواجدة داخل العاصمة أو حولها .
 - ٨ - يجب إمداد الجيش بمعدات حديثة ومعقدة .
 - ٩ - يجب إعطاء الجنود الإحساس بالمشاركة والالتناء للنظام .
- قد تؤدى هذه الخطوات إلى كسر شوكة الانقلابات لكنها لا تمنعها . وقد اتبع كل قادة الحكومات الديمقراطية الجديدة هذه الخطوات وظلوا في مناصبهم .

التحرر من الوهم والحنين إلى الشمولية

لدعم النظم الديمقراطية الجديدة يجب التعامل مع مشكلات الفترة الانتقالية من قبيل الموروث الشمولى والسيطرة على الجيش . وهناك تحديات تنجم عن المشكلات البيئية الخاصة بكل دولة . ففى بعض الدول ، لم تكن هذه المشكلات عديدة ولا معقدة ؛ وفى دول أخرى ، كانت هذه المشكلات تتسم بالتعدد والتعقيد فى آن معا . وهذه المشكلات التى واجهت ديمقراطيات الموجة الثالثة فى السبعينيات والثمانينيات على النحو التالى :

- ١ - حركات تمرد كبرى : السلفادور وجواتيمالا وبيرو والفيليبين .
- ٢ - صراعات عرقية / طائفية (غير حركات التمرد) : الهند ونيجيريا وباكستان ورومانيا والسودان وتركيا .
- ٣ - الفقر المدقع (انخفاض الناتج الإجمالى القومى للفرد) : بوليفيا والسلفادور وجواتيمالا وهندوراس والهند وباكستان ومنغوليا والفيليبين ونيجيريا والسودان .
- ٤ - حدة الفوارق الاجتماعية / الاقتصادية : البرازيل والسلفادور وجواتيمالا وهندوراس والهند وباكستان وبيرو والفيليبين .
- ٥ - التضخم المزمن : الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل ونيكاراجوا وبيرو .

٦ - ضخامة الديون الخارجية : الأرجنتين والبرازيل والمجر ونيجيريا وبيرو والفيلين وبولنده وأورجواى .

٧ - الإرهاب (غير حركات التمرد) : أسبانيا وتركيا .

٨ - التدخل السافر للدولة فى الاقتصاد : الأرجنتين والبرازيل وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية والمجر والهند ومنغوليا ونيكاراجوا وبيرو والفيلين وبولنده ورومانيا وأسبانيا وتركيا .

هذه المشكلات الثمانى واجهت الديمقراطيات الجديدة فى الموجة الثالثة . ويمكن أن ندرج الدول التسع والعشرين المعنية بالموجة الثالثة فى ثلاث نوعيات فى حكمنا العشوائى على مدى شدة هذه المشكلات :

١ - أربع مشكلات كبرى أو أكثر : البرازيل والهند والفيلين وبيرو .

٢ - ثلاث مشكلات كبرى : الأرجنتين وبوليفيا والسلفادور وجواتيمالا وهندوراس والمجر ومنغوليا ونيكاراجوا ونيجيريا وباكستان وبولنده ورومانيا وأسبانيا والسودان وتركيا .

٣ - أقل من مشكلتين رئيسيتين : بلغاريا وشيلي وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية وإكوادور وجرينادة واليونان وكوريا والبرتغال وأورجواى .

ويرى كثير من المحللين أن الديمقراطيات الجديدة التى تواجه مشكلات حادة عليها أن تعالجها بصورة ناجحة لكى تحظى بالشرعية اللازمة لدعم الديمقراطية ، مما يعنى بالتالى أن الفشل فى حل هذه المشكلات - سواء أكان الفقر أو التضخم أو الديون أو حركات التمرد - معناه نهاية الديمقراطية فى الدولة . فإذا كان الحال كذلك فإن هناك تساؤلا يبرز فى هذا الصدد : هل يمكن لديمقراطيات الموجة الثالثة التى تواجه مثل هذه المشكلات أن تعالجها بنجاح ؟ قد يكون ذلك ممكنا فى بعض المشكلات . أما فى الحالات السائدة فلن تعالج بكفاءة تزيد عن معالجة النظم الشمولية لها .

وهكذا تظل معظم هذه المشكلات كما كانت لعقود مضت . فهل يعنى ذلك أن مستقبل ديمقراطيات الموجة الثالثة مظلم ؟ قد يرى البعض ذلك . فالديمقراطية فى بعض الحالات - الفيلين وبيرو وجواتيالا - عانت ضغوطا مكثفة . فالمشكلات متعددة وحادة ولا سبيل إلى حلها . ولا تواجه بعض الدول سوى تحديات طفيفة من هذا النوع .

أدت المشكلات التى يصعب حلها إلى دعم التوجهات نحو الخلاص من السوهم فى الديمقراطية الجديدة . وفى معظم الدول كان الصراع لإقامة الديمقراطية يعد أمرا أخلاقيا وخطيرا وهاما . وخلق انهيار الشمولية حالة حماس شديدة ، أما الصراع السياسى فى النظام الديمقراطى نفسه فكان يعتبر أمرا غير أخلاقيا وروتينيا ويدعو للأسف . وأبرز العمل الديمقراطى وفشل الديمقراطيات الجديدة فى حل المشكلات الخاصة بكل دولة وجمتمع خلافات وإحباطات ويقظة من الأوهام .

وبعد فترة قصيرة من بدء عمل الحكومات الديمقراطية استشرق حالة من خيبة الأمل فيما يتعلق بعملها فى كل من أسبانيا والبرتغال والأرجنتين وأوروغواى والبرازيل وبيرو وتركيا وباكستان والفيلين ومعظم دول أوروبا الشرقية ، وظهرت هذه الظاهرة لأول مرة فى ١٩٧٩ و ١٩٨٠ فى أسبانيا حيث كان يطلق عليها اسم « التحرر من الأوهام » (el desencanto) وهى تسمية انتشرت آنذاك فى أرجاء أمريكا اللاتينية . وفى عام ١٩٨٤ ، أى بعد عشر سنوات من الإطاحة بالدكتاتورية فى البرتغال ، توارى الحماس الذى صاحب فترة الانتقال إلى الديمقراطية وسادت حالة من الإحباط . وفى ١٩٨٧ ، توارى الحماس ليحل محله الإحباط وخبية الأمل .

وفى باكستان ، وبعد أقل من سنة من الفترة الانتقالية ، ساد إحساس بنفاد الصبر والحزن محل الإحساس السابق بالحماس الشديد الذى صحب

الديمقراطية الجديدة . وفى خلال عام واحد من انهيار الدكتاتوريات فى أوربا الشرقية كان المحللون يتحدثون عن « حالة الإحباط فيها بعد الشمولية » وعن حس الإحباط وخيبة الأمل الذى اكتسح المنطقة بأسرها .

من الناحية السياسية : كانت السنوات التى أعقبت تولي الحكومات الديمقراطية للسلطة عادة ماتتسم بتفتت التحالف الديمقراطى الذى أدى إلى بدء الانتقال وتدننى فعالية الزعماء الديمقراطيين وإدراك أن الديمقراطية فى حد ذاتها لا تؤدى تلقائيا إلى حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الملحة التى تواجه البلاد . وأصبح الزعماء الديمقراطيون يعدون زعماء مغرورين أو عاجزين أو فاسدين أو كلهم معا .

وكان رد الفعل تجاه الديمقراطية هو « الحنين إلى الشمولية » . ولم يكن هذا الإحساس كبيرا فى الدول التى شهدت نظما شمولية باطشة أو فاسدة أو متشبهة بالسلطة ، بل ساد فى الدول التى كانت الدكتاتورية فيها تتسم بالليونة وفى الدول التى شهدت نجاحا اقتصاديا أو نظما مستعدة للتحويل إلى الديمقراطية . فى هذه الدول ، خفت أحاسيس القهر والقمع وحلت محلها ذكريات الرخاء والنمو الاقتصادى إبان الفترة الشمولية . ففى أسبانيا مثلا ، زاد تقدير حكومة فرانكو من حيث حالة الرضا العام ومستوى المعيشة والقانون والنظام والمساواة الاجتماعية بين ١٩٧٨ و ١٩٨٤ .

وسادت هذه المشاعر أيضا فى البرازيل . ففى عام ١٩٨٩ ، سادت عملية إعادة تقويم حكم الجنرال جيزيل حين كان التضخم أقل من ١٠٠ ٪ بدلا من معدله الذى بلغه وحين كانت الشوارع آمنة فى الليل . وفى عام ١٩٧٨ حين سئل ثلاثة أرباع مواطنى البرتغال عن الحكومة أو النظام الذى يودونه أجابوا برغبتهم فى نظام دكتاتورية كائنانو واختار الربع الباقى نظام ماريو سواريز الديمقراطى . وفى عام ١٩٨٧ ، وبعد سبع سنوات من بدء الديمقراطية فى بيرو ، أعرب سكان العاصمة ليما عن رضاهم عن الجنرال خوان فيلاسكو

- دكتاتور بيرو العسكري بين ١٩٦٨ و ١٩٧٥ - كأحسن رئيس للبلاد منذ عام ١٩٥٠. وبحلول عام ١٩٩٠، كانت شعبية كل من الجنرال ضياء والجنرال أيوب خان في ارتفاع متزايد في باكستان (٥٣).

كان تشابك المشكلات وخلاص الجماهير من الأوهام من السمات المدمرة للديمقراطيات الجديدة وعرضت قضية بقائها للجدل: فهل كانت لتصمد أم تنهار؟ إن جوهر الديمقراطية هو اختيار الحكام في انتخابات منتظمة وعادلة وعلنية وتنافسية يمكن لكل الجماهير أن يدلوا بأصواتهم فيها.

ومن معايير قوة الديمقراطية مدى إيمان النخب السياسية والجماهير الراسخ بضرورة انتخاب الحكام من هذا السبيل، أى اختبار اتجاهات نمو الثقافة السياسية الديمقراطية في البلاد. ومن المعايير أيضا مدى الاختيار الفعلي للنخب السياسية والجماهير للزعماء من خلال الانتخابات، أى اختبار مدى رسوخ مؤسسات الممارسة الديمقراطية في سياسات البلاد.

إيجاد ثقافة سياسية ديمقراطية

إن قضية الثقافة الديمقراطية تركز الاهتمام على العلاقة بين أداء الحكومات الديمقراطية الجديدة ومدى فعاليتها وبين شرعيتها - وبعبارة أخرى، هى مدى إيمان النخب والجماهير بقيمة النظام الديمقراطى. يرى البعض أن السبب الرئيسى لعدم استقرار الأنظمة الديمقراطية وغيرها في العالم الثالث « مزيج من انخفاض الفعالية وانخفاض درجة الشرعية ».

Peter McDonough, Samuel Barnes, Antonio Pina, "The Growth of Democratic Legitimacy in Spain", American Political Science Review 80 (Sept. 1986), p. 743.

فتبدأ الأنظمة بالشرعية المتدنية وبالتالي تجد من الصعب عليها أن تحقق أية كفاءة في الأداء . والأنظمة التي تفتقر إلى كفاءة الأداء وخاصة في النمو الاقتصادي تتجه في الغالب إلى انخفاض شرعيتها^(٥٤) . والحقيقة أن الديمقراطيات الجديدة في موقف لا تحسد عليه ؛ فبافتقارها للشرعية لا سبيل إلى تحقيق كفاءة عالية في الأداء ، وبافتقارها إلى الكفاءة لا سبيل إلى اكتساب الشرعية .

إن عجز النظم الديمقراطية عن حل المشكلات الحادة المزمنة لا يعنى بالضرورة انهيار هذه النظم . وكانت شرعية النظم الشمولية (بما فيها النظم الشيوعية) تستند على كفاءة الأداء بالدرجة الأولى . أما شرعية النظم الديمقراطية فمن الواضح أنها تركز على الأداء جزئيا ؛ إلا أنها تستند كذلك إلى العمليات والإجراءات التي تعمل بها . وقد تعتمد شرعية بعض الحكام والحكومات على ما يمكن لهم أن يقدموا ؛ ويستقى النظام شرعيته من العمليات الانتخابية التي تتكون بها الحكومات .

وتلعب شرعية الأداء دورا في الأنظمة الديمقراطية ، لكنه دور لا يقارب أهمية الدور الذي تلعبه في النظم الشمولية ، فهو يأتي في المقام الثاني بعد شرعية الإجراءات . وما يقرر مصير بقاء الديمقراطيات الجديدة من عدمه هو حدة المشكلات التي تواجهها أو قدرتها على حل هذه المشكلات . إنها الطريقة التي يتصرف بها الزعماء السياسيون في رد فعلهم تجاه عجزهم عن حل المشكلات التي تواجه بلادهم .

Larry Diamond, Juan Lenz, Seymour Lipset, "Democracy in Developing Countries: Facilitating and Obstructing Factors", in **Freedom in the World: Political Rights and Civil Liberties 1987-1988**, ed. Raymond Gastil (New York, 1988), p. 231.

كانت النظم الديمقراطية التى تواجهها مشكلات حادة تبقى قائمة فى الماضى . والقول بأن الأزمة الاقتصادية تقوض دعائم النظم الديمقراطية تدحضه تجربة الثلاثينيات فى أوروبا . فقد بقيت النظم الديمقراطية بعد مرور « الكساد الكبير » فى كل الدول عدا ألمانيا والنمسا . وقد نجت هذه النظم بسبب « قدرة الزعماء على التكاتف وتشكيل تحالفات جديدة » ثم استقرارهم على توجيه الاقتصاد . وواجهت النظم الديمقراطية الجديدة فى كولومبيا وفنزويلا تحديات مماثلة فى الستينيات تضارع ما واجهته دول المجموعة الثالثة فيها بعد .

والدرس المستفاد من هذه الحالات هو أن « الهندسة السياسية يمكن أن تحل ندرة الشروط الاقتصادية والاجتماعية الحاسمة للديمقراطية فى دول العالم الثالث » (٥٥) .

يعتمد استقرار الأنظمة الديمقراطية أولاً وقبل كل شئ على قدرة النخب السياسية الرئيسية على التكاتف فى التعامل مع المشكلات التى تواجه مجتمعاتهم والتعفف عن استقلال هذه المشكلات لتحقيق مزايا مادية أو سياسية خاصة . ويبقى السؤال الملح حول الاستقرار هو : كيف تتصرف النخب السياسية والجماهير إزاء هذا الموقف ؟ قامت النخب السياسية فى كولومبيا وفنزويلا بالتنسيق فيما بينها فى الستينيات فى السعى إلى معالجة هذه المشكلات . وحدثت تطورات مماثلة فى الدول التى تنتمى إلى الموجة الثالثة . فواجهت أسبانيا مثلاً مشكلة إرهاب جماعة الباسك المتطرفة ، إلا أن الأحزاب القومية لم تسع إلى استغلال القضية فى سبيل « نزع الشرعية عن النظام الديمقراطى ... ولم يستمر أى حزب فى إلقاء اللوم على مختلف الحكومات لوجود هذه المشكلات ،

Linz and Stepan, "Political Crafting", in *Democracy in the Americas*, (٥٥) ed. Pastor, pp. 46, 58-59.

ولم يدع أى حزب أن المشكلة كان يمكن علاجها بصورة أفضل خارج إطار النظام الديمقراطي . وتوضح تجربة بيرو أن « حركة الميليشيات قد توحد صفوف العناصر السياسية الفاعلة فى الديمقراطية باعتبار ذلك البديل الوحيد عن الحرب الأهلية » (٥٦) .

ثانيا : تعتمد عملية استقرار الديمقراطية على قدرة الجماهير على التمييز بين النظام والحكومة أو الحكام . ففى عام ١٩٨٣ مثلا ، وبعد ٢٥ عاما من بدء النظام الديمقراطى بالموجة الثانية فى فنزويلا ، كان الرأى العام قد أدرك عجز الحكام المنتخبين عن حسن الأداء ، لكنه لم يئأس من النظام الذى تم انتخابهم به . ورغم السخط على الحكومة ، لم يكن هناك ما يدل على الإحساس بالسخط على أسلوب اختيارهم لهذه الحكومة . وفى عام ١٩٨٣ ، ظل مواطنو فنزويلا على تأييدهم للطريقة التى وصل بها حكامهم إلى السلطة ، ولو أنهم كانوا يزدادون سخطا على هؤلاء الحكام وما يفعلونه بمجرد أن يتولوا الحكم ، لكنهم مقتنعين بأن المعاناة هى المخرج الوحيد من هذه الورطة (٥٧) .

ورغم العجز المستمر للحكومات المنتخبة عن معالجة هذه المشكلات ظل مواطنو فنزويلا على التزامهم بالديمقراطية فى عام ١٩٨٣ بصورة أكبر مما كانوا عليه عام ١٩٧٣ . وفى السنوات الست التى أعقبت ١٩٨٣ ، واجهت فنزويلا مشكلات اقتصادية مكثفة بسبب انهيار أسعار النفط . وبحلول عام ١٩٨٩ ، كانت الأزمة الاقتصادية قد أدت إلى وضع ظلت التوقعات فيه ثابتة

Ibid., p. 49.

(٥٦)

Enrique Baloyra, "Public Opinion and Support for Democratic Regimes, Venezuela 1973-1983".

(٥٧)

بحث تم إعداده للمؤتمر السنوى للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية ، نيواور ليانز ، (٢٩ أغسطس - ١ سبتمبر ١٩٨٥) ، ص ١٠ - ١١ .

بينما كانت قدرة الحكومة على الوفاء بها في حالة تدن مستمر ، لكن ذلك لم يشكل تهديدا أمام الديمقراطية^(٥٨) .

إن التمييز بين تأييد الديمقراطية وتأييد الحكومات التي أتت نتيجة لانتخابات ديمقراطية كان واضحا في أسبانيا أيضا. ففيما بين ١٩٧٨ و ١٩٨٤ ، كان هناك فصل تدريجي بين تأييد النظام الديمقراطي وبين الرضا عن مدى فعالية الديمقراطية^(٥٩) . وفي السنوات الأخيرة من حكم فرانكو كانت البطالة على أدنى مستوى في أوروبا (حوالى ٣ ٪) وكان معدل النمو الاقتصادى من أعلى المعدلات في العالم (حوالى ٧ ٪) . وفي السنوات الأولى من الديمقراطية ، ارتفع مستوى البطالة إلى ٢٠ ٪ وانخفض معدل النمو الاقتصادى إلى أقل من ٢ ٪ .

وتفاوتت درجة الثقة في قدرة الديمقراطية على حل هذه المشكلات . ففي عام ١٩٧٨ ، كان ٦٨ ٪ من الجمهور يعتقدون في إمكانية حل مشكلات البلاد بالديمقراطية . وفي أواخر ١٩٨٠ كانت أغلبية الجماهير ترى أن الديمقراطية لن تحل مشكلات البلاد . وفي عام ١٩٨٢ ، استعادت الجماهير ثقتها في قدرة الديمقراطية على حل مشكلات أسبانيا (٥٥ - ٦٠ ٪) . ولكن رغم هذا التذبذب في ثقة الرأى العام في الديمقراطية ، إلا أن تأييد الديمقراطية ظل مرتفعا ومتزايدا باستمرار . ففي عام ١٩٧٨ ، كان ٧٧ ٪ من الأسبان يؤمنون بأن الديمقراطية هى أفضل النظم السياسية لأسبانيا ؛ وانخفضت هذه النسبة إلى

Makram Haluani, "Waiting for the Revolution: The Relative Deprivation of the J-Curve Logic in the Case of Venezuela, 1968-1989"

(بحث تم إعداده للمؤتمر السنوى للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية ، نيو أور ليانز ، ٣١ أغسطس - ٣ سبتمبر ١٩٨٩) ، ص ٩ - ١٠ .

McDonough, Barnes, Pina, "The Growth of Democratic Legitimacy in Spain", p. 751.

٦٩ ٪ في عام ١٩٨٠ ، لكنها عادت وارتفعت إلى ٨١ ٪ عام ١٩٨١ وإلى ٨٥ ٪ عام ١٩٨٣^(٦٠) .

كيف يمكن إذن لهذا التأييد المستمر للديمقراطية كنظام سياسى أن تتفق والتباين في مدى الثقة في قدرة الحكومات الديمقراطية على معالجة المشكلات ؟ والإجابة بالطبع تكمن في الدورة الانتخابية . ففي ١٩٧٨ ، كان الناخبون لا يزالون يثقون في حكومة سواريز الجديدة ، وفي ١٩٨٠ و ١٩٨١ ومع تصاعد المصاعب الاقتصادية فقدوا الثقة فيها .

وفي عام ١٩٨٢ ، حملوا فيليب جونزاليس والاشتراكيين إلى مقاعد السلطة . وبذلك ارتفعت ثقتهم في قدرة الديمقراطية على حل مشكلات أسبانيا . وهكذا وكما حدث بفرنزولا ، فصل الناخبون بين تأييدهم للديمقراطية كنظام سياسى وبين تقويمهم لأداء الحزب الذى يمسك بالسلطة - فالتمييز مسألة ضرورية بالنسبة للديمقراطية .

في ظل هذه الظروف ، يمكن لشعور الحنين إلى الشمولية أن يمهّد الطريق نحو « الموت البطيء » للنظام الديمقراطى في دولة ما وتولى الجيش أو أية قوة شمولية أخرى للسلطة^(٦١) . إن الحنين على أية حال ليس سوى شعور وليس حركة . وكان الحنين إلى الشمولية بصفة عامة دليلاً آخر على اتجاه الجماهير إلى التمييز بين الحكام والأنظمة . فكان مواطنو أسبانيا والبرتغال والبرازيل وبيرو

(٦٠) الأرقام عن الاقتصاد والرأى العام مقتبسة عن :

Stepan and Linz, "Political Crafting", in *Democracy in the Americas*, ed. Pastor, pp. 43-45.

Guillermo O'Donnell, "Challenges to Democratization in Brazil", (٦١) *World Policy Journal* 5 (Spring 1988), pp. 281-300.

يرون في فرانكو وكايتانو وجيزيل وفيلاسكو حكاما أكفاء ، إلا أنهم أيدوا الديمقراطية كنظام أفضل للحكم .

وكان خلاص الجماهير من وهم الديمقراطية وحنينهم إلى وهم الشمولية خطوة أولى ضرورية في عملية ترسيخ دعائم الديمقراطية ؛ وكانت دليلا على أن النخب والجماهير كانت تهبط من « سحابات » التحول الديمقراطي وتبدأ في التكيف مع واقع الديمقراطية . فكانوا يتعلمون أن الديمقراطية تركز على أرضية أن الحكومات قد تفشل وأن النهج المؤسسي يجب أن يتوفر لكي يمكن تغييرها . إن الديمقراطية ليس معناها حل المشكلات ؛ بل معناها أن الحكام يمكن تنحيهم ؛ وجوهر السلوك الديمقراطي هو الخيار الأخير وذلك لأن الخيار الأول يستحيل تحقيقه . ويعد الخلاص من الأوهام وتدني الآمال المرجوة الناجم عنها هو أساس الاستقرار الديمقراطي . فدعائم الديمقراطية ترسخ حين يدرك الناس أن الديمقراطية هي حل لمشكلة الطغيان ولكن ليس شيئا آخر بالضرورة .

من الساعات الرئيسية للسنوات الخمس عشرة الأولى من الموجة الثالثة غياب الحركات المعادية للديمقراطية في الديمقراطيات الجديدة . فوجدت الجماعات الشمولية المثبثة بالسلطة (سواء من المتشددین أو المتطرفین) في العديد من الدول ؛ وتوفر الشعور بالحنين إلى الشمولية في عدد من الدول . فخفضت الحماس إلى الديمقراطية وإلى المشاركة في السياسات الانتخابية إلى درجة كبيرة ولكن في السنوات الخمس عشرة الأولى من الموجة الثالثة لم يحدث في أية دولة أن ظهرت حركة سياسية جماهيرية واسعة النطاق تتحدى شرعية النظام الديمقراطي الجديد وتفرض بديلا شموليا صريحا له . فكانت الرغبة في الديمقراطية طاغية ولو في الدول التي انتقلت إلى النظام الديمقراطي في بداية الموجة الثالثة على الأقل .

ففى أسبانيا اختارت الجماهير الديمقراطية كأفضل نظام سياسى لبلادهم فى خمسة اقتراعات بين ١٩٧٧ و ١٩٨٣ . وأسس تأييد الديمقراطية كما ورد فى إحدى الدراسات تنوع وتباين بصورة أكبر مما نراه فى النظام الشمولى الذى سبقها . كما أن النظام الديمقراطى أقل تقيدا بالمصالح الخاصة ؛ وفى هذا الصدد فإنها تحظى باستقلالية نسبية^(٦٢) . وهناك دليل آخر يوحى بمستويات مماثلة من تأييد الديمقراطية فى دول أخرى من دول الموجة الثالثة .

إن الإجماع على الديمقراطية فى دول الموجة الثالثة بعد تغيير النظام الحاكم مباشرة يتناقض مع نموه البطىء نسبيا فى ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية سواء بالنسبة للديمقراطية أو القيم والتوجهات المرتبطة بها . فحين وجه سؤال إلى الجماهير الألمانية حول أفضل فترة شهدوها فى بلادهم ، أجاب ٤٥٪ بأنها إمبراطورية ما قبل ١٩١٤ ، و ٤٢٪ اختاروا الرايخ الثالث ، واختار ٧٪ جمهورية فايمار ، واختار ٢٪ الجمهورية الفيدرالية الجديدة . وارتفع تأييد الجمهورية الفيدرالية الجديدة إلى ٤٢٪ عام ١٩٥٩ ، ثم إلى ٨١٪ عام ١٩٧٠ . وفى عام ١٩٥٣ كانت الجماهير الألمانية تؤمن بأن الديمقراطية هى أفضل أنماط الحكم بالنسبة لألمانيا ؛ وفى عام ١٩٧٢ ارتفعت هذه النسبة إلى ٩٠٪ . وهكذا نرى أن الثقة فى الديمقراطية تزداد عبر عقود من السنين^(٦٣) . وكان نمو هذه الثقة فى اليابان أشد بطئا فى الخمسينيات والستينيات .

McDonough, Barnes, Pina, "The Growth of Democratic Legitimacy in (٦٢) Spain", pp. 752-53.

(٦٣) لمزيد من المعلومات عن ذلك وعن التغيرات التى طرأت على الثقافة السياسية الألمانية انظر :

Kendall L. Baker, Russell Dalton, **German Transformed: Political Culture and the New Politics** (Cambridge 1981), chap. 1, pp. 273-287.

ولكن لماذا كان هناك ما يشبه الإجماع الفورى على الديمقراطية بعد سقوط الدكتاتورية فى أسبانيا وبيرو ، بينما استغرق الأمر عشرين عاما لكى يتحقق إجماع مماثل بعد انهيار الشمولية فى ألمانيا واليابان ؟ فى كل من ألمانيا واليابان تغيرت آراء الناس ولكن كان الناس أنفسهم قد تغيروا إلى درجة أكبر . فزاد تأييد الديمقراطية بين صفوف جيل الشباب والمتعلمين . وأوشك تأييد الديمقراطية فى ألمانيا على حد الإجماع التام حين أصبحت الجمهورية الألمانية تتكون من شعب متعلم قضى عمره فى ظل الجمهورية الاتحادية^(٦٤) . أما فى أسبانيا وبيرو فكان التأييد الشامل للديمقراطية بعد قيام النظام الديمقراطى مباشرة إما يعنى أن مثل هذا التأييد كان قائما فى ظل النظام الشمولى أو أن من كانوا يؤيدون الشمولية أو يرضخون لها قبل الانتقال إلى الديمقراطية قد غيروا آراءهم بعيد الانتقال . وكلاهما لا يعد بديلا سعيدا للديمقراطية . فإن كان البديل الأول هو الصحيح فإن النظم الشمولية وجدت فى هذه المجتمعات حتى حين كان هناك تأييد مطلق للديمقراطية . وإن كان البديل الآخر هو الصحيح فإن من غيروا آراءهم بسرعة فى اتجاه تأييد الديمقراطية بعد الانتقال إليها كان من المحتمل أن يغيروا آراءهم بنفس السرعة فى اتجاه معاد للديمقراطية إذا ما تبدلت الظروف . كان التأييد الواسع النطاق للديمقراطية فى كل من ألمانيا واليابان ناجما عن « تغير الأجيال » ، وبالتالي لم يكن من الممكن أن يتقلب فى اتجاه آخر على المدى القصير . أما التأييد الواسع النطاق للديمقراطية فى كل من أسبانيا وبيرو فكان ناجما عن « تغير فى الآراء » ، وبالتالي كان من الممكن أن يتقلب فى اتجاه آخر على المدى القصير .

إضفاء الصبغة المؤسسية على السلوك السياسى الديمقراطى

أفصح الشعور بالخلاص من الوهم فى النظم الديمقراطية الجديدة عن نفسه سلوكيا بأربع طرق :

أولا : كان غالبا ما يؤدى إلى اعتزال السياسة أو ازدهائها أو الانسحاب منها . وكانت مستويات التصويت فى معظم الديمقراطيات الجديدة عالية فى الفترة الانتقالية ، لكنها تدهورت فى الانتخابات التالية . وربما كان انخفاض المشاركة السياسية أمرا غير مرغوب فيه من حيث النظرية الديمقراطية ، إلا أنه فى حد ذاته لم يهدد استقرار الديمقراطيات الجديدة بالخطر .

ثانيا : كان الشعور بالخلاص من الوهم يتضح فى رد الفعل ضد تولى المناصب وتحمل المسؤولية . وكما حدث فى أسبانيا ، كان يمكن للناخبين أن يعزلوا الحزب الحاكم ويستبدلوا به جماعة بديلة من الحكام . ويعد هذا بالطبع هو رد الفعل الديمقراطى المألوف ، وكان يحدث غالبا فى ديمقراطيات الموجة الثالثة الجديدة .

وكان الحكام والأحزاب الحاكمة غالبا ما يمتنون بالهزيمة حين كانوا يسعون إلى الفوز فى انتخابات جديدة . وكانت الأحزاب التى أتت إلى السلطة فى الفترتين الأولى والثانية بعد إقرار الديمقراطية تتبع فى العادة سياسات معتدلة تتوافق مع التيارات الجارية فى رأى العام المحلى . وكانت الأحزاب التى تميل إلى اليسار تتبنى بصورة عامة سياسات مالية واقتصادية شديدة التحفظ حين تكون فى السلطة (باستثناء حكومة جارسيا فى بيرو) .

ثالثا : كان زوال الأوهام مع حلول الديمقراطية يفرز أحيانا رد فعل معاد للنظام . وفى هذه الحالة ، كان الناخبون يرفضون الحزب الحاكم بل معه الحزب البديل أو الجماعة البديلة داخل النظام السياسى ، ويعطون أصواتهم لمتهمرد

سياسى ما . وكان رد الفعل من هذا النوع يحدث غالبا في النظم الرئاسية التي يسعى فيها المرشحون للمناصب العليا إلى الفوز على أساس فردى وليس حزبي؛ وبالتالي فقد حدث في أميركا اللاتينية أكثر من غيرها . ومن أوضح الأمثلة فوز فرناندو كولور بالبرازيل وألبرتو فوجيمورى في بيرو . وكان المرشحون « الشعبيون » الناجحون يفوزون بالمناصب على أساس توجهاتهم السياسية الرافضة للنظام القائم وبدون مساندة حزبية تذكر . وما أن يتولوا المنصب كانوا لا يتبعون سياسات اقتصادية شعبية ، بل كانوا يبدؤون في تنفيذ خطط تقشف تهدف إلى خفض النفقات الحكومية ودعم التنافس وخفض الرواتب .

إن ردود الأفعال الرافضة للنظام الحاكم هي الاستجابة الديمقراطية التقليدية تجاه فشل السياسات وزوال الأوهام . ومن خلال الانتخابات تخرج مجموعة من الحكام من السلطة وتحل محلها مجموعة أخرى تؤدي إلى تغييرات وربما إلى تطوير السياسة الحكومية . وترسخ دعائم الديمقراطية مع رسوخ ردود الأفعال من هذا النوع داخل إطار النظام الديمقراطي . ومن معايير هذا الرسوخ اختبار الدوريتين . ففي هذا الاختبار ، يمكن أن تعد الديمقراطية راسخة إذا فقدت المجموعة أو الحزب الحاكم فرصة الفوز بانتخابات ثانية وإذا سلم الفائزون بهذه الانتخابات الثانية السلطة إلى مجموعة ثالثة في دورة ثالثة . إن اختيار الحكام عن طريق الانتخابات هو قلب الديمقراطية ، ولا تكون الديمقراطية حقيقية إلا إذا رضى الحكام بالتنازل عن السلطة نتيجة للانتخابات . وللا انتخابات الأولى أهمية رمزية في الغالب . فكانت الفترة الانتقالية التي شهدتها الأرجنتين عام ١٩٨٩ أول تسليم للسلطة منذ ١٩١٦ من رئيس منتخب لحزب من الأحزاب إلى رئيس منتخب آخر من حزب آخر .

إن الدورة الثانية من تولي السلطة توضح أمرين . أولا : هناك جماعتان رئيسيتان من الزعماء السياسيين في المجتمع ملتزمتان بالديمقراطية وترضيان

بالتنازل عن المنصب والسلطة بعد الهزيمة في انتخابات . ثانيا : إن كلا من النخبة والجمهور تعمل داخل إطار النظام الديمقراطي ؛ وحين تسوء الأحوال يمكن تغيير الحكام ، ولكن ليس النظام . والدورتان الانتخابيتان تعدان اختبارا قاسيا للديمقراطية ؛ ولم تف الولايات المتحدة به إلا حين تنازل الديمقراطيون من أنصار جاكسون عن السلطة لأنصار ويجز عام ١٨٤٠ . ولم تعتبر اليابان شعبا ديمقراطيا في العالم إلا بعد الحرب العالمية الثانية ، إلا أنها لم تف بهذا الشرط (الاختبار) أبدا بعد . وفيما بين ١٩٥٠ و ١٩٩٠ شهدت تركيا ثلاثة تدخلات عسكرية وعدة دورات أولى ، لكنها لم تشهد دورة ثانية أبدا .

ومن بين ٢٩ دولة شهدت انتخابات انتقالية بين ١٩٧٤ و ١٩٩٠ تمت إزالة الحكومات التي تولت السلطة بمقتضى هذه الانتخابات عن طريق انقلابات عسكرية أو إدارية في ثلاث دول فقط هى السودان ونيجيريا وباكستان . وفي عشر دول أخرى شهدت انتخابات انتقالية عام ١٩٨٦ وما بعدها ، لم تعقد انتخابات قومية أخرى قبل نهاية ١٩٩٠ . وفي خمس عشرة دولة من الدول الست عشرة الباقية التي شهدت انتخابات واحدة أو أكثر بعد الانتخابات الانتقالية ، حدثت دورة أولى ، والاستثناء هو تركيا . وفي ست دول من الدول الثماني التي شهدت انتخابات مرتين أو أكثر بعد الانتخابات الانتقالية ، كانت هناك دورة تغيير ثانية ، والاستثناء هما أسبانيا وهندوراس .

وفي الانتخابات الاثنتين والعشرين من إجمالى ٢٨ انتخابات أجريت في الدول الست عشرة هزمت الأحزاب الحاكمة أو المرشحون الحاكمون وجاءت المعارضة إلى مقاعد السلطة . موجز القول إن العملية الديمقراطية كانت تعمل بفعالية ؛ فكان الناخبون عادة يخرجون من هم في الحكم ، والحكام يتنازلون دائما عن مناصبهم لمن اختارهم الناخبون . وإذا استبعدنا الحالات الثلاث التي تم فيها إبعاد الحكومات الديمقراطية عن طريق انقلابات نقول إن الديمقراطية

فى عام ١٩٩٠ كانت على مايرام فى دول الموجة الثالثة من حيث رسوخ العملية الانتخابية .

والنمط الرابع من إظهار السخط السياسى هو سخط موجه لا إلى المجموعات الحاكمة وإنما إلى النظام الديمقراطى نفسه . وتضم القوى السياسية الساخطة جماعات من المتشددين من أنصار النظام الشمولى وجماعات من المتطرفين من أعداء النظام الشمولى . وفى بعض الحالات كان المتشددون يضمون عناصر من الجيش . وفى الدول الشيوعية سابقا ، كانت ثمة عناصر حزبية ومن بيروقراطى الدولة - ومنهم البوليس السرى - يتخذون إجراءات معادية للتحويل الديمقراطى . وفى نيكارا جوا ، أبدى اتحاد العمال الذى تسيطر عليه جماعة الساندينستا المتشددة تحديه للحكومة الديمقراطية المنتخبة . كما حاولت جماعات المعارضة المتشددة أن تتحدى الأنظمة الديمقراطية الجديدة . إلا أن الجماعات الراديكالية بطبيعتها عجزت عن حشد التأييد بين جماهير الديمقراطيات الجديدة لاستخدامها العنف فى نشاطاتها . أما الجماعات المتطرفة التى استعانت بتكتيكات سلمية فقد حققت نجاحا ضئيلا .

فى مايو ١٩٩٠ مثلاً قام الطلاب الراديكاليون فى كوريا بتنظيم مظاهرات وحركات عصيان فى الذكرى العاشرة لمذبحة كوانغجو . وكانت إحدى هذه المظاهرات تضم مائة ألف شخص . وكانت هذه هى أكبر مظاهرات منذ تلك المظاهرات التى أجبرت الحزب الحاكم فى عام ١٩٨٧ على إجراء انتخابات . إلا أن مظاهرات ١٩٩٠ ضد حكومة منتخبة لم تحظ بنفس القدر من التأييد الشعبى الذى حظيت به ضد النظام الشمولى ، وذلك لإحجام الطبقة المتوسطة بناء على فقدانها للثقة فى قدرة المعارضة على تشكيل حكومة بديلة^(٦٥) . ويمكن القول بصورة عامة إن الجماعات المتشددة والمتطرفة كانت أكثر عزلة فى الديمقراطيات الجديدة فى السبعينيات والثمانينيات .

كان سواد الممارسات السياسية الديمقراطية في ديمقراطيات الموجة الثالثة - تعكس غياب البدائل الشمولية . فقد تمت محاكمة العصابات العسكرية والحكام المستبدين والطغاة والأحزاب الماركسية . وبالتالي ، كانت الديمقراطية هي البديل الوحيد . وكان السؤال الجوهري بالطبع هو ما إذا كان الحال سيبقى هكذا أم أن الحركات الجديدة ستظهر بعد تطوير أنماط جديدة من الشمولية . وقد يتوقف مدى ظهور هذه الحركات ومدى ماستحصل عليه من تأييد على مدى رسوخ السلوك الديمقراطي بها فيه تحويل السلطة انتخابيا .

إضافة إلى ذلك ، كان هناك احتمال أن تصاب البدائل الديمقراطية داخل النظام بالاستنزاف . فكم من المرات ستكون الجماهير مستعدة لإحلال حزب ما أو ائتلاف ما محل آخر على أمل أن يتمكن أحدها من حل المشكلات التي تواجه البلاد ؟ وكم من المرات سيرضى الناخبون بانتخاب متمردين سياسيين شعبيين ذوي شخصية كارزمية إيمانا منهم بإمكانية تحقيق المعجزات اقتصاديا واجتماعيا ؟ فعند حد ما ، يمكن أن تصحو الجماهير من أوهامها على فشل الحكومات الديمقراطية بل على فشل العملية الديمقراطية أيضا . فإذا ظهر استنزاف الخيارات الديمقراطية قد يجد الزعماء السياسيون دوافع مبررة لإقامة بدائل شمولية جديدة .

الظروف الملائمة لترسيخ دعائم الديمقراطية الجديدة

كانت الموجة الثالثة - في عام ١٩٩٠ لا يزال عمرها خمس عشرة سنة ، ولم يكن التساؤل عن ظروف وشروط ترسيخ دعائم الديمقراطية في الديمقراطيات الجديدة مطروحا ، ولم تكن ثمة إجابة عليه . ولكن على أية حال كانت هناك مجموعتان من الدلائل متوفران . أولا : كان من الممكن استقراء الدروس

المستفادة من رسوخ دعائم الديمقراطية في الموجتين الأولى والثانية . ثانيا : إن العوامل التي ساعدت على الدفع إلى إقامة الديمقراطيات لم تؤد بالضرورة إلى ترسيخ دعائمها ولو أن بعضها قد يساعد على ذلك . كما يمكن أن نستنتج أن بعض التطورات ستساعد على ترسيخ دعائم الديمقراطية في النظم الجديدة عن غيرها . ولا سبيل إلى التنبؤ بالدول التي سيحدث فيها ذلك ، ولكن قد يكون من المفيد أن نحاول أن نحدد المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على عملية الترسخ الديمقراطي وفي أى بلد من بلاد الموجة الثالثة . فنجاح الترسخ قد يتأثر بوضع عوامل :

أولا : لم تتمكن الدول في القرن العشرين من إقامة أنظمة ديمقراطية مستقرة من المحاولة الأولى إلا قليلا . ويمكن أن نخرج من ذلك بأن التجربة الديمقراطية السابقة توحى بإمكانية استقرار ديمقراطيات الموجة الثالثة . ويمكن بالتالى أن نفترض أن التجربة الطويلة والحديثة توحى أكثر من غيرها بإمكانية رسوخ الديمقراطية . وكما نرى في الجدول (٥) - كانت خمس دول - أورجواي والهند وشملي والفيليبين وتركيا - لها عشرون عاما أو يزيد من التجربة الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية قبل تحولها إلى الديمقراطية في الموجة الثالثة ، ولو أن هذه الفترة في تركيا تخللتها تدخلات عسكرية وجيزة في ١٩٦٠ و ١٩٧١ . وعلى النقيض من ذلك ، كانت عشر دول منها بلا تجربة ديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية ؛ وست دول - السلفادور ونيكاراجوا ورومانيا وبلغاريا ومنغوليا والسودان - لم تكن لها أية تجربة ديمقراطية على الإطلاق قبل بدء الموجة الثالثة .

جدول (٥)

التجربة الديمقراطية في دول الموجة الثالثة بعد الحرب العالمية الثانية

عدد سنوات التجربة بعد الحرب وقبل الموجة الثالثة	الدول
٢٠ أو أكثر	أورجواي ، الفيلين ، الهند ، تركيا ، شيلي .
١٠ - ١٩	اليونان ، إكوادور ، بيرو ، بوليفيا ، كوريا ، باكستان ، البرازيل .
١ - ٩	الأرجنتين ، هندوراس ، جواتيمالا ، المجر ، تشكوسلوفاكيا ، جرينادا ، نيجيريا .
أقل من سنة	أسبانيا ، البرتغال ، السلفادور ، بولنده ، ألمانيا الشرقية ، رومانيا ، بلغاريا ، نيكاراغوا ، السودان ، منغوليا .

ثانيا : وكما سبقت الإشارة في الباب الثاني ، هناك ارتباط شديد بين مستوى التنمية الاقتصادية وبين قيام الأنظمة الديمقراطية . فكلما زادت درجة التصنيع وحدائة الاقتصاد وتعقيد المجتمع ونسبة التعليم كلما زادت فرصة قيام نظام ديمقراطي . ويبدو من الممكن أن نفترض أن هذه العناصر تفضى إلى ترسيخ دعائم الديمقراطية الجديدة عنها في الدول غير الصناعية . وإذا اتخذنا من إجمالى الناتج القومى الفردى (لعام ١٩٨٧) مؤشرا تقريبا على درجة التنمية الاقتصادية نجد أن دول الموجة الثالثة تندرج تحت أنماط واضحة تماما (انظر جدول ٦) . فكانت كل من أسبانيا (بناتج قومى فردى ٦٠١٠ دولارات) وألمانيا الشرقية وريبا المجر وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا في مجموعة القمة ، وتليها اليونان (بناتج قومى فردى ٤٠٢٠ دولارا) .

جدول (٦)

مستويات التنمية الاقتصادية بدول الموجة الثالثة

الدول	إجمالي الناتج القومي الفردي (بالدولار)
أسبانيا ، ألمانيا الشرقية ، تشيكوسلوفاكيا ، المجر ، بلغاريا .	٥٠٠٠ أو أكثر
اليونان ، البرتغال ، الأرجنتين ، أورجواي ، البرازيل ، بولنده ، رومانيا ، كوريا .	٢٠٠٠ - ٤٩٩٩
بيرو ، إكوادور ، تركيا ، جرينادة ، شيلي .	١٠٠٠ - ١٩٩٩
جواتيمالا ، السلفادور ، هندوراس ، نيكاراغوا ، بوليفيا ، الفيليبين .	٥٠٠ - ٩٩٩
الهند ، باكستان ، نيجيريا ، السودان .	أقل من ٥٠٠

وكانت هناك عدة دول أخرى تتجاوز حاجز ٢٠٠٠ دولار كالبرتغال وأورجواي وكوريا والبرازيل وربما معها ثلاث دول أوروبية شرقية أخرى . وفي القاع نجد أربع دول من دول الموجة الثالثة بإجمالي ناتج قومي فردي يقل عن ٥٠٠ دولار . وفي أواخر ١٩٩٠ ، عادت دولتان منها هما السودان ونيجيريا إلى الحكم العسكري ، وفي دولة الثالثة - باكستان - تمت تنحية الحاكم المنتخب ديمقراطيا لفترة وجيزة من منصبه من جانب رأس الدولة ، ويقال بإيعاز من الجيش . وهكذا بقيت الهند في عام ١٩٩٠ الدولة الوحيدة من دول الموجة الثالثة الفقيرة التي ظلت الديمقراطية فيها قائمة .

ثالثا : لعب المناخ الدولي والعوامل الخارجية أدوارا هامة في إقامة ديمقراطيات الموجة الثالثة ويفترض أن تهيئ المناخ الدولي المؤيد يؤدي بالتالى إلى

ترسيخ الديمقراطية فيها (انظر جدول ٧) . والمقصود « بالمناخ الخارجى » هنا الحكومات الأجنبية وما إليها من عوامل تعد ديمقراطية هى نفسها تجبذ قيام أنظمة ديمقراطية فى الدول الأخرى وأن تقيم علاقات وثيقة مع النظم الديمقراطية الجديدة فيها ، وقادرة على ممارسة نفوذها فيها . فكان توحيد ألمانيا سببا فى ربط مستقبل الديمقراطية فيما كان يعرف بألمانيا الشرقية بالمناخ الديمقراطى المستقر فيما كان يعرف بألمانيا الغربية .

جدول (٧)

المناخ الخارجى وترسيخ دعائم الديمقراطية بدول الموجة الثالثة (*)

الدول	المناخ الخارجى لترسيخ
ألمانيا الشرقية ، أسبانيا ، البرتغال ، اليونان . تشيكوسلوفاكيا ، المجر ، بولنده ، تركيا ، الفيلين ، جواتيمالا ، السلفادور ، هندوراس ، نيكاراجوا ، جرينادة ، بوليفيا .	شديد التأيد مؤيد تماما
بيرو ، إكوادور ، أوروغواى ، كوريا ، شيلى . الأرجنتين ، البرازيل ، الهند ، نيجيريا ، السودان ، رومانيا ، بلغاريا ، منغوليا .	مؤيد غير مهم / غير مؤيد

وتعد عضوية المجموعة الأوربية أمرا مرغوبا فيه بشدة لأسباب اقتصادية ، كما أن الحكم الديمقراطى شرط للعضوية فيها . وبالتالي ، فإن الدول التى تنتمى إلى الموجة الثالثة وإلى المجموعة الأوربية (أسبانيا والبرتغال واليونان)

(*) هذا التقسيم قائم على انطباعات تقديرية من جانب المؤلف وبناء على اهتمام الولايات المتحدة والمجموعة الأوربية بدعم الديمقراطية فى العالم .

لديها فرص قوية للاحتفاظ بمؤسساتها الديمقراطية . وتطمح دول أخرى كتركيا والمجر وتشيكوسلوفاكيا وبولنده إلى هذه العضوية مما قد يهيء لها ظروف تعزيز بقاء الديمقراطية . ولبعض الدول علاقات وطيدة بالولايات المتحدة وللأخيرة نفوذ كبير فيها ومنها دول أميركا الوسطى وجرينادة وبوليفيا والفيلبين . والدول التي يقل فيها نفوذ الولايات المتحدة هي بيرو وإكوادور وأورجواي وكوريا وتركيا وبولنده وشيلي . وكان نفوذ القوى الديمقراطية الرئيسية ضعيفا في الأرجنتين والبرازيل والهند ونيجيريا والسودان ورومانيا وبلغاريا ومنغوليا .

رابعا : أن توقيت إنتقال دولة في الموجة الثالثة إلى الديمقراطية قد يدل على وجود عوامل لها تأثيرها على عملية ترسيخ الديمقراطية في ذلك البلد (انظر جدول ٨) . والدول التي بدأت الانتقال إلى الديمقراطية في بدايات الموجة بدأته نتيجة لأسباب محلية . وكانت المؤثرات الخارجية وظاهرة كرات الثلج على درجة أكبر من الأهمية كأسباب للتحويل الديمقراطي بالنسبة للدول التي قامت بالانتقال في فترة لاحقة من الموجة . ويمكن لنا أن نفترض أن سيطرة الأسباب المحلية وهو ماحدث في بواكير الموجة قد تساعد على ترسيخ دعائم الديمقراطية بصورة تفوق المؤثرات الخارجية التي سادت في نهايات الموجة . وقد ساعد هذا العامل على ترسيخ الديمقراطية في كل من الهند وإكوادور وبيرو وفي دول جنوب أوروبا . وكان ينبغي أن يساعد على ذلك أيضا في نيجيريا ، إلا أنه لم يحل على ما يبدو دون العودة مبكرا إلى الشمولية . ومن المفترض أن القوى المسؤولة عن الانتقالات المتأخرة يمكن أن تجعل من ترسيخ الديمقراطية أمرا عسيرا في دول شرق أوروبا وكوريا وباكستان ونيكاراجوا وكذلك الدول التي كانت في عام ١٩٩٠ لاتزال في طور التحويل إلى الليبرالية (تايبوان ، جنوب أفريقيا ، الاتحاد السوفيتي ، المكسيك) .

جدول (٨)

بدء الديمقراطية في دول الموجة الثالثة

الدول	تاريخ إجراء الانتخابات
أسبانيا ، البرتغال ، اليونان ، إكوادور ، الهند ، نيجيريا .	قبل ١٩٨٠
بيرو ، الأرجنتين ، بوليفيا ، هندوراس ، تركيا .	٨٠ - ١٩٨٣
أورجواي ، البرازيل ، الفيليبين ، السلفادور ، جواتيمالا ، كوريا ، جرينادة ، السودان .	٨٤ - ١٩٨٧
باكستان ، بولنده ، المجر ، ألمانيا الشرقية ، تشيكوسلوفاكيا ، رومانيا ، بلغاريا ، نيكاراغوا ، شيلي ، منغوليا .	١٩٨٨ - ١٩٩٠
المكسيك ، الاتحاد السوفيتي ، جنوب أفريقيا ، تاوان ، نيبال ، بنما .	ربما بعد ١٩٩٠

خامسا : أن هناك سؤالا ملحاحا يتصل بالعلاقة بين عمليات الانتقال وعملية ترسيخ الدعائم وهو : هل هناك فارق بالنسبة لترسيخ الدعائم ما إذا كان انتقال دولة إلى الديمقراطية من خلال التحول أو الإحلال أو الإحلال التحولى أو التدخل ؟ ومن القضايا المتصلة بذلك ، دور العنف فى الفترة الانتقالية وما يمثله من مشكلات . فمن ناحية يمكن القول إن الانتقال السلمى الإجماعى يساعد على ترسيخ الدعائم ؛ ومن ناحية أخرى ، يمكن القول أيضا إن الانتقال العنيف يمكن أن يفرز بين الجماهير بغضا عميقا لسفك الدماء وبالتالي قد يخلق التزاما أعمق بالمؤسسات الديمقراطية والقيم المرتبطة بها . وهكذا فالإحلال التحولى الذى يتم بناء على مفاوضات قد يكون أشد

الأنماط التى تساعد على ترسيخ دعائم الديمقراطية ؛ و يليه التحول ؛ أما الإحلال والتدخل فيمثلان أقل درجات المساعدة على دعم الديمقراطية وترسيخها . وقد يمكن أيضا أن نفترض أنه مهما كانت طبيعة العملية فكلما قل العنف المستخدم فيها كلما زادت فرص ترسيخ دعائم الديمقراطية .

سادسا : قلنا فيما سبق إن دعم الديمقراطية لم يكن مجرد حصر لعدد وحدة المشكلات التى تواجهها . بل إن جوهر الأمر هو كيف تستجيب النخبة السياسية والجمهير لهذه المشكلات ولعجز الحكومة الديمقراطية الجديدة عن حلها . لكن هذا ليس معناه أن المشكلات من هذه النوع لا تتصل بترسيخ الدعائم . فعدد وطبيعة المشكلات قد يكون أحد المتغيرات التى تؤثر على ترسيخ الديمقراطية .

ومما لا شك فيه أن هناك عوامل أخرى بالإضافة إلى هذه العوامل الست التى تؤثر على نجاح ترسيخ الدعائم أو فشله ، إلا أن مدى هذه المؤثرات واتجاهاتها مما لا يسهل تقديره دائما ، وقد نفترض على سبيل المثال أن طبيعة النظام الشمولى ومدى نجاحه قد يكون ذا تأثير على مستقبل ترسيخ النظام الديمقراطى التالى له . وهناك آراء متباينة فى مدى تأثير طبيعة النظام الشمولى - سواء كان عسكريا أو ذا حزب واحد أو ديكتاتورية فردية أو أقلية عرقية - على عملية ترسيخ دعائم النظام الديمقراطى التالى له . ومن الواضح أن هذه الفروق ترجع إلى الاختلافات فى عمليات الانتقال ، ويمكن أيضا أن تكون متغيرا مستقلا فى حد ذاتها . ولكن فى أى الاتجاهات ؟ يمكن القول إن ردود أفعال النخبة والجمهير تجاه الفشل الواضح الذى تمنى به الأنظمة الشمولية الفاشلة ينبغى أن يكون قوة إيجابية تساعد على ترسيخ دعائم الديمقراطية . ولكن يمكن القول أيضا إن الأمم قد تتفاوت فى قدراتها السياسية وإن الشعب الذى يحقق النجاح فى ظل الشمولية سيحقق نجاحا مماثلا فى ظل الديمقراطية ، والعكس بالعكس .

وقد يتأثر الترسخ الديمقراطي أيضا بطبيعة المؤسسات الديمقراطية التي تتم إقامتها . فيقال مثلا إن النظام البرلماني يسهم في نجاح الديمقراطيات الجديدة أكثر من النظام الرئاسي لأنه يتطلب تحالفا حزبيا لتشكيل حكومة ويهيئ الفرصة لتحقيق توازن بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة^(٦٦) . إلا أن إسهام النظام البرلماني في عملية ترسيخ دعائم الديمقراطية لا يزال غير مؤيد بالشواهد . ويبرز تساؤل مشابه عن طبيعة أنظمة الأحزاب في الديمقراطيات الجديدة . فهل تجد الديمقراطية مناخا أفضل في ظل تعددية حزبية يمثل فيها كل حزب مصلحة اقتصادية أو اجتماعية أو إقليمية أو طائفية أو عقائدية خاصة ؟ أم أنها تجد بيئة أفضل في ظل حزبين شاملين يقدم كل منهما حكومة مسئولة جديدة وبديلة للآخر وتتعامل قياداته مع الأزمات الاقتصادية الحادة وحركات التمرد بصورة أكثر تعاونا ؟ مرة أخرى لا نجد بين أيدينا أدلة وشواهد للحكم على أيهما .

لو كانت العوامل المذكورة سابقا على صلة بترسيخ دعائم الديمقراطيات الجديدة ولو افترضنا أنها مرتبطة أحدها بالآخر ، نجد لدينا حكما عاما على البيئات التي تتوافر فيها أو لا تتوافر شروط الترسخ ، والنتائج لا غرابة فيها ولا مفاجأة . فالظروف الملائمة لعملية الترسخ كانت تتوافر بصورة مثلى في دول جنوب أوروبا وألمانيا الشرقية وأورجواي وتركيا . وبالنسبة لمجموعة غير قليلة من الدول كانت أقل ملاءمة ، إلا أنها مواتية ؛ وتشمل هذه المجموعة كلاً من تشيكوسلوفاكيا وشيلي وإكوادور وبوليفيا وبيرو وهندوراس والأرجنتين والبرازيل والفيليبين والهند وبولنده والمجر . أما الظروف فكانت غير مواتية

Linz, "The Perils of Presidentialism", Journal of Democracy 1 (Winter (٦٦) 1990). pp. 51-70.

تقريبا في كل من جواتيمالا وجرينادا ونيجيريا والسلفادور وباكستان ونيكاراجوا وبلغاريا ومنغوليا . وفي النهاية كانت السودان ورومانيا حالتين ثبتت عجز الظروف فيهما عن المساعدة على الحفاظ على الديمقراطية .

خلاصة القول إن هناك عوامل عديدة تؤثر على عملية ترسيخ الديمقراطية في دول الموجة الثالثة ، وأهميتها النسبية غير واضحة على الإطلاق . ولكن أكبر احتمال هو أن انهيار الديمقراطية أو بقائها يتوقف بالدرجة الأولى على مدى رغبة القادة السياسيين في الحفاظ عليها واستعدادهم للوفاء بتكالييفها بدلا من إعطاء الأولوية لأهداف أخرى .



الباب السادس إلى أين ؟

إن التحول الديمقراطي فيما يقرب من ثلاثين دولة بين ١٩٧٤ و ١٩٩٠ والتحول الليبرالي في عدد أكبر من الدول يركز على قضية واحدة أساسية وهي : هل كانت هذه التحولات جزءا من « ثورة ديمقراطية عالمية » مستمرة ومتصلة ستضم في النهاية كل دول العالم ؟ أم أنها كانت اتساعا محدودا للرقعة الديمقراطية وخاصة في دول لها سابق تجارب مع الديمقراطية في الماضي ؟ وإذا توقفت الموجة الثالثة فهل تعقبها موجة مضادة كبرى تحصد كل مكاسب الديمقراطية التي تحققت في السبعينيات والثمانينيات ؟ وهل ستم العودة إلى موقف شبيه بانتكاسات التحول الديمقراطي السابقة حين كان خمس دول العالم المستقلة بها حكومات ديمقراطية ؟

إن العلوم الاجتماعية لا تستطيع أن تقدم إجابات مقنعة عن هذه التساؤلات . ولكن يمكن مع ذلك أن نحدد بعضا من العوامل التي تؤثر على اتساع رقعة الديمقراطية أو تقلصها في العالم وأن نعرض التساؤلات المتعلقة بمستقبل الديمقراطية : (١) مدى استمرارية الأسباب التي أدت إلى حدوث الموجة الثالثة ومدى ما ستحققه من مكاسب أو قوة أو ضعف أو إزاحتها لصالح قوى جديدة تدفع بعجلة التحول الديمقراطي ؛ (٢) الظروف التي يمكن أن تساعد على حدوث موجة مضادة تنقلب فيها الأوضاع والأنماط التي يمكن أن تتخذها الموجة المضادة ؛ (٣) العقبات والقرص التي تواجه التحول الديمقراطي في الدول لم تتحول إلى الديمقراطية ابتداء من عام ١٩٩٠ . وسنحلل هذه العوامل في الصفحات التالية .

أسباب الموجة الثالثة

الاستمرارية والضعف والتغيير

هل سيستمر التحول الديمقراطي للسبعينيات والثمانينيات في التسعينيات ؟ سبق أن ناقشنا خمسة من الأسباب العامة للموجة الثالثة بالباب الثانى ، واثنان منها - وهما مشكلة شرعية الأنظمة الشمولية والتنمية الاقتصادية - ستم مناقشتها فيما يلى فيما يتعلق بالعقبات المرتقبة للتحول الديمقراطى . وسنركز فى هذا الجزء على ثلاثة عوامل أخرى لعبت دورا هاما فى الموجة الثالثة .

أحد هذه العوامل انتشار المسيحية ، وبالتحديد أكثر ، التغيرات الكبرى التى شهدتها العقيدة والدعوة والالتزام الاجتماعى والسياسى للكنيسة الكاثوليكية فى الستينيات والسبعينيات . كان لانتشار المسيحية أكبر الأثر فى كوريا . وأوضح مناطق انتشار المسيحية هى أفريقيا . فكان يقدر عدد المسيحيين بها بحوالى ٢٣٦ مليونا عام ١٩٨٥ وكان من المنتظر أن يزداد عددهم إلى ٤٠٠ مليون فى أوائل القرن الحادى والعشرين . وبحلول ١٩٩٠ ، كانت المنطقة جنوب الصحراء الكبرى هى المنطقة الوحيدة فى العالم التى عاشت فيها أعداد ضخمة من الكاثوليك والبروتستانت فى ظل أنظمة شمولية فى عدد كبير من الدول .

وكان الزعماء المسيحيون قد نشطوا فى عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠ فى معارضة القمع فى كينيا وغيرها من الدول الأفريقية^(١) . وبتضايف أعداد المسيحيين ربما يزداد نشاطهم تأييدا للديمقراطية ويزداد وزنهم السياسى . وتقرر أن

(١) للاطلاع على تقارير قيمة فى هذا الصدد ، انظر :

Economist, Sept. 10, 1988, pp. 43-44.

المسيحية في عام ١٩٨٩ كانت نشطة في الصين وخاصة بين الشباب ولو أن أعدادهم كانت لا تزال ضئيلة . وفي سنغافورة ربما كان ٥٪ من السكان من المسيحيين عام ١٩٨٩ ، لكن الحكومة كانت تولي اهتماما متزايدا لانتشار المسيحية^(٢) . وقد يؤدي انتهاء القهر الديني في الاتحاد السوفيتي إلى نشر النشاط الديني ودلائل مستقبل الديمقراطية في تلك البلاد .

وبحلول عام ١٩٩٠ كان زخم الحركة الكاثوليكية الدافعة إلى التحول الديمقراطي قد استنزف تماما . فإما تحولت الدول الكاثوليكية إلى الديمقراطية أو تحولت إلى الليبرالية - كما حدث بالبرازيل . وكانت قدرة الكاثوليكية على دفع عجلة اتساع رقعة الديمقراطية دون الانتشار المكثف لها هي ذاتها قاصرا على باراجواي وكوبا وهايتي وبعض دول أفريقيا كالسنغال وساحل العاج . ولكن إلى أى مدى ستستمر الكنيسة الكاثوليكية في لعب دور القوة الفاعلة في التحول إلى الديمقراطية والذي أدته على خير وجه في السبعينيات ؟ كان البابا جون بول الثاني دائم الدعوة إلى الاتجاه المحافظ . فهل كانت قضايا تحديد النسل والإجهاض وعمل النساء كقسيسات واهتمام الفاتيكان بها موازيا لاهتمامها بدفع عجلة الديمقراطية على النطاق الأشمل ؟

وتغير الدور الذي لعبته عناصر خارجية أخرى في التحول الديمقراطي . ففي أبريل ١٩٨٧ تقدمت تركيا بطلب العضوية الكاملة بالمجموعة الأوروبية . ومن الدوافع إلى ذلك الطلب رغبة الزعماء الأتراك في تنفيذ التحديث ودفع التوجهات الديمقراطية في تركيا واحتواء القوى التي تساعد الأصولية الإسلامية فيها . وقبول الطلب داخل المجموعة الأوروبية بفقر وبشئ من العداء (من جانب اليونان) . وفي عام ١٩٩٠ أثار تحرر شرق أوروبا احتمالات انضمام كل من المجر وتشيكوسلوفاكيا وبولنده إلى المجموعة . وهكذا واجهت المجموعة

Economist, May 6, 1989, p. 34.

(٢)

مسألتين . أولا ، هل ينبغي لها أن تعطى الأولوية لتطوير عضويتها أم إلى « تعميق » المجموعة الموجودة بها بالتحرك تجاه وحدة اقتصادية وسياسية أكبر ؟ والمسألة الأخرى هي ، إذا ما قررت توسيع نطاق عضويتها ، هل ينبغي أن تكون الأولوية لأعضاء اتحاد التجارة الحرة الأوروبية كالنمسا والنرويج والسويد ، أم إلى دول شرق أوروبا ، أم إلى تركيا ؟ أرى أن المجموعة لن تستطيع استيعاب سوى عدد محدود من الدول في فترة زمنية محددة .

كانت هناك نتائج ترتبت على إجابات هذه التساؤلات بالنسبة لاستقرار الديمقراطية بتركيا ودول أوروبا الشرقية . ففي تركيا ، كان خول الحركة داعيا لإثارة « هزة إسلامية » عام ١٩٩٠^(٣) . ونظرا لوضع تركيا الخاص وتراثها الإسلامي وتدخلاتها العسكرية السابقة وسجلها المشبوه فيما يتعلق بحقوق الإنسان ، كانت الديمقراطية التركية في حاجة إلى المجموعة الأوروبية لكي ترسو على بر الأمان كما حدث للديمقراطية في أسبانيا والبرتغال واليونان في السبعينيات . وبدون هذه « المرساة » يصبح مستقبل الديمقراطية التركية غير مؤكد . وقد تظهر الديمقراطية في وسط شرق أوروبا أملا في عضوية المجموعة . ولكن ليست هناك دولة بها حكومات استبدادية يمكن أن تتحول إلى الديمقراطية أملا في دافع كهذا .

كان انسحاب القوات السوفيتية من شرق أوروبا يسمح بالتحول الديمقراطى فيها . ولو كان الاتحاد السوفيتى قد أنهى تأييده لنظام كاسترو كان يمكن للديمقراطية أن تجد طريقها إلى كوبا . والسؤال الرئيسى هو ماذا كان يحدث داخل الاتحاد السوفيتى نفسه ؟ فلو بدأ رسوخ قواعد الديمقراطية فى جمهورية روسيا لكان ذلك أكبر مكسب للديمقراطية منذ السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة . ولكن فى نهاية ١٩٩٠ كانت القوى المحافظة فى

Times, (London), April 24, 1990, p. 12.

(٣)

روسيا والاتحاد السوفيتي على السواء تؤكد على ضرورة إعادة فرض النظام والقانون مما يوفر احتمالات نهوض سوفيتي جديد .

كانت الولايات المتحدة في السبعينيات والثمانينيات تلعب دورا هاما في عملية التحول الديمقراطي ، ويتوقف استمرارها في هذا الدور على رغبتها وقدرتها . ولم يكن دفع عجلة الديمقراطية يحظى بأولوية قصوى في السياسة الخارجية الأميركية قبل منتصف السبعينيات . وكانت نهاية الحرب الباردة والتنافس الأيديولوجي مع الاتحاد السوفيتي سببا في زوال أسباب دعم الدكتاتوريات المناوئة للشيوعية ، لكنه في الوقت نفسه كان سببا في خفض دوافع التدخل الأميركي الحقيقي في العالم الثالث . وفي أوائل الثمانينيات ، كان رجال السياسة الأميركيون قد استوعبوا الدرس بأن الديمقراطية هي السد المنيع في مواجهة الشيوعية لا الأنظمة الشمولية . ومادام التهديد الشيوعي قد انحسر ، فكذاك الحاجة إلى دفع عجلة الديمقراطية باعتبارها البديل القوي لها .

إضافة إلى ذلك ، كان كل من كارتر وريغان قد اتخذوا سياسة خارجية ذات جوانب أخلاقية تتضمن حقوق الإنسان والديمقراطية . أما الرئيس بوش فكان أكثر براجماتية في توجهه بالنسبة لسابقه . فأعلن الوزير جيمس بيكر في أبريل ١٩٩٠ : « خلف الاحتواء تكمن الديمقراطية ، وقد جاء وقت إزاحة الدكتاتوريات القديمة وبناء الديمقراطيات الجديدة » . ولكن يبدو أن هناك أولويات أخرى تبدت في سياسة الإدارة الأميركية تجاه الصين عام ١٩٨٩ و ١٩٩٠ . فبعد حادث ميدان السلام السماوي أعلن الرئيس ريغان أنه « من المستحيل أن يتم ذبح فكرة ولا أن تسحق الدبابات الأمل »^(٤) .

Secretary James Baker, "Democracy and American Diplomacy", (٤)
(Address, World Affairs Council, Dallas, Texas, March 30, 1990)

بالإضافة إلى الملاحظات التي أدلى بها رونالد ريغان لاتحاد المتحدثين بالإنجليزية وردت في صحيفة نيويورك تايمز ، ١٤ يونيو ١٩٨٩ ، ص ٦١ .

وأرسل الرئيس بوش مستشاره لشئون الأمن القومى للقاء القادة الصينيين سرا .

وهكذا كانت رغبة الولايات المتحدة فى دعم الديمقراطية ، تتغير من حين لآخر ، أما قدرتها على ذلك فكانت مقيدة . وكانت الشائعات التى حامت حول التدهور الأمريكى فى أواخر الثمانينيات مبالغاً فيها فى أغلبها . والحقيقة أن العجز التجارى وعجز الموازنة فرضت بالفعل قيوداً جديدة على الموارد التى كانت الولايات المتحدة تستخدمها فى ممارسة نفوذها فى الدول الخارجية . وكما انخفض دور الكنيسة الكاثوليكية بعد أن تحولت الدول الشمولية إلى الديمقراطية ، كذلك كانت قدرة الولايات المتحدة على دعم التحول الديمقراطى قد استنفدت طاقتها لأنها اقتصرت على مناطق يسهل ممارسة النفوذ فيها ، مثل دول أمريكا اللاتينية والكاريبى وأوروبا وشرق آسيا . وفى ١٩٩٠ ، كانت الدولة التى كانت الولايات المتحدة تمارس فيها نفوذاً هاماً باسم التحول الديمقراطى هى المكسيك .

أما الدول غير الديمقراطية فى أفريقيا والشرق الأوسط وقلب آسيا فكانت أقل عرضة للنفوذ الأمريكى . وفى عام ١٩٨٥ مثلاً هتف المتظاهرون المطالبون بالديمقراطية باسم الولايات المتحدة لاستنكارها للحكومات وما تمارسه من قمع واجتاحتهم الحماس حين وردت التقارير بأن الأسطول الأمريكى كان يبحر فى المياه الإقليمية البورمية^(٥) . ويبحر الأسطول الأمريكى فى مياه جمهورية الدومينيكان وهائيتى وبنما وجرينادة حين الضرورة لنصرة الديمقراطية ؛ وربما كان يبحر فى مياه كوبا لنفس السبب ، لكن بورما كانت بعيدة كل البعد عن المصالح والنفوذ الأمريكى .

(٥) Stan Sesser, "A Rich Country Gone Wrong", *New Yorker*, October 9, (٥) 1989, p. 80.

فاكتفت الولايات المتحدة بتقديم احتجاج دبلوماسى وأوقفت المعونات الاقتصادية . وكانت قدرة الولايات المتحدة على دفع عجلة الديمقراطية بين الدول الأفريقية والصين محدودة أيضا .

وإذا استثنينا أميركا الوسطى والكاريبى نجد أن أكثر مناطق العالم الثالث أهمية للمصالح الأميركية هى الخليج العربى . فأدت حرب الخليج وتجريد مايزيد عن نصف مليون جندى إليها إلى إثارة المطالبة بالديمقراطية فى الكويت والسعودية وإلى نزاع الشرعية عن نظام صدام حسين بالعراق . وكان نشر القوات الأميركية بهذه الصورة فى منطقة الخليج داعيا إلى نوع من التحول الليبرالى إن لم يكن الديمقراطى لو استمر .

إن أهمية الولايات المتحدة فى عملية التحول الديمقراطى يشمل ممارسة مباشرة وواعية للنموذج الأمريكى . فكانت الحركات المطالبة بالديمقراطية فى الثمانينيات تستوحى النموذج الأمريكى . فكان أنصار الديمقراطية فى رانجون يحملون الأعلام الأمريكية ؛ وفى جوهانسبرج أعيد طبع الكتب الأمريكية التى تتناول النظام الأمريكى الديمقراطى . فكان للنظام الأمريكى كل هذه الجاذبية لأنه كان يرمز إلى الحرية والقوة والنجاح . وكذلك فى أعقاب الحرب العالمية الثانية كانت الشعوب تريد أن تحذو حذو النموذج المنتصر .

ولكن ماذا يحدث إذا توقف النموذج الأمريكى عن تجسيد القوة والنجاح ولم يعد يمثل النموذج المنتصر ؟ كان كثيرون فى نهاية الثمانينيات يرون فى « التدهور الأمريكى » واقعا حقيقيا . ورأى آخرون عكس ذلك . ولكن لم ينكر أحد أن الولايات المتحدة كانت تواجه مشكلات كبرى من جريمة ومخدرات وعجز تجارى وعجز فى الموازنة وانخفاض المدخرات والاستثمارات ومعدل الإنتاج وتدهور التعليم وانحلال المدن الداخلية . وإذا فشل النظام الأمريكى فشلت الديمقراطية وتقلصت دعوتها إلى حد هائل .

كان تأثير ظاهرة كرات الثلج على التحول الديمقراطي واضحاً في عام ١٩٩٠ في كل من بلغاريا ورومانيا ويوغوسلافيا ومنغوليا ونيبال وألبانيا . كما كان لها تأثيرها على الحركات الرامية إلى التحول الليبرالي في بعض الدول العربية والأفريقية . ففي عام ١٩٩٠ مثلاً ، وردت تقارير بأن « الانتفاضة التي تشهدها أوروبا الشرقية دعمت المطالبة بالتغيير في العالم العربي » ودفعت الزعماء في مصر والأردن وتونس والجزائر إلى الإسراع بإتاحة مزيد من المجال السياسي للتعبير عن حالة السخط . ونتيجة لما جرى في أوروبا الشرقية قال أحد الصحفيين المصريين : « لا مفر من الديمقراطية الآن . فكل هذه الأنظمة العربية لا خيار أمامها إلا أن تنال ثقة شعوبها وتعرض للخيار الشعبي » ^(٦) .

وكان للنموذج الأوربي الشرقي تأثيره الواضح على قادة الأنظمة الشمولية الأخرى ، لا على الشعوب التي يقودونها . فوردت التقارير عن حكام اليمن الجنوبية الماركسيين وكيف كانوا يرقبون تهاوى الأنظمة الأوروبية الشرقية في وجل خشية أن يلقوا نفس المصير ؛ لذا فقد تحركوا بسرعة لتحقيق الاندماج مع اليمن الشمالية تفادياً لهذا المصير . وكانت الصدمة والفرع هي رد فعل الرئيس موبوتو حين شاهد جثمان صديقه نيكولاى شاونيسكو على شاشة التلفزيون . وبعد أشهر قلائل أعلن السباح بوجود حزبين إلى جانب حزبه لخوض انتخابات ١٩٩٣ . وفي تنزانيا ، ظهرت آثار أحداث شرق أوروبا وتركت بصمة على الحياة السياسية فيها . وفي نيبال ، أعلنت الحكومة في أبريل ١٩٩٠ أن الملك بيرندرا رفع الحظر عن الأحزاب السياسية نتيجة « للموضع الدولي » وتساعد الآمال لدى الشعوب ^(٧) .

New York Times, Dec. 28, 1989, p. A13.

(٦)

Times, (London), May 27, 1990, p. A21.

(٧)

لكن ظاهرة كرات الثلج وحدها تعد ضعيفة كسبب للتحول الديمقراطي في غياب الظروف الملائمة في الدول التي تأثرت بها . فالتحول الديمقراطي في دول (أ) و (ب) لا يعد سببا للتحول الديمقراطي في الدولة (ج) إلا إذا توفرت في الدولة (ج) نفس الظروف الملائمة التي توفرت في الدول (أ) و (ب) . وأصبحت شرعية الديمقراطية كنظام للحكم موضع قبول لدى العالم في جميع أرجائه . إلا أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية الملائمة لقيام الديمقراطية لم تتوفر في كل العالم . فكانت « الثورة الديمقراطية العالمية » يمكن أن نفرز في أية دولة مناخا خارجيا يدفع ويساعد على التحول الديمقراطي ، لكنها لم تكن تستطيع أن نفرز الظروف اللازمة للتحول الديمقراطي في تلك الدولة .

كانت العقبة الكؤود في طريق التحول الديمقراطي في شرق أوروبا تتمثل في السيطرة السوفيتية . وما أن أزيلت هذه العقبة تحركت الحركة الديمقراطية في يسر بالغ . ولا يبدو محتملا أن تكون العقبة الوحيدة للتحول الديمقراطي في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا هي غياب النموذج الشرق أوروبى للتحول الديمقراطي . وما من سبب يمنع الحكام الذين اختاروا الشمولية نهجا لهم قبل ديسمبر ١٩٨٩ من أن يختاروا الشمولية بعد ديسمبر ١٩٨٩ إن أرادوا . فظاهرة كرات الثلج لا تصبح حقيقة واقعة إلا حين تصبح حقيقة واقعة في أذهانهم وأدت بهم إلى الإيمان بضرورة التحول الديمقراطي . لا شك أن أحداث شرق أوروبا في عام ١٩٨٩ شجعت جماعات المعارضة الديمقراطية وأدخلت الخوف في قلوب الزعماء الشموليين في أماكن أخرى ، ولكن نظرا للضعف السابق الذى اتسمت به هذه الجماعات وطول فترة القمع الذى مارسه هؤلاء الزعماء فإن هناك قدرا من الشك يحوم حول مدى التقدم الحقيقى نحو الديمقراطية سيؤدى إليه الزخم الناتج عن أحداث أوروبا الشرقية في معظم الدول الشمولية الباقية .

كانت الأسباب الأصلية للموجة الثالثة قد خفت وضعف أثرها بحلول عام ١٩٩٠ . فلم يكن البيت الأبيض ولا الكرملين ولا المجموعة الأوروبية ولا الفاتيكان في وضع من القوة يسمح بدعم الديمقراطية في الدول التي أفقدت الديمقراطية في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط . ولكن لم يكن مستبعدا ظهور قوى جديدة تحبذ التحول الديمقراطي . ففي عام ١٩٨٥ من ذا الذي كان يظن أن ميخائيل جورباتشوف سيسهل عملية التحول الديمقراطي في شرق أوروبا في غضون خمس سنوات ؟ وفي التسعينيات يعتقد أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يمكن أن يزدادا قوة في المطالبة بالتحول إلى الديمقراطية سياسيا بنفس قدر التحول الليبرالي اقتصاديا كشرط لمنح المساعدات الاقتصادية .

ويعتقد أن فرنسا قد تنشط في دفع عجلة الديمقراطية بين مستعمراتها الأفريقية السابقة حيث لا يزال نفوذها كبيرا . ويعتقد أن الكنيسة الأرثوذكسية قد تخرج كقوة مؤثرة في دعم الديمقراطية في البلقان والاتحاد السوفيتي . ويعتقد أن شخصا مثل جورباتشوف قد يظهر في الصين ويطلق عملية شبيهة بالجلاسنوست في بكين . ويعتقد أن نسخة ديمقراطية من عبد الناصر قد تهب لنشر طبعة ديمقراطية من العروبة في الشرق الأوسط . وربما تستخدم اليابان نفوذها الاقتصادي في تشجيع حقوق الإنسان والديمقراطية في الدول الفقيرة التي تتلقى مساعداتها وقروضها . وفي عام ١٩٩٠ لم تكن أى من هذه الاحتمالات قائمة ، ولكن بعد أحداث ١٩٨٩ سيكون من الحق الحكم على الأشياء .

هل ستهب موجة ثالثة مضادة ؟

بحلول عام ١٩٩٠ كان ثلثا ديمقراطيات الموجة الثالثة على الأقل قد عادت إلى الحكم الشمولى . وكما سبقت الإشارة في الباب الخامس ، يمكن أن تؤدي مشكلات الترسخ إلى مزيد من الانتكاسات في الدول التي تضعف فيها الظروف المواتية لدعم قواعد الديمقراطية . إلا أن الموجتين الديمقراطيةين

الأولى والثانية أعقبتها موجات مضادة كبرى تتجاوز مشكلات الترسخ وكانت معظم عمليات تغيير الأنظمة تتم من الديمقراطية إلى الشمولية وليس العكس فإذا تباطأت الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي أو توقفت فما هى العوامل التى تفرز موجة مضادة ثالثة وتميزها ؟ وهنا نستفيد من تجارب الموجتين المضادتين الأولى والثانية . ولا مجال هنا إلى القيام بدراسة مستفيضة لهذه التغيرات التى طرأت على الأنظمة ؛ لكن الأحكام العامة التالية قد تنطبق على هاتين الموجتين المضادتين .

أولا : كانت أسباب التحول من النظام السياسى الديمقراطى إلى النظام الشمولى متبانية وتتداخل مع أسباب التحول من الشمولية إلى الديمقراطية . ومن هذه العوامل التى أسهمت فى تحولات الموجتين المضادتين الأولى والثانية ما يلى :

- ١ - ضعف القيم الديمقراطية بين النخبة والجمهير .
- ٢ - الأزمة أو الانهيار الإقتصادى الذى زاد من حدة الصراع الاجتماعى وعزز شعبية الإصلاحات التى لا تستطيع فرضها إلا الحكومات الشمولية .
- ٣ - كان الاستقطاب الاجتماعى والسياسى غالبا ما تقوم به الحكومات اليسارية التى تسعى إلى فرض إصلاحات اجتماعية اقتصادية كبرى وبسرعة .
- ٤ - إصرار شرائح الطبقات المتوسطة المحافظة على استبعاد الحركات الشعبية واليسارية والشرائح الدنيا عن السلطة السياسية .
- ٥ - انهيار القانون والنظام نتيجة للإرهاب وحركات العصيان .
- ٦ - التدخل أو الغزو من جانب حكومة أجنبية غير ديمقراطية .
- ٧ - ظاهرة كرات الثلج فى صورة مظاهرات بتأثير من انهيار أو الإطاحة بنظم ديمقراطية فى دول أخرى .

ثانيا : إذا استبعدنا حركات التحول الناتجة عن عوامل خارجية نجد أن الانتقال من الديمقراطية إلى الشمولية كانت دائما تنتج عن المسؤولين عن السلطة أو المقررين إليها في النظام الديمقراطي . وباستثناء حالة أو حالتين ، فإن الأنظمة الديمقراطية لم تنته بالتصويت الشعبي أو بحركة شعبية . ففي ألمانيا وإيطاليا في الموجة المضادة الأولى ، اعتلت السلطة حركات غير ديمقراطية تحظى بتأييد شعبي كبير وأقامت دكتاتوريات فاشية . ثم انقضت الغزوات النازية على الديمقراطية وأجهزت عليها في عدد من الدول الأوروبية الأخرى . وفي أسبانيا في الموجة المضادة الأولى وفي لبنان في الثانية انتهت الديمقراطية بحرب أهلية .

مع ذلك فإن الغالبية العظمى من حركات التحول قد اتخذت شكل انقلابات عسكرية انتهت بدكتاتوريات عسكرية أو انقلابات إدارية يقوم فيها الزعماء المنتخبون ديمقراطيا بإنهاء الديمقراطية من خلال تركيز السلطات في أيديهم وهو ما يحدث في الغالب بإعلان حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية . وفي الموجة المضادة الأولى ، قامت الانقلابات العسكرية بإنهاء النظم الديمقراطية في دول شرق أوروبا الجديدة وفي اليونان والبرتغال والأرجنتين واليابان . وفي الموجة المضادة الثانية أنهت الانقلابات النظم الديمقراطية في العديد من دول أميركا اللاتينية وأندونيسيا وباكستان واليونان ونيجيريا وتركيا . ووقعت الانقلابات الإدارية في الموجة المضادة الثانية في كوريا والهند والفيليبين . وفي أوروغواي تعاونت القيادة المدنية والعسكرية على إنهاء الديمقراطية عن طريق القيام بانقلاب إداري عسكري مشترك .

ثالثا : في عدد من الحالات في كل من الموجتين الأولى والثانية تم إحلال أشكال جديدة تاريخيا من الحكم الشمولى محل الأنظمة الديمقراطية . وتميزت

الفاشية عن الأنماط الأولى من الشمولية بقاعتها العريضة وأيديولوجيتها وتنظيمها الحزبي وجهودها لاختراق معظم طبقات المجتمع والسيطرة عليها . وكانت الشمولية البيروقراطية تختلف عن الأشكال الأولى من الحكم العسكرى فى أمريكا اللاتينية بصورتها المؤسسية واستمرارها غير المحدود وبسياساتها الاقتصادية . وكانت إيطاليا وألمانيا فى العشرينيات والثلاثينيات ، والبرازيل والأرجنتين فى الستينيات والسبعينيات هى الدول الرائدة فى اتخاذ الأشكال الجديدة من الحكم غير الديمقراطى وفى تقديم الأمثلة التى سعت الفئات غير الديمقراطية فى الدول الأخرى إلى اتباعها . وكان كلا هذين النمطين من الشمولية فى الحقيقة رد فعل لتطورات اجتماعية واقتصادية ومنها اتساع نطاق الحشد الاجتماعى والمشاركة السياسية فى أوروبا وانقضاء مرحلة البديل المستورد القائم على قاعدة شعبية والخاصة بالتنمية الاقتصادية فى أمريكا اللاتينية .

إن أسباب الموجتين المضادتين الأوليين وأنماطهما لا تقدم تنبؤات عن أسباب موجة مضادة وثالثة وأنماطها . إلا أن التجارب السابقة تقدم بعض الأسباب المحتملة لها :

١ - الفشل المستمر للنظم الديمقراطية فى العمل بكفاءة قد يؤدى إلى تقويض دعائمها . وفى أواخر القرن العشرين ، سقطت الشرعية عن المصادر الأيديولوجية غير الديمقراطية الكبرى للشرعية - وأوضحها الشيوعية الماركسية . وكان القبول العام للمعايير الديمقراطية يعنى أن الحكومات الديمقراطية كانت أقل اعتمادا على شرعية الأداء عما كانت عليه فيما مضى . إلا أن العجز المستمر عن توفير الرخاء والرفاهية والمساواة والعدالة والنظام الداخلى أو الأمن الخارجى يمكن أن يقوض دعائم شرعية الحكومات الديمقراطية فى النهاية . ويخفوت ذكريات الفشل الشمولى تزايدت احتمالات التذمر من الفشل الديمقراطى .

٢ - يمكن أن يكون الانحياز الاقتصادي الدولي العام على غرار ما حدث عام ١٩٢٩ - ١٩٣٠ سببا في تقويض دعائم شرعية الديمقراطية في العديد من الدول . وقد نجحت معظم الديمقراطيات من « الكساد الكبير » في الثلاثينيات وظلت قائمة . إلا أن بعضها انهار ويحتمل أن ينهار بعض آخر في رد فعل لكارثة اقتصادية ماثلة في المستقبل .

٣ - إن التحول إلى الشمولية على يد قوة كبرى ديمقراطية أو في طريقها إلى الديمقراطية قد تؤدي إلى إطلاق ظاهرة كرات الثلج في دول أخرى . وقد يؤدي تغيير المسار باتجاه الشمولية في روسيا أو الاتحاد السوفيتي إلى آثار مضطربة في التحول الديمقراطي في سائر الجمهوريات السوفيتية وبلغاريا ورومانيا ويوغوسلافيا ومنغوليا وربما في بولنده والمجر وتشيكوسلوفاكيا . وقد تؤدي إقامة نظام شمولى في الهند إلى إفراز ظاهرة ماثلة في سائر دول العالم الثالث .

٤ - وحتى إن لم تنقلب دولة رئيسية عائدة إلى الشمولية ، فإن التحول إلى الدكتاتورية في عدد من الدول حديثة العهد بالديمقراطية نظرا لافتقاره إلى الشروط المعتادة للديمقراطية يمكن أن يؤدي إلى تقويض دعائم الديمقراطية في دول أخرى تتوفر فيها هذه الشروط . ويعد هذا قلبا لظاهرة كرات الثلج .

٥ - إذا ما قامت دولة غير ديمقراطية بتطوير قوتها وبدأت في التوسع خارج حدودها ، فإن هذا قد يحرك الحركات الشمولية في دول أخرى أيضا . ويكون هذا التحريك قويا إذا ما أنزلت الدولة الشمولية التوسعية هزيمة عسكرية بوحدة أو أكثر من الدول الديمقراطية في عملية التوسع . وكانت القوى الرئيسية التي حققت تطورا اقتصاديا في الماضى تميل أيضا إلى التوسع الإقليمى . فإذا استعادت الصين حكمها الشمولى وحققت تطورا اقتصاديا في العقود القادمة ومدت نفوذها وهيمنتها في شرق آسيا ، فقد تضعف النظم الديمقراطية بشرق آسيا إلى درجة كبيرة .

٦ - كما حدث في العشرينيات والستينيات فمن الممكن أن تظهر أشكال متباينة من الشمولية من جديد وقد تبدو ملائمة للعصر . وهناك عدة احتمالات في هذا الصدد :

(أ) يمكن أن تتحول القومية الشمولية إلى ظاهرة مألوفة بدول العالم الثالث وبأوروبا الشرقية أيضا . فهل كانت ثورات ٨٩ - ١٩٩٠ في دول أوروبا الشرقية تعد حركات ديمقراطية معادية للشيوعية ، أم حركات قومية معادية للسوفيت ؟ إن كانت الأخيرة ، فمن الممكن أن تعود الأنظمة القومية الشمولية إلى بعض هذه الدول .

(ب) كانت الأصولية الدينية سائدة كأوضح ما تكون في إيران ، إلا أن كلا من الحركات الأصولية السنية والشيعة قد تصل إلى السلطة في دول أخرى . وكانت الحركات الأصولية اليهودية والهندوسية والمسيحية على نفس الدرجة من القوة . ويمكن القول إن معظم الحركات الأصولية تعادى الديمقراطية لأنها تقصر المشاركة السياسية على من يتبعون عقيدة دينية محددة .

(ج) قد تتطور الشمولية العرقية في الدول الفقيرة والغنية على السواء كرد فعل لتواري الميول الديمقراطية . فإلى أى مدى يمكن أن يصل الاستقطاب الاجتماعى الاقتصادى قبل أن تصبح الديمقراطية مستحيلة ؟

(د) قد تظهر الدكتاتوريات الشعبية في المستقبل كما ظهرت في الماضى كرد فعل تجاه حماية الديمقراطية لحقوق الملكية وما إليها من أشكال الامتيازات . ففى الدول التى لا تزال مسألة إيجارات الأراضى تمثل مشكلة فيها ، فإن عجز الديمقراطيات عن تنفيذ إصلاح زراعى قد يؤدى إلى اللجوء للشمولية .

(هـ) قد تظهر الدكتاتوريات الطائفية في الديمقراطيات وتشارك فيها جماعة أو جماعتان عرقيتان أو عنصريتان أو دينيتان .

فكما هو الحال في أيرلنده الشمالية وجنوب أفريقيا وسريلانكا وغيرها قد تسعى إحدى الفئات إلى فرض سيطرتها على المجتمع بأسره .

وكل هذه الأنماط الشمولية كانت قائمة في الماضي . ولا يستبعد أن تظهر أنماط جديدة من ابتكار البشر في المستقبل . ومن الاحتمالات قيام دكتاتوريات الكترونية تكنوقراطية تستند شرعيتها إلى القدرة على السيطرة على المعلومات ووسائل الإعلام والاتصالات المعقدة . واحتمالات عودة أى من هذه الأنماط الشمولية القديمة والجديدة غير كبيرة ؛ ويصعب أن نحدد إستحالة أى منها أيضا .

مزید من التحول الديمقراطي

العقبات والفرص

لم تكن الديمقراطية قائمة في ثلثي دول العالم تقريبا في عام ١٩٩٠ . وهذه الدول تندرج في فئات جغرافية ثقافية أربع هي :

١ - أنظمة ماركسية محلية تشمل الاتحاد السوفيتي حيث حدث التحول الليبرالي في الثمانينيات وتوفرت الحركات الديمقراطية في العديد من الجمهوريات ، إلا أن القوى المحافظة ظلت على قوتها .

٢ - الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى ، وقد ظلت باستثناءات قليلة إما دكتاتوريات فردية أو أنظمة عسكرية أو أنظمة أحادية الأحزاب أو مزيج من هذه جميعا .

٣ - الدول الإسلامية الممتدة من المغرب حتى أندونيسيا حيث لا تتوفر الديمقراطية باستثناء تركيا وباكستان (ولو أن عددا من هذه الدول اتجه إلى التحول الليبرالي في عام ١٩٩٠) .

٤ - دول شرق آسيا من بورما إلى جنوب شرق آسيا إلى الصين وكوريا الشمالية وتشمل أنظمة شيوعية وأخرى عسكرية ودكتاتوريات فردية ودولتين شبه ديمقراطيتين هما تايلاند وماليزيا .

ويمكن أن تنقسم القوى المؤيدة للتحول الديمقراطي والعقبات التي تعترض طريقه إلى ثلاثة أقسام رئيسية سياسية وثقافية واقتصادية في هذه الدول .

السياسة

من العقبات السياسية الهامة التي تعترض طريق المزيد من عمليات التحول الديمقراطي غياب التجربة الحقيقية مع الديمقراطية عن هذه الدول التي ظلت على الشمولية في التسعينيات . وكانت ٢٣ دولة من الدول التسع والعشرين التي تحولت إلى الديمقراطية بين ١٩٧٤ و ١٩٩٠ قد عرفت الديمقراطية في الماضي . ولا يدعى مثل هذه التجارب الماضية إلا قليل من الدول التي كانت غير ديمقراطية بحلول عام ١٩٩٠ ، وتشمل عدة دول « مرتدة » من دول الموجة الثالثة (السودان ونيجيريا وسورينام وربما باكستان) ، وأربع دول « مرتدة » عن تاريخها السياسي من دول الموجة الثانية ولم تتحول من جديد إلى الديمقراطية في الموجة الثالثة (لبنان وسريلانكا وبورما وفيجي) وثلاث دول تحولت إلى الديمقراطية في الموجة الأولى وحال التدخل السوفيتي دون عودة التحول الديمقراطي إليها مع نهاية الحرب العالمية الثانية (إستونيا ولاتفيا وليتوانيا) . أما بقية الدول غير الديمقراطية ويبلغ عددها تسعين أو أكثر في عام ١٩٩٠ فقد اقتصرت إلى أية تجربة تذكر مع الديمقراطية . لكن ذلك لا يمثل مانعا حاسما أمام التحول الديمقراطي . ولكن إذا استثنينا المستعمرات السابقة ، نجد أن كل الدول التي تحولت إلى الديمقراطية بعد ١٩٤٠ كانت

تجربة سابقة ما مع الديمقراطية . فهل تستطيع الدول التى تفتقر إلى هذه التجربة أن تتحول إلى الديمقراطية مستقبلا ؟

هناك عقبة واحدة من المحتمل أن تختفى فى عدة دول فى التسعينيات . فالزعماء الذين يقيمون الأنظمة الشمولية أو الذين يظلون فى السلطة طويلا فى مثل هذه الأنظمة عادة ما يتحولون إلى متشددين يعارضون أى تحول ديمقراطى . ولا بد أن يحدث نوع ما من التغيير فى الزعامة داخل النظام الشمولى قبل التحرك نحو الديمقراطية . وسيحدث مثل هذا التغيير فى بعض الأنظمة الشمولية فى التسعينيات . فالزعماء الذين ظلوا فى السلطة طويلا فى عام ١٩٩٠ فى الصين وساحل العاج ومالاوى كانوا فى الثمانينات من أعمارهم ؛ وكان الزعماء فى كل من بورما وكوريا الشمالية وليسوتو وفيتنام فى السبعينات من أعمارهم ؛ وكان زعماء كوبا والمغرب وسنغافورة والصومال وسوريا وتزانيا وزامبيا فى الستين . وسيؤدى موت هؤلاء الزعماء أو رحيلهم عن السلطة إلى إزالة عقبة من طريق التحول الديمقراطى فى بلادهم ، ولكن لا يؤدى بالضرورة إلى التحول .

حدث التحول الديمقراطى بين ١٩٧٤ و ١٩٩٠ فى دكتاتوريات فردية وأنظمة عسكرية وأنظمة ذات حزب واحد . إلا أن التحول الديمقراطى الكامل لم يحدث فى الدول الشيوعية ذات الحزب الواحد والتى نتجت عن الثورة الديمقراطية . وكان التحول الليبرالى فى طريقة فى الاتحاد السوفيتى ، وربما يؤدى ذلك إلى تحول ديمقراطى كامل فى روسيا . وفى يوغوسلافيا ، كانت الحركات الديمقراطية فى طور البدء فى كل من سلوفينيا وكرواتيا ، ولكن كانت الثورة الشيوعية اليوغوسلافية ثورة صربية بالدرجة الأولى ، ويغلف الشك مستقبل الديمقراطية فى صربيا .

وكانت ألبانيا تبدو فى عام ١٩٩٠ على مشارف الانفتاح ؛ أما فى الصين وفيتنام ولاوس وكوبا وأثيوبيا والأنظمة الماركسية التى أفرزتها الثورات فقد قررت

البقاء كما هى . وكانت الثورات فى تلك الدول قومية وشيعية على السواء ، وبالتالي فقد ارتبطت الشيوعية بالهوية القومية طالما لم تكن الدول ضمن دول أوروبا الشرقية التى خضعت للاحتلال السوفيتى . فهل كانت العقبات التى وقفت فى طريق التحول الليبرالى فى هذه الدول من أصل النظام وطبيعته وبقاء الزعماء فى السلطة لمدة طويلة (فى بعض الحالات) أم أنها تعود إلى فقرها وتحلفها الاقتصادى ؟

ومن العقبات الكؤود التى حالت دون التحول الديمقراطى أيضا غياب أو ضعف الالتزام الحقيقى بالقيم الديمقراطية بين الزعماء السياسيين فى آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط . وحين يخرج هؤلاء الزعماء من مناصبهم ، نجد لديهم ما يكفى من الأسباب للدفاع عن الديمقراطية . ويأتى اختبار مدى التزامهم بالديمقراطية حين يكونون فى السلطة لا يزالون . فكانت الأنظمة الديمقراطية بأمريكا اللاتينية تتم الإطاحة بها بانقلابات عسكرية فى العادة . وقد حدث ذلك بالطبع فى الشرق الأوسط وآسيا ؛ إلا أن القادة المنتخبين أنفسهم فى هذه المناطق كانوا مسئولين عن سقوط الديمقراطية ، ومنهم سينغمان وبارك تشونغ هى فى كوريا وعدنان مندرس فى تركيا وأنديرا غاندى فى الهند وفرديناند ماركوس فى الفيليبين وسوكارنو فى أندونيسيا .

كان هؤلاء الزعماء قد فازوا بالسلطة من خلال أنظمة انتخابية ثم انقلبوا عليها واستغلوا سلطاتهم فى تقويض دعائم النظام كله . فكان التزامهم بالقيم والممارسات الديمقراطية ضعيفا . وحتى حين كان قادة آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط يولون قدرا من الالتزام بالمبادئ الديمقراطية كانوا يفعلون ذلك على مضض . كما أن آسيا وأفريقيا لم تفرخ كثيرا من رؤساء الحكومات الذين ينادون بالديمقراطية . وأسباب ذلك ترجع إلى الناحية الثقافية والموروث الثقافى .

الموروث الثقافي

هناك رأى يرى أن الموراث الثقافية التاريخية الكبرى في العالم تتفاوت بشدة في مدى ملاءمة توجهاتها وقيمها ومعتقداتها وأنماط السلوك فيها لنمو الديمقراطية . فالموروث الثقافي المعادى للديمقراطية يعوق انتشار المعايير الديمقراطية في المجتمع وينكر شرعية المؤسسات الديمقراطية ، وبالتالي فهو يحول دون قيام هذه المؤسسات بمهامها . والبحث في الثقافة يأتي في صورتين . تنص النسخة التقييدية على أن الثقافة الغربية وحدها هي التي تهيم المجال لنمو المؤسسات الديمقراطية ، وتعد الديمقراطية بالتالى غير ملائمة للمجتمعات غير الغربية . كان هذا الرأى مطروحا صراحة في بواكير الموجة الثالثة من جانب جورج كينان . فالديمقراطية في رأيه هي شكل للحكم « تطور في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في شمال غرب أوروبا ثم انتقل إلى سائر دول العالم ومنها أميركا الشمالية حيث استقرت شعوب من شمال غرب أوروبا ، سواء في شكل مستوطنين أصليين أو مستعمرين ، ووضعوا أسس الحكم المدني » . والديمقراطية بالتالى ليس لها إلا « مساحة زمانية ومكانية ضيقة ولا بد من تقديم الشواهد على أنها النمط الطبيعي لحكم الشعوب خارج هذه المساحة الضيقة » . لذا « فليس هناك من سبب يدعو إلى افتراض أن السعى إلى تطبيق معايير الديمقراطية سيكون هو أفضل شئ بالنسبة لهذه الشعوب » ^(٨) . موجز القول إن الديمقراطية في هذا الرأى لا تتناسب إلا مع الدول الشمالية الغربية وربما وسط أوروبا وما خرج عنها من مستوطنين . والحقيقة أن الشواهد التي تدعم هذا الرأى قوية لكنها ليست مقنعة تماما :

(٨) George Kennan, *The Cloud of Danger* (Boston, 1977), pp. 41-43.

١ - إن الديمقراطية الحديثة نشأت في الغرب .

٢ - معظم الدول الديمقراطية منذ بدايات القرن التاسع عشر هي دول غربية .

٣ - انتشرت الديمقراطية خارج نطاق شمال المحيط الأطلنطي في المستعمرات البريطانية السابقة وفي الدول التي تعرضت لنفوذ أميركي طاغٍ وأخيرا في المستعمرات الإيبيرية السابقة بأمريكا اللاتينية .

٤ - إن الدول الديمقراطية التسع والعشرين التي كانت في قلب الموجة المضادة الثانية عام ١٩٧٣ كانت تشمل عشرين دولة أوربية غربية ومستوطنات أوربية ودول أميركية لاتينية وثماني مستعمرات بريطانية سابقة واليابان .

٥ - إن الدول الديمقراطية الثماني والخمسين في عام ١٩٩٠ تشمل سبعا وثلاثين دولة أوربية غربية ومستوطنة أوربية ودولة أميركية لاتينية ومستعمرة استرالية وست دول أخرى (اليابان وتركيا وكوريا الجنوبية ومنغوليا وناميبيا والسنگال) . وكانت عشرون دولة من الدول الثلاثين التي تحولت إلى الديمقراطية في الموجة الثالثة إما دولا غربية أو دولا سيطر عليها النفوذ الغربي .

ولهذا الرأي الذي يركز على الثقافة الغربية نتائجه بالنسبة للتحول الديمقراطي في البلقان والاتحاد السوفيتي . فكانت هذه المناطق تاريخيا جزءا من الامبراطوريتين القيصريّة والعثمانية حيث سادت الأرثوذكسية والإسلام والمسيحية غير الغربية(*) . وهي مناطق لم تتعرض للتراث الثقافي الغربي بدرجة كبيرة ولم يكن لها ما للغرب من تجارب مع الإقطاع والنهضة والحركة الإصلاحية والتنوير والثورة الفرنسية والليبرالية . وكما يقول وليسم والاس ، ربما أدت نهاية

(*) إذن كيف تحولت تركيا نفسها إلى الديمقراطية على حسب قول المؤلف قبل عدة سطور إذا كانت الأديان « غير الغربية » تحول دون قيام الديمقراطية ؟ وأجدني أتساءل أيضا ، هل المسيحية دين غربي أصلا ؟ أم هي مجرد محاولة للإصاقي كل بقية بكل مآهو غربي ؟ (المترجم) .

الحرب الباردة وزوال الستار الحديدي إلى تحويل الخط السياسى الفاصل شرقا إلى حدود الأراضى المسيحية فى عام ١٥٠٠ . ويبدأ هذا الخط من الشمال إلى الجنوب على طول الحد الفاصل تقريبا بين فنلندا وروسيا ، والحدود الشرقية لجمهوريات البلطيق ويخترق روسيا البيضاء وأوكرانيا ليفصل أوكرانيا الكاثوليكية الغربية عن أوكرانيا الأرثوذكسية الشرقية ، ثم يتجه جنوبا ثم ينحرف غربا فى رومانيا ويقطع ترانسلفانيا عن بقية البلاد ، ثم يتجه إلى يوغوسلافيا على الخط الفاصل بين سلوفانيا وكرواتيا من ناحية وبين سائر الجمهوريات من ناحية أخرى^(٩) . وقد يفصل هذا الخط اليوم بين المناطق التى ستقوم فيها الديمقراطية وبين المناطق التى لن تقوم لها فيها قائمة .

وهناك نسخة أقل حدة من عقبة الموروث الثقافى ترى أن المسألة ليست أن ثقافة ما أو أخرى تلائم الديمقراطية وتتقبلها وإنما أن هناك ثقافة ما أو بعض الثقافات تعادى الديمقراطية . والثقافتان الأكثر شهرة فى هذا الصدد هما الكونفوشية والإسلامية . وهناك ثلاثة أسئلة تحدد ما إذا كانت هاتان الثقافتان تقفان حجر عثرة فى طريق التحول الديمقراطى فى أواخر القرن العشرين . أولا ، إلى أى مدى يبلغ عداؤ المبادئ والتعاليم الكونفوشية والإسلام للديمقراطية ؟ ثانيا ، إذا ثبت أنها كذلك فكيف قامت هاتان الثقافتان بتعويق تقدم الديمقراطية ؟ ثالثا ، إن كانتا قد أعاقتا تقدمها فإلى أى مدى سيواصلان إعاقتهما مستقبلا ؟

الكونفوشية : ليس هناك خلاف بين الباحثين حول تميز التراث الكونفوشى إما باللاديمقراطية أو معاداة الديمقراطية . وكان العنصر المعتدل الوحيد هو أن السياسة الصينية القديمة كانت تتيح المجال للموهبين دون

(٩) William Wallace, *The Transformation of Western Europe* (London, 1990), p. 16.

اعتبار لخلفيتهم الاجتماعية ؛ لكن هذا ليس معناه الديمقراطية . فلا أحد يصف الجيش اليوم بالديمقراطية لمجرد أن ضباطه يرقون على أساس قدراتهم . وكانت الكونفوشية الصينية الكلاسيكية ومشتقاتها في كوريا وفيتنام وسنغافورة وتايوان ونسختها المنقحة في اليابان تؤكد على الجماعة فوق الفرد ، وعلى السلطة قبل الحرية وعلى المسؤوليات قبل الحقوق . وكانت المجتمعات الكونفوشية تفتقر إلى وجود حقوق للأفراد في مواجهة الدولة ؛ وحتى إن وجدت فهي من صنع الدولة . فكان التوافق والتعاون مقدما على الاختلاف والتنافس . ويعد الحفاظ على النظام والاحترام ومراعاة التدرج الهرمي من القيم الرئيسية . وكان صراع الأفكار والجماعات والأحزاب ينظر إليه على أنه شيء خطير وغير مشروع . والنقطة الأهم هي أن الكونفوشية تدمج المجتمع والدولة معا ولا تقر بأية شرعية للمؤسسات الاجتماعية المستقلة بهدف تحقيق التوازن في الدولة على المستوى القومى (*).

ولم يكن في الصين القديمة مفهوم الفصل بين ما هو مقدس عما هو دنيوى وبين ما هو روحانى عما هو مادى . وكانت الشرعية السياسية في الصين الكونفوشية تركز على « التفويض السماوى » الذى يحدد مفاهيم السياسة بالمعايير الأخلاقية . ولم تكن ثمة أسس شرعية تحدد حدود السلطة لأن السلطة والأخلاق كانا شيئا واحدا (١٠) .

(*) من الواضح أن المؤلف يحاكم نظاما كان قائما منذ آلاف السنين في ضوء مفاهيم وأحكام حديثة . وهل لو تساؤلنا عن العلاقة بين المجتمع والدولة - إن وجدت - في أية ثقافة غربية قديمة ، فهل نخرج بها هو أكثر عما وجد في الكونفوشية ؟ بعبارة أخرى ، هل كانت هذه العلاقة وهذه المؤسسات التى يتحدث عنها الكاتب موجودة في الغرب ولو في القرن السابع عشر ؟ (المترجم) .

Yu-sheng Lin, "Reluctance to Modernize", in **Confucianism and Modernization**, ed. Joseph Liang (Taipei, 1987), p. 25. (١٠)

كانت المجتمعات الكونفوشية تمثل بيئة معادية للديمقراطية . ولم تتوفر تجارب الحكم الديمقراطي في شرق آسيا إلا في دولتين هما اليابان والفيليبين قبل عام ١٩٩٠ . وفي كلتا هاتين الحالتين ، كانت الديمقراطية ناتجة عن النفوذ الأمريكي . كما أن الفيليبين دولة كاثوليكية ولا وجود للكونفوشية فيها عمليا . وفي اليابان ، أعيد تفسير المبادئ الكونفوشية وتم دمجها مع التراث الثقافي المحلي . أما الصين الأم فلم تكن لها أية تجارب مع الحكم الديمقراطي ، ولم تلق الديمقراطية الغربية تأييدا إلا بين صفوف بعض المنشقين الراديكاليين . وحتى النقاد الديمقراطيون لم يخرجوا عن العناصر الرئيسية للموروث الكونفوشي^(١١) .

وكان المسئولون عن تحديث الصين من أنصار « اللينينية الكونفوشية » . وفي أواخر الثمانينيات حين أدى النمو الاقتصادي السريع في الصين إلى إفراز سلسلة جديدة من المطالبة بالإصلاح السياسي والديمقراطية من جانب الطلاب المثقفين والفئات الحضرية من الطبقة المتوسطة تمثل رد فعل القيادة الشيوعية في أسلوبين . أولا ، قدمت نظرية عن « الشمولية الجديدة » القائمة على تجربة كل من تايوان وسنغافورة وكوريا وبررها القول بأن دولة في مثل هذه المرحلة من التنمية الاقتصادية لا يصلح لها إلا الشمولية لتحقيق التوازن للنمو الاقتصادي واحتواء النتائج المترتبة على التنمية . ثانيا ، قامت القيادة بقمع الحركة الديمقراطية في بكين وغيرها بصورة عنيفة في صيف ١٩٨٩ .

وكان الاقتصاد في الصين يدعم التراث الثقافي في مواجهة الديمقراطية . أما في سنغافورة وتايوان وكوريا فقد أدى النمو الاقتصادي القياسي إلى قيام قاعدة ترتكز إليها الديمقراطية في أواخر الثمانينيات . وفي هذه الدول اصطدم الاقتصاد بالموروث الثقافي في تشكيل عملية التنمية السياسية . وفي ١٩٩٠ ، كانت سنغافورة هي الدولة الوحيدة غير النقطية ذات « الدخل العالي » (بتعبير

Daniel Kelliher, "The Political Consequences of China's Reforms", (١١) Comparative Politics 18 (July 1986), pp. 488-90.

البنك الدولي) التى ليس بها نظام سياسى ديمقراطى ، وكان زعيم البلاد ملتزما بالقيم الكونفوشية فى مواجهة الديمقراطية الغربية . فكان « سوق الفكر يؤدى أحيانا إلى إراقة الدماء بدلا من التنوير » على حد قول لى كوان ييو . وفى الثمانينيات ، أعطى لى كوان ييو الأولوية فى بلاده للارتقاء بتعاليم الكونفوشية^(١٢) . واتخذت إجراءات مشددة لقمع المنشقين ومنع المنشورات التى تنتقد الحكومة وسياساتها . وهكذا كانت سنغافورة دولة كونفوشية شمولية ضمن الدول الغنية بالعالم . فهل يبقى الأمر على ما هو عليه بعد لى كوان ييو ؟ .

فى أواخر الثمانينيات ، تحركت كل من تايوان وكوريا باتجاه الديمقراطية . وكانت تايوان تاريخيا جزءا هامشيا من الصين . واحتلها اليابانيون مدة خمسين عاما ، وثار سكانها عام ١٩٤٧ على فرض الهيمنة الصينية ، وحلت الحكومة القومية فى عام ١٩٤٩ ولقيت الهزيمة على يد الشيوعيين . وجعلت هذه الهزيمة من المستحيل على الزعماء القوميين أن يحتفظوا بالصورة المتغطرة المرتبطة بالأفكار الكونفوشية التقليدية عن السلطة . وأدت التنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة إلى ضعف الكونفوشية التقليدية . وكان ظهور طبقة من رجال الأعمال بين أهالى البلاد سببا فى إيجاد مصدر للقوة والثروة مستقل عن الدولة ويسيطر عليه رجال من أهل البلاد ، مما أدى إلى تغيير جوهرى فى الموروث الثقافى السياسى الصينى مما لم يحدث فى كوريا وفيتنام ولا فى اليابان^(١٣) . وفى أواخر الثمانينيات أدت ضغوط التغيير الاقتصادى والاجتماعى إلى التحرك تدريجيا نحو الانفتاح السياسى .

وفى كوريا ، كان الموروث الثقافى الكلاسيكى يتضمن عناصر للتغيير والمساواة ، إلا أنه كان يتضمن أيضا مكونات كونفوشية لا تساعد على

Economist, April 23, 1988, p. 37.

(١٢)

Lucian Pye With Mary Pye, Asian Power and Politics, (Cambridge, (١٣) 1985), pp. 232-36.

الديمقراطية ومنها التراث الشمولى وحكم الطاغية . فكان الناس على حد قول أحد الباحثين الكوريين « ينظرون إلى القيادة انتظارا للتوجهات لكى يعيشوا » . وكان التسامح مع المعارضين لا وجود له ، وكان الخروج عن السلف يعد خيانة . فلا يتحدث العلماء الكونفوشيون عن تقديم تنازلات أو تصالح أبدا . « بل كان عليهم أن يحتفظوا بقاء الضمير »^(١٤) . وفى أواخر الثمانينيات ، أدى التحول الحضرى والتعليم ونمو الطبقة المتوسطة وانتشار المسيحية إلى إنهاك الكونفوشية كعقبة فى طريق الديمقراطية فى كوريا . إلا أنه لم يتضح بعد ما إذا كان الصراع بين التراث القديم والرخاء الجديد سيتهى بانتصار أى منهما .

يبدو أن التفاعل بين التقدم الاقتصادى والتراث الثقافى الآسيوى قد أفرز تنوعا شرق آسيوى متميزا من المؤسسات الديمقراطية . وبدءا من ١٩٩٠ ، لم يحدث التحول إلى حكم انتخابى شعبى فى شرق آسيا إلا فى الفيلبين . وكان النموذج الأصيل هو اليابان التى تعد ديمقراطية بلا شك . ثم بدأت الديمقراطية اليابانية فى الانتشار فى شرق آسيا . ففى عام ١٩٩٠ ، خرج حزبان من أحزاب المعارضة الثلاثة مع الحزب الحاكم ليشكلوا كتلة سياسية تهدف إلى إقصاء الحزب المعارض المتبقى عن تحقيق أية قوة قومية لها وزنها . ويرر الرئيس روتاي ووه هذه الخطوة بالحاجة إلى « تحقيق الاستقرار السياسى » و « مواجهة انفجار الكبت الطويل للصراع بين الطبقات والأجيال والأقاليم »^(١٥) . وفى أواخر الثمانينيات ، كانت التنمية الديمقراطية فى تايوان تتحرك باتجاه إقامة نظام انتخابى يبقى حزب كوو ميتنانج هو المسيطر فيه والحزب التقدمى الديمقراطى فى موقع المعارضة على الدوام . وفى ماليزيا ، سيطر تحالف الأحزاب الثلاثة

New York Times, Dec. 15, 1987, p. A14.

(١٤)

Economist, January 27, 1990, p. 31; New York Times, January 23, (١٥)

1990, p. 1.

الكبرى من الملايو والصينيين والهنود على السلطة ضد كل المنافسين من الخمسينيات وحتى الثمانينيات . وفي منتصف الثمانينيات ، قام نائب لي كوان يو في سنغافورة بتعزيز أسس نظام مماثل للنظام الحزبي^(١٦) .

من أبرز معايير الديمقراطية التنافس المتساوى والحر من أجل الحصول على الأصوات بين الأحزاب السياسية دون تخويف أو تقييد من جانب الحكومة لأى من أحزاب المعارضة . ولا شك أن اليابان قد وفّت بهذا المعيار منذ عشرات السنين ؛ فحصلت الصحافة على حريتها وكذلك حرية الكلام والاجتماع والتنافس المتساوى فى الانتخابات . أما فى سائر الدول الآسيوية ذات الحزب المسيطر فقد خلت الساحة لسنوات طويلة للحكومة وحدها . وفى نهاية الثمانينيات ، تغيرت الظروف فى بعض هذه الدول . ففى عام ١٩٨٩ ، عجز الحزب الحاكم فى كوريا عن الفوز بالسيطرة على المجلس التشريعى . وربما كان هذا العجز سببا رئيسيا فى اندماجه التالى مع اثنين من خصومه . وفى تايوان ، تم رفع القيود عن المعارضة تدريجيا . لذا فمن الممكن أن تنضم دول شرق آسيوية أخرى إلى اليابان فى خلو الساحة أمام أحزاب أخرى غير الحزب الحاكم . وفى عام ١٩٩٠ قامت أنظمة الحزب المسيطرة فى شرق آسيا بتغطية فراغ بين الديمقراطية والشمولية اتخذت اليابان أحد طرفيه وأندونيسيا الطرف الآخر ، واتخذت كل من كوريا وتايوان وماليزيا وسنغافورة موقعا وسطا فى ذلك الترتيب .

يمكن إذن لهذا النظام أن يفي بمتطلبات الديمقراطية ، إلا أنه قد يختلف بدرجة كبيرة عن النظم الديمقراطية السائدة فى الغرب . ففى الديمقراطيات الغربية ، يفترض أن الأحزاب السياسية والتحالفات لا تتنافس على السلطة بحرية وعلى درجة كاملة من المساواة وحسب ، بل ويمكن أن تتداول السلطة

Goh Chok Tong, in *New York Times*, August 14, 1985, p. A13. (١٦)

فيما بينها . وفي بعض مجتمعات الغرب ، كالسويد مثلا ، ظل حزب واحد في السلطة خلال عدة انتخابات . لكن هذا هو الاستثناء . ويبدو أن أنظمة شرق آسيا ذات الحزب المسيطر قد تتضمن تنافسا على السلطة دون تداولها ، والمشاركة في الانتخابات مكفولة للجميع ، لكن المشاركة في تولي السلطة قاصرة على من يتمون إلى الحزب المسيطر . إنها ديمقراطية دون تداول للسلطة . والمشكلة المحورية في مثل هذا النظام هي تحديد الحدود بين « منظمة الحزب المسيطر وبين درجة التسامح مع شكل من أشكال المعارضة »^(١٧) . ويمثل هذا النوع من الأنظمة السياسية نوعا من تكيف الممارسات الديمقراطية الغربية لكي تتلاءم مع المبادئ السياسية الآسيوية أو الكونفوشية ، والمؤسسات الديمقراطية تعمل لا على دفع المبادئ الغربية قدما في التنافس والتغيير ، بل على الارتقاء بالقيم الكونفوشية من إجماع واستقرار .

والأنظمة الديمقراطية الغربية تعتمد بدرجة أقل على شرعية الأداء منها في الأنظمة الشمولية لأن الفشل في الآراء يرجع إلى القائمين على النظام لا إلى النظام نفسه ، ويؤدي طرد القائمين على النظام أو إحلالهم بغيرهم إلى تجديد النظام . وتتميز دول شرق آسيا التي تبنت نموذج الحزب المسيطر من الديمقراطية بأنها حققت سجلا غير متكافئ من النجاح الاقتصادي من الستينيات إلى الثمانينيات . فهاذا يحدث إن أو عندما يختفى معدل نمو الناتج القومي الإجمالي الذي يبلغ ٨٪ وتتصاعد معدلات البطالة والتضخم وما إلى ذلك من أشكال الإنخفاق الاقتصادي ويحدث الصراع الاجتماعي والاقتصادي ؟ في الديمقراطية الغربية يكون رد الفعل عزل القائمين على النظام . أما في

Lucian Pye With Mary Pye, Asian 1986-An Exceptional Year, *Freedom* (١٧) at Issue 94 (January-February 1987), p. 15.

ديمقراطية الحزب المسيطر فإن هذا معناه قيام تغيير ثورى فى نظام سياسى قائم على افتراض وجود حزب واحد فى السلطة وسائر الأحزاب خارجها .

وإن كانت بنية التنافس السياسى لا تسمح لذلك بأن يحدث ، فقد يودى السخط على الحكومة إلى اندلاع المظاهرات وحركات التمرد ومحاولات تعبئة التأييد الشعبى للإطاحة بالحكومة . ثم تجد الحكومة ما يبرر لها أن تلجأ إلى البطش بالمنشقين وفرض السيطرة الشمولية . إذن فالسؤال هو : إلى أى مدى يمكن للمزيج الشرق آسيوى من الحزب المسيطر والإجراءات الغربية والقيم الكونفوشية أن يدعم النمو الاقتصادى الكبير ؟ وهل يستطيع هذا النظام أن يظل باقيا فى حالة حدوث تحول يودى إلى كساد اقتصادى طويل المدى ؟

الإسلام : إن « الديمقراطية الكونفوشية » تعد متناقضة فى ذاتها ، وليس من الواضح ما إذا كانت « الديمقراطية الإسلامية كذلك أم لا . وتعد المساواة والاختيارية الإدارية من القيم المحورية فى الإسلام . فالنمط الثقافى الإسلامى الرفيع فى رأى البعض يقدم عددا من السمات - كالتوحيد وأخلاقيات الحكم والنزعة الفردية والحفاظ على حرفية النص والطهارة وكراهية الكهنوت والتدرج الهرمى - مما يعد ملائما لمتطلبات الحداثة والتحديث^(١٨) . كما أن هذه الخصائص تتناسب مع متطلبات الديمقراطية . إلا أن الإسلام يرفض أيضا التمييز بين المجتمع الدينى والمجتمع السياسى . من ثم فالمشاركة السياسية مرتبطة بالانتماء الدينى . والإسلام فى دولة مسلمة ينص على ضرورة أن يكون من يتولى الحكم مسلما تقيا وأن تكون الشريعة هى القانون وأن يكون للعلماء صوت حاسم فى مراجعة السياسات الحكومية وتعديلها .

Ernest Geller, "Up from Imperialism", The New Republic, May 22, (١٨) 1989, pp. 35-36.

ونظرا لأن شرعية الحكومة وسياساتها تنبع من العقيدة الدينية والممارسة الدينية إذن فهي تختلف تماما مع متطلبات السياسة الديمقراطية .

هكذا فإن العقيدة الإسلامية تتضمن عناصر قد تتناسب وقد لا تتناسب مع الديمقراطية . ومن الناحية التطبيقية يمكن القول إنه ليس هناك دولة إسلامية احتفظت بنظام سياسى ديمقراطى لمدة طويلة ، باستثناء تركيا . ففى تركيا ، نحى مصطفى كمال أتاتورك المفاهيم الإسلامية جانبا عن المجتمع والسياسة وسعى بشدة إلى إقامة دولة علمانية حديثة على النمط الغربى ، ولم تكن تجربة تركيا مع الديمقراطية ناجحة بدرجة كبيرة . وفى باكستان ، سعت البلاد إلى إقامة الديمقراطية ثلاث مرات ولم تستمر أية محاولة فيها طويلا . وتحللت الديمقراطية التركية تدخلات عسكرية من حين لآخر ؛ وتحللت الحكم العسكرى والبيروقراطى الباكستانى انتخابات من حين لآخر . والدولة العربية الوحيدة التى قام بها شكل من أشكال الديمقراطية مدة طويلة نسبيا هى لبنان . إلا أن الديمقراطية فى لبنان فى واقع الأمر بلغت حد حكم الأقلية العشرائية وكان ما بين ٤٠ و ٥٠٪ من سكانها من المسيحيين . وما أن أصبح المسلمون أغلبية وبدأوا فى التأكيد على وجودهم ، انهارت الديمقراطية اللبنانية(*) . وفيما بين ١٩٨١ و ١٩٩٠ ، لم يدرج من بين الدول السبع والثلاثين ذات الأغلبية المسلمة ضمن « الدول الحرة » سوى دولتين فى المسح السنوى الذى يقوم به « بيت الحرية » . ويمكن القول إن الإسلام والديمقراطية لا يتفقان من الناحية العملية ، رغم توافقهما من الناحية النظرية(**) .

(*) أرى من جانبى أن الحكم على مسار الأحداث فى دولة بعارة واحدة يعد مغالطة من جانب المؤلف وتسطيحا ، لكنه مريح له (المترجم) .

(**) يتبع المؤلف ها هنا أيضا أسلوب التسطيح . فماذا لو أجرينا إحصاء مماثلا عن نسبة الدول الديمقراطية بين الدول المسيحية - شاملة أفريقيا - إلى نسبة الدول غير الديمقراطية ؟ النتيجة لغير صالح هذا الرأى الذى ذهب إليه المؤلف . (المترجم) .

كانت حركات المعارضة للنظام الشمولى فى شرق أوربا وفى أميركا اللاتينية وشرق آسيا تربط بين القيم الديمقراطية الغربية وبين قيم مجتمعاتها . وبالطبع لا يعنى ذلك أنهم جميعا كانوا سيقومون المؤسسات الديمقراطية إن سنحت لهم الظروف الملائمة . لكنهم على الأقل كانوا يفصحون عن ذلك . أما فى المجتمعات الشمولية فى العالم الإسلامى فكانت الحركات المطالبة بالديمقراطية تتسم بالضعف فى الثمانينيات ، وجاءت أكبر معارضة لها من جانب الأصوليين الإسلاميين .

وفى نهاية الثمانينيات ، أدت المشكلات الاقتصادية مرتبطة بآثار ظاهرة كرات الثلج فى التحول الديمقراطى فى دول أخرى إلى إرخاء الحكومات لقبضتها فى عدة دول إسلامية عن المعارضة وسعت إلى تجديد شرعيتها بإجراء انتخابات . وكان المستفيدون الرئيسيون من هذا الانفتاح السياسى هم الجماعات الأصولية . ففى الجزائر اكتسحت جبهة الخلاص الإسلامية الانتخابات المحلية فى يونيو ١٩٩٠ ، وهى أول انتخابات حرة تجرى فى البلاد منذ استقلالها عام ١٩٦٢ ، وحصلت على ٦٥٪ من أصوات الناخبين وعلى ٣٢ دائرة من مجموع ٤٨ دائرة محلية ، و ١٥٥ من المناصب البلدية والمحليات من مجموع ١٥ ألف منصب . وفى انتخابات الأردن فى نوفمبر ١٩٨٩ ، فاز الأصوليون الإسلاميون بستة وثلاثين مقعدا من مقاعد البرلمان الثمانين ، وفى مصر تم انتخاب عدد من المرشحين الملتزمين إلى الإخوان المسلمين بمقاعد برلمانية .

وهناك تقارير تفيد بأن جماعات الأصوليين الإسلاميين فى عدد من الدول كانت تتآمر ضد النظام القائم^(١٩) ، وكانت نتائج الانتخابات بالنسبة للجماعات الأصولية تعكس غياب الأحزاب المعارضة الأخرى إما بسبب قمع الحكومة لها أو نتيجة لمقاطعة الانتخابات من جانبها ، ولكن يبدو أن النزعة

New York Times, July 1, 1990, p. 5.

(١٩)

الأصولية تكتسب قوة في دول الشرق الأوسط . ومن بين الفئات التي تبدى تعاطفا مع الأصولية التجار والشباب . ودفعت قوة هذه التوجهات الرؤساء العلمانيين في تونس وتركيا وغيرها إلى اتخاذ سياسات ينادى بها الأصوليون وإلى إبداء إشارات تنم عن الالتزام بتعاليم الإسلام .

وهكذا نرى أن التحول الليبرالي في الدول الإسلامية يدعم نفوذ حركات سياسية واجتماعية له وزنها ويحوم الشك حول التزامها بالديمقراطية . فكان موقف الأحزاب الأصولية في الدول الإسلامية عم ١٩٩٠ يشبه في بعض جوانبه موقف الأحزاب الشيوعية في دول أوروبا الغربية في الأربعينيات ثم في السبعينيات . وهناك تساؤلات مماثلة في هذا الصدد . فهل تستمر الحكومات الحالية فيما بدأته من انفتاح سياسى وتجري انتخابات تتنافس فيها الجماعات الإسلامية في حرية وتكافؤ ؟ وهل تحصل الجماعات الإسلامية على أغلبية في هذه الانتخابات ؟ وإذا فازوا بالانتخابات ، فهل يسمح الجيش (الذى يعد شديد العلمانية في عدد من الدول منها تركيا والجزائر وباكستان واندونيسيا) لهم بتشكيل الحكومات ؟ وإذا شكلوا حكومات ، فهل ستتبع سياسات إسلامية راديكالية تقوض دعائم الديمقراطية وتقضى العناصر ذات التوجهات الحديثة في المجتمع ؟

حدود العقبات الثقافية : هناك إذن عوائق عديدة تواجه الديمقراطية

في الدول الكونفوشية والإسلامية . لكن هناك عدة أسباب لحدة هذه العوائق :

أولا ، لم تطرح مثل هذه الأفكار الثقافية فيما مضى . فكما سبق أن أشرنا ، كان هناك من الباحثين من يشير إلى الكاثوليكية على أنها تمثل عقبة في طريق الديمقراطية . ورأى آخرون أن الدول الكاثوليكية لا يحتمل لها أن تتطور اقتصاديا بنفس الصورة التي تطورت بها الدول البروتستانتية . إلا أن الدول الكاثوليكية تحولت إلى الديمقراطية في الستينيات والسبعينيات وحققت

معدلات نمو اقتصادى تفوق ما تحقق فى الدول البروتستانتية ، وينفس الصورة ذهب البعض إلى أن الدول الكونفوشية لا تستطيع أن تحقق تطورا رأسماليا ناجحا . إلا أن هناك جيلا جديدا من الباحثين فى الثمانينيات رأى فى الكونفوشية سببا رئيسيا لتحقيق نمو اقتصادى مذهل فى مجتمعات شرق آسيا . فهل يتحقق ذلك أيضا على المستوى السياسى ؟ إن الآراء التى ترى فى بعض الموارد الحضارية عوائق تحول دون تحقيق التطور باتجاه ما أو آخر يجب أن يعاد النظر فيها وأن تحاط بقدر من الشك .

ثانيا ، إن الموارد الثقافية التاريخية الجلييلة كالإسلام والكونفوشية تدميان كيانات معقدة من الأفكار والعقائد والتعاليم والكتابات والافتراضات وأنماط السلوك . وأية ثقافة عظيمة بها بعض العناصر التى تناسب الديمقراطية ، كما أن البروتستانتية والكاثوليكية بها عناصر غير ديمقراطية^(٢٠) . والسؤال هو : ماهى العناصر المناسبة للديمقراطية فى الإسلام والكونفوشية وكيف وتحت أية ظروف يمكن أن يتم إلغاء العناصر غير الديمقراطية فى هذين التراثين الثقافيين ؟

ثالثا ، حتى إن كان الموروث الثقافى لدولة ما بمثابة عائق فى طريق الديمقراطية ، فإن التراث الثقافى يتسم بالدينامية والحركة لا بالسلبية والجمود . فالمعتقدات السائدة والتوجهات الجارية فى المجتمع تتغير ، وبينما تحافظ الثقافة السائدة على عناصر الاستمرارية فى المجتمع فإنها تختلف اختلافا واضحا عما كانت عليه قبل جيل أو جيلين . ففى الخمسينيات مثلا ، كانت الثقافة الأسبانية توصف عادة بأنها تقليدية وشمولية وهرمية السلطة ودينية المنحى وتركز على مفاهيم الشرف والمكانة الاجتماعية . وفى السبعينيات والثمانينيات ،
(٢٠) وهكذا يمنع المؤلف صكوك الغفران ويمنعها كيفما شاء ، وكان الأولى به أن يشفع أحكامه بالبراهين (المترجم) .

لم يعد لهذه الصفات مكان في وصف التوجهات والقيم الأسبانية . فالتراث الثقافي يتطور ، ولعل التنمية الاقتصادية نفسها هي أهم أسباب التغير الثقافي كما حدث في أسبانيا .

الاقتصاد

إن قليلا من العلاقات بين الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يعد أقوى من العلاقات بين مستوى النمو الاقتصادى ووجود السياسة الديمقراطية فكما سبق أن رأينا ، كان التحول من الشمولية إلى الديمقراطية من ١٩٧٤ إلى ١٩٩٠ مركزا بشدة في « منطقة انتقالية » عند مستويات الطبقة المتوسطة العليا من التنمية الاقتصادية . والتائج تبدو واضحة . فالفقر يمثل عائقا رئيسيا بل ربما كان أكبر عائق في سبيل التنمية الاقتصادية . ويتوقف مستقبل الديمقراطية على مستقبل التنمية الاقتصادية . والعوائق في طريق التنمية الاقتصادية هي عوائق في طريق اتساع نطاق الديمقراطية .

تلقت التحولات الديمقراطية في الموجة الثالثة دفعة إلى الأمام على أثر النمو الاقتصادى العالمى الهائل في الخمسينيات والستينيات . وقد انتهت هذه الحقبة من النمو مع زيادة أسعار النفط في ٧٣ و ١٩٧٤ . وفيما بين ١٩٧٤ و ١٩٩٠ ، زادت سرعة التحول الديمقراطى حول العالم ، في حين زاد تباطؤ النمو الاقتصادى . فتراوحت معدلات إجمالى الناتج القومى للفرد في السنة في الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض بين عامى ١٩٦٥ و ١٩٨٩ على النحو التالى :

١٩٦٥ - ١٩٧٣ ٤,٠ ٪

١٩٧٣ - ١٩٨٠ ٢,٦ ٪

١٩٨٠ - ١٩٨٩ ١,٨ ٪

كانت ثمة فوارق كبيرة في معدلات النمو من منطقة إلى أخرى . فظلت معدلات شرق آسيا على ارتفاعها خلال السبعينيات والثمانينيات ، وزادت المعدلات الإجمالية للنمو بجنوب آسيا . ومن ناحية أخرى ، تدهورت معدلات النمو في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وشمال أفريقيا ومنطقة الكاريبي بشدة في السبعينيات والثمانينيات . أما في جنوب الصحراء الأفريقية فقد سقطت هذه المعدلات تماما . وهكذا زادت العقبات الاقتصادية في طريق التحول الديمقراطي في أفريقيا زيادة حادة خلال الثمانينيات . والتوقعات في التسعينيات ليست زاهرة . وحتى إذا تحقق الإصلاح الاقتصادي وخفت أعباء الديون وزادت المساعدات الاقتصادية فإن توقعات البنك الدولي أن يتحقق معدل نمو في إجمالى الناتج القومى للفرد سنويا بنسبة لا تزيد عن نصف في المائة طوال ما تبقى من القرن^(٢١) . وإذا صحت هذه التوقعات فإن العقبات الاقتصادية في طريق التحول الديمقراطي ستبقى سائدة في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية حتى في القرن الحادى والعشرين .

وكان البنك الدولي أكثر تفاؤلا في توقعاته عن النمو الاقتصادى في الصين والدول الديمقراطية بجنوب آسيا . إلا أن المعدلات المتدنية للنمو الاقتصادى في هذه الدول كانت تعنى أن الظروف الاقتصادية الملائمة للتحول الديمقراطى ستأخر رغم تحقيق معدل نمو فردى يدور حول ٢, ٥٪ .

وفي عام ١٩٩٠ ، كانت قلة من الدول غير المصدرة للنفط - سنغافورة والجزائر وجنوب أفريقيا ويوغوسلافيا - قد وصلت إلى مستويات من التنمية الاقتصادية تدخل في نطاق الدخل المرتفع والمتوسط أو ما فوق ذلك حيث يمكن توقع الانتقال إلى منطقة الديمقراطية . وكانت العراق وإيران - وهما دولتان مصدرتان للنفط ويضهان عددا كبيرا نسبيا من السكان وقدرا من التنمية

World Bank, World Development Report 1990 (New York, 1990), (٢١)
pp. 8-11.

الصناعية - تقعان في هذه المنطقة أيضا . وكانت الشروط المسبقة الاقتصادية اللازمة للتحويل الديمقراطي في هذه الدول متوافرة إلى حد ما ، إلا أن التحويل الديمقراطي لم يحدث فيها . وكانت هناك ثمانى عشرة دولة ذات حكومات غير ديمقراطية على مستوى أقل قليلا من النمو الاقتصادى - أى الدول التى أدرجها البنك الدولى ضمن نوعية الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض والتي حققت إجمالى ناتج قومى فردى يتراوح بين ٥٠٠ و ٢٢٠٠ دولار فى عام ١٩٨٨^(٢٢) . ومن هذه الدول دولتان هما لبنان وأنجولا لم تتوفر عنهما أرقام للدخل .

وكان لتسع من الدول الست عشرة الباقية دخول فى عام ١٩٨٨ تتراوح بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ دولار ، وتشمل ثلاث دول عربية (سوريا والأردن وتونس) ودولتين فى جنوب شرق آسيا (ماليزيا وتايلاند) وثلاث دول أميركية جنوبية (المكسيك وبنما وباراجواى ودولة أفريقية واحدة (الكاميرون) . وكانت هذه الدول مرشحة للتحويل إلى المنطقة الانتقالية ذات الدخل المتوسط المرتفع . ففى خمس منها (ماليزيا والأردن وتونس والكاميرون وتايلاند) حقق إجمالى الناتج القومى معدل نمو سنوى يبلغ ٤ ، ٣٪ بين ١٩٨٠ و ١٩٨٨ . ولو استمرت هذه المعدلات ، يحتمل ظهور الظروف المهيئة للتحويل الديمقراطى فى خلال التسعينيات . ولو تمكنت كل من سوريا وباراجواى وبنما والمكسيك من تحقيق معدلات نمو أعلى مما حققت بين ١٩٨٠ و ١٩٨٨ ، فإنها ترشح أيضا للانتقال إلى مستويات من النمو الاقتصادى تدعم التحويل إلى الديمقراطية .

وكانت الدول السبع غير الديمقراطية التى كان إجمالى الناتج القومى فيها يتراوح بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ دولار للفرد فى عام ١٩٨٨ هى المغرب وساحل العاج

(٢٢) هذه الأرقام والأرقام التالية عن إجمالى الناتج القومى للفرد ومعدل نمو الناتج القومى مستقاة من :

World Bank, World Development Report 1990, pp. 178-81.

ومصر وزيمبابوى واليمن . وكان بمعظم هذه الدول معدلات نمو اقتصادى كبيرة خلال الثمانينيات ؛ ولو تمكنت من الحفاظ على هذه النسب ، ستتقل إلى المنطقة الاقتصادية التى تؤهلها للتحوّل الديمقراطى فى الجزء الأول من القرن الحادى والعشرين .

كانت غالبية الدول التى تؤهلها ظروفها للتحوّل الديمقراطى فى التسعينيات هى دول فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . فالرخاء الاقتصادى لهذه الدول - وهى الدول بين الأقواس فى الجدول (٩) كانت تعتمد على الصادرات النفطية ، وهو موقف عزز السيطرة البيروقراطية للدولة وبالتالى هباً مناخاً لا يتناسب والتحوّل إلى الديمقراطية . إلا أن ذلك لم يكن معناه استحالة التحوّل الديمقراطى بالضرورة . فقد مارست البيروقراطيات الحكومية فى أوروبا الشرقية سيطرة أكبر من سيطرة الدول المصدرة للنفط . ويمكن القول إن تلك السيطرة قد تنهار عند نقطة معينة فى هذه الدول النفطية بنفس الصورة الفجائية التى انهارت بها فى دول أوروبا الشرقية . ومن بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضاً وصلت الجزائر إلى مستوى يناسب التحوّل الديمقراطى ؛ واقتربت سوريا منه ؛ وكانت الأردن وتونس والمغرب ومصر واليمن الشمالية تحت مستوى المنطقة الانتقالية، لكنها حققت نمواً سريعاً فى الثمانينيات . فكانت اقتصاديات الشرق الأوسط ومجتمعاتها تدنو من النقطة التى تكون فيها أغنى وأشدّ تعقيداً من أن تكون لها أنظمة حكم تقليدية وعسكرية وحزب واحد وما إلى ذلك من أشكال الحكم الشمولى . وكان من الممكن لموجة التحوّل الديمقراطى التى اجتاحت العالم فى السبعينيات والثمانينيات أن تصبح سمة سائدة فى سياسات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى التسعينيات . حيث تدّ تحدد قضية الاقتصاد والتراث الثقافى معاً . فما هى أشكال السياسة وأنماطها التى يمكن أن تظهر فى هذه الدول حين يتفاعل الرخاء الاقتصادى مع التقاليد والقيم الإسلامية ؟

جدول (٩)

إجمالي الناتج القومي للفرد عام ١٩٨٨

الدول غير الديمقراطية ذات الدخل العالي والمتوسط

أخرى	أفريقيا	جنوب شرق آسيا	دول عربية / شرق أوسطية	مستوى الدخل (بالدولار)
		سنغافورة	(الإمارات العربية) (الكويت) (السعودية)	عالي (أكثر من ٦٠٠٠ دولار)
يوغوسلافيا	(الجابون) جنوب أفريقيا		(العراق) (إيران) (ليبيا) (عمان) (الجزائر)	متوسط مرتفع (٢٢٠٠ - ٢٥٠٠)
بنما المكسيك باراجواي	الكاميرون	ماليزيا تايلاند	سوريا الأردن تونس	متوسط منخفض (١٠٠٠ - ٢٢٠٠)
	الكونغو ساحل العاج زيمبابوي السنغال أنجولا		المغرب مصر اليمن لبنان	(٥٠٠ - ١٠٠٠)

البنك الدولي : تقرير التنمية العالمية ١٩٩٠ (نيويورك، أكسفورد، ١٩٩٠)،

ص ١٧٨ - ١٨١ .

أما في الصين فكانت العوائق التي تواجه التحول الديمقراطي عام ١٩٩٠ سياسية واقتصادية وثقافية ؛ وفي أفريقيا اقتصادية في أغلبها ؛ وفي دول شرق آسيا والعديد من الدول الإسلامية ذات النمو السريع اقتصادية بالدرجة الأولى .

التنمية الاقتصادية والقيادة السياسية

أثبت التاريخ خطأ المتفائلين والمتشائمين على السواء فيما يتعلق بالديمقراطية ، وربما ستواصل أحداث المستقبل مفاجآت . فهناك عقبات رهيبية في طريق اتساع الديمقراطية في العديد من الدول . ولن تستمر الموجة الثالثة أو « الثورة الديمقراطية العالمية » في القرن العشرين إلى الأبد . وقد تليها طفرة جديدة للحكم الشمولى تكون بمثابة موجة مضادة ثالثة . إلا أن ذلك لن يحول دون قيام موجة رابعة من التحول الديمقراطي في وقت ما في القرن الحادى والعشرين . ومن واقع التاريخ نرى أن العاملين الرئيسيين المؤثرين في الاستقرار المستقبل واتساع نطاق الديمقراطية هما التنمية الاقتصادية والقيادة السياسية .

أما في المجتمعات الفقيرة فستظل غير ديمقراطية طالما ظلت على فقرها . إلا أن الفقر ليس أمرا محتوما . ففي الماضى ، كانت هناك دول تعد على درجة عالية من التخلف الاقتصادى ، ثم أذهلت العالم بقدرتها على تحقيق الرخاء وبسرعة . وفي الثمانينات ، ظهر إجماع جديد بين علماء الاقتصاد التنموى حول سبل دفع عجلة النمو الاقتصادى . وقد لا يكون حظ هذا الإجماع أفضل من حظ الإجماع الذى ظهر حول عكس ذلك في الخمسينيات والستينيات . إلا أن السلفية الجديدة قد أفرزت نتائج هامة في عدة دول . ومع ذلك فهناك تحذيران . أولا ، إن التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول النامية - أى أفريقيا - قد تكون أصعب مما كانت عليه بالنسبة للدول النامية السابقة ، لأن الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ازدادت اتساعا . ثانيا ، قد تظهر أنماط جديدة من الشمولية

تلائم المجتمعات الغنية ومجتمعات المعلومات والتكنولوجيا ، وإذا لم تتحقق مثل هذه الاحتمالات ، فينبغي للتنمية الاقتصادية أن تخلق الظروف المواتية لعملية الإحلال التقدمي للأنظمة السياسية الشمولية .

إن النمو الاقتصادي يجعل من الديمقراطية أمراً ممكناً ؛ والقيادة السياسية تجعل منها أمراً واقعاً . ولكي تتحقق الديمقراطية مستقبلاً ، يجب على النخبة السياسية على الأقل أن تؤمن بأن الديمقراطية هي أقل أشكال الحكم شراً على مجتمعاتهم وعلى أنفسهم . كما ينبغي عليهم أن تكون لديهم مهارة تحويل الفترة الانتقالية إلى ديمقراطية في مواجهة كل من العناصر الراديكالية والمتشددة التي ستظل موجودة حتماً ، والتي ستسعى بالضرورة إلى إحباط جهودهم .

إن الديمقراطية ستنتشر في العالم بقدر ما يود لها من يشغلون مقاعد السلطة أن تنتشر .



المحتويات

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة المترجم
٩	مقدمة د. سعد الدين إبراهيم (المجتمع المدني ومستقبل الديمقراطية في الوطن العربي)
٥٧	مقدمة المؤلف
٦١	الباب الأول : تعريف
٦١ بداية الموجة الثالثة
٦٤ معنى الديمقراطية
٧٢ موجات التحول إلى الديمقراطية
٨٦ قضايا التحول الديمقراطي
٩١	الباب الثاني : الأسباب
٩١ تفسير ظاهرة الموجات
٩٤ تغير موجات التحول الديمقراطي
١٠٢ تفسير أسباب الموجة الثالثة
١٠٨ تدهور الشرعية ومأزق الأداء
١٢٠ النمو الاقتصادي والأزمة الاقتصادية
١٣٩ التغيرات الدينية
١٥٢ السياسات الجديدة للعناصر الخارجية
١٦٩ تأثير « العرض العملي » أو « كرات الثلج »
١٧٥ الأسباب والمسببات

١٧٩ الباب الثالث : الكيفية
١٧٩ إجراءات التحول الديمقراطي
١٨٢ النظم الشمولية
١٩٣ عمليات الانتقال
١٩٦ التحولات
	من تجارب التحول الديمقراطي : (١) إصلاح الأنظمة
٢١٧ الشمولية
٢١٨ الإحلال
	من تجارب التحول الديمقراطي : (٢) مواجهة
٢٢٦ الأنظمة الشمولية
٢٢٨ الإحلال التحولى
	من تجارب التحول الديمقراطي : (٣) التفاوض حول
٢٤١ تغيير النظام
٢٤٣ الباب الرابع : الكيفية
٢٤٣ سمات التحول الديمقراطى
٢٤٣ أعراض التحول الديمقراطى فى الموجة الثالثة
٢٤٤ المصالحة وتبادل المشاركة بالاعتدال
٢٥٥ الانتخابات المذهلة وغير المذهلة
٢٧٥ مستويات العنف المنخفضة
٢٩٣ الباب الخامس : إلى متى ؟
٢٩٣ ترسيخ الدعائم ومشكلاته
٢٩٦ الحيرة بين البطش والتسامح

	من تجارب التحول الديمقراطي : (٤) التعامل مع
٣١٩	الجرائم الشمولية
٣١٩	التمرد والقوة العسكرية
	من تجارب التحول الديمقراطي : (٥) كبح جماح القوة
٣٤٠	العسكرية ودعم الاحتراف
٣٤١	التحرر من الوهم والحنين إلى الشمولية
٣٤٥	ايجاد سياسة ثقافية ديمقراطية
	إضفاء الصبغة المؤسسية على السلوك السياسى
٣٥٣	الديمقراطى
	الظروف الملائمة لترسيخ دعائم الديمقراطية
٣٥٨	الجديدة
٣٦٩	الباب السادس : إلى أين ؟
٣٧٠	أسباب الموجة الثالثة : الاستمرارية والضعف والتغيير
٣٧٨	هل ستهب موجة ثالثة مضادة ؟
٣٨٤	مزيد من التحول الديمقراطي : العقبات والفرص ...
٤٠٧	التنمية الاقتصادية والقيادة السياسية
٤٠٩	المحتويات

مجلس أمناء مركز ابن خلدون

د. عمرو محيي الدين
اقتصادي - أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة
د. محمد القصاص
خبير البيئة ، وأستاذ العلوم بجامعة القاهرة
د. محمد محمود الجوهري
رئيس جامعة حلوان
د. محمود محفوظ
رئيس الخدمات بمجلس الشورى
وزير الصحة الأسبق
د. مصطفى الفقي
سياسي - دبلوماسي
أ. مني ذو الفقار
محاماة - من قيادات العمل النسائي
د. منى مكرم عبيد
أستاذة - عضو مجلس الشعب
د. يحيى درويش
من قيادات العمل الاجتماعي
خبير سابق بالأمم المتحدة

د. إبراهيم حلمي عبد الرحمن
نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط
د. باربارا إبراهيم
الممثل الإقليمي لمجلس السكان في الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا
د. حازم الببلاوي
رئيس البنك المصري لتنمية الصادرات
أ. حسين أحمد أمين
كاتب - سفير مصر السابق في الجزائر
د. سمير سرخان
كاتب - رئيس الهيئة العامة للكتاب
أ. عبد الرؤوف الريدي
محام - وسفير مصر السابق في واشنطن
د. عبد العزيز حجازي
اقتصادي - رئيس وزراء مصر الأسبق
أ. عزيزة حسين
من قيادات العمل الاجتماعي والنسائي
د. علي الدين هلال
رئيس مركز البحوث السياسية وأستاذ السياسة
بجامعة القاهرة

د. سعد الدين إبراهيم
رئيس المركز

ابن خلدون : سمي المركز على اسم المفكر العربي الكبير عبد الرحمن ابن خلدون ، ولد في أول رمضان سنة ٧٢٢ هجرية الموافق ٢٢ مايو ١٣٢٢ ميلادية . وهو المؤسس الحقيقي للعلوم الاجتماعية العربية ، فقد خدم في عدد من البلدان العربية (تونس والمغرب والأندلس ومصر والحجاز والشام) مما أتاح لهذا المفكر التابعة أن يجمع بين النظرية والتطبيق على نمو خلاق غير مسبوق ، وتجلّى ذلك في كتابه الشهير « المقدمة » الذي يعتبر أهم مؤلف اجتماعي عن المجتمع والنولة في العصور الوسطى الإسلامية .

■ دار سعاد الصباح

للنشر والتوزيع

هي مؤسسة ثقافية عربية
مسجلة بدولة الكويت
وجمهورية مصر العربية
وتهدف إلى نشر ما هو
جدير بالنشر من روائع
التراث العربي والثقافة
العربية المعاصرة والتجارب
الابداعية للشباب العربي
من المحيط إلى الخليج وكذا
ترجمة ونشر روائع الثقافات
الأخرى حتى تكون في
متناول أبناء الأمة فهذه
الدار هي حلقة وصل بين
التراث والمعاصرة وبين
كبار المبدعين وشبابهم
وهي نافذة للعرب على
العالم ونافذة للعالم على
الأمة العربية وتلتزم الدار
فيما تنشره بمعايير تضعها
هيئة مستقلة من كبار
المفكرين العرب في
مجالات الإبداع المختلفة .

هيئة المستشارين :

- | | |
|-----------------------|----------------------|
| (مدير التحرير) | أ. إبراهيم فريح |
| | د. جابر عصفور |
| | أ. جمال الغيطاني |
| | د. حسن الابراهيم |
| (المستشار الفني) | أ. حلمى التونى |
| | د. خلدون النقيب |
| (العضو المنتدب) | د. سعد الدين إبراهيم |
| | د. سمير سرحان |
| | د. عدنان شهاب الدين |
| (المستشار القانونى) | د. محمد نور فرحات |
| | أ. يوسف القعيد |



ن : ۶۳۲۷

الموجة الثالثة

٠٠ يتناول هذا الكتاب ظاهرة التحول الجماعى إلى الديمقراطية فيما يسمى بظاهرة « الموجات » . فتركز الدراسة على حركات التحول من الأنظمة السلطوية الشمولية إلى الديمقراطية ، والتي اجتاحت العالم فيما بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٩٠ ، أى منذ احتدام أزمة النفط وما ترتب عليها من نتائج سياسية واقتصادية وحتى تفكك الاتحاد السوفيتى ، وما نتج عنه من انهيار النظم الشيوعية فى أوروبا الشرقية . فتقدم الدراسة أسباب التحول والعوامل التى تساعد على حدوث التغيرات الحادة فى نظم الحكم . وينهى الكاتب دراسته بتنبؤات عن مستقبل الديمقراطية فى العالم على مشارف القرن الحادى والعشرين . وتكمن أهمية هذه الدراسة فى أنها تعد من أوائل الدراسات التى تتناول التحولات الديمقراطية المفاجئة التى أعقبت سقوط الدولة السوفيتية فى أواخر الثمانينيات والمؤلف هو عالم السياسة الأمريكى الكبير « صامويل هانتجتون » الأستاذ بجامعة هارفارد ، ومؤلف العديد من المراجع الهامة والدراسات الرائدة ٠٠

د . سعد الدين إبراهيم



دار السلام للنشر